الإندماج

المجلد الأول

(١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠)

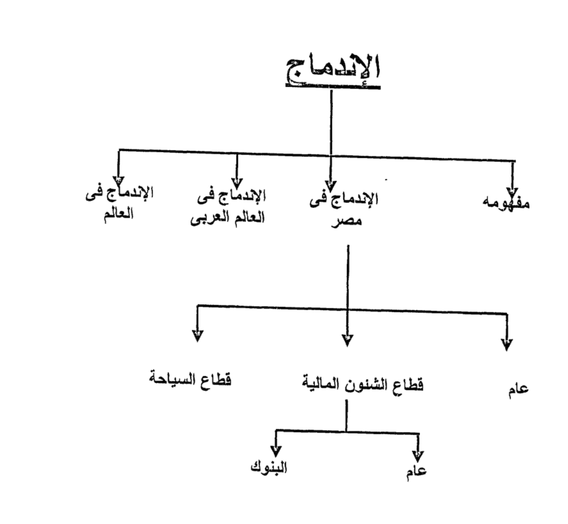
إعداد

مكتبة  للبحث العلمي

الإندماج

إعـــــداد

مكتبة الأهرام للبحث العلمي


الإندماج
مفهومه
الإندماج فى مصر
الإندماج فى العالم العربى
الإندماج فى العالم
عام
قطاع الشئون المالية
قطاع السياحة
عام
البنوك

قائمة المصادر

اولا الجرائد

الاهرام – العالم اليوم – الشرق الاوسط – الحياة – السياسة الكويتية

ثانيا المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى – مجلة السياسة الدولية – مجلة الحوادث

ثانيا : الكتب

١ – البورصات والهندسة المالية – فريد النجار – ٢٠٠٠

٢– اندماج وخصخصة البنوك – طارق عبد العال – ٢٠٠٠

٣– ملف الاهرام الاستراتيجى – مجدى صبحى – ع/ ٦٢ – فبراير ٢٠٠٠

الإندماج مفهومه

الاندماج
مفهومة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	اطار عام لعمليات الاندماج والاستحواذ	طارق عبد العال حماد	(كتاب) اندماج وخصخصة البنوك		٢٠٠٠	١
٢	رياح الاندماج : مفتاح البقاء فى القرن الجديد	احمد صفى الدين	العالم اليوم	٢٧٨٢	٢٠٠٠/٣/٢٢	٥
٣	الاندماج : الظاهرة والاطر النظرية	نيومين السعدنى	(مجلة) السياسة الدولية	١٤٠	ابريل ٢٠٠٠	٨
٤	سياسات منع الاحتكار	هشام طة	(مجلة) السياسة الدولية	١٤٠	ابريل ٢٠٠٠	١٠
٥	تدويل قواعد المنافسة	اشرف سويلم	(مجلة) السياسة الدولية	١٤٠	ابريل ٢٠٠٠	١٤

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال حماد
الموضوع الفرعي :	مفهومة	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) اندماج وخصخصة البنوك	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

اطار عام لعمليات الاندماج والاستحواذ

• مفهوم الإندمــاج :

يقصد بالاندماج بصفة عامة اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر ، وقد يتم هذا الاتحاد فى المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها كما قد يتم الإندماج بشكل كلى أو جـزئى أو سيطرة كاملة أو جزئية وكذلك قد يتم الإندماج بشكل ارادى أو لا ارادى :

• أنــواع وخصـائص الاندمـــاج •

الأسس المنطقية الاقتصادية للأنواع الرئيسية لعمليات الإندماج

(١) الإندماج الأفقى : Horizontal Mergers

يشـمل الاندمـاج الأفـقى شركتـان تعمـلان وتتنافسـان فى نفس نوع نشـاط العـمل ، وهكذ فـإن عـملية الاندمـاج تتم بين شـركتين من نفس النوع لأنه يمكن الاستفادة من اقتصاديات الحجم ، ولكن يثار الجدل حول مدى جدوى الاندماج الأفقي لتحقيق اقتصاديات الحجم مثل لماذا تقرر الشركات الاندماج فى وقت محدد ؟ ولماذا يتم اختيار الاندماج بدلاً من النمو الداخلى ؟

وتقوم الحكومات بتنظيم عمليات الاندماج الأفقى نظراً لأن لها تأثير سلبى على المنافسة ، فإنخفاض عدد الشركات العاملة فى صناعة معينة مع وجود عمليات اندماج أفقى بينها قد يجعل من السهل على المشاركين فى هذه الصناعة التـواطؤ من أجل الحـصـول على أرباح احـتكارية ، وينظر العـديد من الأفـراد للاندمـاج الأفـقى على أنه يخلق قـوى احتكارية للشركة المدمجة مما يمكنها من

القيام بممارسات ضد عملية المنافسة ، ولذلك توجد فى العديد من الدول تنظيمات حكومية لمكافحة الاحتكار وتقدم إليها طلبات الاندماج وتنظر فيها ويجب أن تبت فيها قبل إتمام عملية الاندماج .

(٢) الإندماج الرأسى : Vertical Mergers

يقع الاندماج الرأسى بين الشركات فى المراحل المختلفة من تشغيل المنتجات، فعلى سبيل المثال فإن صناعة البترول تمر بمراحل مختلفة مثل الاستكشاف والإنتاج والتكرير والتسويق إلى المستهلك النهائى ، كذلك فإن الصناعات الدوائية تختلف ما بين البحث والتطوير للأدوية الجديدة وإنتاج الأدوية وتسويق المنتجات الدوائية من خلال الصيدليات .

ويوجد عدة أسباب تكمن وراء رغبة الشركات فى الاندماج الرأسى بين المراحل المختلفة ، من بينها الاستفادة من اقتصاديات التقنية الحديثة مثل تجنب تكاليف اعادة التسخين والنقل فى حالة منتج الصلب ، أن وقوع عمليات معينة داخل شركة واحدة يخفض من تكاليف البحث والتعاقدات وتحصيل المبالغ المستحقة والدعاية وربما يخفض أيضاً من تكاليف الاتصال وتنسيق الإنتاج ، وربما يحسن من تخطيط المخزون والإنتاج بسبب التدفق الجيد للمعلومات داخل شركة واحدة .

أن الأساس المنطقى للاندماج الرأسى يكمن فى استئصال تكلفة التبادل السوقى والتعاقدات ، وعلى سبيل المثال فإن عدم التأكد المحيط بتوريد المدخلات يتم تبديده باستخدام الاندماج للخلف (أى الاندماج بين المنشأة ومنشأة أخرى تقوم بتوريد الخامات لها) .

وبصفة عامة لا يمكن الاستناد إلى نظرية للاندماج الرأسى كما هو الحال بالنسبة للاندماج الافقى ، فلا توجد نظرية للاندماج الرأسى يكون لها تأثير عام

على توقيت الاندماج في حياة شـركة ما أو مميـزات للشركة المندمجة رأسياً . لقد قيل أن الشركة المتحـدة التى تحتكر أحد المدخلات يمكنها أن ترفع أسعار هذه المدخلات عند بيعها للشركات المستقلة وتقوم بالتسعير المسبق فى السوق النهائى للسلعة للضغط على هذه الشركات المستقلة ، ومع ذلك فليس صحيحاً أن نقبل هذا المنطق على أنه صالح للاندماج ، لأنه يمكن للمحتكر أن يحصل على أرباح الاحـتكار حـتى فى ظل غـيـاب الاندمـاج ولا يمكن أن تزداد أرباحـه بالاندماج .

(٣) الإندماج المتنوع : Conglomerate Mergers

أن عملية الاندماج المتنوع تشمل الشركات المشاركة فى أنواع مختلفة من الأنشطة التـجـارية - على سـبـيل المثال الاندمـــاج بين Mantgomery Ward, Mobil Oil ويوجد ثلاثة أنواع من الاندماجات المتنوعة كما يلى :

أ - الاندماج بغرض امتداد المنتجات بتوسيع خطوط انتاج الشركات وتعتبر هذه عمليات اندماج بين الشركات فى أنشطة تجارية مرتبطة ببعضها وربما يمكن أن نطلق عليها اندماج متحد المركز .

ب - الاندمـاج بغرض الامتداد الجـغرافى للسوق على شركتين ويتم تنفيذ عملياتهما فى مناطق جغرافية غير متداخلة .

جـ- الاندماج بغرض التنويع البحت ويشمل أنشطة تجارية مختلفة وغير مرتبطة ببعضها البعض . ولا يمكن أن تكيف على أنها امتداد للمنتج أو امتداد للسوق .

وبالاضافة إلى الانواع الرئيسية السابقة للاندماج فإنه يتم تقسيم الاندماج إلى ودى أو عدوانى .

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال حماد
الموضوع الفرعى :	مفهومة	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) اندماج وخصخصة البنوك	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

(١) الإندماج الودى (الارادى) : Friendly Merger

وهو نــوع من الاندماجات يتم من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات الشركات المشاركة فى الاندماج ويهدف تحقيق مصلحة مشتركة .

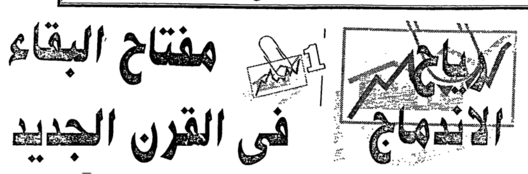
(٢) الإندماج العدائى : Hostile Merger

ويتم ضد رغبة مجلس إدارة الشركة المستهدفة للاندماج ويحدث هذا الاندماج عادة عندما تسيطر إدارة ضعيفة على مقدرات شركة ذات امكانات جيدة، ولذلك فإن الشركات القوية والناجحة فى السوق تضع انظارها تجاه هذه الشركات للاستيلاء عليها وتغيير الإدارة الضعيفة بإدارة قوية تتمكن من الاستغلال الأمثل لامكانات هذه الشركة .

ويطلق على الاندماج الودى أو الارادى أيضاً Merger بينما يطلق على الاندماج اللا ارادى Acquisition ، ولأغراض توحيد المصطلحات فى هذا الكتاب سوف نطلق على Merger لفظ الإندماج ، أما Acquisition فيطلق عليه الاستحواذ .

كذلك يمكن أن يتم التفرقة بين الإندماج والدمج حيث يطلق المصطلح الأول على العمليات الارادية أما الثانى (الدمج) فيطلق على العمليات التى تتم بناء على تدخل سياسى أو تنظيمى من الجهات الرقابية .

ويهدف هذا الفصل إلى تناول العمليات المرتبطة بالاندماج والاستحواذ بصفة عامة والمطبقة على الشركات أيا كان نوعها أو نشاطها ، بينما خصص الفصل الثانى لتناول أنشطة الاندماج والاستحواذ المتعلقة بالبنوك من ناحية دوافعها وأشكالها ومشاكلها والحلول المقترحة لمواجهة هذه المشكلات .



تعالت فى الأشهر القليلة الماضية الأصوات المنادية بضرورة الاسراع بعمليات [illegible] ج على جميع المستويات القطاعية ومع مطلع القرن الحالى بدأت رياح الاندماج تهب على عدد من الدول [illegible] ت فى صورة إعلان عن اندماجات ضخمة بين عدد من البنوك المعروفة كان ابرز تلك الاندماجات فى لبنان والامارات والأردن والسعودية والمغرب وغيرها من الدول العربية التى سارعت من خطاها تجاه مواكبة التحضير لمواجهة الاخطار القادمة من الغرب.

ويتمثل الخطر الذى تصدره دول العالم الكبرى إلى الدول النامية ومن بينها الشرق الأوسط ما اطلق عليه بسياسة السوق الواحد وكذلك العولمة فمنذ سنوات يسعى الغرب بصورة أو باخرى للاستيلاء على مقدرات المنطقة العربية بما فيها ومن فيها بهدف فرض سيطرته واحكام قبضته على زمام الأمور بتلك المنطقة الغنية بالثروات .. وبعد انتهاء فترة الحروب والتسلح، بدأت من خلال ما يسمى بالحروب الاقتصادية فى فرض هيمنتها من خلال مجموعة ضخمة من الشركات العملاقة وبدأت تجنى نتائج ايجابية تمثلت فى الاستحواذ بالفعل على عدد كبير من الاستثمارات العربية إلا أن العرب فطنوا مؤخرا للخطر الذى يداهمهم فى كل صوب وحدب وبدأوا فعليا فى مواجهة تلك الأخطار من خلال تكوين كيانات ضخمة مضادة تحول دون توغل الكيانات الغربية إلى قلب المنطقة العربية.

«ملفات عربية» من جانبها استطلعت آراء الخبراء تجاه تلك الأخطار وكيفية الاستعداد لمواجهتها.

إيجاد الكيانات الكبيرة اصبح هاجسا يداعب جميع الدول العربية مع بدء العد التنازلى لفتح الاسواق على مصراعيها امام ما يسمى بسياسة حرية الاسواق أو بمفهوم آخر كما يطلق عليه اقتصاديو الغرب بالعولمة .. ولا يكمن الخطر هنا فقط فى التحديات القادمة من الغرب بل ايضا فى مواجهة التحديات الداخلية داخل السوق المحلى الواحد المتمثلة فى ازدحام الاسواق العربية بكيانات ضعيفة تتبنى مشروعات ليست ذات جدوى للاقتصاد الوطنى وفى نفس الوقت تمثل عائقا امام الشركات الكبيرة التى تسعى لتعزيز مكانها فى الاسواق العالمية وخلال الايام القليلة الماضية زاد الحديث عن عمليات الاندماج التى حدثت فى بعض الدول العربية مثل مصر والسعودية وتونس والمغرب ولبنان وكثر فى الوقت ذاته الحديث ايضا عن مزايا وعيوب الاندماجات.. بين ذاك وتلك دار تحقيق البيان مع خبراء الاقتصاد فى محاولة لاستخلاص نقاط الضعف والقوة لعمليات الاندماج.

فى البداية يشير الدكتور حسين الكامل السفير المصرى الاسبق لدى الاتحاد الأوروبى ومستشار التعاون الاقتصادى الدولى إلى أهمية الاندماج بين الشركات فى الدولة الواحدة من جهة وبين الشركات العربية بصفة عامة بقوله قد ينظر البعض الى أن عمليات الاندماج التى تتم من حين لآخر بين عدد من الشركات أو المؤسسات أو البنوك العربية تهدف إلى الاستعداد لمواجهة الغزو الغربى المنتظر اعطاء اشارة الدخول له للسيطرة على الاسواق العربية بمن فيها وما فيها إلا أن الامثال الأخيرة التى طرحتها عدد من الشركات والبنوك العربية منذ ايام قلائل تؤكد بما لا يدع مجالا للشك ان تواجد الكيانات الكبيرة افضل بكثير للأسواق المحلية المتخمة بالشركات والبنوك الصغيرة التى تعمل داخل اطار محدود للغاية من المشروعات غير المفيدة إلى حد كبير للاقتصاد الوطنى من حيث تنفيذ المشروعات الضخمة التى قد تلجأ فيها أحيانا إلى الاستعانة بشركات اجنبية ضخمة وكذلك من حيث الثقة التى من الممكن أن تكتسبها الشركات المدمجة صاحبة الكيان الراسمالى الكبير فى الاسواق المحلية والإقليمية والعالمية ايضا حيث أن ضخامة اصولها تمنحها ثقة العملاء فى الوفاء بالتزاماتها مهما كان الأمر.

ونحن كعرب قد سبقنا الغرب فى فكرة الاندماجات منذ عشرات السنين – والحديث مع السفير حسين الكامل– فقبل ان يفكر الغرب فى الدعوة إلى إيجاد الكيانات الكبيرة طالب العرب بالسعى جديا للتكامل الاقتصادى العربى أو الاقتصاد العربى الموحد من خلال الوحدة الوطنية التى يعرفها كل العرب إلا أن الغرب سبقنا فى قطع اشواط كثيرة فى هذا الاتجاه فإذا اخذنا تجربة الاتحاد الأوروبى كنموذج نجد انه منذ عام 1945 بدأت فكرة الاندماجات بين الشركات الاوروبية تتبلور لدى العديد من المؤسسات الموجودة فعليا فى عدد من الدول الاوروبية وكانت فى البداية كيانات صغيرة نسبيا مبنية على مصالح اقتصادية متبادلة تطورت الاحداث على مدار هذه السنوات إلى أن وصلت إلى درجة عالية من التقارب حتى تواجد الاتحاد الاوروبى الذى نراه الآن والذى اصبح يمثل كتلة اقتصادية وسياسية قوية لا يستهان بها، وليس الاتحاد الأوروبى وحده هو الذى سلك هذا الاتجاه حيث نجد مساعى الولايات المتحدة لتكوين كتلة مماثلة من خلال النافتا التى تضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ومن المتوقع أن تنضم باقى دول أمريكا اللاتينية الاخرى خلال المرحلة المقبلة اضف إلى ذلك كتلة النمور الاسيوية التى أصبح يضرب بها المثل فى عمليات النمو الاقتصادى السريع من خلال التنسيق والمصلحة الاقتصادية المتبادلة

اعداد
أحمد صفى الدين
محمود مختار
نجلاء الرفاعى

الموضوع الرئيسي : الاندماج — اسم كاتب المقال : احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي : مفهومة — رقم العـــــدد : ٢٧٨٢
المصـــــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٣/٢٢

مفهوم الوحدة العربية

ويستطرد السفير حسين الكامل قائلاً كل ذلك يقودنا إلى طرح تساؤل مهم وهو أين نحن كعرب من كل تلك التجارب؟ وللإجابة على هذا التساؤل لابد أن نذكر أولا أن شعارات الوحدة العربية التى كنا ننشدها منذ اكثر من خمسين عاما كانت لها اسبابها فى ذلك الوقت وكانت لأهداف خاصة إلا أن مجريات الأمور هذه الأيام والاحداث المتعاقبة التى يعيشها العالم حاليا تفرض علينا نوعا جديداً من مفهوم الوحدة العربية فإذا كنا قد نادينا قبل ذلك بضرورة التكاتف والتـ[illegible]ـل كامة واحدة من أجل مواجهة الاحتلال فنحن ننادى هذه الأيام بالتصدى للغزو القادم من التكتلات الخارجية وهنا يجب أن نؤكد على نقطة مهمة للغاية وهى ضرورة الابتعاد عن الانظمة السياسية المعمول بها أو الخلاف فى وجهات النظر بين الحكومات ولنأخذ تجربة الاتحاد الاوروبى كأفضل مثال من الممكن أن يحتذى به فى هذا الاتجاه، فعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين اعضاء دول الاتحاد

الاوروبى فى الاتجاهات السياسية إلا أن تلك المجموعة تمكنت من تكوين تحالف قوى يتحدث عنه العالم الآن ومن ثم فإن التجانس السياسى بين الدول العربية لابد ألا ننظر إليه خلال المرحلة المقبلة ونعتمد فقط فى توجهاتنا على المصالح الاقتصادية العربية المتبادلة، فمن غير المعقول أن نسمع عن أن الولايات المتحدة الأمريكية تجرى مفاوضات مع شركات الطيران الأوروبية لتكوين تكتل قوى فى هذا الاتجاه وفى المقابل نجد أن احدى الدول العربية لديها شركة طيران اسطولها يتكون من طائرة واحدة متهالكة فمن المؤكد أن هذه الشركة ستتوه وسط غابة السيقان الأمريكية الأوروبية. كل ذلك يدفعنا للقول أنه فى حالة إيجاد كيان قوى فى مجال الطيران على سبيل المثال يواجه التكتل المرتقب حدوثه خلال الفترة القادمة بين أمريكا وأوروبا سيصعب على هذا التكتل الغربى التغلغل داخل الاسواق العربية وكذلك الحال بالنسبة لجميع القطاعات الاخرى.

ضخامة العراقيل

ويتطرق السفير حسين الكامل فى حديثه إلى أهم العقبات التى تقف امام تواجد الكيانات العربية بطرحه لسؤال مهم وهو إذا كنا نتعامل فى وقتنا الحاضر من خلال آليات السوق الحر فلماذا العراقيل التى تقف امام التوجه العربى فى عملية الاندماجات أو عملية الوحدة الاقتصادية العربية المبنية على أساس المصالح المشتركة التى من الممكن أن تصنع اسواقا جديدة؟

ويضيف قائلا هناك العديد من الابحاث والدراسات التى تطالب بضرورة التعجيل بالتكامل الاقتصادى العربى فاين نحن من توصيات تلك الدراسات والابحاث الاجابة تكمن فى ضخامة العراقيل التى تقف دون حدوث ذلك فهناك العديد من العقبات والعراقيل التى تقف امام تحقيق الحلم العربى فى التكامل الاقتصادى يأتى فى مقدمتها غياب الإرادة الحقيقية لتحقيق هذا الهدف فمنذ زمن بعيد لم نسمع عن عقد لقاءات ثنائية أو اكثر بين رجال الاعمال العرب أو إيجاد كيان مؤسسى جديد أو الإعلان عن عملية اندماج كبرى بين مؤسسات وشركات عربية اضف إلى ذلك غياب عنصر المبادرة فنحن فى أشد الحاجة حاليا لوجود لجنة تأسيسية تتبع احدى الجهات المختصة ولتكن الخارجية لتقريب وجهات النظر بين رجال الاعمال فى الدول العربية كمحاولة لظهور عمليات اندماج بين الشركات العربية.

ويسوقنا الحديث عن دور وزارات الخارجية بالدول العربية إلى نقطة أخرى مهمة – ومازال الحديث مع السفير حسين الكامل – وهى يجب أن تسعى وزارات الخارجية بالدول العربية إلى تغيير مفهوم العلاقات مع الدول من المفهوم السياسى البحت إلى مفهوم دبلوماسية التنمية وهى الدبلوماسية المعتمدة على إقامة أو فتح قنوات تعاون اقتصادى مع الدول المختلفة يدعم عملية تنمية الصادرات بين الدول ويعزز التجارة الخارجية للدول ويحضرنى فى هذا الاتجاه التجربة المصرية فى الاتحاد الأوروبى التى من الممكن ان تصلح كنموذج سليم يحتذى به ، فعندما يبدأ الحديث عن التعاون المصرى الأوروبى منذ سنوات طويلة بدأنا نتعامل مع هذا الموضوع كشعارات إلا أن الاتجاهات الأخيرة خاصة مع توجهات عمرو موسى وزير الخارجية الواعى لمسنا اهمية دبلوماسية التنمية ومن ثم تحول المسار من الدبلوماسية السياسية إلى دبلوماسية التنمية وبدأنا خلال سنوات قلائل فى السعى جديا لتمرير الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبى وفق ما تقتضيه المصلحة المصرية ونحن الآن على مقربة من الانتهاء من غلق هذا الملف ليخرج من بين ايدى وزارة الخارجية لينتقل بعد ذلك إلى وزارات أخرى مثل التجارة والاقتصاد وغيرها ، ومن هنا تتضح اهمية تحركات وزارات الخارجية العربية فى تواجد التعاون الاقتصادى على الساحة العربية.

أهداف مهمة

ويتناول الخبير المصرفى المعروف أشرف مهنا – المصرف العربى الدولى – عمليات الاندماج من وجهة نظر مختلفة وفقا للمعطيات التى تمت على الساحة العربية خلال الأيام القليلة الماضية بقوله هناك العديد من الامثلة التى تشير إلى جدية الحكومات العربية فى تكوين كيانات كبيرة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء فخلال الايام القليلة الماضية اعلنت الحكومة المصرية عن عملية دمج من نوع جديد بين البنك العقارى الـ[illegible]ـى المملوك للحكومة والبنك العقارى المصرى وقد تم الدمج فور اصدار رئيس الوزراء كمال الجنزورى قراره ويسوقنا الحديث عن عملية الدمج هذه إلى العديد من الاهداف المهمة المنشودة من إيجاد الكيانات الكبيرة فإذا نظرنا إلى وضع سوق العقارات المصرية خلال السنوات القليلة الماضية نجد أن عملية الاندماج بين البنكين كما يقولون جاءت فى وقتها فهى من المؤكد ستعمل على تنشيط سوق العقارات الذى يعانى من الركود وبخاصة فى منتجات مثل الوحدات السكنية المتوسطة وسيكون للبنك الجديد 51 فرعا منها 24 فرعا فى الخارج مما يتيح له الانتشار بسهولة اكبر وسيؤدى هذا القرار إلى خفض تكلفة التمويل وبالتالى تكلفة الاستثمار بالنسبة للعميل والدخول بقوة اكبر فى اصدار سندات واستخدام انظمة جد[illegible] [illegible]ضلا عـ[illegible] القدرة على الدخول فى تمويل مشروعات اكبر كان لا يستـ[illegible] يقوم بها فضلا عن تحقيق سياسة التوسع فى عمليات الاقـ[illegible] وتوفير التمويل اللازم لذلك.

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	مفهومة	رقم العـــــدد :	٢٧٨٢
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٢٢

مفهوم الاندماج

ويواصل مهنا حديثه قائلا عمليات الدمج بين المؤسسات أو الشركات أو البنوك يجب أن تكون مبنية على أسس علمية دقيقة حتى نجنى الغرض منها فهناك عمليات دمج ستؤثر ايجابيا على اسواق البلد نفسها ومن الممكن أن يمتد هذا التأثير إلى دول المنطقة وفى المقابل نجد أن هناك عمليات دمج اخرى كان يجب التريث فيها قبل الخوض فى طرحها حتى للنقاش ويحضرنى فى هذا الاتجاه مثالان من المملكة العربية السعودية وحدها وهما عمليات دمج المصارف والدمج المنتظر بين شركات الاسمنت ففى النوع الأول نجد أنه خلال الفترة الأخيرة كثر الحديث عن عملية الدمج بين البنك السعودى المتحد والبنك السعودى الأمريكي وأنا لى وجهة نظر خاصة فى تلك العملية قد يعترض عليها البعض إلا أنها بقليل من التأنى والبحث سيمكنهم اثبات صحة ما أرمى إليه .. فنحن نطالب دائما بإيجاد كيانات ضخمة وقوية بمعنى إحداث تكتل ضخم من خلال ضم جميع أو غالبية الكيانات الصغيرة فى بوتقة واحدة لتأهيلها للاندماج مع الكيانات الكبيرة الموجودة بالفعل لتصبح بعد ذلك كيانا ضخما يقوى على المنافسة فى الخارج إلا أن ما حدث فى السعودية عكس ذلك تماما فقد بدأت عملية الاندماج بين بنكين هما فى الأصل كيانات كبيران ومن الممكن بل من المتوقع أن تحدث مثل هذه العملية ارتباكا فى قطاع المصارف حيث ان هذ الاندماج اصبح اكبر مما تستوعبه السوق حاليا وهو بذلك يسيطر على مقاليد الحكم فى السوق ومن الممكن أن يأتى بنتائج عكسية غير متوقعة فقد يؤدى هذا الاندماج إلى خروج عدد من البنوك الصغيرة خارج المنافسة بل ويهددها بالغلق، وكذلك فإنه لن تكون هناك منافسة بمفهومها المعروف حيث سيبتلع هذا الكيان الضخم جميع الكيانات الصغيرة ويحرمها من حقها فى التنافس والعمل ومن ثم يتلاشى وينعدم الهدف الرئيسى من الاندماج.

حماية أفضل

ونخلص من الحديث عن المصارف السعودية بتوقعات اشار إليها الخبير المصرفى اشرف مهنا بقوله تشير التوقعات الحالية إلى أنه من الممكن أن يمضى مشروع اندماج البنك السعودى الأمريكى والبنك السعودى المتحد قدما بسلاسة بعد خلافات استمرت شهورا لكن هذا لا يعنى أن تبدأ موجة من الاندماجات فى القطاع المصرفى السعودى لأن لهذا الاندماج ظروفا خاصة وكذلك فنحن ننادى دائما بالاندماج بين الكيانات الصغيرة والمعروف لدينا أن البنكين محل الاندماج من اكبر البنوك العاملة فى المملكة والشرق الأوسط أيضاً ومن ثم فإن الاندماج الأخير لا يصلح لأن يكون فرصة لبداية تيار جديد من الاندماجات فى القطاع والمقصود هنا هو أن الاندماجات بين بنوك كبيرة مستبعدة حاليا إذ ان اغلب البنوك المتبقية التى تعمل فى السعودية تملكها مجموعات مصرفية أوروبية ضخمة تنافس بعضها البعض بالفعل

وعلى الرغم من أن البنوك السعودية فى وضع مالى يمكنها من الوقوف بقوة فى مواجهة التيارات الخارجية إلا أننا نجد أن المسألة من الناحية الاستراتيجية ستكون حماية افضل للمصارف السعودية خاصة إذا سعت للمنافسة على الساحة الدولية وذلك فى الوقت الذى تحقق فيه بالفعل ارباحا كبيرة فى منطقتها والمتوقع هو أن تظهر بعض الاندماجات بين بنوك اصغر حجما خلال الفترة المقبلة وهو المطلوب فى الوقت الراهن كبداية صحية.

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	نيرمين السعدني
الموضوع الفرعى :	مفهومة	رقم العـــدد :	١٤٠
المصــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصــدور :	ابريل ٢٠٠٠

الإندماج : الظاهرة والأطر النظرية

تقديم

لاشك أن مع نهاية القرن العشرين، شهد العالم تغيرات عديدة على أكثر من نطاق. وقد حظيت الساحة الاقتصادية باختلافات متعددة يمكن القول أنها في مجملها تساعد على رسم نظام اقتصادي عالمي جديد. ولعله من الملاحظ أن أحد أهم سمات هذا النظام التي أضحت واضحة الآن، هو التكتلات الاقتصادية التي بدأت مع بدايات القرن في الظهور والانتشار. وبداية اقتصرت التكتلات الاقتصادية على الدول سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء، فظهر اتحاد النافتا، مجموعة الاتحاد الأوروبي وغيرها من الأشكال التي قد تأخذ إما شكل اتحاد كامل أو تعاون في نطاقات بعينها. وقد اعتبرت، حتى فترات قريبة، ظاهرة التكتلات الاقتصادية مسألة هامة جدا وبدأ المحللون الاقتصاديون من دراسة أبعادها وتحليل تأثيراتها المختلفة على منظومة الاقتصاد العالمي والدول النامية. ولكن خلال السنوات القليلة الماضية بدأ اتجاه آخر في الظهور حتى أصبح من الصعب أو قد يكون من الخطأ إغفاله. هذا الاتجاه هو ظاهرة اندماج الشركات العملاقة التي باتت خبر يتصدر صفحات الجرائد بشكل يومى تقريبا. وكان من الممكن فيما قبل اعتبار مثل هذا الاتجاه اتجاها فرديا بلا تأثير ينكر على الساحة الاقتصادية الدولية. ولكن حيث أن الاندماج حاليا يضم في جوانبه الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات العملاقة، وبما أن السوق العالمي أصبح حرا بشكل كبير تسود فيه مفاهيم جذب الاستثمارات الأجنبية وانتقال رؤوس الأموال دون حدود لدول بعينها. كان من الضروري الوقوف عند ظاهرة اندماج الشركات الكبرى لدراسة وتحليل تفاعلها في السوق العالمي وتوضيح ما إذا كان المجتمع الدولي مستعدا لمثل هذه الظاهرة من الناحية التنظيمية والقانونية أم أن الأمر يحتاج إلى إعادة النظر في القواعد المنظمة وقوانين المنافسة وغيرها من اللوائح التي تعتبر ضرورية لمواجهة مثل هذه الظاهرة. ولعله من المفيد في هذا السياق إعطاء لمحة عن الدور الذى تلعبه الشركات المتعددت الجنسيات منذ أن بدأت فى الظهور.

لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا مهما في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ فترات تاريخية طويلة خاصة منذ سيادة الفكر التجارى و انتشار الغزو الاستعمارى فى القرن الماضى.

ولقد تصاعد الاهتمام بالدور الذى تلعبه هذه الشركات وأساليب تكوينها ومباشرتها لنشاطها في فترة

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	نيرمين السعدني
الموضوع الفرعي :	مفهومة	رقم العـــــدد :	١٤٠
المصـــــــدر :	(مجلة السياسة الدولية)	تاريخ الصـدور :	ابريل ٢٠٠٠

ما بعد الحرب العالمية الثانية كما برزت خلال العقدين الأخيرين من خلال عمليات اندماج وتعاون ... بين هذه الشركات العالمية الضخمة وبعضها البعض وطرحها باعتبارها سبيلا لتحقق أكثر حرية والتكنولوجيا والاستثمار فضلا من كونها آلة وصل بين الدول بمعنى آخر إن المتغيرات العالمية ... الاقتصاد الدولي يشير إلى تجاوز تلك الصورة البسيطة التي تصور هذه الشركات باتها مستقلة أو منقادة إلى صورة أخرى أكثر تعقيدا.

وجدير بالذكر أن نسبة الاندماج والتملك قد ارتفعت كثيراً خلال السنوات الماضية وإن كانت هذه النسبة تختلف بين الدول. فعلى سبيل المثال هناك حوالى ٧,٥٪ من الشركات اليابانية تم تملكها بواسطة شركات أخرى خلال الفترة من ١٩٦٤ إلى ١٩٨٤. فى حين إن ٣٨,٣٪ من الشركات الأمريكية دخلت فى إندماج مع شركات مثيلة خلال أعوام ١٩٥٠ - ١٩٧٢، وحوالى ٤٢٪ من الشركات البريطانية فى الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٥٠. والمثير فى هذه الأرقام هو إثارة تساؤل هام حول تاثير عملية التملك والاندماج على أداء الدولة ونموها الاقتصادى، فالعلاقة بين النمو والربحية قد لاقت أكثر من اهتمام فى النظريات الاقتصادية. ففى النظرية الاقتصادية الحديثة يرى "بنروز" (Penrose ١٩٥٩) أن الشركات تسعى لزيادة الأرباح فى المدى الطويل بما يتساوى مع مضاعفة النمو من خلال الاستثمار فى كافة المشروعات المعنية. ولكن هناك حدوداً لمضاعفة النمو والتى تنتج عن إنه فى حالة توسع الشركة بسرعة قد تواجهه مشاكل إدارية فى إدارة "النمو" بجدارة. بل إن "ماريس" (١٩٦٤) يرى أن النمو يعتبر هدفاً أساسياً لإدارة الشركة لأنه واجهة ملموسة لقوتها وتفوقها. ولهذا يضيف انه يمكن التضحية بزيادة الأرباح العادة إذا كانت لها تاثير سلبى على معدلات النمو.

ومن منطلق هذه النظرية، من المنطقى اعتبار إن عملية الاندماج تؤدى بالضرورة إلى نمو الشركات المندمجة. فالفترة ما بين عملية الشراء وممارسة النشاط الفعلى عادة تكون قصيرة ولهذا تبدأ آثار الاندماج فى الظهور. ذلك لأن من تداعيات الاندماج حصول الشركة على استثمارات ضخمة وجاهزة للاستخدام بما فيها الأيدى العاملة والميكنة المتقدمة ورؤوس الأموال التى يمكن استخدامها فى التشغيل. أيضاً من أهم مزايا الاندماج هو التخلص من منافس قوى فى الأسواق ومن ثم إحتكار شريحة أكبر وقاعدة نمو أعلى. ولكن المثير هنا هو أن الحصول على استثمارات جاهزة للتشغيل قد تكون مختلفة إلى حد ما عن الخطة الأصلية للشركة الأم، الأمر الذى قد يؤدى إلى تخفيض العائد المتوقع خاصة إذا كانت الشركة المندمجة لديها ما يكفى من مشكلات.

وتذهب بعض الآراء إلي عدم قصر هذا التعاون علي تحقيق أهداف اقتصادية بل تطرح الأهداف السياسية كغاية وسبيل وذلك من خلال تكوين شبكة من المصالح فى أماكن تختار بعناية لموازنة التأثير السياسي للقوي إضافية مؤيدة لفكرة التجارة الحرة وفي هذا السياق تبدي عدد من الدول الصناعية المتقدمة أو الصاعدة اهتماما متزايدا للعب دور مسئول في المحافظة علي نظام التجارة العالمية الحرة ومنها اليابان.

وهذا الملف يلقي الضوء علي ظاهرة تكتل الشركات العملاقة ولعله يمكن القول أنها بداية لنقاش لابد منه لمواجهة ظاهرة- في رأيي- هامة جدا وسيكون لها العديد من التأثيرات علي اقتصاداتنا النامية، وعلى الاقتصاد الدولى أيضا، ذلك لأن اقتصاديات الدول النامية لم تزل تواجه مسألة التكتلات الاقتصادية بين الدول المتقدمة دون أن يظهر لها مكان ملموس علي الساحة العالمية فماذا الآن بعد أن بدأت الشركات الكبري في التكتل أيضاً حتي أن رؤوس أموال بعضها أصبحت تفوق- في أكثر من حالة- ميزانيات بعض الدول المتخلفة !وما بين الأطر النظرية لظاهرة الإندماج والنماذج العملية لها يحاول الملف قراءة الظاهرة بتمعن وتحليل أبعادها المختلفة.

نيرمين السعدني

٣٣ سياسات منع الاحتكار بين النظرية والتطبيق

هشام طه

ظل مفهوم "منع الاحتكار" فى فكر المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية مقصورا على التعامل مع الحالات التى تكتسب فيها شركة أو مجموعة من الشركات القدرة على السيطرة على السوق المحلى Market Power بصورة تمكنها من بيع منتجاتها بأسعار تتيح لها تعظيم هامش ربحيتها وذلك بغض النظر عن أية اعتبارات تتعلق بترك تحديد أسعار هذه المنتجات وفقا لقوى العرض والطلب فى السوق المحلى. وتكتسب الشركات القدرة على التحكم فى السوق بصفة عامة كلما كانت مرونة الطلب على منتجاتها منخفضة اى أن هذه المنتجات تعتبر أساسية للمستهلك المحلى ولا يمكن الاستغناء عنها.

ومن هنا فإن اهتمام المدرسة الكلاسيكية قد أنصب على قياس حجم الحصة السوقية التي تستحوذ عليها الشركات من السوق المحلى Market Shareوتطبق لتحقيق هذا الفرض أسلوباً يقوم على أساس احتساب مجموع الجذر التربيعى للحصة السوقية للشركات فى السوق فيما عرف بمؤشر هرشمان Hirschman Index وبناء على ذلك كلما تمتعت مجموعة من الشركات بحصص سوقية كبيرة كلما ارتفع مؤشر هرشمان وهو ما يعكس الوضع الاحتكارى الذى تتمتع به هذه الشركات فى السوق المحلى. وبالرغم من سلامة المنطق الاقتصادى وراء النظرية الكلاسيكية للاحتكار إلا انه تبين أن النظرية ذاتها لا يمكن تطبيقها بشكل مطلق حيث لم يستطع مؤشر هرشمان تحديد طبيعة العلاقة بين اتساع الحصة السوقية لبعض الشركات ووضعيتها الاحتكارية. فعلى سبيل المثال وبالرغم من تمتع كل من شركتى Coca-Cola و Pepsi-Cola بحصة سوقية تقدر بحوالى ٧٥٪ من سوق المشروبات الغازية فى الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن هذا السوق يعتبر من اكثر الأسواق تنافسية فى الولايات المتحدة على أساس أن الشركتين تتنافسان من اجل زيادة حصة كل منهما على الأخرى ليس فقط على صعيد السوق المحلى الأمريكى بل فى الأسواق العالمية أيضا.

نظرية مدرسة شيكاجو للاحتكار Chicago School :

وفى أوائل السبعينيات برز الاقتصاديون من جامعة Chi-cago بتوجههم الرأسمالى الليبرالى وطوروا من المفهوم التقليدى لمنع الاحتكار فأكدوا على أن الاحتكار لا يعد فى حد ذاته أمرا غير مرغوب فيه – على الأقل فى المدى المتوسط والبعيد – فعادة ما تمثل الأسواق الاحتكارية حافزا لقيام الشركات الأجنبية بالدخول فيها للاستفادة من ارتفاع الأسعار التى تمكنها من تعظيم أرباحها وبالتالى فلا يمكن لأية شركة أو مجموعة من الشركات أن تستمر فى تكريس وضعيتها الاحتكارية على سوق معين بل قد تسعى الشركات المحتكرة إلى تخفيض الأسعار حتى لا تأتى الشركات الأجنبية لمنافستها فى السوق المحلى سواء بتصدير منتجاتها أو من خلال إقامة فروع لها فى هذا السوق وعلى هذا الأساس وضعت مدرسة شيكاجو Chicago School النظرية الجدلية Contestability theory كوسيلة لتفسير الممارسات الاحتكارية والتعامل معها وأبرزت أن تدخل الحكومات لوضع ضوابط لمنع الاحتكار تؤدى إلى اختلال الأسواق اكثر من كونها تعالج الاختلالات التى يسفر عنها احتكار بعض الشركات للسوق المحلى.

وقد استندت المحكمة الدستورية العليا فى الولايات المتحدة إلى هذه النظرية لإبداء مرونة اكبر فى صياغة سياسات منع الاحتكار وخاصة إبان رئاسة الرئيس ريجان للإدارة الأمريكية فى أوائل الثمانينات .وتبنت هذه النظرية ومولتها مجموعة من الشركات الأمريكية وعلى رأسها (AT&T) بهدف تكريس وضعيتها الاحتكارية فى سوق الاتصالات الأمريكية (حيث بلغت الحصة السوقية لشركة (AT&T) فى بداية الثمانينات ٨٥٪ من إجمالى سوق الاتصالات فى الولايات المتحدة) فضلا عن الحيلولة دون قيام الحكومة الأمريكية بالتشدد فى صياغة سياسة منع الاحتكار بصورة تقلص من المزايا التى تتمتع بها الشركة فى السوق الأمريكى.

والواقع أن هذه النظرية تعتبر أول نظرية تتطرق لتحليل طبيعة العلاقة بين التجارة والمنافسة فى بداية الثمانينات حيث افترضت أن الأوضاع الاحتكارية فى سوق معين فى المدى القصير تؤدى إلى زيادة التدفقات التجارية الدولية على أساس أنها حافز للشركات الأجنبية على التصدير إلى هذه الأسواق فى المدى المتوسط والطويل وذلك قبل أن تقوم الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية خلال المؤتمر سنغافورة عام ١٩٩٦ بتشكيل مجموعة عمل لبحث طبيعة العلاقة بين الموضوعين

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	هشام طه
الموضوع الفرعي :	مفهومة	رقم العـــــدد :	١٤٠
المصـــــــدر :	(مجلة السياسة الدولية	تاريخ الصـدور :	ابريل ٢٠٠٠

باعتبارهما من الموضوعات الجديدة التي يستلزم دراستها قبل إدراجها على أجندة المفاوضات متعددة الأطراف القادمة، وإمكانية وضع ضوابط دولية للمنافسة في إطار منظمة التجارة العالمية.

مفهوم المدرسة النيوكلاسيكية Neo-Classical School:

والجدير بالذكر أن بالرغم من حصول مدرسة شيكاجو على جائزة نوبل الاقتصادية لتفسيرها لممارسات الاحتكار- وفقا لنظرية الـ Contestability، إلا أن المدرسة النيوكلاسيكية شككت في جدوى هذه النظرية على اعتبار أنها أغفلت عنصرين هامين بموجبهما لن تكتمل دورة التحول من وضع الاحتكار الى منافسة في سوق ما نتيجة زيادة إقبال الشركات الاجنبية على التصدير. فمن جهة يعتمد ذلك على قدرة نفاذ صادرات هذه الشركات إلى الأسواق التي تتسم بالاحتكارية - بمعنى الاعتماد على توفر ترتيبات تجارية تفضيلية بين الدولة التي تعمل فيها الشركات الأجنبية والدولة المستهدف التصدير إليها من جهة - والاعتماد من جهة أخرى على مدى المرونة التي توفرها التشريعات الاقتصادية المحلية لقيام الشركات الأجنبية بإقامة فروع لها في هذه الأسواق (حق الإنشاء - Right of Establishment).

والواقع أن نظرية مدرسة شيكاجو لم تأخذ في الاعتبار حجم التكاليف الثابتة التي تتحملها الشركات الأجنبية والمتمثلة في إقامة مصانع ومنافذ للبيع أو تكاليف التسويق التي تتحملها عادة الشركات الأجنبية عندما تدخل سوقا جديدة ومن هنا فإن التحفظات التي أبدتها المدرسة الاقتصادية الجديدة على نظرية مدرسة شيكاجو لا ترجع إلى قصور في التحليل الاقتصادي بقدر ما تتعلق بدواع فرضتها مصالح كبرى الشركات الأمريكية من أجل بلورة نظرية يمكن للحكومة الأمريكية الاستناد إليها لعدم التشدد في وضع سياسة صارمة للتعامل مع وضعية هذه الشركات في السوق الامريكي حسبما سبق.

وقد اتجهت المدرسة النيوكلاسيكية إلى توسيع مفهوم الاحتكار فتبنت فكرا جديدا يقوم على أساس أن الاحتكار لا يقتصر على كونه ممارسة تؤدي بالتبعية إلى ارتفاع الأسعار المحلية بل بالعكس قد تقوم بعض الشركات التي تحظى بوضعية احتكارية بتخفيض أسعار منتجاتها بهدف طرد المنافسين الأخيرين خارج السوق - بغض النظر عن الآثار الإيجابية التي تترتب عن تخفيض الأسعار لصالح المستهلك المحلي والتي تصاحب هذه الممارسات - ومن ثم لم يعد مفهوم الاحتكار مقصورا على اكتساب شركة أو مجموعة شركات القدرة على التحكم في السوق Power Market وإنما ظهر مفهوم السلوك الاستحواذي Predatory Behavior في أدبيات منع الاحتكار ولقد اكتسبت هذه النظرية شعبية واسعة لدى الحكومة الأمريكية في أوائل التسعينيات وعلى أساسها سقطت الدعوى المرفوعة ضد ممارسات شركة IBM الاحتكارية لسوق الحاسبات الآلية في الولايات المتحدة والتي حسمت أيضا لصالح هذه الشركة لاعتبارات سياسية تتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في دعم دورها في تنمية ونشر مفهوم الثورة التكنولوجية "الأمريكية" عبر العالم وهو ما عرف فيما بعد في الفقه الاقتصادي الدولي International Economic Jurisprudence بظاهرة العولمة.

ومع زيادة حجم وتعقد الممارسات التجارية اصبح الحديث عن انعزال السوق المحلي عن الأسواق الد... نسبيا خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة الع... المثال عندما كانت الأسواق المحلية منعزلة عن ... انتهاج معظم الدول المتقدمة لسياسات بالغة الحمائية بعد الحرب العالمية الثانية استطاعت الشركات المحلية العاملة في هذه الدول تقليص حجم إنتاجها بهدف رفع أسعار منتجاتها في الأسواق المحلية وتعظيم ربحيتها.

إلا أن هذا الوضع لم يعد قائما مع انفتاح الأسواق الدولية الذي ترتب على انتهاء جولة اوروجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية حيث أصبحت الأسواق الدولية مرتبطة وبالتالي لم تعد الأسعار المحلية تحدد بمعزل عن الأسعار العالمية - نتيجة اكتساب الشركات الأجنبية القدرة على النفاذ إلى الأسواق الأجنبية - وبناء على ذلك فان عملية تحديد الأسعار المحلية لم تعد تتم بمنأى عن مستوى الأسعار السائدة دوليا والتي تحددها آليات العرض والطلب في باقي الأسواق الدولية.

ومن هنا أصبحت الشركات متعددة الجنسية تتمتع بوضع افضل يمكنها من تصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية بأسعار تنافس مثيلاتها من الشركات المحلية، وبالتالي لم يعد مفهوم وضع سياسات لمنع الاحتكار مقصورا على الحد من قدرة الشركات المحلية على السيطرة على الأسواق المحلية بل امتد ليشمل الممارسات التي قد تتبعها الشركات متعددة الجنسية في الأسواق العالمية والتي قد يكون لها آثار سلبية Spill over effects متمثلة في إكسابها هي الأخرى لوضع احتكاري في الأسواق المحلية عن طريق اندماجها مع الشركات المحلية أو الشركات متعددة الجنسيات الأخرى العاملة في نفس المجال وهي الظاهرة التي سادت واتسع نطاقها في أواخر التسعينيات بين الشركات متعددة الجنسية كوسيلة لتوسيع حصصها السوقية.

الأبعاد الجديدة لصياغة سياسات منع الاحتكار:

والواقع أن عمليات الاندماج Mergers أو الامتلاك والاستحواذ Asquisitions بين الشركات متعددة الجنسية تعتبر احدث وسيلة لتوسيع الحصة السوقية بالمقارنة بتوسيعها عن طريق تطوير وتحسين جودة منتجاتها أو من خلال إقامة مصانع جديدة لها تقوم بتوظيف مفاهيم اقتصاديات الوفورات والتي تستغرق عادة وقتا طويلا من توسيع الحصة السوقية

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	هشام طة
الموضوع الفرعى :	مفهومة	رقم العـــــدد :	١٤٠
المصــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصــدور :	ابريل ٢٠٠٠

بمجرد الاندماج أو الاستحواذ.

والملاحظ مع تعدد عمليات الاندماج بين الشركات متعددة الجنسيات فان هذه العمليات تأخذ أشكالا وصورا مختلفة سواء تمت بين شركتين أو اكثر تعمل في إنتاج نفس السلعة وهو ما يعرف بالاندماج الافقى Horizontal Mergers أو من خلال اندماج شركتين تعملان في نفس القطاع ولكن في مراحل تصنيع مختلفة ويعرف بالاندماج الرأسى Vertical Mergers وبصفة عامة - وبغض النظر عن طبيعة الاندماج - يمكن القول بان الحكومات تسمح بإتمام الاندماجات بين الشركات متعددة الجنسية طالما لن يترتب عن هذا الإجراء تاثر الأسواق المحلية بصورة سلبية.

على أن الخلاف لا يزال قائما بين الاقتصاديين حول تحديد انسب أسلوب يتبع لتحديد واستقراء ما إذا كان اندماج شركتين سيكسبهما وضعية احتكارية في السوق المحلى - ولذلك فالسماح بإتمام عملية اندماج من عدمه بين شركتين أو أكثر لا يزال قيد البحث ويخضع لاعتبارات تحكمية Ar-bitrary ترتبط باعتبارات تتعلق بالقوة الاقتصادية التى تتمتع بها هذه الشركات في الأسواق المحلية والأهمية التى تمثلها لهذه الدول فعلى سبيل المثال استطاعت الإدارة الامريكية منع اندماج كل من شركتى Lockheed-Martin و Northrop Grumpman - وهما اكبر شركتين تعملان في مجال توريد السلاح للحكومة الامريكية - على أساس أن هناك مصلحة لدى الإدارة الأمريكية فى عدم إتمام مثل هذه الصفقة لاعتبارات تتعلق بالأمن القومى الأمريكي - وليس لاعتبارات اقتصادية تتعلق بالوضعية الاحتكارية التى قد تكتسبها الشركتان - بينما لم يكن هناك مصلحة لدى الإدارة الأمريكية في منع اندماج اكبر ستة شركات للطيران في الولايات المتحدة الأمريكية بل بالعكس أيدتها على أساس أنها تكسبها قدرة تنافسية اكبر تجاه شركات الطيران الأوروبية.

وترجع أهمية عمليات اندماج واستحواذ الشركات متعددة الجنسية بعضها لبعض إلى أن عملية اندماج شركتين تحفز الشركات الأخرى إلى اتباع نفس النهج - اى أن نظرية الـ Domino Effect التقليدية - تسرى أيضا على عملية اندماج الشركات العاملة فى نفس القطاع لبعضها فيلاحظ انه منذ قيام شركة BMW بالاندماج مع شركة Skoda في أوروبا في بداية التسعينيات انطلقت بالتبعية موجة من الاندماجات بين الشركات المنتجة للسيارات في العالم حيث اندمجت كل من Mazda - Isuzu في أسيا ثم انتقلت هذه الموجه لتأخذ طابعا غير قارى باندماج شركتى Daimler Benz الأوروبية مع Chrysler الامريكية.

وتوالت موجة الاندماجات حتى أدت إلى ظهور درجة تركيز عالية في سوق السيارات الدولية Market Concentra-tion فأصبح هناك ست شركات فقط تتمتع بحصة سوقية تبلغ ٧٠٪ من إجمالى إنتاج السيارات في العالم ولم تقتصر موجة الاندماجات على شركات السيارات في العالم بل امتدت إلى قطاعات أخرى ففى قطاع الاتصالات اندمجت كل من Vodafone و Mannesmann فى أوروبا، وفى القطاع المصرفى تم اندماج كل من Deutsche Bank و Dresdner Bank كما شهدت صناعة الأدوية اندماج كل من شركتى Warner-Lambert و Pfizer في شركة واحدة أصبحت من اكبر الشركات العالمية المنتجة للأدوية واكتسبت عملية اندماج هاتين الشركتين أهمية خاصة نظرا للطريقة التى اندمجتا بها حيث اختلفت عن عملية الاندماج التقليدية التى ظهرت في أوائل التسعينيات حيث قامت شركة Pfizer بشراء Warner-Lambert فيما سمى بـ Hostile Takcover وهنا اتسع نطاق تطبيق سياسات منع الاحتكار حيث اكتسبت هذه السياسات بعدا إضافيا جديدا يتطلب التعامل معه ويجعل من عملية صياغة سياسات المنافسة أمرا اكثر تعقيد.

وازداد الأمر تعقيدا عندما انتشرت ظاهرة الاندماجات والاستحواذ بين الشركات التى تعمل في قطاعات مترابطة أو حتى مختلفة فلم تعد سياسات منع الاحتكار تتعامل مع حالات اكتساب مجموعة من الشركات العاملة في نفس القطاع وضع احتكارى في السوق المحلى ولعل ابرز مثال على ذلك هو قيام شركة AOL للاتصالات بشراء شركة Warner Turner للإعلام فيما وصفت بأنها اكبر عملية استحواذ في القرن الماضى حيث بلغت قيمة الصفقة ١٥٠ مليار دولار (علما بان إجمالى الناتج المحلى لمصر فى عام ١٩٩٩ بلغ ١١١,٧ مليار دولار).

صياغة سياسات المنافسة :

وتثير عمليات الاندماج والتوجهات الاحتكارية الأجنبية فى مصر والدول النامية مجموعة من القضايا الهامة من أبرزها قضية الاستثمار الأجنبى فلا شك أن من صالح هذه الدول تشجيع هذا الاستثمار وجذب الشركات متعددة الجنسيات للعمل فى أسواقها.

وإذا كانت الدول المتقدمة تقوم بصياغة سياسات المنافسة بصورة تسمح للشركات متعددة الجنسيات بالاندماج شريطة ألا يؤثر ذلك على أوضاع التنافسية في أسواق تلك الدول فقط بغض النظر عن أثارها على الدول الأخرى خاصة الدول النامية، فهنا يثار التساؤل حول الفائدة التى تتحقق للدول النامية من ممارسات هذه الشركات وهو الأمر الذى سيتعين التعامل معه بصياغة سياسات منافسة توائم بين حجم الفائدة التى تحصل عليها الدول النامية من جذب هذه الشركات للعمل فى أسواقها بما يستتبعه ذلك من نقل التكنولوجيا الحديثة إليها والآثار السلبية التى تترتب على اكتساب هذه الشركات لوضعية احتكارية فى أسواقها النامية.

وفي هذا المضمار سيتطلب عند صدور قانون المنافسة

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	هشام طة
الموضوع الفرعي :	مفهومة	رقم العـــــدد :	١٤٠
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	ابريل ٢٠٠٠

المصرى - والذى تم إعداده بمساعدة خبراء امريكيون - أن يراعى طبيعة وتطور الممارسات الاحتكارية الجديدة التى ظهرت فى الآونة الأخيرة من جهة ويوائم المصالح الاقتصادية المصرى من جهة أخرى خاصة فى ضوء أن مفهوم منع الاحتكار فى الولايات المتحدة يرتبط بتوجه مصالح كبرى الشركات الأمريكية كما سلف الذكر- وتجدر الإشارة فى هذا الصدد انه لا يوجد قانون معين يحتذى به عند صياغة قانون للمنافسة. فعلى سبيل المثال بالرغم من أن قانون منع الاحتكار فى تونس يقوم على أساس القانون الفرنسى لمنع الاحتكار إلا أن الحكومة التونسية قامت بمواءمته بما يتمشى مع مصالحها الاقتصادية.

ولقد ظهرت الضرورة الملحة لصدور هذا القانون مؤخرا والهدف من ذلك لا يجب وان يقوم على أساس الحد من حصول الشركات الأجنبية العاملة فى الأسواق المصرية على الأرباح ولكن تحقيق هذه الارباح لا يبيح لهذه الشركات أن تسعى لعرض وبيع المنتجات بأسعار أقل من التكلفة الفعلية للسلع على المدى القصير مع استعدادها لتحمل الخسائر حتى تتمكن من الانفراد بالسوق فى المدى المتوسط والطويل وبموجب هذه الوضعية تتمكن من رفع أسعارها لتعويض الخسائر التى تكبدتها ويتضح ما ينتج عن هذه الممارسات غير العادلة من أضرار بالقاعدة العريضة من الشركات المحلية التى لن تتمكن من الصمود أمام الشركات الأجنبية العملاقة.

وفى هذا الإطار وفى سابقة هامة فى مصر تم الإعلان عن اتفاق مبادئ بين اتحاد الصناعات والغرف التجارية وأصحاب محلات البقالة وإحدى سلاسل شركات السوبر ماركت الأجنبية يقضى بالالتزام ببيع السلع فى السوق المحلى بأسعار لا تقل عن سعر تكلفة المصنع ويدأ تنفيذ هذ الاتفاق اعتبارا من ٢١ مارس ٢٠٠٠ وفى حقيقة الأمر فإن هذا اتفاق لا يتعدى كونه اتفاق ودى ووقتى ويعد فى منزلة اتفاق Gentlemen's Agreement. ويعتبر غير مجد حاليا لعدم وجود المظلة التشريعية التى تكفل فاعليته واستمراريته من جهة كما انه لا يلزم الشركات الأجنبية الأخرى التى قد تلجا إلي ممارسات مماثلة فى السوق المحلى كأسلوب لجذب اكبر شريحة من المستهلكين المحليين من جهة أخرى. وفى واقع الأمر فان هذا الاتفاق كان يمكن تفاديه فى حالة وجود قانون مصرى لمنع الاحتكار و فى واقع الأمر فان هذه الاتفاق ينتقص من حق الصناعات المصرية حيث انه كان من الممكن مطالبة هذه الشركات الأجنبية بدفع تعويضات مالية نتيجة ممارستها الاحتكارية فى السوق المصرى وذلك استنادا إلى القوانين الموجودة التى تجرم التلاعب فى الأسعار مع تدخل وزارة التموين والتجارة الداخلية باعتبارها الجهة المنوط بها ضبط إيقاع السوق واستقراره وإيجاد الآليات المناسبة لتحقيق التوازن بين جميع الأطراف المتعاملة فى السوق (المستهلك والمنتج والتاجر والمستثمر الأجنبي -)اى أن الاتفاق لا يعتبر مكسبا وإنما هو إضاعة لحق المتضررين بسبب عدم وجود قانون لمنع الاحتكار فى مصر يحمى مصالحهم. . . .

يضاف إلى ما سبق أن الممارسات التى اتبعتها إحدى سلاسل شركات السوبر ماركت الأجنبية فى مصر يندرج تحت الممارسات التى تتسم بالـ Predatory Behavior، وبالرغم مما يبدو من أن البيع تحت مسميات الجملة أو نصف الجملة - فى المدى القصير - تأتى لصالح المستهلك (وهنا تتلاقى مصلحة المستهلك المحلى والتاجر) إلا انه سيترتب عليها فى مرحلة لاحقة - فى المدى المتوسط والطويل - جنى هذه الشركات أرباح باهظة على حساب المستهلك وهو الأمر الذى قد يدفع شركات أجنبية أخرى بالدخول فى السوق المصرى وانتهاج سياسات مماثلة مما سيترتب عليه إلحاق مزيد من الضرر للصناعات الوطنية. والجدير بالذكر أن عملية تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية بهدف توليد فرص عمل جديدة أمر لا يتناقض مع وجود إطار تشريعى متكامل لمنع الاحتكار والمضاربة فى الأسعار من جانب وتطوير وإعادة هيكلة أساليب التسويق فى مصر بصفة عامة لتتواكب مع المتغيرات التى لحقت بحلقات الإنتاج والتسويق عالميا من جانب آخر ولا يتصور أن تمارس الشركات الأجنبية فى مصر نشاطها الاقتصادى بشكل مطلق تحت مسمى تشجيع الاستثمار.

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	اشرف سويلم
الموضوع الفرعى :	مفهومة	رقم العــــــدد :	١٤٠
المصـــــــدر :	(مجلة السياسة الدولية)	تاريخ الصـــدور :	ابريل ٢٠٠٠



تدويل قواعد المنافسة

اشرف سويلم

تعرضت المقالات السابقة لدراسة ظاهرة الاندماج Mergers والاستحواذ Acquisitions من حيث تفشى الظاهرة على المستوى الدولى كما تعرضت تلك المقالات إلى الكيفية التى تتم بها عمليات الاندماج والاستحواذ وانعكاسات تلك العمليات على النشاط الإدارى والإنتاجى للكيان الجديد.

ولكن ماذا عن البعد الدولى للظاهرة ما هى التحديات التى تفرضها وتتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة هل يتوافر للنظام الاقتصادى الدولى الآليات التى تمكنه من التعامل مع تلك التحديات وإذا كانت الإجابة بلا فما هى الاقتراحات المطروحة لتحقيق ذلك، لهذه الأسئلة وغيرها يتبقى فى هذا الإطار إذن التعرض للجدل الدائر حاليا حول تدويل قواعد المنافسة للتعرف على الصيغ المطروحة لآلية دولية قادرة على التعامل مع ما تفرضه الظاهرة من تحديات.

أولا: التحديات التى تفرضها ظاهرة الاندماج والاستحواذ:

على الرغم من اختلاف دلالة المفهوم بين شخص وآخر ومجتمع وآخر تظل العولمة Globalization الإطار الأوسع لتناول الموضوع قيد البحث. ومع الرغبة فى تجنب الانخراط فى الجدل الدائر حاليا حول معنى العولمة وحول تحديد الجديد بشأنها إلى غير ذلك من القضايا الخلافية التى قد لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالحديث الحالى عن قوانين المنافسة وسياساتها فقد يكون من المناسب الاكتفاء بتعريف العولمة على أنها ضغوط معنوى لحدود الدولة القومية وظهور كيان يتعدى هذه الحدود ليشمل العالم أجمع.

فعلى مستوى الإنتاج يتعمق على الساحة الدولية فى الوقت الراهن ملامح إطار دولى تتسع جغرافية مواقعه الإنتاجية المساهمة فى إنتاج السلعة الواحدة وفقا لنموذج معقد للتخصص وتقسيم العمل يدعمه حرية كبيرة لتدفقات رأس المال الأجنبى وتزايد مستمر فى نصيب الشركات متعدية الجنسيات فى كل من الناتج والتجارة والاستثمار الدولى. يكمل هذا على مستوى الاستهلاك سوق تقترب يوما بعد الآخر من صفة العالمية نتيجة لجهود تحرير التجارة على المستويين الإقليمى والدولى.

فى ظل هذه التطورات، يمكن رصد التحديات دولية الطابع التى تفرضها عمليات الاندماج والاستحواذ الدولية على النظم القانونية السائدة وهنا يجب التفريق بين حالتين :

الحالة الأولى: غياب / عدم فعالية قوانين المنافسة:

وهى حالة الدول النامية التى على الرغم من نجاح بعضها فى جهود التحرير الاقتصادى والانفتاح على الاقتصاد العالمى – تواجه غالبيتها انتشار ظاهرة الاندماج والتملك الدوليين فى غياب إطار مؤسسى وتنظيمى قادر على التعامل مع ما تثيره الظاهرة من مشكلات للمنافسة فى أسواقها المحلية. وهنا يصبح التحدى الرئيسى أمام هذه الدول هو وضع قانون للمنافسة يستجيب لتلك المتغيرات الدولية بنفس قدر استجاباته للعديد من قضايا المنافسة المحلية من ناحية ويحقق من ناحية أخرى التكامل الأمثل لمنظومة السياسات الاقتصادية خاصة ما يتعلق منها ببرامج الخصخصة وسياسات التجارة والاستثمار الدوليين.

يلى تحدى وجود القانون فى هذه الدول تحدى تنفيذه. فغنى عن البيان أن تبنى قواعد وطنية للمنافسة وإن كان فى حد ذاته تطورا إيجابيا إلا أن المحك الرئيسى هو فى الكيفية التى يتم بها إعمال هذه القواعد ضمن منظومة سياسات الدولة ونظمها القانونية بما يخدم أهدافها التنموية. وهنا تجدر الإشارة إلى الملاحظات التالية :

١- أن العديد من الدول النامية صاغت قوانين المنافسة بها وفقا للنموذج الأمريكى أو الأوربى لدرجة وصلت أحيانا إلى النقل حرفيا من تلك القوانين دون مراعاة لاختلاف الأوضاع الاقتصادية القائمة والأهداف التنموية المستقبلية.

٢- أن قواعد المنافسة فى العديد من الدول النامية قد بقيت حبرا على ورق إما لصياغتها وفقا لنماذج لا تتفق بالضرورة مع الأهداف والأوضاع المحلية كما سبقت الإشارة أو بسبب حرمان الجهات المنفذة لهذه القواعد من الاستقلال والسلطات والموارد اللازمة لوضع هذه القواعد موضع التنفيذ.

٣- أن حداثة قانون المنافسة فى العديد من تلك الدول يعنى بالضرورة محدودية الخبرة بهذا المجال وحاجته لتنمية كوادر من نوع خاص ولتوفير حجم من المعلومات والدراسات تعجز البنية التعليمية والمعلوماتية الحالية عن توفيرها.

الحالة الثانية: حالة وجود قانون المنافسة وفاعليته:

وهى حالة غالبية دول العالم المتقدم وبعض الدول النامية والتى نظرا لتبنيها لنظام اقتصادى قائم على تفاعل قوى السوق يعتبر تبنى وتطبيق سياسات المنافسة فيها من المسلمات بل وتنظر هذه الدول إلى سياسات المنافسة باعتبارها قواعد لها الصفة الدستورية Constitutional وعلى أنها جزء أساسى فى منظومة نشاطها الاقتصادى.

الموضوع الرئيسي : الاندماج	اسم كاتب المقال : اشرف سويلم
الموضوع الفرعي : مفهومة	رقم العـــــدد : ١٤٠
المصـــــــدر : (مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور : ابريل ٢٠٠٠

في هذه الحالة يفرض انتشار ظاهرة الاندماج والاستحواذ الدوليين تحديات من نوع مختلف وذلك على النحو التالى :

١- تؤدى عمليات الاندماج والتملك الدوليين إلى خلق أوضاع احتكارية أو تسهيل القيام بممارسات مقيدة للمنافسة Restrictive Business Practices تتجاوز آثارها السلبية حدود الدولة الواحدة وبالتالى حدود الولاية القانونية Jurisdiction للجهة الحكومية المسئولة عن تنفيذ قواعد المنافسة الأمر الذى يجعل العملية الواحدة موضعا للدراسة والتقييم من هيئات المنافسة فى أكثر من دولة. فعلى سبيل المثال تعرض الاندماج المقترح لشركتى Wilkinson Sword البريطانية وGillette الأمريكية إلى تقييم للأثر التنافسى من جانب أكثر من ١٤ هيئة حكومية بعضها تنتمى لدول غير الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى الأمر الذى يعنى من الناحية الاقتصادية زيادة تكاليف المعاملات Transaction Costs.

٢- ظهور اختلافات بين الهيئات المختلفة فى تقييمها للأثر التنافسى للمعاملة الأمر الذى يمكن إرجاعه إلى ما يلى :

أ- اختلاف أولويات سياسة الاندماج Merger Policy ويقصد بها القواعد القانونية المنظمة لعمليات الاندماج والاستحواذ والتى تمليها بطبيعة الحال طبيعة النظام الاقتصادى القائم وفلسفة السياسة المترتبة على ذلك فى الدولة المعنية. فعلى حين تركز قواعد المنافسة فى الولايات المتحدة الأمريكية - على سبيل المثال - على ضمان كفاءة الأسواق وحماية العملية التنافسية وليس المتنافسين فى حد ذاتهم يلاحظ أن قواعد المنافسة فى الاتحاد الأوروبى تضع هدف إنشاء سوق موحد وما يقتضيه تحقيق هذا الهدف من شروط على قائمة أولوياتها وبالتالى يمكن لقواعد المنافسة فى الاتحاد الأوروبى غض النظر عن الاتفاقات بين المنتجين إذا كان من شأن تلك الاتفاقات دفع التكامل الأوروبى للأمام فضلا عن أن فلسفة المنافسة فى الاتحاد تركز على حماية المتنافسين بموجب مفهوم العدالة أكثر من تركيزها على حماية العملية التنافسية ذاتها إعمالا لمفهوم الكفاءة.

ب- اختلاف الأثر التنافسى على السوق المعنى بين دولة وأخرى الأمر الذى قد يحتم اتخاذ إجراءات معينة فى السوق الأول مثل رفض اندماج شركتين لما لذلك مثلا من أثر سلبي على تركز السوق قد لا تقتضيها الظروف بالضرورة فى السوق الآخر لعدم وجود هذا الأثر.

ثانيا: رد الفعل: تدويل أم تعاون؟ :

استجابة التحديات التى تفرضها الطبيعة لظاهرة انتشار عمليات الاندماج والاستحواذ كان من الطبيعى أن تتعدى الاستجابة بالتبعية حدود الدولة الواحدة.

وقبل الإجابة على هذا السؤال ينبغى أولا التمييز بين نوعين أساسيين من أنواع ردود الفعل على المستوى الدولى : الأول هو توظيف الأدوات القانونية الوطنية القائمة بالفعل :

ويعنى بذلك توظيف قوانين وسياسات المنافسة الوطنية للتعامل مع التحديات ذات الطابع الدولى من خلال ما يعرف باسم التطبيق الدولى للقوانين الوطنية Extraterritorial Application of Law وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دول العالم استخداما لهذا المنهاج عن طريق تطبيق أحد أكثر المبادئ إثارة للخلاف فى أدبيات سياسة المنافسة والمعروف باسم بمبدأ الأثر التنافسى Effects Doctrine ووفقا لهذا المبدأ تخول هيئة المنافسة الأمريكية لنفسها حق التدخل ضد أى عملية أو ممارسة تجارية تقع خارج حدود الولايات المتحدة إذا ما امتدت آثارها إلى الاقتصاد الأمريكى.

المثير فى أمر هذا المنهاج هو أنه على الرغم من أن الهدف منه كان - ولا يزال - هو الاستجابة للتحديات الدولية لعمليات الاندماج والاستحواذ إلا أن الكيفية التى تم بها استخدامه والمصالح الاقتصادية العملاقة التى وضعت تحت رحمته جعلت منه تحديا فى حد ذاته يستوجب التعامل معه [illegible] معها ضمه إلى قائمة التحديات السابق [illegible]

فى هذا الصدد الإشارة إلى ما أدى إليه اتبا[illegible] نزاعات قانونية أبرزها ما يتعلق بما يثيره الت[illegible] القوانين الوطنية من مشكلات إجرائية وتنازع اختصاص وولاية Conflict of Law الأمر الذى انعكس على النشاط الاقتصادى فى شكل ارتفاع درجة المخاطرة ومساحة عدم التأكد Business Uncertainty بالنسبة للشركات. أما رد الفعل الثانى فهو صياغة أدوات قانونية جديدة لها الصفة الدولية :

واستيعابا للتحديات السابقة وانطلاقا من إدراك أن الاستجابة لتحديات دولية تحتم بالتبعية وجود أدوات قانونية دولية، يمكن فيها التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسية :

أولا: التحرك على المستوى الثنائى:

يعتبر التحرك على المستوى الثنائى نقطة البدء تاريخيا لأى تحرك فى أى مجال من مجالات التعاون الدولى. وفى مجال قواعد المنافسة تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أنشط الدول فى هذا المضمار حيث قامت بإنشاء شبكة متكاملة من اتفاقيات التعاون الثنائية مع دول العالم و تدعم ذلك على المستوى الدولى بالدعوة إلى النظر إلى تلك الاتفاقيات كبديل فعال عن صياغة قواعد موحدة لها صفة العالمية فى التطبيق.

وتعتبر اتفاقية التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى لعام ١٩٩١ أشهر اتفاقيات التعاون الثنائى فى مجال قواعد المنافسة بالنظر إلى خلفية التوصل إليها والقوة الاقتصادية لطرفيها وكونها أول اتفاقيات ثنائية يتم فيها إقرار مبدأ الكياسة الإيجابية Positive Comity والذى وفقا له يطلب أحد الطرفين من هيئات المنافسة فى الطرف الآخر التحقيق فى وقائع معينة وقعت فى سوق الطرف المطلوب منه ولكنها ذات أثر سلبى واقع أو محتمل على المنافسة فى أسواق الطرف الطالب. أما أهم اتفاقيات التعاون الثنائى من حيث فاعلية التطبيق وشموله فتبقى اتفاقية التعاون الثنائى بين أستراليا ونيوزيلندا على الرغم من عدم شهرتها.

وبالرغم من أهمية هذه الاتفاقيات فى زيادة شفافية

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	اشرف سويلم
الموضوع الفرعى :	مفهومة	رقم العـــــدد :	١٤٠
المصـــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	ابريل ٢٠٠٠

المعاملات التجارية والاستثمارية وما يترتب عليها من خفض لنفقات التبادل Transaction Costs بين الأطراف المتعاقدة والشركاء التجاريين إلا أن محدودية نطاقها واقتصار فوائدها على طرفيها - عادة من الدول المتقدمة - وما يتطلبه قيامها بدور البديل عن قواعد دولية موحدة من التنسيق بين عدد كبير من النظم السياسية والاقتصادية والتى تختلف رواها وأهدافها من سياسات المنافسة كل ذلك يجعل منها بديلاً غير كامل وغير فعال لقواعد دولية موحدة.

ثانيا: التحرك على المستوى الإقليمي:

على الرغم من غنى وتنوع التجارب الإقليمية القائمة فى مجال التوصل إلى إطار قانونى ملزم لقواعد المنافسة تبقى تجربة الاتحاد الأوروبى الأكثر أهمية، فهى الأولى من الناحية الزمنية من ناحية وهى الأكثر نجاحا بمقياس فاعلية التطبيق من ناحية أخرى. وتشكل المادتان ٨٥ و٨٦ فى معاهدة روما محور قواعد المنافسة داخل الاتحاد الأوروبى واللتان على أساسهما تم تشكيل القواعد التفصيلية والتى تشرف على تنفيذها اللجنة الأوروبية Directorate General IV of the EuropeanCommission والتى تعتبر جهة الاختصاص العابرة للقومية، ويتم النظر فى الاستئنافات والطعون المقدمة فى قرارات اللجنة من خلال Court of First Instance والتى يمكن استئناف أحكامها فى محكمة العدل الأوروبية European Court of Justice.

أما أمريكا اللاتينية فيمكن اعتبار تجربتها من التجارب الناجحة أيضا على الرغم من بطء التقدم الذى تم إحرازه فيها حيث تم التوقيع عام ١٩٩٦ فى إطار السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR على البروتوكول الخاص بسياسة المنافسة والذى نص على إدراج القواعد العامة التى تضمنها فى النظم القانونية للدول الأربعة الأعضاء خلال عامين من التوقيع على أن يتم استكمال وصياغة قواعد تفصيلية خلال العام الحالى.

ثالثا: التحرك على المستوى الدولى:

على عكس ما قد يتصور البعض فإن محاولة صياغة قواعد دولية لسياسات المنافسة ليس وليد الساعة وإنما ترجع الجهود الدولية الجادة فى هذا المضمار إلى الربع الأول من القرن الماضى. فلقد أشرفت عصبة الأمم على إصدار سلسلة من التقارير التى هدفت إلى استكشاف مدى جدوى التوصل إلى قواعد دولية لإحكام الرقابة والتحكم فى أنشطة الاتحادات التجارية Cartels على أن تلك المحاولات باءت بالفشل فى ضوء رفض العديد من الدول الأوروبية إدانة الاتحادات التجارية. تلت عصبة الأمم وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية محاولة أخرى فى إطار منظمة التجارة الدولية International Trade Organization أو ميثاق هافانا Havana Charter وهى المنظمة التى لم تخرج أبداً إلى حيز الوجود حيث تضمن الميثاق قواعد مفصلة لسياسات المنافسة موضوعيا وتنفيذيا، ومثلما كان الرفض الأوروبى لإدانة الاتحادات التجارية عاملا حاسما فى إفشال جهود عصبة الأمم كان رفض الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على ميثاق هافانا فصل الختام لمنظمة التجارة الدولية ولقواعد المنافسة التى تضمنتها والعامل الحاسم فى رفض النظر فى نسخة معدلة من تلك القواعد فى إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمنظمة الأمم المتحدة خلال الخمسينات من القرن الماضى.

وهكذا وعلى الرغم من تعدد المحاولات لا توجد حتى الآن على الساحة الدولية أداة قانونية لقواعد المنافسة تتمتع بصفة الإلزام. ينطبق ذلك على مجموعة المبادئ والقواعد الدولية المتفق عليها عالميا للتحكم فى الممارسات التجارية التقييدية Set of Multilaterally-Agreed Equitable Principles and Rules for the Control of Restrictive Business Practices والتى تم التوصل إليها فى إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD عام ١٩٨٠ والقواعد الإرشادية للشركات متعددة الجنسيات Guidelines for Multinational Enterprise التى تم التوصل إليها فى إطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD عام ١٩٨٣ بقدر انطباقه على مجموعة القواعد التفصيلية التى توصلت إليها مجموعة ميونيخ Munich Group عام ١٩٩٣ بغرض تبنيها كاتفاقية متعددة الأطراف Plurilateral Agreement فى إطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ووجهت بمعارضة شديدة من الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا تحول دور هذه المنظمات عن القيام بدور فعال فى صياغة إطار قانونى دولى ملزم لقواعد المنافسة إلى تقديم المعونة الفنية للدول النامية فى تبنى وتطبيق قوانين المنافسة فى حالة الأنكتاد وتشجيع الدول على تبادل المعلومات والخبرات والتعاون بين الجهات الحكومية المسئولة فى القضايا التى تمتد آثارها لأكثر من ولاية قانونية فى حالة الـ OECD.

قواعد المنافسة فى إطار منظمة التجارة العالمية:

اكتسب الجدل الدائر حول تدويل قواعد المنافسة زخما جديدا منذ بداية التسعينات بدخول الدول المتعاقدة فى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المراحل الأخيرة من مفاوضات دولة أورجواى وبالتحديد عام ١٩٩٣ حينما توصلت مجموعة ميونيخ إلى قواعد منافسة تفصيلية تم وضعها أمام تلك الدول للنظر فى إمكانية تبنيها كاتفاقية متعددة الأطراف Plurilateral Agreement ضمن الجات وخليفتها المنظمة العالمية للتجارة World Trade Organization على أنه نتيجة للمعارضة الأمريكية لم يقدر لهذه الاتفاقية أن ترى النور.

ومع فشل مجموعة ميونيخ إلا أنه يحتسب للمجموعة أنها قد جعلت جليا أن التوصل إلى قواعد للمنافسة لها الصفة الدولية من حيث التطبيق هو أحد الموضوعات التى ستتعامل معها المنظمة العالمية للتجارة إن عاجلا أو آجلا. وقد جاء التعبير الأول عن ذلك فى إعلان مراكش لعام ١٩٩٤ والذى أشار صراحة إلى قانون المنافسة باعتباره أحد المجالات المرشحة للوضع على طاولة الجولة التالية من المفاوضات التجارية. وتدعم هذا الاتجاه بالنص فى إعلان سنغافورة لعام

الموضوع الرئيسى : الاندماج
الموضوع الفرعى : مفهومة
المصـــــــــدر : (مجلة) السياسة الدولية
اسم كاتب المقال : اشرف سويلم
رقم العـــــدد : ١٤٠
تاريخ الصـدور : ابريل ٢٠٠٠

١٩٩٦ على إنشاء مجموعة عمل لدراسة العلاقة بين قانون المنافسة والتجارة الدولية ضمن مجموعات عمل أخرى أهمها مجموعة العمل المعنية بدراسة العلاقة بين التجارة والاستثمار.

وعلى الرغم من اقتصار تناول المنظمة العالمية للتجارة لموضوعات المنافسة على أعمال مجموعة العمل وبعض الإشارات المتفرقة لقواعد المنافسة فى عدد من اتفاقيات المنظمة إلا أن المنظمة تعرضت لاختبار جديد فى مجال قواعد المنافسة الدولية وذلك خلال قضية Kodak vs. Fugi لقد مثلت القضية والحكم ضد الولايات المتحدة نقطة تحول خطيرة فى تناول المنظمة العالمية للتجارة لقضايا المنافسة الدولية وبنفس القدر فى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من دور المنظمة العالمية للتجارة فى صياغة قواعد المنافسة لها الصفة الدولية فى التطبيق. ففى عام تقدمت شركة كوداك بشكوى إلى الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية United States Trade Representative (USTR) تدعى فيها تغاضى الحكومة اليابانية عن الممارسات المقيدة للمنافسة لشركة فوجى وغيرها من الشركات فى السوق اليابانى والتى حدت من قدرة كوداك على الاستثمار والبيع فى هذا السوق. وبعد عدد من التحقيقات والمشاورات بين أكثر من جهة وهيئة فى الحكومة الأمريكية وبعد فشل محاولات التوصل إلى اتفاق مع الجانب اليابانى يحقق مصالح الطرفين قررت الولايات المتحدة الأمريكية اللجوء إلى آلية فض المنازعات فى المنظمة العالمية للتجارة لتحديد قانونية الأفعال اليابانية المزعومة تحت مبادئ الجات وأحكام الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات. وبصدور الحكم لصالح اليابان تفجر الجدل فى الولايات المتحدة الأمريكية حول خطورة إخضاع ممارسات الأعمال الأمريكية للولاية القانونية لمنظمة دولية تحكم وفقا لقواعد القانون الدولى.

فى ضوء ما سبق يثور التساؤل أخيرا عن مستقبل قواعد المنافسة فى إطار المنظمة العالمية للتجارة. والواقع أن الإجابة على هذا السؤال ستحددها إلى درجة كبيرة مواقف عدد محدود من الدول أو التجمعات الاقتصادية تنتمى معظمها إلى دول العالم المتقدم وذلك بحكم حداثة الموضوع بالنسبة للعديد من الدول النامية والتى على الرغم من إدراكها لأهميته لم تصل بعد إلى مرحلة إدراك أبعاده المختلفة واستيعاب ارتباطاته المتشابكة بالعديد من القضايا الأخرى الأمر الذى يقصر مطالبها فى هذا المضمار إلى مد فترة عمل مجموعة العمل المعنية. ويمكن فى هذا الإطار التمييز بين موقفين رئيسيين:

(١) الولايات المتحدة الأمريكية :

ويمكن اختصار موقفها فى جملة واحدة: التعاون خارج نطاق المنظمة العالمية للتجارة. فخصوصية قانون المنافسة فى الحالة الأمريكية سواء بالنظر إلى الدور المتفرد لقانون المنافسة فى تسيير النشاط الاقتصادى وفقا للفلسفة الأمريكية أو الطبيعة الخاصة لأحكام هذا القانون الموضوعية منها والإجرائية واللغط الذى أثارته تجربة كوداك والخلافات الكبيرة حول جدوى التدويل داخل دوائر صنع القرار الأمريكى المعنية وبصفة خاصة الممثل التجارى ووزارات العدل والتجارة والخارجية كلها عوامل تقيد من حرية حركة الإدارة الأمريكية بمفهومها الواسع – على الأقل فى الفترة الحالية وفى المستقبل القريب – فى اقتراح أو دعم اقتراح الوصول بقواعد المنافسة إلى مستوى أرقى من التدويل.

والواقع أن هذا الموقف الأمريكى يدعمه من [illegible] العملية البحتة عامل حاسم يتمثل فى نجاح الولايات [illegible] فى إنشاء شبكة شبه متكاملة من اتفاقيات التعاون [illegible] تغطى كبار شركائها التجاريين – خاصة كندا والاتحاد الأوروبى – تثبت حتى الآن قدرتها على تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مرض. ويكفى فى هذا الصدد الإشارة إلى النجاح الكبير الذى حققه التعاون بين هيئات المنافسة الأمريكية والكندية فى التعامل مع الممارسات التجارية التقييدية لمنتجى أوراق الفاكس فى عام ١٩٩٤. أما باقى دول العالم فلا يزال التصرف المنفرد للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق التطبيق الدولى لقانون المنافسة الوطنى Extraterritorial Application of US Antitrust Law قدرته على استكمال ما تعجز عنه اتفاقات التعاون فى حالات عدم وجودها أو عدم فاعليتها خاصة فى الحالات التى يكون طرفها الآخر شريكا تجاريا أقل أهمية سواء من حيث حجم التبادل التجارى أو من حيث القدرة على الفعل.

(٢) الاتحاد الأوروبى :

على الرغم من توقيع الاتحاد الأوروبى العديد من اتفاقيات التعاون الثنائى، وعلى الرغم من قيامه أحيانا وعلى غرار الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق قواعد الاتحاد فى مجال المنافسة دوليا إلا أنه يظل أكبر المدافعين عن ضرورة التوصل إلى قواعد دولية فى مجال المنافسة وذلك العديد من الأسباب أهمها عوامل داخلية. فمن ناحية يلاحظ استمرار الصراع بين الاتحاد ككيان مستقل من ناحية وأعضاء الاتحاد من ناحية أخرى حول تقسيم العمل أو بالأحرى السلطة. فعلى سبيل المثال بذلت اللجنة الأوروبية جهودا كبيرة لتمرير قانون يقضى بإخطار اللجنة مسبقا بكل عملية اندماج يتجاوز حجمها حجم معين ويكون للجنة فى هذه الحالة سلطة اتخاذ القرار بالموافقة من عدمها. ولكن عند تحديد هذا الحجم نجحت بعض الدول الأعضاء فى وضع الحد الأدنى عند مستوى مرتفع للغاية بشكل يحد من الحالات التى يتم عرضها على اللجنة. من ناحية أخرى تضع قواعد الاتحاد قيدا كبيرا على فاعلية اتفاقيات التعاون فى مجال المنافسة وذلك نتيجة الحكم الذى أصدرته محكمة العدل الأوروبية لصالح فرنسا ضد اللجنة الأوروبية عام ١٩٩٤ والذى قضى بأنه ليس من سلطة اللجنة الأوروبية تنفيذ اتفاقيات التعاون فى مجال المنافسة نيابة عن الدول الأعضاء.

كما يتضح إذن فإنه فى ظل هذا التباين الحاد بين مواقف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى فمن غير المتوقع على الأقل فى الأجل القصير أن يتم تناول قواعد المنافسة فى إطار المنظمة العالمية للتجارة وأقصى ما يمكن تحقيقه فى هذه الحالة هو التوصل إلى عدد من القواعد الإجرائية تمثل حدا أدنى يمكن البناء عليه فى المستقبل.

الإندماج
فى مصر

الإندماج
فى مصر - عام

الاندماج

فى مصر

من الناحية الاقتصادية : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الخبراء : اندماج الشركات الحل لرفع القدرة التنافسية للانتاج	محمد الوزان	العالم اليوم	٢٥٨٤	٩٨/٧/٢٧	١٨
٢	الاندماج هو الحل	اسامة داود	العالم اليوم	٢٦٨٣	٩٩/١١/٢٠	٢٠
٣	حمى الاندماج هل تجتاح السوق المصرية	خالد حسن	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	١٥٨٣	٢٠٠٠/٥/١	٢٣
٤	عقبات فى طريق دمج الشركات المصرية	سامح محروس	العالم اليوم	٢٨٦٩	٢٠٠٠/٧/٢	٢٦
٥	الاندماج بديلا لخصخصة الشركات المتعثرة	محمد عبد العزيز	الاهرام	٤١٤٩٥	٢٠٠٠/٧/١٦	٢٨
٦	الاندماج يدق ابواب الشركات	عبد الناصر محمد	(ملحق) البورصة المصرية	١٠٥	٢٠٠٠/٩/١٨	٢٩
٧	استراتيجيات الاندماج	احمد سعد	(ملحق) البورصة المصرية	١٢٨	٢٠٠٠/١٠/٢٥	٣١

أكدوا على أهميته فى تحويل مصر لقاعدة اقتصادية للتكنولوجيا المتقدمة

الخبراء: اندماج الشركات الحل لرفع القدرة التنافسية للانتاج

تحقيق - محمد الوزان:

أكد الخبراء على اهمية اندماج الشركات فى كيانات اقتصادية عملاقة لرفع القدرة التنافسية للانتاج الوطنى فى اسواق العالم وتحويل مصر الى قاعدة اقتصادية للصناعات والتكنولوجيا المتقدمة.

واشاروا الى ان الاندماج يعد شكلا من أشكال القوة الاقتصادية التى تعمل على ضم الخبرات وتدعيم البحث والتكنولوجيا المتقدمة وامتصاص العمالة المدربة الماهرة وانتاج سلع جيدة بسعر منافس وفتح اسواق جديدة.

ويؤكد أحمد فؤاد عطا وكيل أول وزارة الاقتصاد ورئيس مصلحة الشركات ان الاندماج ظاهرة اقتصادية تستهدف تجميعا للموارد من اجل تحقيق مستوى اكبر من الارباح وفرصا لتوسيع سوق التصدير، وخفضا فى تكاليف الانتاج وتحسينا لجودة المنتج، وقانونية فى اطارها التنظيمى والتشريعى. مشيرا الى ان المفهوم العلمى للاندماج هو صهر كيان شركتين او اكثر فى شركة واحدة ليعطى اطارا تنظيميا موحدا قادرا على العمل بكفاءة وفاعلية اكبر مما كانت تتمتع به كل شركة على حدة وهذا المفهوم المشار اليه يؤكد على حقيقة اساسية مؤداها ان ظاهرة الاندماج ترتكز على مفهومين اساسيين متلازمين هما المفهوم القانونى للاندماج بانه عقد بين شركتين او اكثر يتم بموجبه توحيد الذمة المالية لها بحيث يجتمع المساهمون او الشركاء فى شركة واحدة، ويترتب على ذلك انتقال جميع الاصول والخصوم للشركة او الشركات المندمجة سواء عن طريق الضم للشركات الدامجة او الشركة الجديدة فى الاندماج عن طريق المزج والمفهوم الاقتصادى للاندماج بانه وسيلة مهمة من وسائل تركز الشركات لتحقيق اهداف اقتصادية او ادارية او مالية او تكنولوجية معينة.

وقال ان الاندماج فى جوهره مفهوم اقتصادى يرتكز على ما تحققه ظاهرة التركز للشركات من زوايا عديدة فى مجالات الانتاج وتعبئة الموارد والتطور التكنولوجى وتوزيع اكبر لمخاطر الاعمال وتحقيق ارباح اعلى.

انواع الاندماج

واشار الى تعدد الصور القانونية للاندماج فهناك الاندماج الافقى وهو اندماج يتم بين شركتين أو اكثر تقومان بنفس النشاط الانتاجى «اندماج شركتين تعملان فى نشاط صناعة الادوية مثلا» أو الاندماج الرأسى وهو اندماج يتم بين شركتين او اكثر تقومان بنشاط انتاجى مختلف ولكنه متكامل «شركة تعمل فى نشاط الادوية والاخرى فى نشاط المستحضرات الطبية». اما الاندماج الرأسى والافقى معا فيتم بين شركات متماثلة ومكملة فى غرضها الرئيسى فى الوقت ذاته. واوضح ان هناك الاندماج بالضم والذى يتم بانقضاء الشركة المندمجة وانتقال ذمتها المالية الى الشركة الدامجة وزيادة راس مالها بحصة تتمثل فى صافى أصول وخصوم الشركة أو الشركات المندمجة اما الاندماج بالمزج فيتم بانقضاء الشركة او الشركات المندمجة وتأسيس شركة جديدة يتكون رأس مالها من الذمم المالية للشركات المندمجة.

واشار الى حالة الاندماج الكلى والذى تنتقل فيها الذمة المالية للشركات المندمجة كلها الى الشركة الدامجة سواء كانت شركة قائمة فعلا او سوف تؤسس نتيجة عملية الاندماج ذاتها اما الاندماج الجزئى فتقدم فيه الشركة جزءا من ذمتها المالية كحصة فى شركة قائمة أو شركة تنشأ اساسا لتلقى هذه الحصة وتستمر كل منها فى ممارسة نشاطها الذى قامت من اجله مستقلة عن الاخرى.

شركات مصرية عالمية

وحول اهمية مزايا الاندماج وقدرته على تطوير الاقتصاد قال ان للاندماج مزاياه المتعددة والتى تتمثل فى حسن استخدام الموارد المتاحة بما يحقق مزايا الانتاج الكبير وارتفاع انتاجية الموارد المستخدمة والقدرة على الابتكار والتطوير خاصة فى الصناعات ذات الملكية الفكرية وامكانية تحقيق الفصل بين الملكية والادارة نتيجة لتوسيع دائرة المشاركة وتنويعها بمشاركة صغار المدخرين وتحقيق التبادلية فى عناصر الانتاج والترويج والتسويق والتدريب والاندماج فرصة للاطلاع على احدث ما توصل اليه العلم فى مجال البحوث والتطوير.

واوضح انه كان لهذه المزايا التى يحققها الاندماج اثرها فى قيام بعض الشركات المصرية الى الاندماج مع شركات عالمية الامر الذى يتيح للمستثمر المصرى التعرف على اسرار التكنولوجيا ونقل وتوطين هذه التكنولوجيا فى مصر وامتلاكها بدلا من استيرادها اضافة الى اكتساب الخبرات فى مجال وضع الهياكل

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	محمد الوزان
الموضوع الفرعى :	من الناحية الاقتصادية : عام	رقم العـــــدد :	٢٥٨٤
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٧/٢٧

التنظيمية واسلوب اتخاذ القرارات وقدرات تفاوضية جديدة مع جهات التمويل الدولية وبضمان جهات تمويل مصرية «شركة بافريا مصر».

سلبيات

وحول سلبيات ظاهرة الاندماج او التركز الناتج عن الاندماج من الناحية الاقتصادية يقول رئيس مصلحة الشركات الى ان هذه السلبيات تتضمن التاثير شبه الاحتكارى "الشركات وسيطرتها على السوق المصرية وضرب الشركات المماثلة بممارسات احتكارية التاثير السلبى على فرص العمل المتاحة نظرا لان عملية الاندماج قد تؤدى الى استخدام اعداد اقل من العاملين مما يؤدى بدوره الى ظاهرة البطالة والتاثير السلبى على عدالة التوزيع للدخول الناتجة عن عوائد الملكية نظرا لان الاندماج يؤدى الى تحقيق الشركات العملاقة لارباح غير عادية لاصحاب هذه الشركات دون ان يكون لها اثرها الايجابى على رفاهية المستهلك ذاته.

مضاعفة رأس المال

واشار الى ان الاحصائيات تشير الى زيادة رأس مال الشركة الدامجة بنسبة كبيرة، فقد ارتفع متوسط رأس المال المصدر للشركة الدامجة من 3,8 مليون جنيه الى 28,7 مليون جنيه بمعنى أن رأس مال الشركة الدامجة قد تضاعف نحو 7,6 مرة بعد الاندماج اضافة الى ان جميع اسهم الزيادة فى رأس مال الشركة الدامجة عبارة عن اسهم مدفوعة بالكامل مما يشير الى ان الاندماج قد لعب دورا مهما فى زيادة الموارد المتاحة لدى الشركة الدامجة.

وقد ابرزت البيانات ثمة تركز واضح فى النشاط حيث يمثل النشاط الصناعى 33,4٪ من حالات الاندماج وقد شمل صناعات دوائية وكيماوية، معدنية، ثم نشاطى السياحة والمال والتجارة بنسبة 22,2٪ لكل منهما ثم نشاطى الاستشارات والمستشفيات بنسبة 11,1٪ لكل منهما.

وعلى ذلك يمكن القول ان القطاعات السلعية قد استوعبت 55,6٪ ثم قطاعات البنية الاساسية 33,3٪ ثم قطاعات الخدمات الاجتماعية 11,1٪.

كما اظهرت البيانات وجود ثمة تركز جغرافى حيث ان جميع الشركات الدامجة تقع فى المحافظات الرئيسية الثلاث القاهرة والجيزة والاسكندرية وذلك بنسبة 44,4٪، 22,2٪، 33,4٪ على التوالى.

وقال ان البيانات اشارت الى تركز الادارة حيث تبين ان مجلس الادارة فى هذه الشركات لم يتغير اشخاصه بعد عملية الاندماج وبالتالى فان عملية الاندماج لم تضف عنصرا جديدا من الخبرة الادارية وبالتالى فلا توجد علاقة بين الاندماج وتدعيم الخبرة الادارية فى الشركات الدامجة على مستوى مجلس الادارة.

وقال احمد فؤاد عطا ان الاندماج هو الاطار التنظيمى لايجاد كيانات اقتصادية كبيرة قادرة على ان تجعل من مصر مركزا اقليميا للصناعة والتجارة والتكنولوجيا لتزيد من قدرتها التنافسية والتسويقية عالميا خاصة اذا ارتبط هذا الاندماج بشركات ذات سمة اقتصادية عا... مما يزيد من حجم الاستثمارات الاجنبية التى يتم جذبها وضخها الى شرايين الاقتصاد القومى خاصة بعد انضمام مصر لمجموعة الكوميسا واتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبى وزيادة فرص التعاون الاقليمى.

ويقول عباس زكى رئيس شركة شيبسى والتى شهدت اندماج ثلاث شركات فى كيان واحد ان الاندماج فى حد ذاته قوة لايستهان بها ونحن جميعا فى حاجة اليها خاصة وان العولمة ستفتح الاسواق ليصبح العالم كله سوقا واحدة وقوتنا تتمثل فى التحرك الايجابى لمزيد من انتاج افضل وجودة اعلى يوافق ذلك سعر منافس خاصة وان الامكانيات التكنولوجية اصبحت تصب فى هدف واحد - هذا الانتاج الجيد المكثف يفتح امامنا المزيد من الاسواق يساعد ذلك الامكانيات الكبيرة المتوافرة فى الشركة من ناحية النقل والشحن التى تغطى شبكة التوزيع 21 مركزا من 26 مركزا هى كل محافظات مصر بل ان شبكة التوزيع امتدت لتصبح شبكة اقليمية.

وعلى المستوى الاقليمى اوضح ان المصنع الجديد الذى تم انشاؤه فى بيروت وتجاربه الاولى تحظى بالاعجاب فى كل انحاء لبنان.هذا المصنع بمشيئة الله سيتولى التوزيع فى منطقة لبنان والاردن وسوريا وعدد من المدن المجاورة.. كما انه سيكون نافذة للانتاج والتوزيع فى سوق غرب افريقيا حيث ان هذا السوق للتاجر اللبنانى فيه باع طويل وسيتم نقل السلع المصرية المنتجة فى لبنان الى هذا السوق الهام بواسطة شركات متعددة الجنسيات.

بعد ارتفاع أرباح الشركات واستغلال الطاقات العاطلة



انتهت عدة شركات مصرية من الدخول فى اندماجات بهدف زيادة قدراتها على المنافسة مع بداية القرن المقبل. وزيادة التوقعات بدخول شركات عالمية قوية فى جميع المجالات تستهدف احتكار الاسواق ومحاصرة الصناعة الوطنية والقضاء عليها.

فكرة الاندماج والتى باتت ملحة حدثت مع شركات الكابلات الكهربائية والتى ضمت إليها شركة تسويق الكابلات وكذلك شركة شيبسى للصناعات الغذائية والتى ضمت إليها شركتى كرانشى والامدادات الصناعية والتى توفر الخامات اللازمة لصناعة المقرمشات بالاضافة إلى شركة نستله والتى دمجت فيها شركة دولسى الامر الذى دفع بقيمة الشركة إلى الارتفاع كما زادت ارباحها وبنسب تتجاوز بكثير نسب ارباح الشركتين منفردتين.

تأتى تلك الاندماجات بفوائد عديدة اهمها زيادة شريحة الاعفاء الضريبى بالاستفادة من المادة 120 من القانون 157 لسنة 81 والذى يعود على الشركة بإعفاء كبير يظهر اثره المباشر فى تعظيم العائد وبالتالى الارباح وهو ما ادى إلى توفير 15 مليون جنيه مثلا فى شركة الكابلات الكهربائية.

الخبراء ورجال الاعمال بدورهم اختلفوا حول اهمية الاندماج ونتائجه فمنهم من يصفه بأنه يؤدى ومن خلال مراحله الأولى لدفع الشركات المصرية نحو العالمية ومنهم من يصفه بأنه سيظل يمثل اندماج الاقزام وحتى تدخل شركات اجنبية كبرى كشريك فى الاندماج.

□ تحقيق - أسامة داود □

م. حسن حلمى:
الاندماج أعفانا من 15 مليون جنيه ونتوقع 42 مليونا فائضا هذا العام

من جانبه أكد المهندس حسـ حلمى رئيس مجلس إدارة شركـ الكابلات المصرية والتى تم دمجهـ بموجب قرار الجمعية العامة غيـ العادية للشركة فى ديسمبر 98 ـ الشركة المصرية لتسويق الكابلات أ راس مالها سوف يصل إلى نحـ 570 مليون جنيه حسب التقديرا المبدئية لعمليات تقييم الاصول والتـ تنتظر نتائجها الهيئة العامة لسو المال.

ويرى المهندس حسن حلمى أن إعادة التقييم بعد الدمج قد أدى إلى العديد من الفوائد ومنها الاستفادة بموجب المادة 120 من القانون 157 لسنة 81 حيث يعود على الشركة بإعفاء ضريبى سنوى قدره 15 مليون جنيه وهو ما يظهر اثره المباشر فى تعظيم الارباح بالاضافة لتجنب تحميل أرباح الشركة فى السنوات المقبلة أية مخصصات لمواجهة الالتزامات القائمة وذلك لاخذ عملية المخصصات فى الاعتبار عند التقييم ويؤكد أن الارباح التى حققتها الشركة خلال الشهور الـ 9 الأولى من العام الحالى وصلت إلى 26 مليون جنيه.

ويرجع المهندس حسن حلمى تطوير اداء الشركة والذى جاء مدعوما بدمج الشركة المصرية لتسويق الكابلات معها إلى قيام الشركة بعمل استثمارات فى الآلات بغرض التطوير والتحديث باستخدام التكنولوجيا المتقدمة ومن عدد من الدول المتقدمة وحتى يمكن ان تصل بالمواصفات النهائية للكابلات إلى مستويات التطور فى جميع الدول المتقدمة كما ادى الاندماج ايضا إلى اتباع عدة سياسات كان من شأنهـ تخفيض تكلفة الانتاج ومضاعفة الارباح حتى وصلت إلى مستوى عالـ من الجودة وكذلك تمكننا من السيطرة على اكثر من 45٪ من سوق الكابلات من مصر رغم وجود منافسة من أكثـ من 20 شركة محلية وعالمية. وكـ ذلك التفوق قد جاء بعد تحول الشركـ من القطاع العام إلى القطاع الخاصـ ثم حدوث عملية الاندماج ويؤكد ا نتائج اداء الشركة خلال الشهور ا 9 الأولى من العام الحالى تؤكـ انخفاض المخزون السلعى والذى كـ متراكما حيث تراجع من 146 مليـ و860 الف جنيه إلى 112 مليـ و694 جنيه لتصل قيمة المخزـ الذى تم تصريفه إلى 34 مليـ و166 الف جنيه وهو ما ترتب علـ انخفاض الديون المستحقة عـ الشركة بما قيمته 2 مليون و474 أ جنيه.

كما تم زيادة رأس المال بنسـ 22,8٪ حيث وصل إلى حوالى ـ0 مليون جنيه.

الموضوع الرئيسي : الاندماج — اسم كاتب المقال : اسامة داود

الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية : عام — رقم العـــــدد : ٢٦٨٣

المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/١١/٢٠

شهادة الجودة

ويرى ان ذلك جاء نتيجة للاجراءات التى تم اتخاذها من الشركة بعد الاندماج مع الشركة المصرية لتسويق الكابلات ويشير إلى ان الشركة قد احتفظت بشهادة توكيد الجودة الشاملة "ISO 9002"

ويضيف المهندس حسن حلمى أن عملية الاندماج منها تعاقد الشركة على اضافة خط جديد للعزل مع التحميض المستمر باستخدام غاز النيتروجين (C . V .) بهدف انتاج الكابلات من نوع الضغط المتوسط والعالى المعزولة بخامة البلوثيلين المتشابك حتى جهد 400 كيلوفولت ومن المتوقع وصول هذا الخط ودخوله فى الانتاج خلال العام القادم وهو ما يضاعف انتاج الشركة من هذا النوع من الكابلات.

ايضا دخول نظم حديثة فى عمل الشركة ومنها الاستعانة بالتكنولوجيا فى تخفيض تكاليف انتاج الكابلات وتعظيم جودتها باستخدام المعدات الخاصة بلف وتغليف لفات الاسلاك للاستخدامات المنزلية وكذلك معدات انضغاط للوصلات ويتوقع حسن حلمى أن يصل الفائض الفعلى القابل للتوزيع مع نهاية هذا العام إلى اكثر من 42 مليون جنيه وفى ظل مبيعات متوقعة تصل إلى 303 ملايين جنيه.

توقعات المهندس حسن حلمى تاتى من وجود مؤشرات تفاؤل تؤكد أن الاندماج يدفع بالشركة إلى طريق العالمية لتجد لها القدرة على تسويق منتجاتها وبالتالى زيادة طاقتها الانتاجية والخروج بمنتجاتها إلى الاسواق الخارجية.

الخروج للإقليمية

وتتضح نتائج الاندماجات بصورة اشمل وأوضح من خلال القطاع الخاص والذى وجد أن جميع الدراسات التى اجريت من خلال موازنات عامة متوقعة مما دفع العديد من الشركات خلال العام الماضى للاندماج وكان ذلك تحقيق هدفين رئيسيين الأول وهو زيادة قدراتها الفعلية على تخطى مرحلة المحلية والخروج إلى الاقليمية ثم العالمية وفى ظل الاهتمام بالعملقة حتى يمكنها مواجهة المنافسة القائمة مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية بينما الهدف الثانى هو القدرة على ادخال تكنولوجيا متطورة وانشاء وحدات صغيرة للبحث العلمى للتوصل إلى منتجات افضل وايضا للقدرة على الانتقال بالتكنولوجيا من مرحلة إلى مرحلة اخرى أكثر تطورا بدلا من الاعتماد على ما تتوصل إليه الشركات العالمية فى الدول المتقدمة ويتم استيرادها باسعار باهظة ومن النماذج التى اندمجت فى الربع الأول من العام الحالى شركة مصر للصناعات الغذائية شيبسى حيث تم اندماج شركتى الامدادات الصناعية والغذائية وايجيبت تريد كرانش إليها.

ومن جانبه يرى عباس زكى رئيس مجلس إدارة المجموعة ان عملية الاندماج جاءت فى ظل اهتمام جميع الشركات العالمية بالاندماج مع بعضها فى مجموعات لتكون اكثر قدرة على احتكار الانتاج السلعى فى العديد من دول العالم وكان لابد أن تدخل شيبسى فى اندماج ايضا وتم ذلك ولم تكن نتوقع ان تصل الزيادة فى أرباح المجموعة إلى نسبة 31٪ مقارنة بارباح الشركات الثلاث فيما قبل الاندماج عن فترة مماثلة تصل إلى 6 شهور.

ويشير إلى أن الاندماج أدى إلى استغلال جزء كبير من الطاقة غير المستغلة فى الشركات الثلاث وهو ما أدى إلى زيادة المبيعات من 45 مليونا و896 ألف جنيه فى الفترة من أول يوليو 98 إلى 30 سبتمبر 98 إلى حوالى 48 مليون جنيه فى الفترة المثيلة من العام الحالى وبزيادة فى المبيعات بلغت نسبتها 5٪ خلال الشهور الـ 9 الاولى من العام الحالى والتى وصلت إلى 169,3 مليون جنيه مقارنة بـ 162,2 مليون جنيه فى الفترة المثيلة من العام الماضى.

ايضا وعلى حد تأكيدات عباس زكى هناك تراجع فى تكاليف المبيعات بنسبة 5٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضى حيث تراجعت قيمة التكاليف من 109,8 مليون جنيه العام الماضى إلى 105,5 مليون جنيه فى العام الحالى.

ويشير عباس زكى إلى أن الاهتمام بتطوير وزيادة مبيعات الشركة فى ظل الاندماج يتطلب الاهتمام بعمليات التسويق وتخصيص مبالغ كبيرة كمصاريف بيع وذلك لدخول منتجات جديدة وجد ان السوق يحتاج إليها وبالتالى قررنا زيادة المبالغ التى تنفق على التسويق من 26,8 مليون جنيه فى العام السابق للشركات الثلاث إلى 34,4 مليون جنيه خلال العام الحالى لهما ايضا بعد الدمج.

ويؤكد ان النتائج كانت واضحة مؤخرا حيث وجدنا ان صافى الربح المحقق قد قفز إلى 20,29 مليون جنيه مقارنة بـ 14,103 مليون جنيه العام الماضى.

تقليل التكاليف

المهندس عبدالمنعم يونس مستثمر بقطاع المقاولات يؤكد ان عملية الاندماج التى حدثت يمكن ان تكون بداية حقيقية نحو العملقة للشركات ويرى أن الشركات العالمية لم تكن لها القدرة الآن على الوصول إلى مستوياتها الحالية من عبور القارات بمنتجاتها واستثماراتها لولا دخولها مع بعضها فى اندماجات الامر الذى أدى فى مراحله الأولى إلى تقليل التكاليف الثابتة للانتاج وكذلك استغلال الطاقات المعطلة.

ويشير إلى أن نتائج الاندماج تظهر عندما نجد أن عمليات تصدير المنتجات إلى الأسواق الخارجية تتم فى حالة الاندماج من صورة شاملة لجميع السلع المصدرة وبتكاليف واحدة بينما من الممكن أن تتحمل كل شركة نفس التكاليف لتصدير نفس الحجم من السلع وبالتالى يكون النقل قد التهم ضعف النفقات ويمكن قياس جميع المصروفات أو معظمها على هذا الاساس كما يؤكد أن العمليات الكبرى فى قطاع المقاولات على سبيل المثال تحتاج إلى شركات عملاقة وللتغلب على هذه الحالة فى حالة عدم وجود اندماج بين شركات تتحمل تلك العمليات نجد أن بعض الشركات تقرر الدخول مع بعضها فى اندماج مؤقت ومحدد لانجاز عملية معينة وحتى يكون لديهما القدرة على تحقيق الهدف وهو انجاز المشروع.

ويرى عبدالمنعم يونس أن الاندماجات بشكل عام اصبحت مطلوبة لمواجهة الشركات الاجنبية الكبرى والتى سوف تلتهم جميع الشركات المحدودة بعد تطبيق نصوص اتفاقية منظمة التجارة العالمية..

ويضيف عبدالمنعم يونس انه من المتوقع بعد نجاح الاندماجات الحالية ان تحدث عملية اندماجات واسعة مع بداية العام القادم وقبل ان تبدأ الجات

مولد عملاق

الدكتور ادوارد سامى رئيس مجلس إدارة شركات «فلت» للبويات يرى أن الاندماج الذى تم لبعض الشركات المصرية فى القطاع الخاص لم يؤد الهدف منه لاننا لن نلاحظ مولد عملاق يمكنه دخول العالمية لكننا ايضا لاننكر ان الاندماج قد أدى إلى تحقيق الشركات التى دخلت فيه لارباح كبيرة كما تمكنت تلك الشركات من تحقيق قيمة مضافة كبيرة واستغلال امثل لطاقاتها المتاحة.

بينما ما فشلت فى تحقيقه الشركات الخاصة من الاندماجات هو تطوير نفسها تكنولوجيا وكذلك فتح اسواق جديدة امام منتجاتها بدلا من البقاء معتمدة على اسواقها المحلية وهو ما لم يتم الا فى حالة وجود مشاركة واندماج بين الشركات العالمية والشركات المحلية وهو ما سوف يعمل على وجود فائدة مضاعفة بالنسبة للجانبين فالشركات الاجنبية سوف تاتى لتجد استثمارات قائمة تدخل فيها بقدراتها التكنولوجية واستثماراتها المالية وخبراتها بينما سوف تتمكن الشركات المحلية من خلال ذلك بالدخول إلى دائرة التنافس العالمى بمساندة الشركات العالمية وايضا تكون قد نجحت فى تحويل التنافس والغزو الخارجى من الشركات الاجنبية إلى تعاون ومساندة والدفع بخبرات تكون الشركات المصرية فى حاجة إليها..

لكن الدكتور ادوارد يرى من ناحية اخرى ان الاندماجات التى يمكن ان تكون ذات فائدة فى نطاق الشركات المحلية هى الشركات التى تطرح اسهمها فى البورصة من القطاع العام والتى دخلت الخصخصة وكذلك الخاصة التى تزيد من راس مالها بطرح أسهم جديدة بهدف التوسعات.

ويشير د. ادوارد إلى أن احد النماذج التى نجحت فى احداث طفرة بعد الاندماج هى شركة نستله والتى قامت بشراء شركة دولسى حيث تمكنت من زيادة نسبتها فى السوق وكذلك تحسين منتجاتها وادخال نظم تكنولوجية جديدة.

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	اسامة داود
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : عام	رقم العـــدد :	٢٦٨٣
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/١١/٢٠

الدكتور محمود صبح استاذ إدارة الاعمال بتجارة عين شمس ينتقد الاندماجات التى حدثت فى مصر ويرى انها تهدف فى النهاية إلى الاحتكار وليس لزيادة قدراتها على الدخول للعالمية حيث نجد أن عملية الاحتكار لمنتج معين اصبحت من اهداف الشركات فى المرحلة الحالية وكلما تضاعف حجم شركة بادخال شركات تعمل فى نفس المجال فى عملية دمج معها لم يكن الهدف منها هو جلب التكنولوجيا ويصف ما يحدث فى حالة الاندماجات بين الشركات المصرية وبعضها بانه اندماج الاقزام ولكن المطلوب هو ادخال عناصر اجنبية لها القدرة على دخول الاسواق الخارجية بالانتاج الذى يحدث نتيجة الاندماج.

ويشير إلى أنه من المفترض أن تكون الاندماجات ايضا بين شركات عاملة فى مجالات مختلفة وحتى يحدث تكامل وأن تكون هناك علاقة حقيقية ليس فيها احتكار.

شهادة نجاح

ويرى الدكتور محروس حسن استاذ ادارة الاعمال بتجارة عين شمس أن عمليات الاندماج التى تمت ونتائجها اعطت شهادة بنجاح التجربة فى مصر والقطاع الخاص حاليا لديه القدرة على خوضها فى جميع المجالات.

التوجه العالمى بدوره على حد تعبيره يتطلب تغير النمط السائد بالنسبة للشركات الخاصة من وحدات صغيرة إلى تجمعات لها القدرة على الدخول فى المنافسة العالمية حيث ان نظام العولمة وضخامة حجم اعمال الشركات العابرة للقارات والجنسيات سوف تقضى على أية شركات صغيرة وبالتالى فالعملقة والاندماج هو الحل لعبور الازمة التى باتت مقبلة علينا ويشير د. محروس إلى أن العديد من الشركات المصرية التابعة للقطاع الخاص بدأت تفكر جيدا فى الاندماج ويتطلب التنفيذ الفعلى لذلك تغير المفاهيم الراسخة لدى بعض اصحاب الشركات من بقاء قيادة الشركة فى ايديهم واعتبار ان مشاركة احد لهم يمثل تقليل من شأنه ويرى ان تغير مفهوم الادارة وتطويرها وعدم اقتصاره على أن تكون فى يد شخص واحد هو الاسلوب الذى يتطلب اتباعه فى القطاع الخاص حاليا.

«حمى الاندماج».. هل تجتاح السوق المصرية؟

اصبح التكتل أو «حمى الاندماج» كما يحلو لبعض الخبراء والمحللين وصف قيام بعض الشركات بشراء شركات أخرى سواء فى نفس مجال النشاط الاقتصادى أو نشاط أخر احدي السمات الأساسية للاقتصاد العالمى فى الوقت الحالى ومستقبلا إذ لن يكون هناك مكان للشركات الصغيرة فى ظل المنافسة المحمومة بين الشركات نحو تضخيم رأسماله حيث تشير بعض التقارير الاقتصادية إلى أن متوسط حجم اكبر مائة شركة أمريكية يتجاوز ٦٦ مليار دولار مقابل نحو ٣٧ مليار دولار فى الاتحاد الاوروبى.

وعلى غرار اتجاه الدول إلى التكتل والانضمام إلى كيانات إقليمية ودولية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية المستقبلية تجاه التكتلات الاخرى اصبح الاندماج هو الوسيلة المقابلة للقطاع الخاص للحفاظ على مصالحه ايضا فى ظل اقتصاد عا[لمى] لا يعرف سوى المنافسة فى الجو[دة] والأسعار لاقناع وخدمة المست[هلك]

الموضوع الرئيسي : الاندماج — اسم كاتب المقال : خالد حسن
الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية : عام — رقم العـــدد : ١٥٨٣
المصـــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٥/١

رجال الأعمال والخبراء

«الاندماج» احدث ظاهرة الاقتصاد وتاثيره يتضح بعد ١٠ سنوات

«الاندماج» وسيلة لإي كيانات كبيرة ذات قد تنافسية عا

ورغم أن الاندماج بين الشركات هى فكرة امريكية النشأة وان حجم الاندماج السنوى بالولايات المتحدة الأمريكية يتجاوز نحو تريليون دولار سنويا إلا ان فيروس الاندماج بدأ بالفعل فى الانتقال إلى الاتحاد الاوروبى خلال الاعوام الماضية وارتفعت قيمة عمليات الاندماج خلال الربع الأول من عام ٩٩ إلى نحو ٢٠٠ مليار دولار مقارنة بـ ١٣٣ مليار دولار فى نفس الفترة من العام الماضى بنسبة زيادة قدرها ١٢٠٪ ونظرا للقرب الجغرافى بين مصر والاتحاد الاوروبى بدأت السوق المصرية ايضا تعرف طريق الاندماجات بين الشركات.

ومؤخرا تم الإعلان عن اندماج كل من شركة ليسكوا «المصرية» لانتاج السيراميك مع شركة سانتيك الفلندية العالمية وتجاوزت قيمة الصفقة ٧٣٠ مليون دولار وفى مجال الأغذية اعلن عن اندماج كل من شركة شيبسى وكرانشى لانتاج البطاطس الحاهزة والمعبأة ولم تحدد قيمة هذا الاندماج، كما تم اندماج كل من شركة اولمبيك وايديال علاوة على قيام شركة المقاولون العرب بعمليات اندماج مع بعض شركات المقاولات العاملة فى السوق الإفريقى للاستفادة من خبرات وعلاقات هذه الشركات بالسوق الإفريقى والتواجد بشكل قوى فى سوق المقاولات الإفريقى.

ومن ثم فكما يلاحظ أن حمى الاندماج لا تقتصر على مجالات محددة وانما تشمل كافة المجالات وعلى رأسها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذى يعتبره البعض المحرك الاساسى للاندماج يليه قطاع البترول والطاقة ثم قطاع البنوك والمؤسسات المالية فقطاع الأدوية والمقاولات ثم قطاع الأغذية والمشروبات. ولا شك أن هناك العديد من الدوافع نحو الاندماج أولها سيطرة مفهوم العولمة على الاستراتيجيات المستقبلية للشركات وارتباطه بضرورة تواجدها اومبادرتها بالمنافسة فى العديد من الأسواق العالمية وعدم انتظار المنافسة فى أسواقها المحلية حتى ولو كانت تلك الأسواق الخارجية بالغة الصغر فى الحجم مقارنة بتلك الشركات والدافع الثانى للاندماج كما يحدده الخبراء هو الرغبة من جانب الشركات الكبرى فى تعظيم الفوائد من وفورات الإنتاج على الحجم الكبير إذ وفقا لأبجديات علم الاقتصاد انه كلما زاد حجم الإنتاج انخفضت إجمالى التكاليف وبالتالى زادت القدرة على المنافسة فى السوق الداخلى والخارجى.

ومع إيماننا بأهمية وجود كيانات اقتصادية مصرية كبيرة قادرة على مواجهة المنافسة القوية القادمة «مع تحرير التجارة الخارجية وفقا لاتفاقية الجات» فى كافة المجالات فهل من الممكن أن يكون الاندماج بمثابة سفينة الإنقاذ بالنسبة للشركات المصرية والتى تعد بالفعل صغيرة جدا بالمقارنة مع مثيلتها الأجنبية أم أن هناك وسائل اخرى يدخرها القطاع الخاص المصرى لمواجهة ظاهرة «حمى الاندماج» أم أن الأمر كله برمته خارج نطاق اهتمام الشركات المصرية اعتمادا على أن ما يحدث الان بعيد عنا «جغرافيا» وهناك إبحار ومحيطات تفصلنا عنه.

وهناك بعد هام جدا يجب إلقاء الضوء عليه عند تحليل عمليات الاندماج وهو ما تاثير تلك الاندماجات على المستهلك فهل قيام الشركات الكبرى بالاندماج معا سوف يؤدى لظهور كيانات اقتصادية محتكرة للأسواق وتتحكم فى توجيه رغبات المستهلك أو فرض هياكل سعرية معينة بغض النظر عن التكلفة الحقيقية وبهدف تحقيق أقصى ربح على حساب المستهلك والذى سيكون فى الموقف الأضعف لعدم توافر البديل أم أن الدور الجديد للحكومات سيمنع ظهور مثل هذه الكيانات المحتكرة

«الاقتصادى» حاولت الاقتراب اكثر من الاندماجات باعتباره ظاهرة فى الاقتصاد المصرى ، التعرف على أنواع الاندماجات ودوافعها وكيفية الاستفادة من الاندماج فى فتح أسواق خارجية جديدة لمنتجاتنا مع استطلاع آراء الخبراء ورجال الأعمال فى أفضلية الاندماج بمعنى هل الاندماج بين شركات مصرية - مصرية افضل أم أن الاندماج بين شركات مصرية - اجنبية هو الأفضل لكافة الأطراف وتحديد أهم القطاعات المحلية التى تحتاج بالضرورة للاندماج وهل يصلح الاندماج كأسلوب جديد لخصخصة شركات قطاع الأعمال العام خاصة إذا علمنا ان احد اهم أسباب اللجوء الى الاندماج فى الولايات المتحدة الأمريكية هو تزايد المديونية على بعض الشركات مما يدفع إدارتها إلى بيعها او الدخول فى الاندماج مع شركة أخرى تتكفل بسداد ديونها

فى البداية أكد سعيد الطويل رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين أن الاندماج بصفة عامة بين الشركات المصرية سواء فى نفس المجال أو فى مجالات مختلفة يعتبر فيصالح كافة أطراف السوق المحلى بداية من الشركات المندمجة حتى المستهلك مشيرا إلى ان الاندماج اصبح ظاهرة عالمية للاقتصاد العالمى والذى لن يستطيع مواكبة هذه التغيرات الأساسية فى قواعد المنافسة العالمية سيخرج حتما من السوق.

واضاف ان عالم اليوم لن يتيح الفرصة للكيانات الصغيرة بالتواجد إلا فى اضيق الحدود وعلى من يبحث عن الاستمرار والتواجد فى الأسواق تقبل تلك القواعد الجديدة فى ظل نظام العولمة الجديد والذى تتشكل معالمه فى الوقت الحالى وتكتمل بانتهاء الفترة الزمنية لتنفيذ كافة بنود اتفاقية الجات فى عام ٢٠٠٥.

ورفض الطويل التخوف من الاندماج بين الشركات المصرية بسبب ظهور كيانات كبيرة تسيطر على قوى السوق وبدلا من أن يكون المستهلك هو «السيد» فى ظل المنافسة بين عدد كبير من الشركات يكون هو «الضحية» مع وجود عدد قليل من الشركات الكبرى المحتكرة للسوق.

واوضح ان الدور الرقابى الجديد للحكومة يجب أن يتم تفعيله الفترة القادمة فإذا كانت الحكومة قد خرجت من الأسواق كمنتج إلا ان دورها الآن فى الأسواق أهم فهى بمثابة رمانة الميزان والحكم لعدم ظهور اى خلل او ازمات فى الأسواق خاصة وانه إذا كانت هناك شركات محتكرة داخليا فان هناك شركات أجنبية ترغب فى الوجود بالسوق المحلى والمنافسة فيه سواء من ناحية الجودة او الأسعار للحصول على رضاء وثقة المستهلك المحلى.

ومن جانبها اكدت هدى جلال يسى رئيس مجلس إدارة شركة TCL ، إحدى الشركات المصرية التى تحاول الاندماج مع شركة المانية ، وامين عام جمعية سيدات أعمال مصر ٢١ أن الاندماج بين الشركات يوفر فرصا متعددة لم يكن فى استطاعة كل شركة بمفردها تحقيقها فمثلا عملية تطوير التكنولوجيا المستخدمة فى الانتاج يحتاج عادة إلى رؤوس أموال كبيرة قد تفوق إمكانيات شركة بمفردها رغم أن التطورات السريعة فى تكنولوجيا الانتاج تتطلب من الشركات مواكبته وإلا خرجت من السوق.

وعن افضلية إقامة اندماج بين الشركات المصرية - الأجنبية قالت أنها تفضل الاندماج بين شركات محلية وأجنبية ذات سمعة واسم تجارى فى السوق العالمى حيث تكون تلك الشركات هى الاقدر على توفير الأساليب الحديثة فى مجال الادارة والانتاج والتسويق فى الأسواق الخارجية . أما الاندماج بين الشركات المحلية فهناك تخوف من مواجهة عقبة محدودية السوق المحلى امام تلك الكيانات الجديدة والتى بلاشك تحتاج لأسواق جديدة لتسويق إنتاجها وإلا يكون الاندماج فاقدا لمعناه وهو زيادة حجم نشاط الشركة.

الموضوع الرئيسي : الاندماج — اسم كاتب المقال : خالد حسن
الموضوع الفرعي : من الناحية الاقتصادية : عام — رقم العـــــدد : ١٥٨٣
المصـــــدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى — تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٥/١

رجال الأعمال والخبراء

١٠٠٠ مليار دولار حجم الاندماجات بأمريكا و٣٠٠ مليار دولار بأوروبا

وعن اهم القطاعات الانتاجية المرشحة لحدوث عمليات اندماج فيها خلال الفترة القادمة أشارت هدى يسى إلى أن قطاعات تكنولوجيا المعلومات والصناعة بصفة عامة والأدوية والبنوك بالإضافة إلى المقاولات والأغذية تعتبر من أهم المجالات التى ستشهد اندماجات بين الشركات العاملة فيها

وحول مدى الحاجة إلى الاندماج قال نصر أبو العباس الخبير المالى وعضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ان التغيرات الحالية فى الاقتصاد العالمى واعتبار التكتلات احدى أهم السمات اصبح من الصعب جدا على الشركات الصغيرة أن تتواجد فى ظل هذا الصراع الشديد على كافة الأسواق وإذا لم تستعد الشركات المتوسطة والصغيرة لذلك سوف تهمش نهائيا وينتهى دورها - باستثناء بعض الأنشطة اليدوية- مشيرا إلى أن أهم مزايا الاندماج هو توفير فرص افضل لتحسين مستوى جودة المنتجات وتحقيق معدلات افضل للأرباح والسماح بالدخول فى مشروعات كان يصعب قبل الاندماج التعامل معها لنقص الامكانيات المالية والخبرات الفنية مع زيادة القدرة على المنافسة العالمية

وأضاف ان هناك أسلوبين لتحقيق الاندماج الأول عن طريق الاندماج بالضم وهو يتم من خلال انصهار الشركة المندمجة بكامل أصولها وخصومها فى الشركة الدامجة مقابل عدد من الأسهم تعطى للمساهمين فى الشركة المندمجة ويكون الكيان الجديد له نفس الشخصية المعنوية للشركة الدامجة والنوع الثانى يطلق عليه الاندماج بالمزج حيث تندمج عدة شركات قائمة لتنشئ شركة جديدة برأسمال الشركات الداخلة فى الاندماج وبشخصية معنوية جديدة.

وعن تجربة إحدى الشركات الصناعية المصرية العاملة فى مجال إنتاج السيراميك والتى اندمجت مؤخرا قال روبرتو كجيوا مدير عام شركة ليسيكو مصر والتى اندمجت مع شركة سانتيك الفنلندية أن هدف الاندماج هو العمل على تطوير وتحسين عملية إنتاج السيراميك والأدوات الصحية بالسوق المصرى لمواكبة التطورات العالمية فى هذا المجال وتبادل الخبرات وفتح الأسواق امام منتجات كلا الشركتين من خلال تقديم منتجات عالية الجودة بتصميمات جديدة وحديثة تتماشى مع أذواق كافة المستهلكين فى أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط اعتمادا على الخبرة الألمانية وجمال الذوق الايطالى الفرنسى والتكنولوجيا المتقدمة الفنلندية حيث ترتبط شركة سانتيك بعدد من كبريات الشركات المتخصصة فى مجال إنتاج السيراميك على مستوى دول الاتحاد الاوروبى

وأضاف انه نتج عن الاندماج تكوين شركة جديدة بنسبة ٥٠% لكل منها وتمتلك الشركة الجديدة نحو ٧٥ % من شركة ليسيكو مصر و٢٩% من شركة ليسيكو لبنان مشيرا الى أن قيمة هذا الاندماج تتجاوز ٧٣٠ مليون دولار حيث تصل المبيعات السنوية لشركة سانتيك إلى ٦٥٠ مليون دولار كما تبلغ جملة مبيعات شركة ليسيكو نحو ٨٠ مليون دولار موضحا أن الطاقة الانتاجية الحالية لشركة ليسيكو مصر تبلغ ٢.٤ مليون قطعة أدوات صحية و ٨ مليون متر مربع من السيراميك ويهدف الاندماج الجديد زيادة الانتاج بنحو مليون قطعة أدوات صحية سنويا - بنسبة ٥٠٪ بعد افتتاح المرحلة الأولى للمصنع الجديد بمدينة برج العرب

وأكد روبرتو أن رضاء وكسب ثقة المستهلك يعد من أهم أهداف هذا الاندماج لتوفير منتجات جديدة ذات أذواق عالية وألوان مختلفة تتناسب مع ذوق المستهلك المصرى والعربى وبأسعار تنافسية والتوسع فى تقديم خدمات ما بعد البيع للعملاء وزيادة وتطوير شبكة الموزعين مع ضمان التطوير الدائم والمستمر لخطوط الانتاج

وأكد الدكتور صلاح جودة رئيس مجموعة جودة للاستشارات المالية والمحاسبية أن القانون المصرى لايمانع من الاندماج بين الشركات طالما أن الاندماج لم يؤثر سلبيا على السوق أو يؤدى لظهور شركات محتكرة مشيرا الى أن الاندماج يكون افضل فى ظل وجود عدد كبير من الشركات المتنافسة الأمر الذى يحول دون استئثار عدد من الشركات بمقدرات الأسواق أما فى حالة وجود عدد محدود من الشركات فى مجال معين فان الاندماج هنا يمكن أن يؤدى لظهور احتكارات وفى هذه الحالة على سلطات الرقابة على الأسواق التدخل لمنع حدوث أى أضرار

وعن المزايا المالية للاندماج قال انه يمنح إعفاءات لأرباح كل من الشركة الدامجة والمندمجة لظهور كيان اقتصادى جديد له شخصيته الاعتبارية وأيضا يحقق تخفيضا فى التكلفة الاجمالية للانتاج (لزيادة حجم الانتاج) وتخفيض مصاريف الدعاية والإعلان والمصروفات العمومية وبالتالى تخفيض الاعباء على ميزانية الشركتين

ويرفض د . صلاح تطبيق مبدأ الاندماج على شركات قطاع الاعمال العام موضحا أن اغلب شركات قطاع الاعمال العام تعانى من مديونية كبيرة تفوق أصولها فى الغالب علاوة على القيود البيروقراطية والإجراءات المعقدة التى تحكم طبيعة عمل هذه الشركات ومن ثمة فليس هناك لغة مشتركة للتقارب بين شركات قطاع الاعمال وشركة خاصة (محلة أو أجنبية) للاندماج وإنما الاسلوب الامثل هو بيع تلك الشركات لمستثمر رئيسى بعد محاولة إصلاح هياكلها المالية

ويوضح نادر شريف رئيس جمعية رجال الاعمال بين مصر - الكومنولث ورئيس مجلس ادارة شركة توكاى ان الاندماج بين شركة مصرية واخرى اجنبية يعد افضل من الاندماج بين شركة مصرية - مصرية حيث يسمح بتبادل الخبرات والمعلومات بين الطرفين واستغلال الامكانيات الادارية والتسويقية والاحتكاك فيما بينها مشيرا الى ان فكرة الاندماج مازالت بعيدة عن السوق المصرى لنقص الوعى الكافى لدى الشركات المصرية وعدم الاعتياد العمل بأسلوب جماعى خاصة واننا على ابواب التنفيذ الكامل لاتفاقية الجات والتى ستخفض بدرجة كبيرة من الفرص التسويقية المتاحة للكيانات الصغيرة فى الاسواق المحلية والعالمية.

واضاف ان نجاح بعض الشركات المصرية فى الاندماج مع الشركات الاجنبية يعنى ان لديها سمعة جيدة لشركاتنا فى الاسواق العالمية حيث عادة ماتقوم الشركات الاجنبية بعمليات تقييم شاملة قبل الاندماج للتأكد من قدرات وامكانيات الشركة التى ستندمج معها وحجم اصولها المالية والمعنوية ومكانتها ونصيبها من الاسواق وحول تأثير الاندماج على العمالة فى الشركات المندمجة اوضح نادر شريف انه فى الغالب ماتقوم الشركات المندمجة بعمل توسعات جديدة فى انشطتها لزيادة حجم تواجدها فى السوق ولذلك فهى ان لم تخلق فرصا جديدة للعمالة لاتستغنى على الاقل عن العمالة الموجودة بالفعل بل على العكس فغالبا ماتتم اعادة تدريب وتأهيل العمالة الموجودة فى الشركات المندمجة.

وتشير الدكتورة يمنى الشريدى رئيسة مجلس ادارة جمعية سيدات الاعمال ومدير عام شركة جلبر لاغذية الاطفال الى ان من اهم اسباب الاندماج هو الاتجاه نحو العولمة وظهور الكيانات الكبيرة وتنافس الشركات فى زيادة حجم نشاطها فى الاسواق العالمية لتحقيق مصالحها اولا كزيادة الارباح او رفع سعر الاسهم فى البورصة ثم التفكير بعد ذلك فى المستهلك لتخفيض تكلفة الانتاج او تقديم سلعة ذات مستوى عال من الجودة

واضافت انه رغم اهمية الاندماج بالنسبة للشركات المصرية الا ان تأثيره على السوق المحلى لن يتضح قبل مرور ١٠ سنوات على الاقل من الان لوجود كثير من التحديات والصعوبات التى تحول دون تنفيذ بعض عمليات الاندماج بين الشركات المصرية حيث ان اغلب الشركات الموجودة الحالية عائلية مغلقة وتعمل بشكل فردى علاوة على صغر حجم الشركات المصرية بالمقارنة بحجم الشركات الاجنبية

وأكد الدكتور وليد مهيمنة مدير عام منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا بشركة كومباك العالمية لاجهزة الكمبيوتر - والتى قامت مؤخرا بشراء شركة ديجيتال بمبلغ ١٠ مليار دولار - ان الاندماج اصبح السمة الاساسية بين الشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات حيث عادة ماتحتاج هذه الصناعة الى استثمارات مالية كبيرة جدا تحتاج بالفعل لضرورة توافر قدرات مالية كبيرة لاتتحقق الا من خلال التعاون وتبادل الخبرات وتوحيد الجهود

وعن تخوف البعض من سيطرة عدد قليل من الشركات على سوق تكنولوجيا المعلومات وتأثيره سلبيا على المستهلك قال ان استمرار المنافسة بين الشركات العاملة فى نفس المجال ودخول شركات جديدة للسوق والتى يمكنها من خلال تقديم منتجات جديدة ان تصبح من اكبر الشركات العالمية خلال سنوات قليلة -على غرار شركات تقديم خدمات الانترنت والمواقع الخاصة- الامر الذى يمنع من فكرة وجود احتكارات فى السوق

ومن جانبه أكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان القانون التجارى المصرى لم يمنع قيام الشركات المصرية بالاندماج لتوحيد جهودها الادارية والمالية والتسويقية بل على العكس نحن نرحب وندعو الى ضرورة قيام كيانات كبيرة تكون لديها القدرة على المنافسة فى السوق المحلى والدولى

وعن الدور الجديد للدولة فى التدخل للحفاظ على توازن الاسواق قال ان دورنا كأجهزة رقابية على الاسواق ان نقوم بمنع اى محاولات للتلاعب فى حجم الكميات المعروضة من السلع أو زيادة الاسعار أو الغش التجارى والتقليد ومخالفة المواصفات القياسية للمنتجات وهى كلها تصرفات غير مقبولة ومن ضمنها قيام بعض الشركات بتصرفات احتكارية مخالفة لشروط المنافسة كمحاولة زيادة الاسعار او الامتناع عن عرض السلعة فى الاسواق وهنا يحق للاجهزة الرقابية المختصة التدخل لوقف مثل هذه الاعمال

واوضح وزير التجارة ان الوزارة انتهت بالفعل من مراجعة قانون مكافحة الاحتكار والذى يتكون من نحو ٣١ مادة تقريبا وتمت احالته بالفعل لوزارة العدل لمراجعته ثم مجلس الدولة تمهيدا لعرضه على مجلس الوزراء وبعد الموافقة عليه سيتم تقديمه لمجلس الشعب لمناقشته والتصديق عليه حيث ينص القانون على معاقبة الشركات التى تتبع اى تصرفات احتكارية مثل فرض غرامات مالية على الشركات بغرامة يومية او خلال فترة محددة- حتى تقوم الشركة المخالفة بإعادة توفيق أوضاعها واذا لم يتم توفيق الاوضاع يتم تحريك الدعوة الجنائية ضد المخالفين على انه يمكن اجراء عملية التصالح فى اى مرحلة من مراحل القضية حتى لو وصلت لمرحلة النقض وبمجرد التصالح توقف كافة الاجراءات ■■

تحقيق : خالد حسن

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	سامح محروس
الموضوع الفرعى :	من الناحية الاقتصادية : عام	رقم العـــدد :	٢٨٦٩
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	٢٠٠٠/٧/٢

رغم الاتجاه العالمى للكيانات العملاقة

عقبات فى طريق «دمج» الشركات المصرية

◆ المزايا الضريبية وتبسيط طرق المحاسبة من عوامل التشجيع على الدمج

◆ مطلوب إعفاءات وتسهيلات إجرائية لجذب الشركات العالمية للسوق المصرى

رغم الاتجاه العالمى لعمليات الدمج بين الشركات الا أن الشركات المصرية مازالت تواجه العديد من المشاكل عند قيامها بعمليات الدمج.. من ابرز هذه المشاكل النظام الضريبى القائم وطرق المحاسبة فى الكيان الاقتصادى الجديد بعد دمج شركتين أو ثلاث.

كشفت دراسة حديثة اعدها د. أحمد مصطفى محمد بمصلحة الضرائب ان هناك الكثير من المشاكل الضريبية التى تترتب على اندماج الشركات بسبب حرمانها من مزايا القانون 157 سنة 1981 المعدل بالقانون 187 سنة 1993.

□ تحقيق ــ سامح محروس :

وعلى الرغم من نص المادة 126 من قانون الضرائب على الدخل 157 لسنة 1981 باعفاء الارباح الناتجة من اندماج الشركات الا أن مصلحة الضرائب لا تعترف فى كثير من الاحيان بحالات الاندماج وترفض منحها الاعفاء الضريبى المقرر بالضريبة على شركات الاموال لمدة خمس سنوات وفقا لمانص عليه البند (8) من تلك المادة.

ولكن هل نحن فى حاجة إلى مزيد من التسهيلات الضريبية لتشجيع اندماج الشركات؟

فى البداية يقول محمد المصرى رجل الاعمال ورئيس الغرفة التجارية ببورسعيد أن الاعفاءات الضريبية ليست مهمة للشركات متعددة الجنسيات لان مصر وقعت اتفاقيات مع معظم دول العالم لمنع الازدواج الضريبى وبالتالى فلا مشكلة بالنسبة لتلك الشركات.. ولكن المهم ان نبحث اوضاع الشركات المصرية التى تحصل منها ضرائب تبلغ 32 مضافا إليها 2٪ تنمية موارد.. فيكون لجمالى الضرائب المحصلة من الشركات المصرية 34٪.

فإذا ما خفضنا سعر الضريبة هذا يعطينا حافزا على الاندماج..

واعتقد ان هذا الامر يمكن ان يكون حافزا كبيرا للشركات العالمية لكى تقوم بشراء أو الدخول فى عمليات اندماج مع الشركات المصرية.

أوضح محمد المصرى ان تشجيع الاندماجات بين الشركات المصرية من شانه ان يعطيها فرصا اكبر للمنافسة فى الاسواق العالمية حيث سيمكنها من تخفيض اسعار عناصر التكلفة وتقديم منتج اجود فى السوق العالمى وبسعر ارخص. هذا بالاضافة إلى اتاحة الفرصة لتدريب العمالة

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	سامح محروس
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : عام	رقم العـــــدد :	٢٨٦٩
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٧/٢

والكوادر الفنية بها بما يتمشى مع متغيرات المرحلة الحالية.

أما المهندس محمد فرج عامر رئيس جمعية مستثمرى برج العرب فيؤكد ان مصلحة الضرائب مازالت تصر على تحصيل ضرائب على إعادة التقييم والارباح. رغم ان اعادة التقييم لاتعطى مكسبا حقيقيا لان القيمة الحقيقية للاصول مازالت كما هي.

ومن هنا فإن الحرص على تحصيل الضرائب عند هذا الوضع يؤدى إلى اظهار بيانات غير حقيقية مما يعني عدم القدرة على اظهار حقيقة الاقتصاد القومى.. رغم ان الإعفاءات الضريبية تشجع على إقامة كيانات كبيرة يمكنها المنافسة عالميا وتشجع حركة الاستثمار فى المجتمع.

يؤكد الدكتور محمد يوسف استاذ التكاليف بتجارة القاهرة ان ظروف السوق الحالية محليا وعالميا تدفع العديد من الشركات إلى الاندماج معا حيث ان البقاء لن يكون الا للكيانات الضخمة والعديد من الدول الأوروبية والامريكية تمنح عدة مزايا ووفورات ضريبية للشركات فى حالة الاندماج والذى قد تصل قيمته بين بعض الشركات إلى اكثر من 100 مليار دولار، مما يعنى توفير الملايين من المستحقات الضريبية التى قد تمنح تشجيعا لهذا الاندماج..

والسوق المصرى يجب ان يتعامل بشكل مماثل وسريع للوصول إلى نفس المستوى فى المعالجة الضريبية للاسواق المنافسة حيث يتطلب الامر الحفاظ على مجموعة من الوفورات الضريبية للكيانات الجديدة عند الاندماج وقد يكون تخوف البعض من عدم منح الاعفاء الضريبى فى حالات الاندماج هو ما قد يترتب عليه من ارباح رأسمالية ضخمة مرجعها الاساسى اعادة التقييم لاصول الشركات محل الاندماج ويمكن للجهاز الضريبى بمصر أن يضع ما يرغب فيه من شروط ومحددات بشأن عدم التصرف فى هذه الارباح الرأسمالية الناشئة من عملية اعادة التقييم خلال فترة الاعفاء الضريبى والتى تصل إلى خمس سنوات وبمعنى اخر فإنه يمكن منع ادارة الكيان الجديد من توزيع أية ارباح ناتجة عن عملية التقييم عند الاندماج على اساس الاحتفاظ بهذه الارباح لتدعيم ومساندة الكيان الجديد.

كما يمكن للجهات الضريبية بمصر والتى بها العديد من الكفاءات الفنية القيام بعمليات الفحص الدورى للتأكد من تنفيذ هذه التعليمات.

اشار الدكتور محمد يوسف إلى أن منع هذه الوفورات الضريبية للكيانات المندمجة الجديدة قد يدفع بها إلى احد طريقين.

الأول : ما يعرف بالتهرب الضريبى من خلال وسائل عديدة غير مشروعة ودفاتر ومستندات قد لا تعبر عن الحقيقة وكما هو معروف فإن الاتجاه الموضوعى يطالب بمنع ظاهرة التهرب الضريبى والحد منها.

الثانى . بقاء الكيانات الصغيرة كما هى حتى لا تدخل فى دوامة الشرائح الضريبية العالية. وبالتالى فإن الاقتصاد المصرى يفتقر إلى جانب من قوته التنافسية حيث من المعروف أنه فى ظل ظروف الكساد أو شراسة المنافسة العالمية فإن أولى الشركات المعرضة للافلاس هى الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وكلا الطريقين غير مرغوب فيه.

ومن ثم فإنه يجب إعادة النظر بالحفاظ على حقوق الشركات المندمجة فى الحصول على اعفاءات ووفورات ضريبية جيدة مما يمكن من إيجاد كيانات قوية قادرة على المنافسة العالمية.

يوضح الدكتور حسن كمال استاذ التشريعات الضريبية بتجارة عين شمس ان القانون يعفى الارباح الناتجة من اندماج اصول شركتين من أية ضرائب، ولو اعيد تقدير اصول الشركة المندمج فيها باكثر من قيمتها الدفترية فإن ارباح اعادة التقدير لاتخضع ايضا للضريبية.

وبالتالى أرى انه لا مشاكل قانونية فى هذا الأمر.. وليس من حق مصلحة الضرائب التعسف فى ذلك لان الامر ينظمه نص قانونى والمشرع الضريبى له هدف من الاندماجات هو انه يريد اتاحة المجال لظهور كيانات كبرى يمكنها المنافسة.. ولذلك اقول ان القانون واضح.. ولكن المشكلة قد تكون فى التطبيق والمطلوب من ماموريات الضرائب ان تتفهم قصد المشرع من اتاحة الفرصة لانشاء كيانات كبرى يمكنها الوصول إلى الانتاج الكبير بحيث تقل تكلفة المنتج وتصبح بذلك قادرة على المنافسة داخليا وخارجيا.

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	محمد عبد العزيز
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية: عام	رقم العـــدد :	٤١٤٩٥
المصـــدر :	الاهرام	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٧/١٦

الاندماج بديلا لخصخصة الشركات المتعثرة

منذ عدة أسابيع قام المكتب الفني لوزارة قطاع الأعمال العام بالاشتراك مع احدى البيوت الدولية الاستشارية بإعداد دائرة مستديرة تضم ممثلي الشركات القابضة وممثلي الشركات التي تم إدراجها بالقائمة المختصرة للشركات والمنظمات التي يمكنها الترويج للشركات التي تطرحها وزارة قطاع الأعمال للبيع سواء للمستثمرين الاستراتيجيين او من خلال الاكتتاب العام وذلك طبقا لبرنامج الخصخصة عن عام ٢٠٠٠، ولنا على ما دار بهذه الدائرة بعض الملاحظات:

اولا: اعترف العديد من ممثلي الشركات التابعة بحقيقة أوضاع العديد من الشركات المطروحة للبيع والتي تعدت خسائرها حقوق مساهميها (الدولة) احيانا في الاعتبار الالتزامات التمويلية التي تتضمنها قوائمها المالية. والسؤال الآن: إذا كان هذا هو موقف الشركات محل البيع فكيف يمكن الترويج لمثل هذه الشركات خاصة إذا علمنا أن منافع إصلاحها قد لا تعادل تكاليف ذلك الإصلاح أم ان المطلوب هو بيع هذه الشركات بأبخس الأسعار"

ثانيا: تبين لنا عدم وجود أسس متعارف عليها تستخدم لدى بعض الشركات التابعة في تحديد قيمة الشركات محل البيع كذلك عدم دراية إدارة هذه الشركات بمتطلبات التقييم كذلك عدم وجود قوائم تتضمن المؤسسات الوطنية والأجنبية التي تساعد في تقييم هذه الشركات (وليس الترويج لبيعها) وعدم وجود مناقصات تطرح لهذا الغرض بناء على كراسة شروط تحدد هذه الأسس التي تمثل الحد الادنى من المؤهلات والخبرات الواجب توافرها في تلك المؤسسات للوصول إلى القيمة العادلة لأسهم الشركات محل البيع وذلك بالنسبة للدولة والمستثمر المرتقب على حد سواء، وهذا ما يدعونا إلى القول بعدم وضوح الرؤية لإدارات هذه الشركات التابعة بالنسبة لمراحل البيع والخطوات التنفيذية في ظل الظروف التي تتعرض لها السوق المصرية حاليا سواء من ناحية مشاكل السيولة وتغيرات أسعار الصرف وانخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي.

ثالثا: عدم وجود خصائص محددة لنوعية المستثمرين الاستراتيجيين المطلوب جذبهم لشراء مثل هذه الشركات وعدم الثقة في طريقة طرح هذه الشركات للاكتتاب العام نظرا لسوء نظمها وهياكلها المالية الأمر الذي يؤدي الى التفاوض دون إعداد دراسات مالية وتسويقية حقيقية لها.

رابعا: عدم التأهيل المناسب لمسئولي الخصخصة في الشركات من حيث المزايا التي ستعود على المستثمر من شرائه لشركات تعتبر شبه خاسرة أحيانا في الاعتبار أن القوائم المالية المعتمدة من مراقبي الحسابات ولو كانوا من الجهاز المركزي للمحاسبات لن تتضمن تأكيدا من ارصدة هذه القوائم تعبر حقيقة عن المركز المالي ونتائج أعمال هذه الشركات ووجود أرصدة متوقفة بكل من حسابات الأصول والخصوم لن يتم الإفصاح عنها إلا بعد البيع.

خامسا: عدم وجود إلمام كامل من قبل بعض إدارات الشركات القابضة فيما يتعلق بتجارب البيع ومشاركاته من خلال عرض بعض التصرفات غير المسئولة التي نتجت عن البيع سواء من خلال الاكتتاب العام او المستثمرين الرئيسيين وبما يساعد في تحقيق مبدأ الشفافية وجذب ثقة المستثمرين.

سادسا: محاولة العديد من إدارات الخصخصة بالشركات القابضة التوصل إلى أسعار بيع قد تقل عن الأسعار المخصصة لأصول الشركة بهدف تنفيذ متطلبات برنامج الخصخصة وأكبر مثال على ذلك ما تم بالنسبة لبيع فندق الميريديان بسعر لا يتفق كلية مع السعر الحقيقي سواء للارض أو الموقع بل إنه في كثير من الحالات تم الطرح ولم يتقدم أي مشتر ورغم ذلك لم يتم اتخاذ أية اجراءات للتعرف على أسباب ذلك وتأجيل البيع لحين تحسين الموقف المالي.

سابعا: إن انخفاض أسعار معظم أسهم شركات الخصخصة عن أسعار الطرح هو دليل على عدم سلامة تلك الاسعار الامر الذي يثير التساؤل حول الهدف من برنامج الخصخصة هل هو التخلص من أسهم الشركات التي تملكها الدولة بأي ثمن حتى ولو كان ذلك على حساب الشفافية في إظهار حقيقة أوضاع ونتائج أعمال تلك الشركات وعلى حساب المستثمر الحقيقي في البورصة المصرية الذي -اعتقد- انه لن يثق بأية صورة من الصور في بيانات مشوهة تصدر من اية جهة حكومية"

ثامنا: بعد تجارب عديدة من الشركات القابضة في مجال ترويج الشركات اكتشفنا انه غير مطلوب شركات للترويج، بل المطلوب سماسرة كل هدفهم اختيار مستثمر جيد لبضائع بها بعض العيوب دون النظر الى الدور الذي استدعيت من أجله شركات الترويج وما يتضمنه ذلك من قيامها بدراسة الحالة الفنية والمالية للشركات محل البيع وتحديد أفضل الطرق للبيع أو تأجيل ذلك البيع لحين إصلاح الهياكل المالية والفنية لتلك الشركات بما يتلاءم مع حالة السوق.

من كل ما سبق يتبين ضرورة العمل على دمج الشركات التابعة المتعثرة مع شركات أخرى في نفس النشاط وبما يحقق التكامل المطلوب لاصلاح الهياكل التمويلية لشركات برنامج الخصخصة وبما يؤدي إلى بيع تلك الشركات بالأسعار العادلة.

د. محمد عبدالعزيز حجازي

استاذ مساعد - تجارة القاهرة

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعي :	من الناحية الاقتصادية : عام	رقم العـــــدد :	١٥
المصـــــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٩/١٨

الاندماج يدق أبواب الشركات

عروض لدمج أوراسكوم تليكوم مع شركة اتصالات أوروبيــة وشــركــات أخــرى فى الطريق

مع تزايد حدة الأزمة الاقتصادية الراهنة وتعرض بعض الشركات لنوع من التعثر المالى وعدم قدرتها على الاستمرار ومواجهة هذه المصاعب بدات الأصوات تتعالى للمطالبة بضرورة دمج الشركات.

هذه الأصوات ترى أن إندماج الشركات ظاهرة عاليه تستهدف حماية الشركات من مخاطر التصفية والإفلاس وتؤدى الى ظهور كيانات عملاقة قادرة على المنافسة والاستمرار.

هذه الأصوات ترى - ايضا أن الظاهرة بدأت تدق أبواب السوق المصرية بعدما اعلنت شركة «أوراسكوم تليكوم» عن تلقيها عروضا للإندماج مع شركات اتصالات أوروبية ومن ثم فإن هناك حاجه ملحة لطرح قضية الإندماج للنقاش العام أولاً وتشجيع الظاهرة على التطبيق فى مصر بهدف إنقاذ الشركات المنفذة ثانيا والتحقيق التالى يناقش القضية.

سيد عيسى الخبير الاقتصادى وعضو المجالس القومية المتخصصة يرى أن الشـركـات الأجنبيـة هى نافـذة على التكنولوجيا العالمية، وهذه الشركات اكثر خبرة، فمن الناحية التكنولوجيه فان هذه الشركات اكثر خبرة واكثر تجارب وانها تاخذ بالأساليب الحديثة بالتجاره والتسويق.

وقال سيد عيسى انه مما لاشك فيه ان عملية الاندماجات تؤدى الى رفع مستوى اداء الشركة المصرية وبالطبع فان الشركة الأجنبية تعتبر ان السوق المصرى سوق واسع فانها تستفيد من توزيع منتجها وفى كلا الحالتين يكون هناك فوائد مشتركة خصوصا ان ذلك سيؤدى الى زيادة الانتاج وزيادة التشغيل بالنسبة للعمالة وفى كلتا الحالتين فان السلع التى نستوردها نكون شركاء فى انتاجها يكون فى ذلك فائدة أفضل على السوق المصرى مشيرا الى اننا نستورد سيارات فعندما نكون شركاء فى انتاج مثل هذه السلعة يكون افضل من استيرادها كاملة، حيث سيفتح مجالا لعماله والخبرة لتكنولوجيا حديثة. وبالتالى فإن الشركات المصرية التى تندمج معها شركات اجنبية سوف تشهد أسعار اسهمها فى البورصة تحسنا كبيراً.

دائما يكون هناك وفر نتيجة الانتاج الكبير، وفى معظم الاحوال الانتاج مردود ايجابى فأى شركتين أو اكثر يقومون بخطوة الاندماج يكون لهم مزايا اكبر، ولكن فى بعض الأحوال عندما تكون ظروف اى شركة تسير فى غير صالحها فترحب بالاندماج فى أى شركة اخرى فانه غالبا يبوء بالفشل بعكس الاندماج بين شركتين ناجحتين فغالبا يصحبها النجاح.

واضاف سيد عيسى قائلاً ان اندماج البنوك ليس فى كل الأحوال مضمون النجاح، حيث يمكن للبنوك الصغيرة أن تؤدى خدمات أفضل للعملاء من البنوك الكبيرة.

إتجاه عالمى

ويقول الدكتور محمد يوسف عضو مجلس ادارة شركة يونايتيد كابيتال ان الاتجاه نحو الاندماج إتجاه عالمى. ومن المتوقع ان يكون الاندماج اكثر شيوعا فى مجال البنوك وشركات التامين، يليها شركات الاتصالات والشركات المتعاملة مع بورصة الاوراق المالية فيلاحظ ان نمو النشاط الاقتصادى يمكن ان يكون اسرع اذا تم خلق كيان بنكى (مؤسسه بنكية ضخمة) قادرة على مواجهة الكيانات المصرفية ذات الانتشار الواسع داخل مصر وخارجها، ومن المفضل أو المقترح ان تكون هذه الاندماجات للبنوك الخاصة او العامة فى مرحلة تسبق مرحلة طرح اسهمها فى برنامج الخصخصة بشكل كامل، بمعنى ان بنوك القطاع العام تتمتع ببعض المزايا ولديها بعض نقاط الضعف فاذا كانت هناك امكانية لتحقيق نوع من التكامل بين اكثر من بنك فان ذلك يتيح الفرص لخلق كيان مؤسسة جديدة ، وخلق هذا الكيان بالمواصفات المتميزه يحقق قيمة سوقية جيدة لحملة الاسهم وزيادة ثقة المستثمرين للاستثمار فى هذا الكيان جانب آخر، كذلك الحال بالنسبة لشركات التامين فشركات التامين مع البنوك

يمثلان العمود الفقرى للاقتصاد المصرى، هذه الشركات تواجه منافسه شرسة من الشركات الاجنبيه و الشركات الخاصة فى حين ان الشركات الاربعة للتامين تتمتع ببعض المزايا والتى قد لاتكون متاحه لباقى الشركات فبعضها يتميز في التامينات العامة من حيث الربح وحق السوق والسيطره على هذه الحصة والبعض الآخر يتميز في التامين على الطيران والتامين البحرى فى حين يعانى بعض القصور فى تامينات الحياة، والبعض ايضا يتميز بسيطرته على سوق تامينات الحياة فى مصر فى حين يعانى من الضعف والقصور فى التامينات العامه.

وهذا القصور فى بعض الانشطة فى سوق التامين لدى شركات التامين يتيح الفرصة للشركات الاجنبية فى اختراق السوق المحلى مما يؤدى الى تاكل حصة شركات القطاع العام فاذا تم خلق اندماج وخلق كيان جديد بين هذه الشركات، يحقق نوعا من التكامل فى الانشطة التامينية ويؤدى الى خفض تكاليف الادارة العامة والتى قد تكون مرتفعة هذا الكيان تزداد فعالياته وربحيته وسيطرته على السوق بشكل اقوى من الوضع الحالى، ويحقق ذلك قيمة سوقية عادلة لشركات التامين مجتمعه اكبر من القيمة التى يمكن تحقيقها فى الوضع الحالى من خلال تجزئة النشاط بين الشركات. ومن ثم فان حركة الاندماج على مستوى القطاع الخاص والاستشارى والعام تعتبر هى الحركة الواحب الاخذ بها لمواجهة المنافسة العالمية وتصحيح النقطة الفاصلة فى هذه المرحلة.

الاندماج والبورصة

ويؤكد الدكتورمحمد يوسف ان حركة الاندماج تؤثر بشكل جيد على حركة التعامل والتداول بالبورصة ومرجع ذلك ان الاستثمار فى الاوراق المالية يتجه نحو الكيانات والمؤسسات المالية التى تتمتع بملاءه حالية وائتمانية واستثمارية كبيرة والكيان الذى يتحقق من خلال الاندماج يجب ان ينصف بهذه الخصائص بمعنى انه من غير المقبول عمليا ان يتم اندماج شركتين او مؤسستين فى شكل قانونى جديد دون أن يكون الكيان الجديد اقوى وافضل ماليا واستثماريا وائتمانيا من الكيانات السابقة ومن ثم فان تكامل مزايا الشركات المندمجه يقفز بنسبة العائد على الاستثمار فى الاوراق المالية لهذه الشركة ومن ثم يدفع ذلك الى خلق الطلب على اسهم الشركة الجديدة وينشط حركة التداول بالبورصه.

الاندماج يحسن الأداء ولكنه غير مضمون للبنوك
شركات التأمين مؤهلة للإندماج فى كيان كبير
اسهم الشركات المندمجة تنعش البورصة

ظاهرة صحية

يقول الدكتور صبرى نوفل مدير المصرف العربى للاستثمار والتنمية ان عملية الاندماج بين الشركات بعضها البعض وبين البنوك ظاهرة صحية.

وبالتالى فان عملية اندماج الشركات ان كانت صغيرة او كبيرة او متوسطة الحجم فهو يعتبر ميزه للمستهلك المحلى والاقتصاد القومى فالمستهلك يستطيع الحصول على السلعة او الخدمة باسعار مناسبة نتيجة قدرة الشركة على استخدام التكنولوجيا المتطورة التى تتمتع بانخفاض تكلفتها.

وقال نوفل وبالنسبة للاقتصاد القومى فان اندماج الشركات يعنى وجود كيان استثمارى ضخم ينتج عنه نقل الكثير من الايدى العاملة بالاضافة الى القدرة على تقديم الخدمات المتميزة سواء على المستوى القوى او العالمى.

وقال صبرى نوفل ان ايجاد كيان استشارى ضخم يؤدى الى زيادة رؤوس الاموال فى شكل اسهم او سندات يتم التعامل عليها بالبورصة وبالتالى فانه ستكون امام المستثمر اوراق مالية جديدة لشركات تتمتع بمركز مالى قوى. واذا كان المستثمر يستخدم التحليل الاساسى فى اختيار الاوراق المالية فهو بلاشك سيتجه الى الشركات الجديدة الضخمة لانه سيمثل سوقا جيدا بالنسبه للبورصة المالية التى يحتفظ بها، وبالتالى فاندماج الشركات او البنوك سيؤدى الى تنشيط البورصة بشكل غير مباشر.

وينصح نوفل رجال الاعمال من ذوى الانشطة المتشابهة ورؤوس الاموال الصغيرة نسبيا بالاندماج والتغاضى عن بعض المشاكل الادارية التى تعوق عملية الاندماج مثل الاختلاف على المناصب الادارية العليا كرئيس مجلس الادارة مثلا او تقييم اصول الشركات المندمجة وان ياخذوا فى اعتبارهم ان الهدف من المشروعات هو تحقيق ارباح وبالتالى فإن وظيفة رئيس مجلس الإدارة تعطى للشخص الاصلاح كما ان الأختلاف على قيم اصول الشركات يمكن تعويضها من الارباح التى تحققها الشركة فى المستقبل.

على سبيل المثال تم دمج البنك العقارى العربى والبنك العقارى المصرى فى كيان واحد وهو يعمل الان تحت اسم البنك العقارى العربى المصرى.

ولم تحدث اى مشاكل فى عملية الدمج كما ان العاملين والادارة يعملون كفريق واحد وهذا يعنى نجاح عملية اندماج البنوك ويتساءل لماذا لاتلجا الشركات الصغيرة الى مثل الخطوه؟

بالاضافة الى ان بعض شركات السمسرة الكبرى تم دمجها مثل شركة ميريس والمجموعة المالية.

يقول ياسر سعد رئيس مجلس ادارة شركة الاقصر للسمسرة فى الاوراق المالية ان اى قرار استثمارى لابد من النظر اليه بعين التكلفة والعائد فلابد ان يكون هناك مجموعة من الاهداف تنشا من جراء هذا الاندماج فنجد هناك فى عالم البنوك اتجاه قويا بين بعضها البعض الى الاندماج ولكن لابد من ا لنظر إلى الهدف من هذا الاندماج، بعض البنوك تبحث عن الاندماج بغرض زيادة راسمالها وبالتالى الحصول على قدر اكبر من السوق فى حين ان البعض الآخر ينظر الى تكامل الاعمال بين الادارات المختلفة بين كل من البنكين بمعنى ان هناك بنكا يتميز ببعض الانشطة المتوافره لديه ويعانى من النقص فى البعض الآخر فيبحث عن شريك للاندماج بحيث يؤدى هذا الاندماج الى وجود تكافل فى هذه الانشطة وفى الانشطة المقدمة وبالتالى الحصول على نصيب اكبر من السوق.

ملخص ذلك ان جميع الشركات والمؤسسات والبنوك تهدف الى الاندماج اما للعمل على زيادة راسمالها، واما لحصولها على نصيب اكبر من السوق وهذا كله يفيد المجتمع ككل.

واضاف قائلا انه من البديهى ان هذا الاندماج ينمو اكثر فى نفس القطاع.

تحقيق : عبدالناصر محمد

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	احمد سعد
الموضوع الفرعى :	من الناحية الاقتصادية : عام	رقم العـــــدد :	١٢٨
المصـــــــدر :	ملحق البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	٢٥ ١٠ ٢٠٠٠

آخر صفحة

استراتيجيات الإندماج

قرار الاندماج هو قرار استثمارى يتخذ على مستوى شركات الاعمال التى تطبق الفكر الاستراتيجى ، ويخضع قرار الإندماج لنفس المبادىء والأسس المستخدمة فى تقييم الفرص الاستثمارية ويتخذ قرار الإندماج فى ضوء الهدف الأساسى للشركة والخاص بتعظيم ثروة المساهمين، ويمثل قرار الإندماج الجانب التطبيقى لاستراتيجيات الشركة مثل استراتيجية التكامل الامامى للاستحواذ على الشركات الموزعة او استراتيجية التكامل الخلفى بالاستحواذ على الشركات المورحة او استراتيجية التكامل الأفقى ، والتى تقوم فيها الشركة بالاستحواذ على الشركات المنافسة التى تقوم بانتاج منتجات مثيلة او بديلة. هذا وتطبق استراتيجية الاستحواذ من قبل الشركة BIDDER باكثر من طريقة، حيث يمكنها تحقيق ذلك من خلال الشراء الكامل للشركة المستهدفة TARGET أو عن طريق شراء عدد من الاسهم يسمح لها بالسيطرة على إدارة الشركة المستهدفة. هذا وبدراسة هيكل القطاع الصناعى وقطاع الخدمات بالاقتصاد المصرى نلاحظ ان الشكل الغالب فى معظم مجالات الاعمال هو وجود عدد كبير من الشركات صغيرة الحجم، والتى تتنافس فيما بينها للحصول على شريحة سوقية تمكنها من تحقيق أهداف الاستمرارية والنمو والربحية، وتختلف هذه الشركات فيما بينها من حيث الشكل القانونى وحجم رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة فى الانتاج والخبرات البشرية المتاحة لديها فى النواحى الفنية والادارية وتسعى كل منها الى تحقيق ميزة نسبية تمكنها من تحقيق حصة سوقية ومركز تنافسى مميز من خلال استغلال تلك العوامل المتاحة لديها.

كذلك نلاحظ ان معظم الشركات الجديدة تعمل فى مجالات أعمال نمطية، وعدد محدودا منها يعمل فى مجالات أعمال جديدة ، الأمر الذى يزيد من حدة المنافسة فى مجالات الاعمال النمطية مثل قطاع الادوية وقطاع المقاولات ، وقطاع الاسكان، وقطاع الكيماويات، وقطاع الاسمنت، وقطاع البنك، وقطاع الاوراق المالية، وقطاع الاغذية، وقطاع الصناعات المعدنية، وقطاع الغزل والنسيج، واذا اضفنا تطبيق اتفاقية التجارة العالمية مع بداية القرن القادم، فنتوقع حدة المنافسة وزيادة التحديات الملقاة على عاتق الادارة فى هذه الشركات، وستكون اداة الاندماجات هى الوسيلة الممكنة والمجدية لمواجهة هذه التحديات.

هذا وبمتابعة الاندماجات التى تمت خلال الخمس سنوات الماضية نجد ان هناك عددا محدودا جدا منها تم بغرض تحقيق التكامل الاقتصادى ، واتجه البعض الآخر نحو الإندماجات القانونية فى شكلها غير الاقتصادى فى جوهرها لتحقيق بعض المزايا الضريبية المتوافرة فى قانون حوافز وضمانات الاستثمار، وهنا نوجه النظر الى أن مثل هذه الاندماجات قد تحقق بعض المزايا النقدية للشركة، إلا ان لها اثارا سلبية على معدل العائد على مستوى الملاك ومن ثم قد تؤدى الى تدنى ثروة المساهمين، حيث لا توجد علاقة قوية بين القيمة الدفترية للسهم والتى تم زيادتها من خلال إعادة تقييم الأصول والقيمة السوقية للسهم والتى تحدد مستوى الزيادة فى معدل النمو فى المبيعات والارباح.

بقلم

د.أحمد سعد

كلية التجارة

جامعة القاهرة

الإندماج
فى مصر -
قطاع الشئون المالية

الإندماج
فى مصر -
قطاع الشئون المالية
عام

الاندماج
فى مصر
قطاع الشئون المالية : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	اعادة الهندسة المالية والاندماج	فريد النجار	(كتاب) البورصات والهندسة المالية		١٩٩٩	٣٢
٢	الدمج هو الحل	ابراهيم مختار	ملحق البورصة المصرية	٨٧	١٩٩٩/١/١١	٣٩
٣	شركات السمسرة حائرة بين الدمج والتصنيف	حمدى عبد العظيم	ملحق الورصة المصرية	١٢١	١٩٩٩/٩/٦	٤٠
٤	حمى الاندماج	محمد الضبعان	العالم اليوم	٢٦٨٩	١٩٩٩/١١/٢٧	٤٢
٥	الاندماج المصرفى	الجريدة	السياسة الكويتية	١١٢١٨	٢٠٠٠/٢/٢١	٤٤
٦	دعوى الاندماج	محمد النجار	العالم اليوم	٢٩٢٣	٢٠٠٠/٩/٣	٤٥

الموضوع الرئيسي : الاندماج	اسم كاتب المقال : فريد النجار
الموضوع الفرعي : قطاع السوق المالية عام	رقم العـــــدد :
المصـــــــدر : كتاب البورصات والهندسة المالية	تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩

إعادة الهندسة المالية والاندماج

لأغراض النمو والحجم الاقتصادى

من مظاهر التوسع فى مشروعات الأعمال التجارية الاتجاه نحو الاحجام الكبيرة. وقد يتم ذلك من خلال اندماج مجموعة من الشركات فى بعضها البعض وتكوين شركة ذات شخصية اعتبارية جديدة. ويعنى ذلك بالضرورة تقييم الأصول وأسعار الاسهم والسندات توطئة لعملية الاندماج. تناقش هنا أنواع الاندماج وأهدافه ومشكلاته واستراتيجياته والاعتبارات المالية فى الاندماج.

١ - أنواع الاندماج :

يحقق الاندماج فرصة للحصول على أصول أخرى أضافية مما يتيح للشركة النمو الخارجي. وقد يتم ذلك أيضا عن طريق الحصول على أسهم شركات أخرى مما يوفر السيطرة على بعض الشركات. والاندماج بين شركتين معناة تكوين شركة جديدة تؤسس لأغراض جديدة وبشخصية اعتبارية جديدة مستقلة عن شخصية الوحدات المندمجة. وقد يكون الاندماج أفقى حيث تندمج وحدات انتاجية أو خدمية من ذات النوع بغرض زيادة المبيعات بتقديم خطوط منتجات متكاملة المستهلك مع حذف الأنشطة التكرارية بغرض خفض التكاليف. أما فى حالة الاندماج الرأسى سوف يتم السيطرة على مصادر توفير مواد خام مثلا أو مصنع مكمل لتصنيع وحدات كان يتم شراءها من الخارج او بالتوسع لتقديم منتجات متنوعة حيث يضم الاندماج وحدات غير متجانسة.

وللمراجعة حدد الاجابات الصحيحة فيما يلي : -

١ - قد ينتج الاندماج بين شركتين عن طريق الحصول على:-

أ - أصول ب- اسهم عادية جـ - أ، ب د - غيرهما

٢ - اذا استخدمت شركة نقدية، سهم، سندات فى شراء أصول شركة أخرى فسوف:

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	فريد النجار
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) البورصات والهندسة المالية	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

أ – اندماج ب – سوف يصبح حاملو أسهم الشركة الثانية مساهمون فى الشركة الاولى جـ أ ، ب د – غيرهما.

٣ – الاندماج الأفقى عبارة عن توفيق :

أ – أنواع مختلفة من الاعمال ب – انواع نمطية من الاعمال

٢ أهداف الاندماج :

وقد يهدف الاندماج أيضا توفير المعرفة الادارية والمهارات الاقتصادية والفنية فى الشركات محل الدراسة. ويؤدى ذلك أيضا الى توفير النقدية وفرص التمويل فى مجالات الاستثمار.

اذن يحقق الاندماج نمو سريع ومتعادل بعيدا عن المخاطر وارتفاع التكاليف فى حالة الانفصال أو الوحدات قبل الاندماج. ويحقق الاندماج أيضا قوة سوقية هائلة ومبيعات متبادلة لمنتجات متكاملة مع مع تخفيض المنافسة. وقد تكون المنشأة الرابحة عنصر جذب لمنشأة أخرى تدفع ضرائب كثيرة وخسائر مرتفعة. وقد يكون الهدف توفير السيولة باندماج شركة مقفلة مع شركة ذات ملكية عامة، مما يؤدى فى النهاية الى ارتفاع أسعار الاسهم فى السوق نظرا لزيادة العائد الموزع. وتحقق الشركة القابضة رقابة أكبر فوق الشركات التابعة فى حالة الاندماج نظرا للمرونة المتاحة فى الملكية ووحدات الاستثمار الصغيرة والمتعددة. ويمكن عادة ما توجه قوانين تحديد الاندماج وتنظيم حالاته ومجالاته. وعموما يحقق الحجم ا قتصادى للمشروعات تخفيض فى التكلفة الثابتة المتوسطة وسهولة الحصول على التمويل بتكلفة منخفضة وفرص أوسع للاستثمار.

٣ مشكلات الاندماج :

وقد تحدث فى الاندماج مشكلات متعددة فنية ومالية وتنظيمية وادارية وتسويقية وفى ادارة العاملين يجب التعرف عليها ومعالجتها مسبقا. فقد يتم تقييم الاصول بأقل من القيمة السوقية وقت الاندماج مما يعطى الشركة الاخرى مزايا

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	فريد النجار
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:عام	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) البورصات والهندسة المالية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

- طريقة الشراء فى اعداد القوائم المالية المشتركة حيث تقوم أحد الشركات فى الاندماج بشراء أصول مقابل مدفوعات نقدية أو استصدار أوراق مالية لتمويل الدين كالسندات، وينتج عن ذلك توقف الملكية فى الشركة الثانية نظرا لتحويل الاصول بالكامل للشركة الاولى وهى تظهر فى الميزانية العمومية بثمن الشراء الأصلى بعيدا عن القيمة السوقية ويتم حساب الفرق على أساس أنه شهره محل.

وقد تستخدم المناقصات أو المزايدات كأسلوب لدفع الادارة فى أحد الشركات لقبول الاندماج وشروطه، الا أن الأساليب الدفاعية قد تستخدم أيضا فى الادارة العليا لأغراض تحقيق ارباح نقدية اضافية او استصدار اسهم جديدة أو الحصول على مزايا قانونية أو عينية أخرى.

• الاعتبارات المالية في الاندماج :

عادة ما يتطلب الاندماج تحويل قيمة بعض الاوراق المالية الشركة الاولى للاوراق المالية بالشركة الثانية والعكس، الا أن ذلك عادة ما يتم لنسبة محدودة من الاوراق المالية وليس تحويل ١٠٠٪ للاوراق المالية بالشركتين. ويتم تحديد النسبة المقررة بالتفاوض بين أعضاء مجلس الادارة ثم مناقشة قيمة كل ورقة مالية فى التقييم والعائد المناسب وللتوضيح نأخذ المثال التالى : -

	الشركة الاولى	الشركة الثانية
صافى الدخل السنوى بالجنيه (مليون)	٧٢	٣٢
الاسهم العادية (مليون)	٢٤	١٦
العائد للسهم الواحد (جنيه)	٣	٢
سعر السوق للسهم	٤٨	٤٢

علما بأن نسبة التبديل تربط بأسعار الاسهم فى السوق $\left(\frac{٢٤}{٤٨} \right)$

والمطلوب حساب :

على الشركة الاولى ... ما فعلته عديد من شركات الاستثمار الأجنبي في مصر عند اندماجها في بعض الشركات الوطنية. خذ على سبيل المثال الشركة العامة للبطاريات عند اندماجها في شركة كلورايد الانجليزية. وقد يشعر حاملو الاسهم في أحد شركات الاندماج بحقوق أقل من نظيرهم في الشركة الاخرى المندمجة. لذلك يجب استصدار قوانين لتجنب مشكلات الاندماج عند التقييم وتحديد نقاط القوة والضعف ومحاولة معالجتها.

٤ - استراتيجيات الاندماج : -

وعادة ما يحتاج الاندماج الى اختيار الاسلوب الأمثل وتحديد الاجراءات المرحلية وهي عادة تضم

(١) التفاوض بين الادارة العليا في كل من الشركتين.

(٢) الموافقة على الاطار العام للاندماج من مجلسي ادارة الشركتين.

(٣) الموافقة على اتفاقية الاندماج من حاملي الاسهم (بالنسبة للشركات المساهمة).

(٤) استيفاء الاستمارات والمستندات والنماذج المطلوبة.

وقد لا يتم الاندماج نظرا لمقاومة بعض حاملي الاسهم والسندات أو بسبب القوانين المنظمة للاحتكار وكبر حجم الشركات.

وتوجد طريقتان لارسال التقارير المالية عن نتائج الأعمال في الشركات المندمجة الى حاملي الاسهم والسندات : -

أ - طريقة المصالح المشتركة عند تحويل أوراق مالية شركة الى أوراق مالية الشركة الاخرى المندمجة معها وينتج عن ذلك ازدواج المنافع واعداد قوائم مالية موحدة يظهر فيها القيم الدفترية دون تغيير. ونظرا لان صافي الدخل الجديد يساوي صافي الدخل في قائمة الدخل لكل من الشركتين، لذلك قد تحدث زيادة مفاجئة في الايرادات المعلنة.

صافى الدخل السنوى بعد الاندماج ٧٢ + ٣٢ = ١٠٤ مليون جنيه

الاسهم ٢٤ + ١٦ (١/٢) = ٣٢ مليون جنيه

العائد للسهم = $\frac{١٠٤}{٣٢}$ = ٣,٢٥ جنيه

وعادة ما تشترك بنوك الاستثمار فى اجراءات الاندماج من حيث

(١) المساهمة فى ترتيب خطوات الاندماج

(٢) مساعدة الاطراف المتنازعة والرافقة للاندماج

(٣) المساعدة فى تحديد الاسعار النقدية أو نسب التحويل بين الشركتين أو أكثر محل الاندماج وذلك مقابل رسوم معينة يحصل عليها بنك الاستثمار المشرف على الاندماج. وتحدد محاسبة الشراء لعمليات الاندماج كيفية تحويل قيمة الاصول الثابتة والمتداولة وشهره المحل قبل وبعد الاندماج مثال : –

	الشركة أ	الشركة ب	بدائل الشركة جـ بعد الاندماج		
			دفع ٢٠ ج	دفع ٣٠ ج	دفع ٥٠ ج
الأصول الجارية	٥٠	٢٥	٧٥	٧٥	٨٠
الأصول الثابتة	٥٠	٢٥	٦٥	٧٥	٨٠
شهرة المحل	—	—	—	—	١٠
	١٠٠	٥٠	١٤٠	١٥٠	١٧٠
رأس المال	٦٠	٣٠	٨٠	٩٠	١١٠
القروض (الدين)	٤٠	٢٠	٦٠	٦٠	٦٠
	١٠٠	٥٠	١٤٠	١٥٠	١٧٠

وهنا نفترض فى العمود الثالث أن الشركة (أ) تدفع للشركة (ب) ٢٠ جنيه نقدا أو فى شكل اسهم اضافية عند تقييم رأس المال، وتم التعالى فى تقدير الأصول الجارية أو الثابتة، فاذا تم المغالاة فى تقدير الاصول الثابتة للشركة الاولى نسبة ، يعنى ذلك تقليل قيمة الاصول الثابتة للشركة الثانية (بمبلغ ١٠ جنيه قبل اعداد الميزانية المجمعة). وفى البديل الثانى نفترض أن الشركة (أ) دفعت تماما القيمة الصافية للأصول للشركة (ب) فى حين تدفع أكثر فى البديل الاخير (٥٠ جنيه دفعت لأصول صافية قيمتها ٣٠ ج).

اذن اذا زادت قيمة الأصول بعد الاندماج فسوف يؤثر ذلك على نسب الاهلاكات مما يخفض الارباح المعلقة والعكس، ونوضح ذلك فى قائمة الدخل التالية قبل وبعد الاندماج : —

	قبل الاندماج		بعد الاندماج (الشركة أ)	
	الشركة أ	الشركة ب	المشاركة	شراء الاصول
المبيعات	١٠٠	٥٠	١٥٠	١٥٠
تكلفة التشغيل	٧٢	٣٦	١٠٨	١٠٨
الدخل من التشغيل	٢٨	١٤	٤٢	٤١
١٠٪ فوائد	٤	٢	٦	٦
الدخل الخاضع للضريبة	٢٤	١٢	٣٦	٣٥
خصم الضريبة (٥٠٪)	١٢	٦	١٨	١٧,٥
العائد بعد الضريبة	١٢	٦	١٨	١٧,٥
انخفاض الشهرة	—	—	—	١,٠
صافى الدخل	١٢	٦	١٨	١٦,٥
الدخل للسهم	٢	٢	٢	١,٨٣

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	فريد النجار
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:عام	رقم العــــــدد :	
المصـــــــــدر :	(كتاب) البورصات والهندسة المالية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

وينص القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ الخاص بهيئات القطاع العام وشركاته في الباب السادس قواعد تحويل واندماج وانقضاء شركات القطاع العام. فتنص المادة ٤٥ على أسباب حل الشركات العامة وهي

(١) انتهاء المدة المحددة في نظام الشركة.

(٢) انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله.

(٣) إهلاك جميع رأس مال الشركة أو معظمه بحيث يتعذر بصورة مجدية استثمار الباقي منه. أما الاندماج فيتم على أساس ان تتولى تقدير صافي الشركات في حالات التحويل والاندماج والتقييم لجنة يصدر بتشكيلها قرار من الوزير المختص وتضم ممثلين من وزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات، وتكون قراراتها قابلة للطعن أمام جهات القضاء المختصة. (المادة ٤٦).



الدمج هو الحل

بقلم
د. ابراهيم مختار

في الوقت الذي تتابع فيه أخبار الاندماج بين البنوك والشركات العملاقة في دول العالم المتقدمة لتزداد قوة على قوة ولتطور انتاجها وخدماتها لمواجهة المنافسة نلاحظ تفتت وتعدد الوحدات في القطاع المالي في مصر وكذلك في القطاع الصناعي أيضا

فإذا ركزنا الحديث على الخدمات المالية فان الأمر يتطلب المراجعة فى البنوك وشركات الوساطة المالية. حيث يوجد عدد كبير من البنوك الصغيرة التى يقل مجموع اصولها عن ٢ مليار جنيه، كما أن هناك حوالى ١٠٠ شركة تعمل فى مجال السمسرة فى الأوراق المالية تحظى بنصيب متدن من إجمالى حجم العمليات التى يتم تداولها. وقد ادى هذا إلى العديد من الصعوبات فى تغطية اعبائها والقدرة على تطوير وتحسين الخدمة المتاحة للعملاء خاصة فى مجال البحوث والدراسات.

ولقد ادى هذا الوضع إلى شدة المنافسة التى اخذت طريقا واحدا هو خفض اسعار الخدمات التى تقدم مما اثر على نتائج اعمالها وعلى قدرتها التنافسية وعلى العوائد التى يتطلع اليها المساهمون فى هذه المشروعات. وهو مايدعو إلى التفكير الجدى فى الاندماج بين الوحدات الصغيرة سعيا إلى كيانات تقترب من الحجم الامثل الذى يحقق الوفورات الاقتصادية ويتيح ادارة افضل والاستفادة من الخبرات البشرية المحدودة والمتاحة فى السوق فى الآونة الحالية. وهو مايؤدى فى النهاية إلى دعم أداء هذه الشركات وتضافر الجهود بينها لارساء دعائم البورصة وحماية المجتمع من المنافسة الخارجية.

ان عملية الاندماج بين الوحدات الصغيرة تتطلب العديد من الاجراءات لاعادة هيكلة تلك الوحدات والاستفادة من عناصر القوة المبعثرة فيها وللتخلص من الاعباء التى ليس لها محل بعد عملية الاندماج، وهى امور تتطلب معاونة الوحدات التى تسعى إلى الاندماج وتشجيعها من جانب الدولة والأجهزة الاشرافية وتقديم العون والمشورة لها حتى تخرج إلى حيز التنفيذ فى اقرب وقت ممكن وليشهد عام ١٩٩٩ وحدات وكيانات اكثر فاعلية تلعب دورها بكفاءة وتنطلق لتحقيق النمو ومواجهة المنافسة الشرسة.

ويمكن ان تلعب بنوك الاستثمار والشركات التى تزاول الانشطة المماثلة لها دورا هاما فى تقديم الخدمات المالية اللازمة لعمليات الاندماج وفى مقدمتها خدمات التقويم والترويج والاعمال الاستشارية والقانونية المرتبطة باتمام تلك الصفقات.

عضو مجلس ادارة البورصة

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	حمدى عبد العظيم
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:عام	رقم العـــــدد :	١٢١
المصـــــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٩/٦

مع تزايد عدد شركات السمسرة شهدت البورصة حربا طاحنة حول «العمولات» أجواء هذه الحرب طرحت فكرة إندماج الشركات فاذا كانت «الكعكه» محدودة فلا بأس من أن يفوز بها صاحب الخدمة الأفضل. ولكن فكرة الدمج ذاتها لقيت معارضة شديدة على اعتبار أن الشركة الأقوى سوف تلتهم بلاشك الشركة الأضعف. من هنا طرح البعض بديلا آخر وهو تصنيف شركات السمسرة بحيث تحصل الشركة ذات الخدمة الأفضل على السعر الأعلى وهكذا.

بعد حرب العمولات:

شركات السمسرة حائرة بين الدمج والتصنيف

فما هو الحل المناسب... الدمج أم التصنيف؟ خبراء سوف يجيبون على هذا السؤال.

عادل الحسينى نائب رئيس مجلس ادارة شركة الرشاد للتداول فى الأوراق المالية يؤيد فكرة الدمج بين شركات السمسرة الصغيرة لتشكيل كيانات كبيرة يتراوح عددها ما بين الثلاثين والاربعين شركة، ويوضح المزايا المترتبة على هذا الدمج بقوله حينما تندمج الشركات الصغيرة معا فان هذا يعنى امكانية اكبر لعمل البحوث والدراسات وفتح فروع لها فى الأقاليم وتقديم أفضل خدمة للعميل سواء كان صغيرا أم كبيرا خاصة ان الشركات الصغيرة ليس لديها الامكانية او راس المال الذى يمكنها من خدمة العميل ومتابعته باستمرار.

خفض التكلفة

ويشير الحسينى إلى ان الادماج من شانه ان يخفض التكلفة لكل شركة لان التكلفة حينذاك ستكون واحدة خاصة ان هيئة سوق المال تشجع شركات السمسرة على ان تفتح لها فروعا فى المحافظات لان هناك حجما كبيرا من العملاء.

كما يؤيد الحسينى فكرة تصنيف وتقسيم شركات السمسرة إلى ٣ مستويات بناء على مجموعة من المعايير، أهمها الملاءمة المالية للشركة، الحجم السنوى للعمليات الذى تنفذها الشركة وشبكة الكمبيوتر والاتصالات المتوافرة والبحوث والدراسات التى تقوم بها، ويرى أن التصنيف أمر متعارف فى جميع البورصات المتقدمة، فعلى سبيل المثال هناك شركات منفذة فقط وهذه الشركات لاتحتاج إلى رأس مال كبير، اما الشركات التى تضطلع بتقديم النصيحة للعميل ومتابعته وتقدم له خدمات مابعد التنفيذ فتحتاج إلى رأسمال كبير وبنية اساسية وتؤيد امانى حامد العضو المنتدب لشركة عكاظ للوساطة فى الأوراق المالية الدمج بين شركات السمسرة ولكن على مستوى المحافظات فهى تطالب بدمج شركات السمسرة فى محافظات القاهرة والاسكندرية وترى أنه كلما كبرت الشركة زادت فرصتها فى ان تفتح فروع لها فى المحافظات خاصة ان الدمج سيتيح لها وفرة من العمالة المدربة والتى سيكون بإمكانها أدارة الفروع الجديدة فى المحافظات.

التصنيف مطلوب

كما تؤيد امانى حامد وضع تصنيف لشركات السمسرة حسب الخدمات التى تقدمها وتشير إلى ان هناك العديد من المعايير يمكن على أساسها وضع هذا التصنيف وهى الإمكانات المتاحة للشركة ـ وسائل الاتصال المتوفرة وعدد العاملين بالشركة وكفاءاتهم وخبرتهم ومستوى الخدمة التى تقدمها الشركة لعملائها، ومتابعة الشركة لعملائها وهل لديها قسم أبحاث ودراسات أم لا. ووفقا لهده المعاير يتم تصنيف الشركات إلى عدة مستويات بحيث يكون لكل مستوى اختصاصات محددة وعمولة تحدد وفقا لهذا فعلى سبيل المثال إذا كانت هناك شركة صغيرة عدد موظفيها محدود وليس لديها مصاريف ثابتة كبيرة يمكن لها أن تعمل بعمولة صغيرة.

أما بالنسبة لشركات Fullseruice Broker وهى تلك الشركات التى تقدم جميع الخدمات من أبحاث وتقييم وتملك كل الأجهزة ووسائل الاتصال التى يمكنها من تقديم النصيحة الأمينة للعميل ومتابعته فيمكنها لها أن تتقاضى عمولة كبيرة توازى التكلفة التى تتكبدها إزاء ماتقدمه من خدمات، ويأتى فى المرتبة التاليه لهذه الشركات، تلك الشركات التى لديها جميع الاجهزة ووسائل الاتصال والإنترنت وعدد من العاملين المؤهلين للعمل فى البورصة وهذه الشركات تقدم النصيحة ولكن اعتمادا على مايتوافر لها من دراسات وأبحاث وهذه الشركات يمكن لها أن تحصل على عمولة اكبر من الشركات المنفذة وتؤكد امانى حامد أنه مع الوقت سيظهر هذا التصنيف تلقائيا فى السوق، كما أن العميل نفسه سيساعد على ظهور هذا التصنيف وذلك بحسب تقييمه للخدمة التى يتلقاها وهل الشركة تستحق العمولة المرتفعة أم لا وحتى نصل لهذا لابد من حماية الشركات الموجودة فى السوق بوضع حد أدنى للعمولات وهو مايتطلب مساندة الهيئة بصياغة هذا فى صورة قانون وذلك لحماية السوق كله.

ويؤكد يوسف داود رئيس مجلس ادارة شركة الفيروز للوساطة فى الأوراق المالية أن

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	حمدى عبد العظيم
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:عام	رقم العـــــدد :	١٢١
المصـــــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٩/٦

يعتبر الاندماج بين الشركات الصغيرة وبعضها البعض من ناحية، وبين الشركات العملاقة متعددة الجنسيات من ناحية أخرى ظاهرة عالمية فرضت نفسها على الواقع الاقتصادى العالمي منذ بداية التسعينات رغبة في زيادة القدرة التنافسية للتعامل مع النظام الاقتصادى العالمي الجديد وسيادة العولمة واليات السوق الحرة في مختلف دول العالم وذلك بالحصول على وفورات الحجم الكبير والقدرات التكنولوجية والادارية الفعالة في عصر الكيانات الكبرى وسرعة التغيير والتطوير للأفضل دائما.

وفى اطار ما سبق حدثت حالات كثيرة من الاندماجات بين شركات لا تعمل في أنشطة متجانسة، كما أن بعض الاندماجات تخطت الحدود الجغرافية بحيث اندمجت شركات أو مؤسسات أو بنوك من دول مختلفة ولعل آخرها اندماج بنك بانكرز ترست الأمريكي مع دويتش بنك الألماني وذلك بقيمة أصول قدرها ٩.٢ مليار دولار مما يؤدى الى زيادة العائد على الاسهم بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪ بحلول عام ٢٠٠١

وقد اتجهت بعض الشركات المندمجة الى انشاء شركات مالية لخدمة أغراضها التمويلية لأغراض التوسعات وشراء شركات أخرى أو انشاء شركات تابعة جديدة وذلك عن طريق اسهم وسندات متداولة في البورصة مما يؤدى الى تنشيط أسواق المال. ولذلك نجد مع زيادة حالات الاندماج بين الشركات وبعضها تراجع وزن التمويل عن طريق القروض والمعونات والدعم من ٣٥٪ في الثمانينات الى ١٦٪ في فرنسا، ومن ٣٣٪ الى ٢٧٪ في بريطانيا. وذلك خلال التسعينات

وتجدر الاشارة الى ان حالات الاندماج عادة ما تحدث بناء على دراسات سابقة للجدوى الاقتصادية والإدارية والمالية لعملية الاندماج وغالبا ما تسفر الدراسات عن ضرورة اصلاح الاختلالات الهيكلية موضع الاندماج، ويحتاج ذلك الى علاج المراكز المالية لهذه الشركات من خلال عمليات التسنيد أو التوريق وهو ما يعنى ان الاتجاه الى الاندماج يحدث اثارا مباشرة على سوق المال عندما تتحول المديونيات الى اسهم وسندات قابلة للتداول في البورصة وبالتالي المساهمة في تنشيط سوق المال. كما ان ما يترتب على الاندماج من زيادة في الايرادات والأرباح يؤدى الى ارتفاع قيمة اسهم الشركات المندمجة في سوق المال مما يساهم في زيادة قدرة هذه السوق على جذب المدخرات. وعلى سبيل المثال فقد أوضحت الدراسات التي أجريت على اندماج كل من شركة فولفو وشركة سكانيا لتكوين مشروع جديد لتصنيع السيارات الكبيرة للسيطرة على أسواق الشاحنات الاوروبية بنسبة ٣١٪ حيث يبلغ نصيبها في الأسواق الاوربية ١٩٪، ويقدر أن ترتفع الإيرادات بحوالي أربعة مليارات كرونة خلال الثلاث سنوات القادمة وهو ما ينعكس على قيمة اسهم الشركات المندمجة ايجابيا خاصة بعد أن أعلنت مجموعة فولفو أنها سوف تعيد شراء أسهمها مرة أخرى، ولعل ما سبق يدعونا الى الاهتمام بموضوع الاندماج بين الشركات الكبرى والصغرى على السواء بناء على دراسات علمية اقتصادية ومالية وادارية دقيقة وبحيث يتم تحديد قيمة موضوعية لأسهم الشركات المرشحة للاندماج بعد إجراء عمليات الاصلاح الهيكلي والمالي لها تم طرح هذه الأسهم للتداول في البورصة المصرية مما يساهم في تنشيط سوق المال في مصر وتوفير طلب فعال على الأوراق المالية بشكل يؤثر ايجابيا على معاملات البنوك وصناديق الاستثمار وغيرها من الشركات المالية العاملة في سوق المال المصرى، ويلاحظ ان المادة (٢٤) من قانون ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار ينص على اعفاء الأرباح الناتجة عن الاندماج من الضرائب والرسوم المفروضة على هذه الأرباح تشجيعا للشركات على الاندماج وتحقيق الوفورات الاقتصادية لحجم الإنتاج والتسويق والتكنولوجيا والوفورات المالية والتجارية والإدارية ناهيك عن آثاره المباشرة وغير المباشرة على البورصة المصرية.

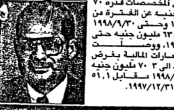
ولعل ما سبق يدعونا الى المطالبة باندماج بعض الشركات التابعة لقطاع الاعمال العام قبل خصخصتها وطرح أسهمها للاكتتاب العام في إطار توسيع قاعدة الملكية مما يؤدى إلى طرح بضاعة جيدة في سوق المال تجد طلبا فعالا ومن ثم تنشيط البورصة.

اخبار الشركات

بنك المهندس يحصد ٥١ مليون جنيه أرباحا في ٦ شهور

حقق بنك المهندس صافي ارباح قدرها ٥١.٦ مليون جنيه خلال النصف الاول من هذا العام مقابل ٤٨.١ مليون جنيه خلال نفس الفترة المماثلة من العام الماضي، ووصلت الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ الى ٨١ مليون جنيه في ١٩٩٩/٦/٣٠ مقابل ٥٩.٤ مليون جنيه في ١٩٩٨/١٢/٣١.

وصرح مصدر مسئول ببنك المهندس بانه قد تقرر البدء في اجراءات توزيع الاسهم المجانية وعددها ١.١ مليون سهم، الصادرة بقرار الجمعية العامة للبنك في ١٩٩٨/٦/١٤ وتوزيع الاسهم المجانية بواقع سهم لكل عشرة اسهم من الاصدار الاول حتى الاصدار الرابع، وسهم لكل خمسين سهما من الاصدار الخامس على انه في الفترة الزمنية بين صدور قرار الجمعية العامة بتوزيع اسهم الزيادة المجانية وحتى نهاية يوم العمل السابق لبدء اجراءات التوزيع يوم ١٩٩٩/٣/١٨ ينتقل للمشترى الجديد الحق في الاسهم المجانية، وسيتم تسليم الاسهم المجانية مقابل تقديم كل مساهم المستندات الدالة على الملكية..



كما حقق بنك المهندس صافي ارباح قبل المخصصات قدره ٧٠ مليون جنيه عن الفترة من ١٩٩٨/١/١ وحتى ١٩٩٨/٩/٣٠ مقابل ٦٣,٦ مليون جنيه حتى ١٩٩٧/٩/٣٠، ووصلت الاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ الى ٣ ٧٠ مليون جنيه في ١٩٩٨/٩/٣٠ مقابل ٥١,١ جنيه في ١٩٩٧/١٢/٣١.

د.حمدى عبد العظيم

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	محمد الضبعان
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:عام	رقم العــــدد :	٢٦٨٩
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩.١١.٢٧

لمواجهة المنافسة الشرسة

حمى الاندماج تصيب شركات الأوراق المالية

□ كتب ـــ محمد الضبعان:

الاندماج حمى انتشرت على المستويين المحلى والعالمى فى ظل المنافسة الشرسة بالاسواق الداخلية والخارجية انتقلت تلك الحمى لشركات الاوراق المالية خلال الفترة القريبة الماضية.

اندمجت بالفعل المجموعة المالية مع هيرمس لتكونا المجموعة «المالية هيرمس» ثم تبعتها شركة التجارى الدولى للاستثمار وشركة فليمنج منصور لتكونا «فليمنج سيك» ليصبح الكيانان من أكبر واقوى المؤسسات المالية الموجودة بالسوق.

أكد الخبراء على أهمية حدوث اندماج بين الشركات الصغيرة والمتوسطة مطالبين بالاسراع لدعم القدرة على المنافسة ومواجهة التحديات المستقبلية على أن تكون أهداف الاندماج واضحة ومحددة لتحقيق النتائج المرجوة.

أوضح الخبراء ان الاندماج بين تلك الشركات يساعد على إيجاد كيان جديد يتمتع بقوة وكفاءة ويتاح له الحصول على شريحة أكبر من السوق وكذلك يساعد على توفير النفقات الادارية.

أهمية الاندماجات

اسامة نصار العضو المنتدب لإدارة المحافظ والصناديق بشركة فليمنج سيك احدى الشركات التى اندمجت مؤخرا اكد على أهمية الاندماجات بين شركات الاوراق المالية نظرا لتأثيرها الايجابى على وحدات الابحاث والمعلومات وزيادة قدرتها المالية لمواجهة تحديات السوق.

اشار إلى جانب ايجابى للاندماج هو زيادة الاستثمار فى التكنولوجيا ونقل الخبرات والمهارات الفنية موضحا انه يجب عند الاندماج ان تكون الاهداف محددة وواضحة ومرغوبة لدى اطراف الاندماج.

اوضح أن أهم اهداف ومزايا الاندماج تحسين الأداء وتقديم خدمات متميزة للعملاء كذلك تحسين مهارات المتعاملين.

كيان جديد

الدكتور محمد يوسف الاستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة أوضح ان الشركات العاملة فى مجال الاوراق المالية من المؤكد أنها ستلجأ إلى الاندماج خلال الفترة القادمة خصوصا فى ظل تواجد عدد كبير من الشركات العاملة بسوق المال وانخفاض حجم المعاملات من حيث العدد والقيمة لكل شركة.

اشار إلى أن هذه الشركات ستلجا للاندماج لتحقيق هدفين الأول يتمثل فى إيجاد كيان جديد يتمتع بقوة أكبر من الكيان القديم ومن ثم تتاح له فرصة الحصول على شريحة أكبر من سوق المعاملات المالية للبورصة.

.اشار إلى أن الهدف الثانى للاندماج هو قيام كل شركة من الشركات التى تم دمجها بتوفير نفقات ادارية غير مباشرة تصل إلى مبالغ كبيرة موضحا انه بدلا من جود ادارتين بنفقات مختلفة.. لكل إدارة توجد ادارة واحدة مما يحقق وفورات فى النفقات الادارية قد تصل إلى 50٪ مما يساعد على تحسين الموقف المالى للكيان الجديد.

اضاف يوسف ان عملية الدمج تتيح ادخال عناصر فنية مؤثرة فى الكيان الجديد بمعنى انه قد يتم دمج شركة محلية مع شركة اجنبية فى نفس النشاط بذلك توفر الشركة الأجنبية الخبرات المطلوبة بتكلفة اقل كذلك يساعد الدمج على الحصول على شريحة أكبر من السوق بالاضافة لتدعيم الخبرة الفنية للشركات المحلية.

اكد يوسف أنه فى ظل الظروف الحالية لسوق المال فإن المستقبل للكيانات الكبيرة التى تتمتع بملاءة مالية جيدة وخبرات فنية متميزة واتصالات متشعبة تمكنها من اداء اعمالها داخليا وخارجيا بشكل سليم مشيرا إلى أن المرحلة القادمة للاقتصاد المصرى سوف تشهد عمليات اندماج عديدة ليس فقط بين الشركات العاملة فى سوق المال بل ايضا بين البنوك التجارية وشركات التامين مؤكدا ان المستقبل فى ظل الانفتاح على العالم الخارجى سوف يتحدد للكيانات الكبيرة والخبرة الفنية المتاحة.

حول ايهما افضل الاندماج بين الشركات المحلية وبعضها ام بين الشركات المحلية والأجنبية اشار يوسف إلى أن الاجابة تتوقف على طبيعة الدافع وراء الاندماج هل الحصول على خبرة فنية متميزة فى شركة اخرى ام الحصول على مركز مالى افضل.

أوضح انه إذا كان الدافع لعملية الاندماج الاستعانة بخبرة فنية متميزة فإنه يفضل الاندماج مع الشركات التى تتمتع بهذه الخبرة فى السوق المصرى.

اضاف أنه إذا لم تتوافر مثل هذه الخبرات فى

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	محمد الضبعان
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:عام	رقم العـــدد :	٢٦٨٩
المصـــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/١١/٢٧

السوق المصرى فإن الامر قد يدعو إلى التفكير فى نوع من المشاركة المحدودة والمدروسة مع شركات اجنبية مشيرا إلى أنه يجب الاخذ فى الحسبان ضرورة تفهم مصالح الطرفين حتى لا تقدم على عمل شراكة مع طرف اجنبى الا بعد تفهم مصالح هذا الطرف مشيرا إلى أنه إذا كانت هذه المصالح تتعارض مع الاعراف والقواعد والسياسات التى يتم تطبيقها فى السوق المصرى فيجب الابتعاد تماما عن هذه الشراكة.

أوضح أنه إذا كانت مصالح الطرف الأجنبى تتفق بشكل مناسب مع نظم العمل فى السوق المصرى بما لا يضر بالشركة المحلية ومصالحها وسمعتها فمرحبا بالاندماج فى هذه الحالة.

اشار يوسف إلى انه إذا كان الهدف من وراء الاندماج الحصول على دعم مالى يجب محاولة الاعتماد بقدر الامكان على التمويل الذاتى من خلال خفض النفقات إلى الحد الادنى مع الاندماج مع احدى الشركات المحلية وتجنب الدخول فى مشاركة طويلة الاجل من خلال استثمارات مالية قد لا تكون معلومة المصدر قادمة مع شريك اجنبى.

هل الافضل الاندماج بين شركات تعمل فى نفس النشاط ام نشاطات مختلفة اشار يوسف إلى أن الفترة الحالية والقادمة تتطلب وجود كيانات كبيرة فى تخصصات محدودة فالتوسع الرأسى من خلال دمج شركتين فى نفس النشاط قد يحقق شهرة وسمعة جيدة للكيانات الجديدة عن الدمج الافقى من خلال الاندماج بين شركتين فى مجالين مختلفين مشيرا إلى أن الفترة القادمة فى حاجة إلى كيانات كبيرة ذات خبرات متخصصة.

مواجهة التحديات

أكد عمرو وهيب مسئول التسويق بشركة «يونى كاب» للترويج وتغطية الاكتتاب. أن الشركات صغيرة أو متوسطة الحجم لن تتمكن من مواجهة التحديات المستقبلية فى ظل الوجود الكبير للشركات «الجامبو» التى اصبحت واقعا مشيرا إلى أن الشركات ذات الحجم الكبير برزت بشكل متزايد نتيجه الاندماجات التى وفرت لها القدرة على المنافسة.

أكد على ضرورة قيام هذهالشركات بالاندماج فيما بينها للقدرة على المواجهة مشيرا إلى مزايا الاندماج التى تتلخص فى تحسين الخدمة وتحسين الصورة العامة للمؤسسة كذلك تحسين نمط الأداء والكفاءة.

أوضح ان الاندماجات بين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تضمن لهذه الشركات اختراق السوق من خلال زيادة القدرة التنافسية وتحقيق قدر أكبر من الارباح مشيرا إلى أن الاندماج يرتبط ارتباطا وثيقا بزيادة رؤوس الاموال المستثمرة واتساع حجم اعمالها فى السوق لضخامة استثماراتها محليا وخارجيا بالاضافة لادخال مهارات وكفاءات فنية عالية.

اشار دهيب إلى أن الاندماج يؤدى إلى احداث تكامل بين النشاطات المتنوعة سواء كانت سمسرة او ترويج أو إدارة محافظ أو صناديق استثمار وهو ما شهده السوق باندماج شركتى التجارى الدولى للاستثمار CIIC التى باشرت عملها خلال عام 1995 برأسمال 500 مليون جنيه ومجموعة فليمنجز التى بدأت نشاطها عام 1997.

اكد أن الاندماج ادى لتكوين كيان استثمارى لمؤسسة تعد حاليا اكبر بنك استثمار برأسمال سوقى يقترب من 300 مليون جنيه مما ترتب عليه التواجد فى بعض الاسواق الخارجية بقوة بالاضـ ـة للاستحواذ على حصة ضخمة من السوق المـ ـة موضحا ان مثل هذا الاندماج سيتيح فرصة الانـ ـار الاقليمى والعالمى بالاضافة لزيادة الثقة من ـ ـل المتعاملين فى السوق تجاه ذلك.

التأثير على الأسعار

أشار إلى أن حدوث الاندماجات قد يؤدى فى بعض الاحيان للتأثير على اسعار الاسهم بالبورصة كـ حدث بعد اندماج شركتى كوميرشيال يونيون وجنرال اكسيدنت البريطانية ارتفعت اسعار الاسهم فى سوق لندن عقب الاندماج مباشرة.

أوضح ان الاندماج لايتوقف على قطاعات بعينها دون الأخرى بل يتعداه لقطاعات أخرى كالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى مشيرا إلى الاندماج الذى تم بين شركتى جلاكسوويلكام مصر وأمون للصناعات الدوائية ووصل رأسمال الشركتين بعد الاندماج تقريبا لحوالى 350 مليون جنيه وتأثر سعر السهم لشركة أمون ليرتفع إلى 1000 جنيه.

الموضوع الرئيسي : الاندماج	اسم كاتب المقال : الجريدة
الموضوع الفرعي : قطاع الشئون المالية:عام	رقم العـــــدد : ١١٢١٨
المصـــــدر : السياسة الكويتية	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٢/٢١

تحقيق اقتصادي

الاندماج المصرفي محطة مهمة من محطات تقوية الاقتصادات الوطنية

بيروت - مكتبُ «السياسة»

■ يشكل الانـدماج المصرفي في العالـم المعاصر محطة مهـمة جدا من محطات تقوية الاقتصادات الوطنية وتـعزيز القطاعات المالية والمصرفية لنتائجه الايجابية. وقد بادرت مصارف كثيرة في العالم الى الاندماج مع مصارف اخرى لتشكل مراكز مالية كبيرة باستطاعتها مواجهة التكتلات الاقتصادية العـملاقة والتغييرات الحاصلة في عـالم المال والاعمال وفي بداية الالفية الثالثة.

الخصائص المميزة للاندماج المصرفي

تستقي الخصائـص المميزة للاندماج المصرفي من الخصائص الـتي تميز المنشآت المصـرفية عن سـائر المنشـآت الاخرى سـواء العـاملة في المجـالات الصناعـية او التجاريـة او الخدمات، ولا بد من التاكـيد على ان دوافع الادماج فـي المصارف قد تختلف عن مثيلاتها في القطاعات الاخرى، بل ان الكثير من الدوافع المشتركة بين المصارف وغيرها من المنشآت تختلف درجة اهـميتها او مدى انطباقها في ما بين الاثنين.

ان الادب الاقتصادي يكاد يجمع على ان زيادة حجم المصارف ينجم عنه نوعين من المزايا، يتعـلق النوع الاول بما يعرف باقـتصادات النطاق او الحجم وهـو ما يعني انخفاض متوسط كلـفة العمليات مع زيادة حجم الخدمات المقدمـة نتيجة لتراجع نصيـب الخدمة من النفـقات الثابتة مـن ناحية وارتفـاع كفاءة المؤدين للـخدمة لتمرسهم وزيادة انتاجيتهم في العمل من ناحية اخرى.

ويتعلق النوع الثاني بما يعرف باقـتصادات المجال، وهو ما يعني الوفر الذي يمكن ان يتحقق عن دخول البـنوك في انشطة متكاملة وهو ما يقـود الى ميزة فرعية مهمة وهي اتساع نطاق السوق للبنك.

ان اكثر العناصر اهمية من حيث الكلفة في المصارف اليوم هي الكلفة الناجمة عن حدوث المخاطر او التحوط لـها وادارتها. وهي عناصر تتصاعد كلـما انخفض حجم المصرف، حيث تزداد درجـة التركز في عملياته في انواع مـحددة من النشاط، او انواع محـددة من العمـلاء او المناطق الاقـتصادية، او حـتى العمـلات والمودعين. وبزيادة حجم المصرف مع بقاء العناصر على ما هي عليه فان ذلك يخلق مزيدا من التنـوع سواء في مصـادر الدخل او الاستـثمار او الموارد. وكذلـك الامر بالنـسبة للمناطق او غيرها ربما يقلل من المخاطـر. وربما يكاد ان يكون عنصر كلفة المخاطر هو العنصـر الذي تستطيع البنـوك ان تنافس غيرها من خلالـه في ضوء نقص امكانيـة الخفض الملموس لسائـر عناصر الكلفة الاخـرى عما تستطيعـه البنوك المنافسة.

لقد اصبحت كلفة التكنولوجيا المصـرفية الان عنصرا من العناصر التي لم يعد من الممكن التغاضي عنها او تجاهلها، ولقـد اصبحت خدمات للعملاء لم تكن تقدم من قبل، وليس من المـستطاع تقديم هذه الخدمات دون توافر المعدات الـتكنولوجية المتقدمة والمتـطورة، ومن ثم فان الاندماج بين المصارف يتيـح الحجم الاكبر الذي يتيح له حيازة معدات افضل، فضلا عن القدرة على ملاحقة التطورات، والاستخدام الامثل لتلك المعدات لعدد اكبر من العمليات بالمصرف بعد الاندماج.

كما انه يترتب على الاندماج بين المصـارف الكثير من الوفورات الاخرى التي قد لا يختلف الامر بينها وبين الشركات الاخرى مثل.

القدرة على توظيف عـمالة اكفاء، وتحمل نفقات تدريب العمـالة القائمة، واختزال جزء من النفقات الادارية الـثابتة نتيجة لتوحيد ادارات المركز الـرئيسي وامكانية اتساع نشاط المصرف الجديد في خدمات مصرفـية وغير مصرفية جديدة لم تكن تقدم من المصارف المندمجة، او كانت تقدم باحدها بصورة جزئية.

كذلك فان الاندماج اذا كان لصالح انقاذ مـصرف متعثر من الافلاس فان هذا الامر يعني الابقاء عـلى اموال المودعين، وهو في حد ذاته هدف يمكـن ان يكلف الدولة تبعات اضافية لو لم يتم الادماج.

ان السياسة النقدية تهدف الى الحفاظ عـلى الاستقرار النقدي ومعدلات التضخم بالشكل الذي يتوافق مع سياسات التوازن الاقتصادي الكلي المقررة، وتستخدم في ذلك الكـثير من الادوات والضوابـط مثل سعر الخصـم، وسعر الفائدة، ونـسبة الاحتياطي القـانوني، وما الى ذلك من ادوات. ورغم ان الكـثير من الدول بما في ذلك بعض الدول العربية قد سلكت سبيل الادارة النقدية غير المباشرة وابتعدت عن الضوابط المباشرة.

فان هناك بعض الدول ما زالت تضع حدودا لاسعـار الفائدة وتتبع وسـائل الرقابة المباشرة.

ومع ذلك ورغم ما تقدم من اهمية الالتزام بمثل هذه الضوابط، يمكن للسلطات ان تقرر اعفاءات للبنوك المندمجة لفتـرة زمنية من الالتزام جزئيا بهذه النسب او تخفيضا والاساس الذي يتاتى الاستنـاد اليه في تبرير مثل هذه الاعفاءات. ان ما يحقق اليوم سلامة الاداء النقدي هو ادراك المصارف للمصلحة الكلية وقدرتها على التنبؤ بالاوضاع الاقـتصادية والعمل في اطار كلي وبتزايـد فرص تواجد مثل هذا الادراك اذا ما كبر حجـم البنك وتوفرت لديه الـقيادات الفنية والاقـتصادية التي تستطيع ان تستوعب توجيهات المصـارف المركزية، ويكون لديها قاعدة التنوع في النشاط التي لا تضطرها الى اتخاذ مراكز مخاطر اكثر خاصة بالنسبة للائتمان.

ان تقرير حوافز لـلدمج امر واجب من حيث المبدا في ضوء الاتجـاه الايجابي اليوم نحو اتجاه البنوك الى الاحجام الكبيرة بعد ان تطور الفكر المصرفي في ادارة البنوك واصبح ما كان لـدى المصارف الصغيرة من مـيزات مثل الخصوصية والـسيطرة الادارية، يمكن ان تحققه المصارف الكبيرة. في حين لا تستطيع الاولى ان تكتسب ميزة المصارف الثابـتة خاصة في مجال الحد من مخاطر العمـل المصرفي فحسب، بل شمل ايضا الادماج وتم الـتعرف على الكثير من اسباب اخـفاق الدمج. كما تم التوصل الى كيفية التغلب عليها.

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	محمد النجار
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:عام	رقم العـــــدد :	٢٩٢٣
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٩/٣

تحليل

دعاوى الاندماج .. العائد والمعوقات!!

اثيرت خلال الفترة الماضية قضية الاندماج الاقليمي لسوق المال المصرى فى اسواق المنطقة من خلال دعوتين الاولى كانت لبورصة ناسداك الامريكية بهدف انشاء بورصة لاسهم التكنولوجيا على غرار ناسداك الامريكية تضم الاسواق الشرق أوسطية فى مقدمتها اسرائيل وتركيا ومصر وبعض الاسواق العربية، أما الدعوة الثانية كانت من خلال تصريح لرئيس هيئة سوق المال عبدالحميد ابراهيم بإنشاء بورصة قابضة عربية بعد اندماج 3 بورصات أوروبية باريس وامستردام وبروكسل.

رغم أهمية فكرة اندماج البورصة وسوق المال المصرى بشكل عام فى اسواق المال العالمية والاقليمية.. فإن الامر يحتاج إلى مناقشة متأنية لمعرفة الايجابيات والسلبيات والعائد المتوقع فى حالة دخول البورصة المصرية فى مثل هذه التكتلات والمشكلات والعوائق التى يمكن ان تواجهها.

إذا نظرنا إلى الاقتراح الاول الخاص بإنشاء بورصة تكنولوجية إقليمية على غرار ناسداك فمن الضرورى ان نتعرف حجم شركات التكنولوجيا المصرية بالنسبة لاسواق تركيا واسرائيل.. وهل يمكن دخول مصر فى مثل هذه البورصة ان يحقق مكاسب؟!.. وهل التوقيت الحالى هو الوقت المناسب للدخول فى مثل هذه التكتلات؟!

إذا نظرنا أولا إلى حجم سوق التكنولوجيا فى اسرائيل سنجد أنه أكثر من 20 ضعف حجم سوق التكنولوجيا فى مصر واستطاعت اسرائيل خلال العشرة اعوام الماضية جذب كبرى شركات المعلومات والكمبيوتر العالمية للاستثمار فى اراضيها مثل «انتيل» وغيرها واستطاعت ان تفتح العديد من الاسواق المتقدمة ومن بينها الولايات المتحدة الامريكية لصادراتها من منتجات الكمبيوتر والمعلومات ينطبق الامر نفسه على تركيا التى تملك قاعدة تكنولوجية تماثل ماتملكه مصر عدة مرات.

أما ما تملكه مصر من شركات التكنولوجيا المسجلة فى البورصة فهو عدد محدود جدا من الشركات مثل أوراسكوم تكنولوجيز كذلك «المحمول» وأوراسكوم تليكوم إذ اعتبرنا أن قطاع الاتصالات ضمن قطاع التكنولوجيا والمعلومات !! من الضرورى قبل الدخول فى تكتل اقليمى ان تملك ما تستطيع المنافسة به فى مواجهة الاسواق الاخرى التى ستدخل ضمن التكتل.

وبالتالى ممن المنطقى ان يتم ترتيب الاوراق داخليا بتشجيع شركات التكنولوجيا الصغيرة سواء الكمبيوتر أو الانترنت على قيد اسهمها فى جداول البورصة الأهم العمل على انشاء بورصة متخصصة فى قطاع التكنولوجيا ذات شروط قيد اقل قوة من بورصة القاهرة لتشجيع هذه الشركات على عملية القيد كذلك تشجيع صناعات الكمبيوتر والمعلومات بمنحها اعفاءات ضريبية وجمركية وأراضى منخفضة الثمن وليس مجرد التصريحات بإنشاء قرى ذكية فقط!!

الدخول فى تكتل اقليمى على غرار ناسداك ليس فى صالح البورصة المصرية حاليا لأنها لا تملك فعليا ما تستطيع به منافسة بورصات اسرائيل وتركيا، كما ان السوق المصرى مفتوح تماما وبدون اى قيود امام المستثمرين الاجانب، ويستطيع اى مستثمر اجنبى ان يشترى اسهم شركات التكنولوجيا المصرية المحدودة بدون الحاجة للدخول فى تكتل اقليمى كذلك فإن تعثر العملية السلمية بين العرب واسرائيل يمثل حاجزا امام حدوث تعاون اقتصادى على مستوى الدخول فى تكتل اقتصادى اقليمى على غرار ناسداك، كما أنه سيمنع العديد من المستثمرين العرب والمحليين من شراء اسهم هذه الشركات!!

الدخول فى تكتلات اقليمية مسألة مهمة للغاية ومطلوبة لكن الاهم التوقيت المناسب للدخول وان نملك ما نستطيع به منافسة الاخرين.

محمد النجار

الإندماج
فى مصر -
قطاع الشئون المالية
البنوك

الاندماج

فى مصر

قطاع الشئون المالية : البنوك

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	دمج البنوك هو المدخل الصحيح للخصخصة	نجلاء الرفاعى	العالم اليوم	٢٣٥٩	١٩٩٨/١٠/٢٩	٤٦
٢	صفقات الاندماج والاستحواذ بين البنوك	طارق عبد العال حماد	(كتاب) الاندماج وخصخصة البنوك		١٩٩٩	٤٨
٣	مناقشة قضايا الاندماج المصرفى وابعادة الاقتصادية	شريف جاب الله	الاهرام	٤١١٥١	١٩٩٩/٨/٧	٦٨
٤	الاندماج اهم خيار امام البنوك الصغيرة	الجريدة	الشرق الاوسط	٦٧٢٠	١٩٩٩/١٠/٩	٧٠
٥	البنوك تركب قطار الاندماجات سريعا	احمد صفى الدين	العالم اليوم	٢٧٨٢	٢٠٠٠/٣/٢٢	٧٢
٦	المطالبة بدمج الكيانات الصغيرة قبل التحول الى البنوك الشاملة	داليا رضا	العالم اليوم	٢٨١٨	٢٠٠٠/٥/٣	٧٤
٧	اندماج البنوك المصرية فى السوق العالمى	نجلاء الرفاعى	العالم اليوم	٢٨٣١	٢٠٠٠/٥/١٨	٧٦
٨	دمج البنوك فى انتظار التقييم الحقيقى	تيسير على	العالم اليوم	٢٩٤٤	٢٠٠٠/١١/١	٧٨
٩	شروط اساسية لضمان نجاح دمج البنوك	نجلاء الرفاعى	العالم اليوم	٢٩٥٢	٢٠٠٠/١١/٩	٨٠
١٠	دراسة حديثة : ٥ عمليات دمج مصرفية	داليا رضا	العالم اليوم	٢٩٩١	٢٠٠٠/١١/٢١	٨٢

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعى
الموضوع الفرعى :	قطاع التنون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٣٥٩
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١٠/٢٩

فى ختام ندوة خصخصة البنوك بجامعة القاهرة:

دمج البنوك هو المدخل الصحيح للخصخصة

□ **كتبت ـ نجلاء الرفاعي:**

أكد اساتذة الجامعات ورؤساء البنوك ان السبيل الصحيح لخصخصة بنوك القطاع العام فى مصر هو زيادة رؤوس اموال بعضها ودمج الوحدات المصرفية الصغيرة مع العمل بالتوازى لتقوية سلطان البنك المركزى من حيث الاستقلالية والرقابة.

واختلفت الاراء فى ندوة خصخصة البنوكم التى انهت اعمالها امس حول دخول الاجانب لشراء حصص ونسب من الاسهم التى ستطرح للبيع حيث رفض البعض دخول الاجانب والاكتفاء بمشاركتهم فى كل البنوك العامة فى مصر ما عدا بنوك القطاع العام الثمانية التى تذمع الحكومة خصخصتها وهى البنوك التجارية الاربعة بالاضافة الى العقارى العربى والمصرى والتنمية الزراعية والتنمية الصناعية.

وقال محمود عبدالعزيز رئيس مجلس ادارة البنك الاهلى فى الندوة نحن نقبل لو قام بنك اجنبى لدولته مصالح مع مصر بشراء جزء من اى بنك يطرح للخصخصة افضل بكثير من طرح 10 او 20٪ من اسهمه فى البورصة للجماهير حتى لو تم وضع حد اقصى لملكية الافراد.

واشار محمود عبدالعزيز رئيس اتحاد بنوك مصر الى ان الاسلوب الامثل لخصخصة البنوك خصخصة سليمة هو ضمان ما يسمى بالكفاءة التنافسية، فلم يعد مقبولا وجود بنوك تقتصر فى وظائفها على الوظائف التقليدية بل اصبح الحديث عن هذه الوظائف حديث لا معنى له واصبح التاكيد على وظائف دخول البنوك فى سوق المال والاقراض طويل الاجل.

واضاف انا ضد طرح بنوك القطاع العام من خلال الاكتتاب العام لاجتذاب اموال الافراد بلا ارادة ولا ادارة فنحن مؤمنون ايمانا لا يتزعزع باهمية وجود ادارة محترفة جيدة.

واكد رئيس اتحاد بنوك مصر ان البنك المركزى على عكس ما يشير اليه الكثيرون من انه ذراع للحكومة، بل انه تتزايد قوته يوما بعد يوم بل ويجمع القاضى الخبير وحامى اموال المودعين من المساهمين بل ان البنك المركزى يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية تمكنه من مواجهة الضغوط العالمية ولذلك فلابد من المضى قدما فى طريق التحرير المالى خاصة ان هناك بنكا اجنبيا دوليا يحاول دخول سوق المال المصرى ليوظف مائة مليون دولار فكيف نسمح له بالدخول وفى نفس الوقت نقيد البنوك الداخلية ويشير عادل اللبان ان خصخصة البنوك تعد خطوة تالية وليست سابقة، فالخطوة الاولى تتمثل فى عملها فى مناخ يظهر عناصر قوتها ويعيد ترتيب اوراقها الداخلية، وحينها يتحقق هذا فإن الخطوة التالية تتمثل فى بيع هذه البنوك

الخبراء الاقتصاديون:

مطلوب شبكة للأمان إزاء المخاطر المصرفية

اما بصورة جزئية او كلية وحينذاك لن تباع هذه البنوك الا بعد ان تتحقق قيمتها العادلة وهو ما يعنى ان مكاسب التحول والاصلاح ستكون لمن اشترى البنك، وحينما تبيع لن يهم لمن نبيع ولكن بمن لديه القدرة على تحقيق ادارة اكثر كفاءة وفعالية.

وتساءل د. جودة عبدالخالق استاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عن الاجراءات اللازمة لتعظيم ما يراه البعض منافع لعملية الخصخصة والحد من الخسائر المتوقعة مشيرا الى ان هناك تباينا شديدا فى الوحدات المصرفية فعلى الرغم من انه فى المجمل من الممكن تصنيفها على انها متوسطة الحجم الا انه فى النهاية تعتبر رؤوس اموالها صغيرة للغاية مما ينعكس فى وجود عدد كبير من الكيانات «القزمية»، مما يعنى انه فى حالة تحديد الخدمات لن يتوقع لهذه الوحدات «القزمية» ان تصمد امام تيارات المنافسة القائمة من الخارج.

اما السمة الثانية للجهاز المصرفى المصرى فهى غياب اى شبكة من شبكات الامان، فعلى الرغم مما نص عليه قانون البنوك من انشاء صندوق للتامين على الودائع البنكية الا

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعى
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٣٥٩
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	١٩٩٨/١٠/٢٩

انه لم يتم انشاؤه حتى الان على الرغم من حاجة الجهاز المصرفى الى شبكة امان لتواجه المخاطر المترتبة على انهيار بنك من البنوك.

اما السمة الثالثة فهى ان البنك المركزى المصرى لا يتمتع بالقدرة اللازمة على التعامل مع البيئة المصرفية الحالية والتى يسودها قطاع خاص منفتح على الخارج ويتمتع بالمنافسة، فعلى الرغم مما هو منصوص عليه من انه لا يجوز عزل محافظ البنك المركزى اثناء فترة توليه مما يعد احد دعائم استقلالية البنك المركزي، الا انه فى امور كثيرة ينبغي أن يخضع البنك المركزى لولاية الحكومة من قبل وزارة الاقتصاد وهو امر غير مريح.

وحذر من الاندفاع وراء خصخصة البنوك لان فى هذه الحالة تصبح مقدرات الاقتصاد الوطنى خارج السيطرة وهو ما لن يساعدنا فى انجاز التنمية ولذلك يؤكد د. جودة انه لابد اولا من البنك المركزى باعتباره السلطة القوامة وضابط الايقاع فهو يحتاج لتعزيز فعاليته فى المتابعة والاشراف والرقابة حتى لا تكون هناك بنوك لا تخضع لاشراف البنك المركزي. واضاف انه لابد من اقامة شبكة للأمان ازاء المخاطر فى الجهاز المصرفي.

وقال اذا صدر قانون بخصخصة البنوك فلابد ان ينفذ، فهناك بعض الوسائل التى ينبغى اتباعها والاخرى التي ينبغى تلافيها وبمعنى اخر لابد من الانفاق على خطوط حمراء امام ملكية الاجانب تحت اى مسمى لمستثمر استراتيجى وخلافه موضحا ان الخصخصة يجب ان تكون فى شكل زيادة لرؤوس الاموال للبنوك المرشحة للخصخصة وتطرح للاكتتاب العام بضوابط تتمثل فى وضع حدود قصوى لتملك اى فرد معين من هذه الزيادة حتى لا يكون هناك اشبه ما يسمى بالاحتكار وتركز الثروة بالاضافة الى التدرج فى هذا الشأن فبعد استكمال خصخصة البنوك المشتركة يصبح السؤال اى البنوك الاربعة نبدأ بخصخصتها .

واكد على نجم رئيس مجلس ادارة بنك مصر أن الخصخصة مطلوبة فى الفترة الحالية فنحن تحولنا فى فترة من الفترات الى صناديق لتوفير البريد وهى من الاشياء التى كان ينبغى عدم حدوثها، والسؤال كيف تتم الخصخصة حيث لا توجد ملكية وادارة منفصلتان، فالمالك هو الذى يحضر الادارة وهو الذى يصدر لها الاوامر والتعليمات مشيرا الى انه ينبغى اكتفاء الاجانب بما يملكونه فى البنوك الاخرى وبالتالى لا ينبغى ان نملكهم فى البنوك الثانية خاصة مع ضرورة تحكم الدولة فى القطاع المالى بجميع الاشكال ومن الافضل دمج البنوك الصغيرة مع بعضها لزيادة قدرتها التنافسية وتحسين ادائها المصرفي.

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) اندماج وخصخصة البنوك	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

صفقات الاندماج والاستحواذ بين البنوك

مازالت عمليات الاندماج Mergers والاستحواذ Acquisitions بين البنوك هي القوة الدافعة في اعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية ، حيث تستمر المؤسسات الكبيرة في شراء مؤسسات اصغر ، ولهذا فان عدد البنوك في الولايات المتحدة في انخفاض مستمر ، ويوجد عدد قليل من البنوك التي تسيطر على جزء كبير من الموارد المصرفية ، ولقد تحركت عمليات الاستحواذ (نوع من الاندماج اللا ارادي يطلق عليه احيانا الاندماج العدواني) خارج الخطوط التقليدية .

ففي عام ١٩٩٣ استحوذ Nations Bank على CRT وهي شركة متخصصة ورائدة في المشتقات المالية ، كما أعلن بنك Mellon استحواذه على شركة Dreyfus وهي سادس أكبر شركة في الولايات المتحدة في صناديق الاستثمار .

كذلك وجدت البنوك الكبرى انه من الأفضل لها أن تتحد ، وفي يناير ١٩٩٤ وافقت شركة Bank America على شراء بنك Continental .

ويعد من أهم القضايا التي يواجهها مجلس ادارة اي بنك والادارة العليا فيه هي كيفية تعظيم ثروة حملة الأسهم ، ومن المظاهر الأساسية للخطة الاستراتيجية المصاحبة لهذا الهدف هي ما إذا كان يجب على البنك ان يشتري بنوك أخرى أو يبقى مستقلا أو يضع نفسه للبيع ، وكل بديل له تاثيرات مختلفة فيما يتعلق بالنمو المستقبلي في المكاسب وتأمين وظائف العاملين وطبيعة الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه .

وخلال السبعينات وأوائل الثمانينات قام العديد من الأفراد في الولايات المتحدة باستئجار أو شراء مجموعة من البنوك المحلية توقعا لبيعها لإحدى الشركات القابضة البنكية ، وبسبب القيود التي كانت مفروضة على أعمال البنوك

والفروع بين الولايات الامريكية ، فان السوق كان يوصف بانه سوق البائع ، وكان يمكن للبائع أن يحصل على علاوة اضافية مقابل موافقته على الاندامج .

وفى الجزء الأخير من الثمانينات تم اعادة تقييم استراتيجيات الاستحواذ (الاندماج اللارادى) ، فمع العديد الكبير من العجز البنكى وفشل البنك أصبح امام الشركات الدامجة عدة اختيارات للدخول فى الأسواق الجديدة حيث يمكنهم شراء مؤسسة فاشلة أو شراء ودائعها أو شراء شركة قوية أو الدخول عن طريق امتياز جديد ، كما أن المتطلبات الخاصة بالقيود والأنظمة الصارمة على رأس المال قد رفعت من تكلفة قيام منشآت الأعمال ، لقد اكتشفت عدة بنوك تواجه مشكلات فى الأصول – خاصة البنوك الصغيرة – التى لا تستطيع الوصول إلى رأس مال جديد الا بالكاد – انه يمكن ان تكون جزءا من أحد المجمعات المالية الكبيرة وبما يعوضها عن استقلالها ، وفى العديد من الحالات لم يكن هذا سوى بديل .

وبحلول عام ١٩٩١ كان هذا العام هو سوق المشترى وبالتالى انخفضت العلاوات التى تسدد مقابل الاستحواذ على البنوك حيث كان بامكان البنوك ذات رأس المال المناسب فرض شروطها وبالتالى انخفضت العلاوات لأن البنوك الدامجة حصلت على أفضل الصفقات ، ومع انتعاش أسعار الأسهم عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ استمرت البنوك الكبرى فى اصدار رأس مال جديد لكى تمول عمليات شراء بنوك اضافية ومؤسسات غير بنكية ، كما ان إقرار عملية فتح الفروع بين الولايات عام ١٩٩٤ سوف يسرع من الاندماج .

ويقوم هذا الفصل بفحص ظاهرة الاندماج والاستحواذ على فروع أخرى فى السنوات الأخيرة ، وهو يركز على ثلاث قضايا أساسية وهى :

* لماذا تزداد عمليات الاندماج وكيف يضيف الاندماج قيمة للمنشأة ؟
* كيف يتم تحديد قيمة بنك بغرض شراؤه أو بيعه ؟
* ما هى الاعتبارات غير المالية التى تؤثر على التقييم ونجاح عمليات الدمج للشركة الجديدة .

ويوضح الشكل (٣ - ١) أن أكبر ثلاثمائة بنك أمريكى قد اتسعت بمعدل سريع خلال عمليات الاندماج والاستحواذ أسرع من النمو الداخلى وذلك خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٣ ، وذلك أكثر من امتداد البنوك الصغيرة وفى كل مثال نجد أن نمو الودائع وحقوق الملكية وأصول البنوك الثلاثمائة تجاوز نمو البنوك الصغرى ، وقامت البنوك الكبرى بتوسيع قاعدة موظفيها بينما قامت البنوك الصغرى بخفض عدد موظفيها .

الشكل (٣ - ١)

عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٨ (الأرقام بالبليون دولار)

	١٩٩٢/١٢/٣١	التغير٪	١٩٨٨/١٢/٣١
أكبر ٣٠٠ بنك فى إجمالى الودائع	١ر٨١٩ر١$	٤ر١٨٪	٩ر٣٥ر١
التغير السنوى فى الودائع لأكبر ٣٠٠ بنك	+ ٢ر٨٤		+٤ر٨٦
الودائع المكتسبة من خلال الاندماج لأكبر ٣٠٠ بنك	٥ر١٠٤$		٢ر٥٤$
اجمالى الودائع لكل البنوك	٩ر٧٥٢ر٢	٣ر١٣٪	٧ر٤٣١ر٢
التغير السنوى فى الودائع لكل البنوك	+ ٢ر٥٥$		+٨ر٩٦$
أكبر ٣٠٠ بنك كنسبة من كل ودائع البنوك	١ر٦٦٪		٢ر٦٣٪
حق الملكية : أكبر ٣٠٠ بنك فى الودائع	٢ر١٩٢$	٢ر٦٨	٢ر١١٤$
حق الملكية لجميع البنوك	٨ر٢٩٦$	٠ر٥١	٥ر١٩٦$
حق الملكية لأكبر ٣٠٠ بنك كجزء من كل البنوك	٨ر٦٤٪		٢ر٥٨٪
اجمالى الأصول لأكبر ٣٠٠ بنك	٥ر٥٩٨ر٢$	٦ر٢٤	٠ر٠٨٦ر٢$
اجمالى الأصول لكل البنوك	٩ر٧٠٥ر٣$	٤ر١٨	٨ر١٢٠ر٣$
مقارنة أصول أكبر ٣٠٠ بنك كنسبة من كل البنوك	١ر٧٠٪		٦ر٦٦٪
العمالة فى أكبر ٣٠٠ بنك من حيث الأصول	٩٤١ر١٦٤	٤ر٣	٩١٠ر٣٤٦
العمالة فى كل البنوك	١ر٤٩٣ر٣٤٨	٢ر٢-	١ر٥٢٧ر٠٧١
العمالة لأكبر ٣٠٠ بنك كنسبة للكل	٦٣٪		٦ر٥٩٪
عدد البنوك التجارية الاجمالى فى الولايات المتحده	١٠ر٩٥٧	٥ر١٠-	١٢ر١٢٣

كيف يؤدى الاندماج إلى زيادة القيمة ؟

How do Mergers add value ?

ليس من الغريب أن يتم الاتحاد بين بنكين ، ويجب على محللى الأسهم أن يمتدحوا هذه الصفقة اذا أدت إلى تعزيز القيمة ونقدها اذا لم تضيف الكثير

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) اندماج وخصخصة البنوك	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

وهكذا نجد أن التنبؤ بالمكاسب تحيط به الشكوك خاصة فى بادئ الأمر .
وبالطبع فان الاهتمام الأكبر ينصب على خفض التكلفة ، وذلك لأن البنك الدامج سيتوافر له بعض الرقابة المباشرة على المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد - على سبيل المثال - فان البنوك التى لديها طاقة كبيرة لمعالجة البيانات ترى فى عملية الاندماج أو الاستحواذ أنها طريقة لتخفيض تكلفة الوحدات ، ومع ذلك فكما ذكرنا من قبل أن هناك دليل على أن البنوك تحقق نجاح اقتصادى كبير من خلال التوسع ، ولذلك فان الاندماج يسمح بتقديم نفس جودة ومستوى الخدمات بعدد أقل من العاملين ومقدار أقل من الأصول الرأسمالية وذلك مقارنة ببنكين مستقلين ولهذا السبب فان معظم الاندماجات تتم لتحقيق هذا الاتجاه .

والسؤال التالى :

ما هو المجال الآخر الذى تتمكن من خلاله البنوك خاصة البنوك الكبيرة من ان تزيد من ربحيتها بسرعة ؟

الواقع أن زيادة القيمة يمكن أن تتم بطريقة أخرى من خلال زيادة نصيب الشركة من الأسواق ، فحتى اذا لم تتغير معدلات الربحية بعد الاندماج فان البنك يستطيع أن يضع نفسه كهدف يمكن الاستحواذ عليه بواسطة بنوك أخرى كبيرة ، ويساعد النصيب الكبير من سوق الودائع فى زيادة القيمة حيث تقدر البنوك المشترية قاعدة عملاء البنك المستهدف وتدفع زيادة للحصول على الودائع الأساسية لدى هذا البنك المستهدف ، وهكذا فان نصيب البنك من سوق الودائع يعتبر عاملا مهما للقيمة عند الاندماج .

امثلة عملية :

١ - اندماج بنك امريكا مع بنك كونتيننتال :

ان اعلان بنك امريكا استحواذه على بنك كونتيننتال فى يناير ١٩٩٤ يظهر أن المميزات الافتراضية والدوافع الخاصة بزيادة القيمة حقيقية ، ويوضح الشكل

(٣ - ٢) مقارنة قبل حدوث هذه الصفقة كما يوضح حجم الصفقة بالنسبة لعمليات الاندماج الأخيرة ، ان هذا الكيان المتحد سوف يكون ثانى اكبر مؤسسة مصرفية أمريكية تبلغ أصولها حوالى ٢١٠ بليون دولار .

أن الدافع الأساسى لدعم القيمة هو تحسين التسويق والتوزيع للمنتجات والخدمات البنكية الخاصة ببنك امريكا إلى عملاء بنك كونتيننتال ، ان بنك كونتيننتال لديه علاقات مع حوالى ١٦٠٠ عميل من بين أكبر ١٠٫٠٠ عميل فى الولايات المتحدة ، وبنك أمريكا بدوره لديه أحدث وأذكى شبكات الحاسب الآلى فى العالم والتى تسمح له بتقديم خدمات مالية بتكلفة منخفضة عبر العالم ، ويستطيع تقديم خدمات تحويل العملات الأجنبية وخدمات ادارة النقدية وخدمات أخرى متعددة ، وهكذا انجذب بنك أمريكا إلى بنك كونتيننتال .

بالاضافة إلى ذلك فان بنك أمريكا يملك معدل ائتمان أعلى من بنك كونتيننتال ، وهكذا يمكنه الاقتراض بمعدلات فائدة أقل ، وقد صرحت الادارة بانها كانت تخطط لتسييل جزء من محفظة الأوراق المالية الخاصة بكونتيننتال لزيادة نسبة رأس المال ، واصدار دين جديد لتمويل التوسع والتخلص من الوظائف المزدوجة ، وسوف يخفض هذا الاندماج من تكاليف التشغيل بحوالى ٩٠ مليون دولار سنويا .

الموضوع الرئيسى : الاندماج — اسم كاتب المقال : طارق عبد العال
الموضوع الفرعى : قطاع الشئون المالية:البنوك — رقم العـــدد :
المصـــدر : (كتاب) اندماج وخصخصة البنوك — تاريخ الصـدور : ١٩٩٩

شكل (٣ - ٢)

فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ (الأرقام بالبليون دولار)

	بنك أمريكا	كونتيننتال بنك
اجمالى الأصول	$ ١٨٦٫٩٣	$ ٢٢٫٥٤
الودائع	$ ١٤١٫٦٢	$ ١٣٫٥٤
الأصول غير المربحة	$ ٢٫٨٩	$ ٫٥٠
صافى الدخل	$ ١٫٤٩	$ ٫٢٦
ربحية السهم الواحد (بالدولار)	$ ٤٫٢٤	$ ٤٫١٢
العائد على الأصول	٫٠٥٪	١٫١٢٪
اجمالى حقوق المساهمين	$ ١٦٫٨٥	$ ١٫٩٢
الموظفون	٩٦٫٤٠٠	٤٫٢٠٠

أكبر ١٠ شركات قابضة بنكية فى الولايات المتحدة مرتبة

حسب اجمالى الأصول فى ١٩٩٢/١٢/٣١ (بالبليون دولار)

اسم البنك	الأصول
Citicorp	٢١٦٫٥٧
Bank America / Continental	٢٠٩٫٥٣
Nations Bank	١٥٧٫٦٩
Chemical Banking	١٤٩٫٨٩
J.P. Morgan	١٣٣٫٨٩
Chase Manhatten	١٠٢٫١٠
Banker Trust N.Y.	٩٢٫٠٨
Banc one	٧٩٫٩٢
First Union	٧٠٫٨٨
PNC Bank	٦٢٫٠٨

أكبر بنوك مدمجة

السنة	البنـــوك	القيمة
١٩٩١	NCNB / C & S Sovran	٤٫٢٦ $
١٩٩١	Bank America/Security Pacific	٤٫٢١
١٩٩٣	Keycorp / Society	٣٫٨٨
١٩٩٠	Citizens & Southern / Sovran Financial	٢٫٠٥
١٩٩١	Chemical Banking / ManuFacturers Hanover	٢٫٠٤
١٩٩٤	Bank America/Continental Bank	١٫٩٠

٢ - اندماج Mellon Bank مع Dreyfus Corp

فى ديسمبر ١٩٩٣ اعلن بنك Mellon أنه سوف يقوم بشراء شركة Dreyfus، وهى سادس أكبر شركة لصناديق الإستثمار فى الولايات المتحدة وتمثل هذه الصفقة أكبر عملية لشراء شركة صناديق الاستثمار وكان ينظر لهذه الشركة على أنها شركة كبيرة ولكنها ليست نشطة ولم تقم باصدار أى منتجات مبتكرة فى السنوات الأخيرة . وفى الواقع فان نصيب شركة Dreyfus من أصول الصناديق الاستثمارية من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٣ فى الولايات المتحدة قد انخفض من ٦٫٥٪ إلى ٣٫٦٪ ، وقد نظرت ادارة بنك Mellon إلى هذه الشركة على أنها يمكن أن تمثل مجال استراتيجى للبنك لتوليد ايرادات اخرى بخلاف الفوائد ، وهذا الأمر يؤدى إلى عمل توازن فى تقلبات صافى دخل الفوائد والذى يتم من خلال العمليات المصرفية التقليدية .

وقبل ابرام هذه الصفقة كان لدى بنك Mellon اعمال صناديق استثمار قوية ولكنه كان مازال يعتمد بصفة رئيسية على دخل الفائدة كمصدر أساسى لارباحه ، ولكن بعد الاستحواذ على شركة Dreyfus فان ما يقرب من ٥٢٪ من

الموضوع الرئيسي : الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال
الموضوع الفرعي : قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر : (كتاب) اندماج وخصخصة البنوك	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

مثال . اذا بلغت ربحية السهم الواحد للبنك الدامج فى الفترة الحالية ٢٦ر٣
وتبلغ ربحية السهم الواحد المتوقعة للفترة القادمة بعد اتمام الاندماج ١٢ر٣

فان تخفيض ربحية السهم الواحد للبنك الدامج = (٢٦ر٣ - ١٢ر٣) / ٢٦ر٣ × ١٠٠ = ٣ر٤٪

وهو فى الحدود التى يمكن قبولها لأنه لم يتجاوز الـ ٥٪ .

ويشير هذا المقياس إلى أنه يمكن قبول بعض التخفيض فى المكاسب لأن معظم الصفقات يتم تمويلها عن طريق تبديل الأسهم وأن ربحية السهم الخاصة بالبنك الدامج والبنك المندمج ليسا متشابهين .

ومع ذلك فان هناك عدة عمليات اندماج تضعف من ربحية السهم الواحد للبنك المشترى ، والسؤال هو ما هى المدة التى تستغرقها عملية التغلب على هذا الانخفاض (أو الاضعاف) .

وهناك عائق ثانى وهو ما اذا كان الاستحواذ على بنك آخر سوف يحقق معدل العائد المتوقع بمرور الزمن أم لا ، وذلك عند النظر اليه كاستثمار .

فبينما يركز تحليل تخفيض ربحية السهم الواحد على الأداء قصير الأجل ، فان هناك عدة شركات تجرى تحليل طويل الأجل ، ويقوم هذا التحليل على حساب الوقت اللازم لكى يحصل البنك الدامج على أرباح كافية لتغطية الأستثمار الأولى وتلبية هدف العائد المستهدف التراكمى ، ومن الواضح أنه كلما قل ما يدفعه البنك المشترى مع زيادة نمو الأرباح كلما قصرت الفترة الزمنية المطلوبة لتوليد العائد المستهدف ، الشكل (٣ - ٣) يقدم لنا معدل الفترة الزمنية لاندماج البنوك خلال الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٠ ، وخلال هذه الفترة كان متوسط الزمن اللازم هو ٢٢ عاما للعائد على الاستثمار .

ويوضح الشكل ان الاتجاه هو انخفاض متوسط الزمن التجريبى ، ويتسق ذلك مع انهيار الأسواق المالية الذى حدث فى عام ١٩٨٧ ، وربما تقوم البنوك بتحسين قدرتها على زيادة المكاسب التى تحصل عليها من البنوك المستهدفة ، وبصفة عامة فان المشكلات تظهر عندما تتجاوز المدة اللازمة لأسترداد تكلفة الأستثمار الأولى ٢٠ عاما .

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) اندماج وخصخصة البنوك	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

الاندماجات بين البنـــوك فى الولايات المتحـــدة

تعد مسألة هل هناك فائدة تنتج من الدمج أحدى المسائل الشيقة والمثيرة للجدل ومع انتشار المعايير المعادية للدمج فإن المرء قد يفترض أن الدمج يعد قدراً أسوأ من الموت بالنسبة للشركة ، ولكن على أية حال فإن منهج حرية النشاط الاقتصادى يرى فى الاندماج منفعة للاقتصاد لأنها تضمن وجود أصول المؤسسة تحت سيطرة ورقابة مجموعة من المديرين قادرين على حسن استخدامها (وتعظيم القيمة للمنشأة) ، فالقضية هنا هى قضية الرقابة على الشركات ، وتسمى عمليات شراء وبيع المنشآت بسوق الرقابة . ومع وضع هدف تعظيم ثروة الملاك فى الاعتبار ، فمن الذى يمكنه الاعتراض على الاستيلاء على الشركات ذات الإدارة الضعيفة ؟ أول من يهاجم الاندماج هم أولئك الذين لا يؤمنون بهدف وطبيعة المنشأة باعتبارها مجموعة من التعاقدات ، وهؤلاء المنتقدون يفضلون شكلاً أكثر ذاتية أو أكثر « سلاسة » للشركة يكون مبنياً على قيم معينة مثل الولاء ، والالتزام وذلك أكثر من النظر إلى أسعار أسهم المنشأة المتداولة فى سوق الأوراق المالية .

• الاستيلاء والرقابة على الشركات ونشاطات إعادة الهيكلة :

Takeovers, Corporate Control , Restructuring Activities :

تعد صفقات الرقابة على الشركات ببساطة أنشطة ينتج عنها أساساً عمليات اعادة هيكلة منشأة ما ، وتعد مصطلحات الرقابة ، إعادة الهيكلة ، الاستيلاء ، الاندماج ، عروض الشراء هى الصفقات التى تجعل من الاخبار المالية عناوينا رئيسية فى الصحف ، وتؤثر هذه الصفقات على المنشأة من عدة جوانب مثل التوسع الانكماش ، الرقابة على المنشأة ، هيكل الملكية ، وقد

الموضوع الرئيسى : الاندماج — اسم كاتب المقال : طارق عبد العال
الموضوع الفرعى : قطاع الشئون المالية:البنوك — رقم العـــــدد :
المصـــــــدر : (كتاب) اندماج وخصخصة البنوك — تاريخ الصـدور : ١٩٩٩

استخدمت بعض المصطلحات لمحاربة الاندماج وتعرف بالمعايير المعادية للاندماج مثل الأقراص السامة ، تخريب المنشأة ، البريد الأخضر ، المظلات الذهبية .

• أنشطة الاندماج فى المجال المصرفى :

تعد مصطلحات الاندماج Merger والاستحواذ Acquisition وهو ما يعرف بـ (M & A) هى المصطلحات الاساسية لعمليات الاندماج بين البنوك . وقد استخدمت بعض المصطلحات منها « حمى الاندماج » أو « هوس الاندماج» Merger Mania لوصف الكم الهائل من عمليات الاندماج التى تمت خلال فترة الثمانينات فى الولايات المتحدة الأمريكية ولم تسلم البنوك من هذا الهوس ويوضح الجدول التالى عدد عمليات الاندماج والاستحواذ التى تمت بين البنوك التجارية فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من ١٩٤٠ حتى ١٩٩٥ باستثناء البنوك الخاسرة .

السنة	عدد عمليات الاندماج والاستحواذ والاتحاد	
١٩٤٠ - ١٩٤٩		٦٩٨ (١ر٦٪)
١٩٥٠ - ١٩٥٩		١٤١٦ (٥ر١٢٪)
١٩٦٠ - ١٩٦٩		١٣٨٢ (٢ر١٢٪)
١٩٧٠ - ١٩٧٩		١٣٩٩ (٣ر١٢٪)
١٩٨٠	١٣٥	
١٩٨١	٢١٦	
١٩٨٢	٢٨٩	
١٩٨٣	٣٥٩	

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) اندماج وحصخصة البنوك	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

السنة	عدد عمليات الاندماج والاستحواذ والاتحاد	
١٩٨٤	٣٣٤	
١٩٨٥	٣٣٠	
١٩٨٦	٣٣٩	
١٩٨٧	٥٤٥	
١٩٨٨	٥٩٧	
١٩٨٩	٤١١	
١٩٨٠ – ١٩٨٩		٢٥٥٥ (٣١٫٣٪)
١٩٩٠	٣٩٣	
١٩٩١	٤٤٧	
١٩٩٢	٤٢٨	
١٩٩٣	٤٨١	
١٩٩٤	٥٤٩	
١٩٩٥	٦١٢	
١٩٩٠ – ١٩٩٥		٢٩١٠ (٢٥٫٦٪)
١٩٤٠ – ١٩٩٥		١١٣٦٠ (١٠٠٪)
الفترات الفرعية		
١٩٤٠ – ١٩٧٩		٤٨٩٥ (٤٣٫١٪)
١٩٨٠ – ١٩٩٥		٦٤٦٥ (٥٦٫٩٪)

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــدد :	
المصـــدر :	(كتاب) اندماج وخصخصة البنوك	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

ويلاحظ من الجدول السابق أنه خلال فترة الثمانينات تمت ٢٥٥٥ عملية اندماج بين البنوك وهذا المعدل يعنى ٢٥٥ حالة فى المتوسط كل سنة وهو ما يمثل أكثر من ضعف حالات الاندماج التى تمت فى الفترات الأربع السابقة (الاربعينات ، الخمسينات ، الستينات ، السبعينات) بينما السنوات الست الأولى من التسعينات قد أظهرت زيادة أكثر فى عدد حالات الاندماج لتصل فى المتوسط إلى ٤٨٥ حالة اندماج فى السنة .

كما يلاحظ أنه فى الشهور الثلاثة التى سبقت انهيار سوق الأوراق المالية فى الولايات المتحدة فى ١٩ اكتوبر ١٩٨٧ فقد بلغت قيمة صفقات الإندماج نحو ٨ر٣ بليون دولار كما جاء فى الصحف المالية ، وعلى العكس من ذلك فقد قدر إجمالى قيمة صفقات الاندماج فى الثلاثة شهور الاخيرة من عام ١٩٨٧ بـ ١ر٢ بليون دولار فقط ، وعلى الرغم من أن انهيار سوق الأوراق المالية قد وضع وقفة مفاجئة لما يمكن اعتباره تسعة شهور من صفقات الاندماج الكبيرة إلا أنها لم تمنع من الوصول إلى الذروة فى عام ١٩٨٨ (بالنسبة لفترة الثمانينات وما قبلها) فقد تمت ٥٩٧ صفقة ، أما فى عام ١٩٨٩ فقد هبطت عمليات الاندماج بنسبة ٣١ ٪ لتصل إلى ٤١١ صفقة .

وبالنسبة لعام ١٩٨٧ أورد Matthews (1988) نحو ٢٢٩ صفقة اندماج بين البنوك قيمتها ١ر١٧ بليون دولار ، ومن بين أكبر عشر صفقات فى عام ١٩٨٧ فقد تبين أن أكبر المبالغ المدفوعة تساوى ثلاثة أضعاف القيمة الدفترية ودفعها بنك PIC National Westminster Bank فى لنـدن لمنشأة First Jersey National وذلك فى مدينة جيرسى بولاية نيو جيرسى ، وكذلك كانت هناك عمليات تمت بين منشآت أمريكية ومنشآت أجنبية .

ويصف Svare سياسة الاستحواذ التى يتبناها Banc One فى ضوء الخطوط الثلاثة للأعمال وهى :

١ - الصفقات البنكية التى تركز على المنتجات ذات هوامش الربح المرتفعة وتنوع السوق وتوازنه واستقلال الكيان المندمج والدعم المركزى .

٢ - التقنية وتركز على تقوية المنتج والحفاظ على الصدارة ورسوم الدخل .

٣ - عمليات الضم : وتركز على القيمة المضافة وتنوع السوق ، والأرباح المستقبلية ، التجمعات الإدارية .

وعلى نهج هذه الخطوط الثلاثة فإن سياسة الاستحواذ الخاصة ببنك Banc One كما يصفها أحد المحللين بأنها الأفضل فى الولايات المتحدة الأمريكية تشتمل على أربع خطوط رئيسية وهى :

(١) البحث عن بنوك لديها نوعية جيدة من الأصول فى أسواق جذابة .

(٢) تقديم عرض مناسب .

(٣) السماح للمؤسسة المندمجة باستقلال كبير .

(٤) تعزيز مكاسب الكيان المندمج الجديد .

● TRICK والعمليات البنكية بين الولايات :

بدأت العمليات البنكية الاقليمية بين الولايات الأمريكية خلال منتصف الثمانينات ، وكما تستمر عمليات الاندماج فى الصناعة البنكية فى التسعينات فإن العمليات البنكية بين الولايات ستصبح أكثر أهمية ومع استخدام مكونات TRICK سيصبح الأمر أكثر جاذبية :

التقنيـــــة	T = Technology
اعادة التنظيم	R = Rerегulation

مخاطر سعر الفائدة I = Interest - Rate Risk

العملاء C = Customers,

كفاية رأس المال K = Kaptial Adequacy (With the German Spelling of Captial)

• وعادة ما نجد أن K,R,T هم القوة الدافعة وراء العمليات البنكية بين الولايات وعمليات إندماج البنوك وقد جعلت التقنية من الحواجز الجغرافية أمور لا لزوم لها وفتحت عمليات اعادة التنظيم الباب امام العمليات البنكية الاقليمية بين الولايات ويعرض البلاد ، وتتوقف قدرة البنك أو الشركة القابضة البنكية على التوسع على وفرة رأس المال ، ويعتبر العامل الأخير أحد العوامل الهامة فى ضوء متطلبات رأس المال المبنية على المخاطرة والتى وضعت محل التنفيذ عام ١٩٩٢ .

- وينظر العديد من المحللين والاكاديميين والمنظمين إلى الاندماج على أنه أفضل وسيلة لإعادة الحيوية إلى الصناعة البنكية ولذلك توقعوا العديد من عمليات الاندماج الكبرى خلال فترة التسعينات (وهو ما حدث فعلاً) - وعلى سبيل المثال فإن مجلة Business Week فى عددها الصادر فى ٢٢ أبريل ١٩٩١ كانت قد توقعت بعض صفقات الاندماج والمكاسب المحتملة من ورائها كما يلى :

(١) : Chemical Bank and Manufactures Hanover

- حيث أن الاندماج بين هذين البنكين يمكن أن يؤدى إلى توفير فى النفقات يقدر بنحو ٨٠٠ مليون دولار من التكاليف الاضافية ، وعلاوة على ذلك فإن ذلك التعاقد سيؤدى إلى أكبر امتياز بيع بالتجزئة (بنوك التجزئة) فى منطقة مدينة نيويورك بعد Citicor P ، وفى ١٥ مايو ١٩٩١ وافقت الشركتان على الاندماج مع تبادل الأسهم فيما بلغت قيمة الصفقة ٢ر٣ بليون دولار ، وحسب الاتفاق

الموضوع الرئيسى : الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال
الموضوع الفرعى : قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العــــــدد :	
المصـــــــدر : (كتاب) اندماج وخصخصة البنوك	تاريخ الصــدور :	١٩٩٩

سوف تحظى الشركة الناتجة باسم شركة Chemical Bank ويحصل حملة الأسهم فى Manufactures على ١٫١٤ سهم من أسهم Chemical مقابل كل سهم من أسهمهم .

(٢) : J.P. Morgan and Chase Manhatten

يمكن عن طريق الاتحاد بين هذين البنكين دمج قوائمهما الطويلة والتى تضم عملاء كبار وذلك لبناء شركة صاحبة حق امتياز متحدة أقوى من تلك الموجودة لدى كل منهما على حدة ، وبالاضافة إلى ذلك فإن شبكة البيع بالتجزئة الخاصة بـ Chase القوية سوف توفر ودائع أساسية ذات مصادر ثابتة وقليلة التكلفة .

(٣) : Wells Fargo and Security Pacific

سوف يؤدى إتمام هذه الصفقة فى الساحل الغربى إلى إيجاد أكبر شبكة بيع بالتجزئة فى كاليفورنيا مما سيدفع البنك الأمريكى المتحد إلى المركز الثانى والأكثر أهمية من ذلك فإن التوفير فى النفقات سيتراوح بين ٥٠٠ مليون وبليون دولار سنوياً .

(٤) : Bank America & First Interstate

على الرغم من فشل بنك أمريكا فى الفوز بصفقة Bank of New England فإن صفقة محلية قد تكون هى الطريق الأفضل لبداية حلم مؤسس البنك بحق امتياز وطنى حقيقى ، وكما هو الحال فى صفقة Wells - Security فإن هذا الاندماج سوف يودى إلى بنك كبير وتقدم لبنك أمريكا ما يحتاجه من نشاط فى المناطق الجنوبية .

NCNB & C & S / Sovran : (٥)

فى عام ١٩٨٩ حاول NCNB القيام بعملية دمج عدائية لـ C&S ممّا دعا الأخيرة إلى اللجوء إلى Sovran ولكن ضعف الاستثمارات فى قروض العقارات التجارية في منطقة واشنطن أدى إلى التقليل من أهمية الصفقة ، ولكن علي أية حال ترى صحيفة Business أن الاندماج بين C&S / Sovran و NCNB سوف يكون شيئاً رائعاً مع وجود حوالى ٢٠٠٠ فرع ممتدة من Baltimore حتى Key West وبالاضافة إلى ذلك فإن هناك وجوداً قوياً لـ NCNB فى ولاية تكساس وفى يوليو عام ١٩٩١ بدأ C&S/Sovran و NCNB محادثات ودية بهدف الاندماج وتلى ذلك الموافقة على الاتحاد وتكوين National Bank .

وقد صنفت Business Week ووضعت رؤيتها لأفضل وأسوأ صفقات الاندماج فى الثمانينات فى كل الصناعات وكان المركزان صفقتان اندماج بين البنوك وهما امتلاك Well Fargo's لـ Crocker National مقابل ١,١ بليون دولار فى عام ١٩٨٦ وهو واحد من أفضل الصفقات وعلى النقيض من ذلك فإن أسوأ الصفقات كانت استحواذ Republic Bank's لـ Inter First مقابل ٢٨٧ مليون دولار هو أسوأ الصفقات ، وكان سوء الصفقة لأن الشركة الناتجة وهى First Republic اعلنت افلاسها فى عام ١٩٨٨ وتملكها NCNB بمساعدة تمويلية من هيئة تأمين الودائع الفيدرالية FDIC .

● فرص الحصول على صفقات اعادة الحياة :

Opportunities for Acquisition of Zombie Thrifts and Banks

يشير مصطلح **Zombie** إلى القوة الخارقة التى تدخل إلي الجسد الميت وتعيد إليه الحياة ، وبالنظر إلى القواعد المنظمة للبنوك والاقتصاد خلال

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية-البنوك	رقم العــــدد :	
المصــــــدر :	(كتاب) اندماج وخصخصة البنوك	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

الثمانينات فإن التأمين الفيدرالى على الودائع كان هو القوة المحركة التى حفظت جسد الشركات والبنوك المفلسة لبقاء مؤسسات الودائع و... ضمانات الحكومة فى شكل اصول غير دفترية وغير ملموسة بمثابة ... التى أعيدت إليها الحياة ، وعندما يواجه احد البنوك المؤمنة مشاكل كبيرة قد تؤدى إلى افلاسه تتدخل هيئة تأمين الودائع الفيدرالية لتنظيم عملية بيع لهذا البنك وتتحمل الفرق بين القيمة السوقية للبنك الفاشل والثمن الذى يدفعه البنك الدامج ، وعلى الرغم من ذلك فإن المنظمين الفيدراليين هم الذين قاموا بالابقاء على البنك الفاشل إلا أنهم لا يرغبون بالاحتفاظ بها للأبد حيث أنهم يهدفون إلى إعادة هذه الشركات إلى العمل بأقصى سرعة تسمح بها المصادر الفيدرالية وذلك من خلال السماح للبنوك الرابحة بتملك البنوك التى يتم احيائها .

وكانت أكبر عملية اندماج لبنك فاشل فى عام ١٩٩١ حيث قام Fleet/Norstar's بتملك بنك New England المتعثر ، وفى أواخر الثمانينات قام NCNB وBanc One بتملك بعض البنوك التى أتيحت لها فرصة البقاء فى تكساس .

٥ عمليات الاندماج العدائية البنكيـــة :

Hostile Takeovers in Banking

لا يمكن قبول عملية اندماج عدائية محل الصفقة البنكية العادية على الاطلاق فالصفقات هى نشاط أكثر تحضراً ولكن الاندماج العدائى قد شق طريقه فى الصفقات البنكية ومن أمثلة ذلك صفقة الاندماج العدائى الناجحة التى قام بها بنك Bank of New York's لـ Trust Tops ، كذلك توجد بعض المحاولات الفاشلة مثل المحاولة التى قام بها بنك First Interstate للاستحواذ على Bank

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) اندماج وخصخصة البنوك	تاريخ الصـــدور :.	١٩٩٩

America مقابل ٣٠٢ بليون دولار على شكل أسهم عادية وممتازة وأوراق قابلة للتحويل . كذلك فإن عملية دمج Bank of New York تأتى في المركز الثانى لأكبر محاولة دمج عدائية فى التاريخ البنكى الأمريكى مقابل ٤ر١ بليون دولار من الأسهم العادية والنقدية .

وقد أعتبر نجاح Bank of New York فى دمج Irving Trust كمؤشر على مستقبل نشاط عمليات الاندماج وخاصة مستقبل عمليات الدمج العدائى ، ولذلك يعمل المصرفيون الاستثماريون مثل Salomon فى اتجاهين بالنسبة لعمليات الاندماج ، فمن ناحية فهم يرتبون الصفقات ومن ناحية أخرى يحاولون منع حدوث عمليات دمج عدائية وحيث أن Bank America كان يتخبط فى بحار التمويل فى الثمانينات فإن المرء يتساءل ما هو فكر حملة أسهمه بالنسبة لنقل الثروة إلى Salomon Brothers والنفقات الأخرى التى يتحملونها فى حالة منع عملية الدمج .

وإذا تذكر الدليل القائل بأن عملية الدمج فى مصلحة الاقتصاد لأنها تضع اصول شركة فى أيدى أولئك الذين يمكنهم ادارتها بأكبر كفاءة ، وفى أثناء الصفقة فإنهم يفيدون حملة أسهم الشركة المدمجة ومنذ ذلك الحين نهض Bank America وكما ترى صحيفة Business Week فإن اندماج Bank America و First Interstate يعد من النماذج الكبيرة لعمليات الدمج فى التسعينات ، ومنذ ذلك الحين قام Bank America بتملك Security Pacific ، وبالنظر إلى حملة أسهم Bank America فإنه من الشيق ملاحظات أنه اعتباراً من ١٩٨٧/٣/٣١ كانت المراكز الثالث والخامس والسادس من حيث ترتيب حملة الأسهم .

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــــدر :	(كتاب) اندماج وخصخصة البنوك	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩

• أسباب وافتراضات اندماج البنوك :

Resons / Hypotheses for Bank Mergers :

يثار تساؤل لماذا تندمج المنشآت ؟ تقترح نظرية التمويل أن الاندماجات كأى قرارات استثمار أخرى لابد منها لانها مشاريع متعلقة بصافى القيمة الحالية وتزيد من الثروة أو القيمة السوقية بالنسبة لحملة أسهم المنشأة الدامجة ، وتأتى الزيادة فى الثروة من خلال التكامل والتعاون بين البنيكن المندمجين أو تحويل الثروة من حملة السندات إلى حملة الأسهم ولا ينظر إلى كل الاندماجات على أنها تهدف إلى تعظيم ثروة حملة الأسهم ، فمن الممكن أن تتخذ قرارات الاندماج لتعود بمنفعة شخصية تسمى افتراضية تعظيم المنفعة للإدارة وإذا كان تحقيق منفعة الإدارة يعتمد على حجم المنشأة أو المخاطرة أو المكافآت فإن الإدارة ستحاول أن تزيد من حجم المنشأة أو تقليل المخاطرة أو زيادة الحوافز ، ولأن المنشآت الكبيرة تهدف إلى دفع حوافز كبيرة لمديريها الاكفاء لذلك فإن هدف تعظيم حوافز الإدارة يلعب دوراً أساسياً من خلال زيادة حجم المنشأة .

كذلك تلعب العجرفة والكبرياء لدى مديرى البنك دوراً أيضاً فى العمل على الاندماج مع منشآت أخرى ليزيد حجم المنشأة التى يسيطرون عليها ، ولذلك يعملوا على الاستحواذ على بنوك أخرى ولأن عجرفتهم وغرورهم يؤدى إلى التعتيم على حقائق عمليات تقييم البنوك المستهدفة فإنهم يستمرون فى محاولات الاستحواذ على بنوك ومنشآت أخرى وفى حالة نجاحهم فإنهم يستمرون فى دفع ثمن مبالغ فيه ، ويمكن أن يتم هذا الأمر من خلال تغيير الخصومات الضريبية أو حجم التدفقات النقدية المتوقعة أو مقدار المخاطرة وذلك لكى ينتج صافى قيمة حالية موجبة ويوجد افتراضات معينة متعلقة بهدف تعظيم ثروة حملة الأسهم تتضمن ما يلى :

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	طارق عبد العال
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	
المصـــــدر :	(كتاب) اندماج وخصخصة البنوك	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩

(١) افتراضية المعلومات والتى تؤكد على أنه يجب على المنشآت الدامجة أن تحصل على المعلومات الخاصة والأهداف التى تمكنها من تحديد المنشآت المسعرة بأقل من قيمتها الحقيقية .

(٢) افتراضية القدرة السوقية : وهو ما يفترض أن المنشآت الدامجة سوف تتمكن من خلال الاستحواذ أن تكتسب قدرة احتكارية من خلال الاندماج الأفقى وبما يمكنها من رفع اسعار المنتج بعد الشراء أو الاستحواذ على أكبر قدر من المنشآت المنافسة .

(٣) افتراضية التعاون والتكامل : وتركز هذه الافتراضية على أن التعاون والتكامل بين المنشآت المندمجة سوف يقلل التكاليف أو يحقق وفورات الحجم الكبير ، والحد من الأصول الفائضة .

(٤) افتراضية الضرائب : وتقترح هذه الافتراضية أن الاندماج قد يخفض من الالتزام الضريبى فى بعض الحالات .

(٥) افتراضية الإدارة غير الكفئة : وتؤكد هذه الافتراضية على محاولة الاستحواذ على المنشآت التى تكون الإدارة فيها ضعيفة أو غير فعالة لأن هذه الإدارة الضعيفة لا تمكن من استخراج الامكانات الكامنة لدى المنشآت ولا تعظيم قيمتها السوقية بينما استبدال هذه الإدارة بإدارة أخرى قوية سوف يمكن من تحقيق أهداف تعظيم قيمة المنشأة .

وفى النهاية ، فعلي الرغم من ان المنشآت ذات أسواق راس المال الكاملة ليس لديها الحافز على التنويع (لان حملة الأسهم يمكنهم فعل ذلك بصورة افضل بانفسهم) ، إلا أننا نرى أن انخفاض التنويع يزيد من المخاطرة ، ولذلك نقترح اضافة افتراضية التنويع إلى الحالات التى تدفع إلي الاندماج .

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	شرف حاب الله
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٤١١٥١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩ ٨ ٧

بمشاركة وزير الاقتصاد

مناقشة قضايا الاندماج المصرفي وأبعاده الاقتصادية والادارية

الأبعاد الاقتصادية والادارية للاندماج المصرفي ومايرتبط بها من قضايا عديدة.. ستكون جميعها محاور لمناقشات مستفيضة في الندوة التي سيعقدها مركز البحوث الاقتصادية بأكاديمية السادات للعلوم الادارية وتحضرها قيادات العمل المصرفي والخبراء والباحثين من المنتظر أن تتم مناقشة ١١ محورا في الندوة تشمل الاندماج المصرفي كظاهرة عالمية والاراء المؤيدة والمعارضة لاندماج البنوك وأسباب اندماج البنوك والنتائج المترتبة وصور الاندماج المصرفي وأثر الاندماج على كفاءة العمل المصرفي وأثر الاندماج على المنافسة المصرفية، وأثره على تخصيص الموارد البشرية في القطاع المصرفي وتجارب الاندماج المصرفي السابقة في بعض الدول العربية وتجارب بعض الدول المتقدمة في مجال الاندماج المصرفي والضوابط اللازمه لنجاح اندماج البنوك المصرية والعربية والعلاقة بين الاندماج المصرفي وخصخصة البنوك في مصر وفي بعض الدول العربية الشقيق

الآثار الاقتصادية للاندماج المصرفي

حول ذلك الموضوع يقول د. حمدي عبدالعظيم رئيس مركز البحوث الاقتصادية بأكاديمية السادات يعتبر الاندماج المصرفي من المتغيرات الاقتصادية العالمية الحديثة التي تزايدت أهميتها خلال النصف الثاني من التسعينات في ظل الاتجاه الى عولمة المصارف وتزايدحجم وأهمية الكيانات المصرفية الكبرى بحيث تكون قادرة على التعامل مع المنافسة العالمية في الخدمات المالية وفقا لاحكام منظمة التجارة العالمية التي بدأ العمل فيها منذ عام ١٩٩٥ وقد أصبح الاندماج المصرفي ضرورة في ظل اتفاقية بازل التي حددت معايير الملاءة المصرفيه أو درجة كفاية رأس المال بما لايقل عن ٨٪ من قيمة المطلوبات أو الالتزامات المستحقة على البنك باستبعاد الاصول الخطرة ولتحقيق هذه النسبة لجأ كثير من البنوك الصغيرة الى الاندماج مع بعضها البعض لزيادة قدرتها المالية على التعامل في أسواق المال العالمية على أساس قوي وقد بلغت قيمة عمليات الاندماج المصرفي عام ١٩٩٨ حوالي ٦ ٢ تريليون دولار بزيادة نسبتها ٥٤٪ عن العام السابق منها ٦٢ ١ تريليون دولار في الولايات المتحدة الامريكية وحدها تمثل حوالي ١٤٠٠ صفقة اندماج، ٧٠٠ مليار دولار في الدول الاوروبية بزيادة ٣٠٪ عن قيمة صفقات الاندماج عام ١٩٩٧ ولم تقتصر عمليات الاندماج على البنوك المحلية فقط وانما تعدت ذلك الى المستوى العالمي حيث أعلن عام ١٩٩٨ عن اندماج بنكي دويتش بنك الالماني وبانكرزترلست الأمريكي وقد بلغت قيمة الصفقة ٢ ٩ مليار دولار على أن يبدأ التنفيذ الفعلي للاندماج في ابريل ١٩٩٩

وقد أعلن بانكو ناسيونال دي باريس عن الاندماج مع كل من بنك سوسيتيه جنرال وباري با الفرنسيين لتكوين كيان مصرفي عملاق تقدر قيمة أصوله بنحو تريليون دولار ويتفوق بذلك على كافة البنوك التي اندمجت مع بعضها سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي ولم تقتصر حالات الاندماج المصرفي على الدول المتقدمة بل شهدت كثير من الدول النامية حالات اندماج في امريكا اللاتينيه في الارجنتين والبرازيل وفنزويلا وفي آسيا حدثت حالات كثيرة للاندماج المصرفي في الصين واليابان واندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها. كما شهدت الدول العربية حالات اندماج في كل من السعودية والامارات العربية المتحدة والأردن ومصر وتوضح الاحصائيات الدولية أن اندماج البنك السعودي التجاري مع بنك القاهرة السعودي نتج عنه بنك جديد باسم البنك السعودي المتحد يحتل المرتبة الخامسة في حجم الارباح بين البنوك السعودية في المملكة العربية السعودية وفي مصر حدثت حالات متعددة للاندماج المصرفي منذ عام ١٩٥٧ عندما قام بنك القاهرة بشراء بنكين فرنسيين من أقدم البنوك وهما بنك الكونتوار ناسيونال ديسكونت دي باري وبنك الكريدي ليونيه حيث ترجع نشأة البنك الأول الى عام ١٨٦٩، والبنك الثاني عام ١٨٧٥. وفي عام ١٩٦٢ اندمج بنك الجمهورية مع بنك بورسعيد. كما اندمج بنك الاتحاد التجاري مع بنك القاهرة، واندمج بنك الاسكندرية مع بنك الاستيراد والتصدير الذي اندمج مع بنك الاسكندرية بعد ذلك في بنك واحد واندمج بنك التجارة مع البنك الأهلي لتوظيف الاموال ثم اندمج بنك التجارة مع البنك الاهلي المصري، واندمج بنك السويس مع بنك مصر، واندمج بنك التضامن المالي وبنك سوارس مع البنك الأهلي التجاري في بنك واحد يحمل اسم بنك التضامن المالي الذي اندمج بعد ذلك في بنك مصر. كما اندمج بنك بورسعيد في بنك القاهرة وفي بداية التسعينات اندمج ١٧ بنكا في بنك واحد هو البنك الوطني للتنمية. كما حدث اندماج اجباري لبنك الاعتماد والتجارة مصر في بنك مصر لاحتواء الازمة التي نتجت عنه افلاس بنك الاعتماد والتجارة الدولي وحماية ودائع العملاء، وعدم اهتزاز الثقة في الجهاز المصرفي المصري وضمان استقرار مناخ الاستثمار وفي يونيو ١٩٩٩ أعلن عن اندماج البنك العقاري المصري في البنك العقاري

العلاقة بين الخصخصة والاندماج:

وقد ثار جدل كبير حول جدوى اندماج المصارف قبل خصخصتها، وهل من الافضل أن تسبق الخصخصة الاندماج أم العكس إذ كما يتضح من حالات بين المصارف المصرية أنها حدثت دون النظر الى موضوع الخصخصة وكانت البنوك المندمجة جميعها بنوكا عامه كما أن الاندماج حدث دون أن يسبق ذلك إعادة هيكلة للبنوك الصغيرة والتي تدنى مؤشرات أدائها على أمل أن يتكفل الاندماج باصلاح أوضاع الكيان المصرفي الصغير أو المتدني إيمانا بنظرية الاواني المستطرقه التي نرى صعوبه قبولها في العلوم الاجتماعية والمالية بصفه خاصه على العكس تماما من حالة العلوم التطبيقية وفي اعتقادنا أن خصخصة البنوك يجب أن تسبق اندماجها بحيث يحدث الاندماج على أسس ادارية واقتصادية سليمه وفعاله وأن يكون هناك إعادة لهيكلة العمالة التي تعتبر العامل الرئيسي وراء ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفيه بشكل كبير عما هو عليه الحال في بنوك الدول المتقدمه وبحيث لاتكون العماله الزائده عبئا على الكيان الموحد بعد الاندماج وبحيث يمكن تهيئة الظروف التشريعيه واللائحيه والادارية والتنظيمية للتعامل مع كيان جديد اكثر تطورا ونشاطا ورغم أن أداء البنوك العامه في مصر يتسم بالكفاءه بصفه عامه إلا أن الكيانات المصرفيه الصغيرة لاتستطيع التعايش بمفردها مع الظروف الجديدة المتصفه بشده المنافسه من جانب فروع البنوك الاجنبيه والبنوك الاجنبيه التي يمكن أن تنشأ في مصر في ظل حرية الاستثمار وتحرير التشريعات الماليه وتحرير تجارة الخدمات وبذلك نجد أن الطابع الحكومي الذي تتصف به ادارة ونظم ولوائح بعض البنوك العامه الصغيره لايصلح لادارة البنوك في ظل الظروف التنافسية الجديدة وهو مايتطلب خصخصة ادارة البنوك العامه على الاقل قبل طرحها للبيع وقبل بدء عمليه الاندماج اذ أن حدوث الاندماج قبل الخصخصة يمكن أن يؤدي إلى تكوين كيان بيروقراطي جامد كبير الحجم شكلا ولكنه ضعيف جوهريا سرعان ماتعصف به رياح المنافسه والتغيرات الدوليه الجديدة يضاف إلى ماسبق صعوبه خصخصة الكيان الكبير بعد الاندماج بعكس فرص النجاح المتاحة لعمليه الخصخصة لكل بنك صغير على حده لاعداده لمرحلة النضج والمنافســـه والانطلاق وتوضح بعض الدراسات أن ٥٨٪ من حالات الاندماج المصرفي التي حدثت خلال الفتره (٩٢-٩٦) في مناطق مختلفه من العالم لم تحقق قيمة مضافة ويرجع ذلك في رأي الخبراء إلى عدم توافر مقومات الاندماج وتوافر الادارة الناجحة لعملية الاندماج والحصول على الموافقات القانونية والتنظيمية اللازمه وأن يكون الاندماج قد حدث بناء على خصائص علميه واقعيه وبحيث لايكون الاندماج مجرد تجميع لمؤسسات في عدد قليل يشكل احتكار قله يؤثر سلبيا على كفاءة العمل المصرفي وعلى الاقتصاد القومي بصفه عامه وقد أوضحت تجارب مصر في الاندماج المصرفي في ظل القطاع العام الاتجاه الى المركزيه في ادارة البنوك

الآثار الإيجابيه للاندماج المصرفي:

يترتب على الاندماج المصرفي المزايا الاتيه

- الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم الكبير ومايرتبط به من وفورات حيث يترتب على الاندماج تخفيض تكلفة العمل المصرفي بعد الاندماج نتيجة تخفيض أعباء العمال والنفقات الثابته للبنك وتوضح تجربه اندماج بنك نورث كارولينا مع بنك سوفرين لتكوين بنك جديد يحمل اسم NCNB أن هذا الاندماج ترتب عليه تخفيض النفقات بما يتراوح بين ١٠٪-١٥٪ من النفقات الثابته بعد الاندماج
- زيادة قدرة البنك بعد الاندماج على التطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة والحاسبات الاليه وزيادة النطاق الجغرافي للمعاملات المحليه والخارجيه مما يعزز من القدرة التنافسيه للبنك بعد الاندماج
- تطوير النظم الاداريه ولوائح العمل وإعادة توزيع الموارد البشريه بما يتفق مع الاعتبارات الاقتصادية لتشغيل الوحدد المصرفيه مما ينعكس على حجم الارباح المحققه وعلى حوافز العمل وارتفاع انتاجيه العامل وزيادة قدرة البنك على تنمية المهارات البشرية للعاملين

خامسا- يترتب على الاندماج زيادة القدره التنافسيه وارتفاع معدلات الارباح واتجاه العائد على الاسهم الى الارتفاع اذ توضح احدى الدراسات أنه من المتوقع أن يترتب على اندماج دويتش بنك الالماني وبانكرزترست الامريكي زيادة العائد على الاسهم من ١٠٪ الى ١٥٪ بحلول عام ٢٠٠١ مع توفير خمسه الاف وخمسمائة فرصه عمل جديده

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	شريف حاب الله
الموضوع الفرعي :	قطاع التمنون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٤١١٥١
المصـــــدر :	الاهرام	تاريخ الصـــدور :	١٩٩٩/٨/٧

● في بعض التشريعات الاستثماريه تتمتع البنوك بعد الاندماج باعفاءات ضريبيه لمده معينه لاستيعاب خسائر احد البنوك المندمجه وخصم هذه الخسائر أو ترحيلها للسنوات القادمه لكى يتم استبعادها من الارباح المستقبليه وفى مصر يسمح قانون الاستثمار رقم ٨ لسنه ١٩٩٧ بالحصول على اعفاءات ومزايا ضريبيه وجمركيه وغيرها من الضمانات وذلك بالنسبة للانشطه التى نص عليها القانون ولكن يلاحظ عدم وجود أنشطة البنوك من ضمن الانشطة التى تتمتع بمزايا وضمانات القانون بعد الاندماج وهو مايدعونا الى المطالبه بتعديل القانون لاضافة نشاط البنوك والمؤسسات الماليه إلى الانشطة التى تتمتع بأحكام هذا القانون وبذلك تستفيد من حالة الاندماج من الاعفاءات والمزايا الضريبيه والجمركيه تشجيعا على إنشاء الكيانات المصرفيه الكبيره القادره على المنافسه محليا وخارجيا

● يعتبر الاندماج أداه هامه لدعم وتقوية الجهاز المصرفى ومنع تعرضه لهزات اوازمات تؤثر سلبيا على كفاءته او تؤدى إلى فقدان الثقه فيه اذ تعتبر البنوك من أهم ركائز الاقتصاد القومى ودعائم النشاط الاقتصادى وتمويل التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه وجذب رأس المال الاجنبى وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الى الدوله فضلا عما تقوم به البنوك من دور هام فى مجال الاستثمار غير المباشر وتنشيط سوق المال بصفه عامه فضلا عن الدور الايجابى لها فى نجاح برنامج الخصخصة

● يساعد الاندماج على الوفاء بمتطلبات الملاءه المصرفيه وفقا لمعايير لجنة بازل الخاصه بكفاية رأس المال حتى تكتسب ثقة البنوك العالميه والمؤسسات الدوليه والمستثمرين ومن المتوقع أن يتم تعديل اتفاقية بازل لالزام البنوك بتقديم بيانات مفصله عن قروضها حسب المخاطر المرتبطه بعجز العملاء عن السداد على النحو المعمول به فى البنوك الامريكية والتى تقسم العملاء الى عشرة مستويات حسب درجة المخاطره واستبعاد القروض المقدمه الى حكومات أو شركات عاجزه عن السداد من قيمة أصول البنك ولعل مثل هذه الاتجاهات الحديثة تجعل الاندماج المصرفى اكثر الحاحا عن ذى قبل

● يؤدى الاندماج الى زيادة القدرة التمويلية للبنوك على المساهمه فى تمويل المشروعات القوميه العملاقه فى جنوب الوادى توشكى وسيناء والسويس وشرق بور سعيد ومن ثم المساهمه البناءه فى تحقيق طموحات مصر فى الدخول الى القرن القادم بمشروعات عملاقه تحقق إعادة السكان بحيث ينتشرون على مساحة لاتقل عن ٢٥٪ من إجمالى المساحه الكليه لمصر بدلا من النسبة الحالية التى تبلغ ٥٪ فقط

الاراء المعارضه للاندماج المصرفى:

رغم الايجابيات السابقه إلا أن هناك من يعترض على الاندماج المصرفى على أساس مايلى

أولا -يمكن تقوية حجم البنك وزيادة كفاءته وتمتعه بوفورات الحجم عن طريق زيادة رأس المال خلال البورصه مما يؤدى إلى زيادة معدل الملاءه المصرفيه وفى نفس الوقت تنشيط البورصه

ثانيا -عدم وجود نظريه عامه للدمج المصرفى يجعل من الصعب معرفة نتيجة الدمج مسبقا فضلا عن عدم وجود دليل قاطع على أن البنوك الكبيره أكثر فعاليه من البنوك الصغيره

ثالثا -يمكن أن يؤدى الاندماج المصرفى إلى حدوث احتكار قله فى السوق المالية مما يؤثر سلبيا على كفاءة الخدمه المصرفيه وعدم وجود الدافع للتطوير أو تخفيض التكلفة مما يؤثر عكسيا على العملاء وعلى النشاط الاستثمارى بصفه عامه.

رابعا -ليس هناك سوى أدله ضعيفه على وجود اقتصاديات الحجم أو وفورات التنوع فى البنوك كنتيجة لحدوث الاندماج

خامسا -احتمال وجود مقاومه من العاملين فى أحد البنوك المندمجه لنظم العمل والسياسات المتبعه بواسطه ادارة البنك الاقوى مصرفيا نتيجة الصراع الادارى على كرسى القياده واختلاف نظم الترقيه والتحفيز للاداء المتميز ورغم ذلك فقد يرحب صغار العاملين بالاندماج اذا ماكان ذلك يؤدى إلى زيادة مايمكن الحصول عليه من حوافز ومكافآت وأرباح فى نهاية السنه الماليه مقارنة بما كانوا يحصلون عليه قبل الاندماج ويقابل ذلك ببعض السخط وعدم الرضا من جانب العاملين فى البنك المتميز اذا ما كانت اعباء العماله التى تحملت بها الارباح بعد الاندماج تؤدى إلى نقص الحوافز والمكافآت والارباح السنويه وفى اعتقادنا أن كافة الاعتراضات السابقة يمكن ان تكون صحيحة فى الاجل القصير الا انها يمكن أن تتلاشى بفعل التطوير المصرفى والتكنولوجى وتطبيق نظم الادارة الحديثة وبدء التمتع بوفورات الحجم الكبير وزيادة القدره التنافسيه كما أن قوة البنك المركزى ودوره فى الرقابه على البنوك يمكن تحول دون حدوث مساوىء لاحتكاريه ناتجه عن اندماج بعض البنوك طالما أن القوانين تعطى البنك المركزى استقلالية وصلاحيه دون حدود فى الاشراف والرقابه على كافة البنوك العامله فى البلاد سواء كانت وطنيه او أجنبيه وسواء كانت بنوكا عامه او خاصه وفيما يتعلق بزيادة رأس المال كبديل للاندماج المصرفى فانه لايمكن أن يحقق المزايا الناتجه عن الاندماج طالما أن النظم والاداره الموجوده لم تشهد أية تغييرات او إعادة هيكلة ماليه وإدارية مما يجعل هناك ضعفا فى القدره التنافسيه مع استمرار تشتت السوق المصرفية بين البنوك الكثيره العدد والتأثير سلبيا على كفاءة عمل البنوك الصغيره غير المندمجة مع غيرها

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	الجريدة
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية-البنوك	رقم العـــــدد :	٧٦٢٠
المصـــــدر :	الشرق الاوسط	تاريخ الصـدور :	١٩٩٩/١٠/٩

البنوك الأجنبية ترفع حصص ملكيتها في القطاع المصرفي المصري

الاندماج أهم خيار أمام البنوك الصغيرة لامتلاك حصص كافية في السوق

لندن: «الشرق الاوسط»

احتلت البنوك المصرية على الدوام دورا طليعيا في عملية تحديث الاقتصاد. وقد بدأت عملية التحول الفعلي لدى هذه البنوك منذ عام 1974 وذلك مع دخول البنوك المختلطة التي سمحت للمؤسسات المالية الاجنبية الكبيرة لاول مرة بدخول السوق المصرفية في مصر.

ومنذ ذلك الوقت شهد القطاع المصرفي في مصر عددا من التطورات، اهمها بيع الاصول العائدة الى الدولة، وفتح عمليات تطوير البنية التحتية امام الاستثمار الخاص، وتوسع قطاع النفط والغاز، وتزايد اهتمام الشركات المملوكة للاسر في التحول الى شركات مساهمة، وتعزز الطلب على خدمات مصرفية افضل من قبل اوساط المستهلكين. وقد ساهمت هذه العوامل جميعها في زيادة تقدم وتعقيد القطاع المصرفي في مصر.

لعل اهم التغييرات التي شهدتها مصر قد تمثل في تصاعد الاهتمام بمصر من قبل البنوك الدولية الكبرى. وعلى الرغم من ان البنك المركزي المصري لم يصدر رخصا مصرفية جديدة، الا ان باستطاعة البنوك الاجنبية فتح مكاتب تمثيلية او شراء مؤسسات مالية قائمة.

واخر مؤسسة مصرفية دولية دخلت مصر تمثلت في بنك «اي بي ان ـ امرو» الهولندي الذي تسلم رخصة لاقامة مكتب تمثيلي وحصل ايضا على حصة مقدارها 59 في المائة من مؤسسة «دلتا اي اي بي» للسمسرة.

وفي تطورات اخرى حصلت خلال العام الحالي، ظهرت مؤسسة «فليمنغ CIIC» باعتبارها مشروعا مشتركا بين مؤسسة «فليمنغ» البريطانية وشركة التجارة والاستثمارات الدولية (CIIC). وتعتزم شركة «فليمنغ CIIC» التركيز على عمليات الاستثمار المصرفي وادارة الاصول وانشطة السمسرة.

وقد استقطب البيع المقترح لحصة كبرى في البنك العربي الافريقي المصري عروضا من اربعة بنوك عالمية كبرى، في حين رفع بنك «كريدي كوميرسيال دو فرانس» الفرنسي حصته في بنك الاعتماد المصري الى 75 في المائة. كما اكد بنك «باركليز» البريطاني ثقته بمصر من خلال رفعه حصته في بنك «القاهرة باركليز» الدولي الى 60 في المائة من 49 في المائة بالاضافة الى خططه الرامية الى النهوض بدور البنك حتى يصبح مركزا اقليميا.

من جهة اخرى فان الطموحات الاقليمية لمؤسسة «EFG ـ هيرميس»، وهو واحد من اكثر مؤسسات الاستثمار المصرفي والخدمات المالية نشاطا في مصر، باتت واضحة. اذ تقوم المؤسسة في الوقت الحاضر بتوسيع وجودها الاقليمي حيث اصبحت تعمل على مدى العام الماضي بعقود في الاردن والسعودية واثيوبيا والجزائر واليمن. وقد اكدت ثقتها بمستقبل السوق الاقليمية من خلال تاسيس صندوق الشرق الاوسط وافريقيا النامية الذي يعتزم الاستثمار في 20 سوقا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا والدول الافريقية جنوب الصحراء.

بيد ان نمو القطاع المصرفي المصري لم يشمل جميع البنوك العاملة في البلاد حيث يلاحظ اتساع الفجوة بين قلة من البنوك الكبيرة الخاصة وعدد كبير من البنوك الصغيرة. اذ طالما حققت البنوك الاكبر والاقوى ارباحا اعلى واحتلت مكانا افضل لاستغلال الفرص القليلة.

وقد اصبح شائعا في اوساط المصرفيين بمصر ان المؤسسات الصغيرة ستكون بحاجة الى الاندماج بهدف زيادة قاعدتها الرأسمالية بشكل كبير اذا ما ارادت البقاء في العالم الحديث. يقول احد المصرفيين المصريين «ان البنوك الثلاثة الخاصة الكبرى تحقق اداء جيدا لكن البنوك الاخرى بحاجة الى ان تنتبه اكثر لاهمية التغيير.. فمن شأن بقاء البنوك بحجمها الصغير ان يرفع من تكاليف عملياتها. فلدى مصر الان مشاريع كبرى قادمة في قطاع تطوير البنية التحتية، وقد يكون من الصعب جدا على البنوك الصغيرة ان تاخذ نصيبها في تلك المشاريع.

بعض البنوك لا تتفق مع ذلك وتذكر انها تقوم بعملية التحول نحو الاعمال الجديدة بسهولة وارتياح. اذ يقول مصطفى خليل رئيس مجلس ادارة البنك العربي الدولي (AIB) ان البنك قد ركز انشطته على تمويل التجارة الا انه يتحرك نحو قطاع السياحة ايضا. من جهة اخرى فاز بنك مصر الوطني هو ايضا بنك صغير الا انه وسع شبكة فروعه وانشطته وبقوة، مما ساعده على تحقيق زيادة في ارباحه في عام 1998 بلغت نسبتها 51 في المائة.

يقول هاني حسن المدير العام للبنك العربي الافريقي الدولي قد يكون من فائدة البنوك الصغيرة والمتعافية ان تندمج حيث تكون قواها مكملة لبعضها الاخر. الا اننا نعتقد ان البنك العربي الافريقي الدولي بامكانه التنافس

الموضوع الرئيسي : الاندماج — اسم كاتب المقال : الجريدة

الموضوع الفرعي : قطاع الشئون المالية:البنوك — رقم العدد : ٧٦٢٠

المصدر : الشرق الاوسط — تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١٠/٩

وزيادة حصته في السوق حسب اوضاعه الخاصة». ويضيف حسن قائلا «ان البنك العربي الافريقي الدولي يتمتع بموقع جيد يؤهله لفتح فروع جديدة وتوسيع محفظة قروضه».

وعلى الرغم من تركيز نشاطها على الاستثمار الا ان البنوك الخاصة الكبرى قد اظهرت اخيرا اهتماما متناميا في قطاع صيرفة التجزئة. فالبنك التجاري الدولي اصبح لاعبا اساسيا في تمويل الشركات. الا ان هشام عز العرب، رئيس مجلس ادارته، يتطلع الى توسيع نطاق اختصاصات البنك. اذ يقول «هناك سوء فهم مفاده ان شبكتنا مخصصة فقط لزبائننا من الشركات. الا ان عمليات التجزئة ستكون من ضمن اهتمامنا في الفترة المقبلة».

ويضيف انه بالرغم من توسع عمليات القطاع المصرفي في البلاد خلال السنوات القليلة الماضية، فان مصر لا تزال تعاني من شحة البنوك. حيث يوجد 45 الف زبون لكل فرع مصرفي بالمقارنة مع تركيا حيث هناك 10 الاف زبون لكل فرع.

ويشير عز العرب الى ان دراسة قام بها البنك الدولي اخيرا للقطاع المصرفي في مصر اظهرت ان ثلث الاعمال الصغيرة في البلاد ما زالت من دون حساب مصرفي. ويقدر عز العرب انه ما لا يقل عن 10 في المائة من سكان مصر البالغ 60 مليون نسمة قادر على تحقيق الادخار. ويقول «هذا يعني 6 ملايين فقط من الزبائن. ويتعين علينا ان نطرح منتجات جديدة قبل نهاية العام الحالي بهدف استقطابهم».

ومما يعزز افاق القطاع المصرفي في مصر الحماس الذي يبديه المراقبون بشأن مستقبل سوق الاسهم المصرية. اذ يقول شريف رفعت من مؤسسة «كونكور انترناشونال انفستمنت» في مصر «ان سوق الاسهم المصرية جذاب جدا. واي مستثمر يرى ذلك يتعين عليه ان يتقدم اليه». ويتفق حسين شكري، رئيس مجلس ادارة «HC سيكيورتيز» مع هذا الراي حيث يقول «نصل الان الى مرحلة هبطت فيها الاسعار الى مستويات عام 1996 واصبحت جدا رخيصة. لذلك لن استغرب ان ارى عودة الى الارتفاع عندما يكون الناس غير متوقعين ذلك».

ويخالف هذا الحماس ردة الفعل امام ضعف الاداء في السوق خلال عام 1998 عندما انخفضت اسعار الاسهم بنسبة 25 في المائة وفي الاشهر الاولى من عام 1999 حيث كان الاداء متواضعا. الا ان رفعت وشكري، مثل مراقبين ماليين مصريين آخرين، على ثقة بان التحسن في الاقتصاد الكلي المصري بالاضافة الى بعض السياسات الحكومية الحكيمة ستعيد سوق الاسهم الى مسارها الصحيح لتشهد نموا مثيلا بما شهدته في اواسط التسعينات عندما ارتفعت رسملة السوق من 4 مليارات دولار في عام 1994 الى 24 مليار دولار في عام 1998, وقد بدأت سوق الاسهم المصرية اعمالها العام الحالي بازدهار خلال الشهر الاول. بيد ان عددا من العوامل عاد بها الى الهبوط ومن هذه العوامل توقع شحة في العملات الصعبة، الامر الذي عزز المخاوف من اقرار خفض في قيمة العملة، والافتقار الى مؤسسات الاستثمار الدولية التي بقيت بعيدة عن الاسواق الناشئة، وشحة المنتجات مع تباطؤ عمليات الخصخصة.

الموضوع الرئيسى : الاندماج

الموضوع الفرعى : قطاع الشئون المالية:البنوك

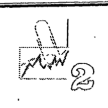
المصـــــدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : احمد صفى الدين

رقم العـــــدد : ٢٧٨٢

تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٣/٢٢

البنوك تركب قطار الاندماجات السريع



يبدو ان قطار الاندماج ستعرف طريقها الى الاقتصاديات العربية وتهب على قطاع المصارف حيث تدرس بنوك مركزية عربية 20 حالة دمج لبعض الكيانات الصغيرة فى وحدات مصرفية قوية وذلك خلال السنوات القليلة القادمة بعد ان ظلت البنوك ترفض فكرة الدمج حفاظا على مكاسبها الذاتية الامر الذى جعل حالات الدمج نادرة حيث لم تتجاوز اصابع اليد الواحدة كان ابرزها اتحاد البنك السعودى التجارى المتحد مع بنك القاهرة السعودى عام 1997 تحت مسمى السعودى المتحد برأسمال 2.4 مليار دولار واصول قيمتها 28.5 مليار دولار وكذا اندماج البنك العقارى المصرى مع نظيره البنك العقارى العربى لتكوين وحدة مصرفية برأسمال يتجاوز المليار جنيه واستثمارات 10 مليارات جنيه.

ورغم ان حالات الدمج العربية لاتقارن بنظيرتها الاجنبية التى بلغت فى العام الماضى فقط نحو 1500 حالة قيمتها 153 مليار دولار مقابل حالات دمج عام 1995 بقيمة 83.2 مليار دولار وحوالى 1855 حالة اندماج باصول استثمارية بلغت 108.6 مليار دولار عام 1990 رغم هذا الفارق الواضح والشاسع فان خبراء المصارف والمسئولين فى سلطات النقد العربية يتوقعون ان تزداد حالات الاندماج بين المصارف العربية وان تتجاوز هذه الحالات الحدود القطرية لنرى قيام وحدات مصرفية خليجية مشتركة ومصرية - ليبية وسعودية - مصرية واماراتية -سورية لاسيما بعد ان اصبحت الاندماجات والتكتلات الاقتصادية لغة العصر ليس بين البنوك فقط وانما بين الشركات ومكاتب المحاسبة ايضا وان ارقام وبيانات البنوك العربية تشير الى فجوة مخيفة بين المصارف العربية والاجنبية وان القطاع المصرفى العربى مطالب بمواجهة حزمة من التحديات فى مقدمتها ظاهرة الاندماج والحجم الكبير للمصارف التى تتجاوز حدود القطرية لتعمل على اساس اقليمى

وبات على المصارف العربية ان تعمل كأنها فروع لبنك واحد حتى لاتتحول الى كيان هزيل عاجز عن مقاومة الكيانات المصرفية العملاقة التى تظهر يوميا وستتضاعف اعدادها مع تنفيذ مقررات منظمة التجارة العالمية WTO.

واجمع الخبراء المصرفيون على ان المصارف العربية البالغة 342 بنكا ونحو 87 مصرفا ومؤسسة مصرفية تعمل فى مجالات الاستثمار والاقراض الصناعى والزراعى والاسكانى مازالت متواضعة جدا من حيث حجم اعمالها وموجوداتها وحقوق المساهمين بها باستثناء عدد محدود منها .. وانتقدوا تركيز المصارف على الاعمال المصرفية التقليدية من تلقى الودائع وفتح الاعتمادات .. واشار الخبراء الى ان البنوك العربية عجزت عن استثمار النمو الكمى الذى حققته فى السبعينات فى تدعيم مواقعها ومراكزها المالية وتحقيق تطور نوعى يرقى بها لمصاف البنوك العالمية وشدد الخبراء على اهمية تعزيز الاتجاه نحو الاندماج لاسيما ان المصارف العربية مازالت عاجزة عن الانخراط فى مستجدات الساحة المصرفية الدولية وانها ستكون مطالبة بمواجهة كيانات مصرفية عملاقة شرسة تتجاوز اصولها مئات المليارات من الدولارات.

الاندماجات قادمة

وفى الوقت الذى اوشكت فيه اجراءات دمج بنكى العقارى المصرى والعقارى العربى فى خطوة تنبئ بانتعاش قطاع الاستثمار العقارى المصرى مجددا وبدأت اجراءات دمج بنكى مصر اكستريور ومصر الدولى وبدأت الاوساط المصرفية المصرية تتحدث عن احتمالات بامتداد ظاهرة الدمج للبنوك التجارية العامة الاربعة الاهلى ومصر والاسكندرية والقاهرة لاسيما عقب رفض وزارة المالية المصرية زيادة رأسمال البنك الاهلى المصرى الى 5 مليارات جنيه وكذا فتور الحديث عن خصخصة احد البنوك العامة الاربعة .. وعدم الانتهاء من دراسة التقييم الذى يتم على اساسها اختيار البنك الذى سيخصص .. ورغم تشديد البنك المركزى المصرى على ان فكرة الدمج بين البنوك العامة غير واردة الا انه لايرفض مبدأ الدمج ويرى انه مطلوب للكيانات الصغيرة . وحسبما قال محمد البربرى كبير مستشارى محافظ البنك المركزى المصرى لـ «العالم اليوم» فان فكرة الدمج داخل الجهاز المصرفى والعربى اصبحت فكرة مقبولة . وان قرار الدمج فى النهاية تحدده الجمعية العمومية لكل بنك مشيرا الى ان الظروف الاقتصادية الدولية واجواء المنافسة بعد تحرير تجارة الخدمات تجعل دمج الكيانات المصرفية الصغيرة امرا مطلوبا معتبرا ان الدمج خاصة للبنوك المتخصصة اصبح اتجاها ساريا ومقبولا وفى صميم المنافسة المصرفية.

واضاف ان البنوك المركزية العربية لاتملك سلطة الدمج بشكل ادارى دون الرجوع للبنكين الراغبين فى الاندماج وكشف عن ان الاندماج المصرفى احد الخيارات المطروحة للمناقشة فى اجتماعات البنوك المركزية العربية وان المتغيرات والمستجدات التى تطرأ يوميا على الساحة المصرفية العالمية ربما تحفز بنوكا عربية على اتخاذ هذه الخطوة لتعزيز قدرتها على المنافسة .. متوقعا ان تشهد السنوات القليلة المقبلة حالات دمج اخرى ربما تتجاوز الحدود القطرية لاسيما على ضوء تدشين بنوك عربية عديدة دراسة امكانية الاندماج فى بنوك عربية مماثلة لتكوين كيانات قوية.

حاجة ضرورية للاقتصاديات العربية

ويرى سمير القصرى رئيس بنك التنمية والتجارة المصرى ان عملية الدمج مطلوبة بشدة للكيانات المصرفية الصغيرة التى يقل رأسمالها عن 50 مليون جنيه .. موضحا ان قرار الدمج يتطلب موافقة الجمعية العمومية غير العادية لكلا البنكين المندمجين حيث غالبا ماتواجه عقد هذه الجمعيات صعوبة فى حالة البنوك الاستثمارية ونظيرتها الخاصة مقترحا تأسيس شركة مالية عربية ضخمة جديدة بهدف شراء البنوك الصغيرة ودمجها مع بعضها لتكوين كيان مصرفى كبير مشيرا الى ضرورة ان تتوافر فى هذه الشركات الشروط الواردة فى هذا الخصوص بالقوانين التى تحكم النشاط المصرفى فى كل دولة عربية موضحا انه يتعين على البنوك المركزية وسلطات النقد العربية دعم وتبنى اقتراح انشاء شركات لشراء البنوك الصغيرة ودمجها

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٧٨٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٢٢

مع بعضها محذرا من بقاء الكيانات المصرفية الصغيرة في السوق المصرفية العربية باوضاعها الحالية دون دمج خاصة ان وجود كيانات مصرفية اجنبية كبيرة سيؤدى لوجود مراكز احتكارية في الاوساط المصرفية العربية على حساب الكيانات البنكية العربية المتواضعة الامر الذى يدفع باتجاه الاسراع في عمليات الدمج للوحدات المصرفية الصغيرة.

واضاف ان عمليات الدمج المصرفية باتت من اهم احتياجات الاقتصاديات العربية حاليا مشيرا الى ان البنوك القائمة اكثر من احتياجات السوق واندماجها في كيانات كبيرة افضل لانها متواضعة ولاتؤدى ادوارا فعالة في الخدمات المصرفية وتفتقد الى الاليات والنظم البنكية الحديثة .. مؤكدا ان بقاءها باوضاعها الحالية محفوف بالمخاطر وان برامج الخصخصة التى تنفذها بعض الحكومات العربية لبيع حصص من البنوك التجارية المشتركة سيؤدى لتقليص البنوك محليا وخارجيا ويساهم في تطوير الخدمات المصرفية لانه يسمح للبنوك الاجنبية بامتلاك حصة اكبر في رؤوس اموال البنوك المطروحة للخصخصة موضحا ان مقررات منظمة التجارة العالمية WTO ستفتح الابواب امام البنوك والمصارف الاجنبية لادخال خدماتها المتطورة وان لم تكن البنوك الوطنية العربية قادرة على المقاومة ستنهار وتتعرض للابتلاع.

وتابع انه لامانع من ان يشترى بنك اوروبى او امريكى او يابانى احد البنوك العربية غير انه من الافضل اقامة تلك الشراكة بين البنوك العربية للمساهمة في تعظيم حجم المبادلات التجارية البينية ودفع التدفق الاستثمارى والتمويل لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .. موضحا ان عمليات الدمج العربية بدأت غير انها مازالت متواضعة ومحددة ولاتتجاوز تسع حالات ولم تصل لحد الدمج الاقليمى ومن المتوقع حدوث مثل هذه الحالات في المستقبل القريب لاسيما مع تسارع وتيرة الاتجاه نحو تعزيز ومضاعفة التعاون الاقتصادى والتجارى والاستثمارى العربى.

الفرصة متاحة حتى 2005

ويؤكد الدكتور على لطفى رئيس الوزراء المصرى الاسبق ان مسالة دمج البنوك او الشركات بصفة عامة هى ظاهرة عالمية لاسيما في الدول المتقدمة محذرا انه بعد عام 2005 لن يستطيع الصمود في السوق المصرفية الا البنوك القوية واذا كان البنك قويا برأسماله الضخم فسيمتلك القدرة على المنافسة ويستطيع فتح فروع له في الخارج ويجذب الاستثمارات وبالتالى يقوى مركزه المالى والاستثمارى ويتمكن من مناطحة الكيانات المصرفية الضخمة القادمة .. مشيرا الى انه عند دمج بنك صغير في بنك آخر كبير يتكون كيان اقتصادى ناجح والقطاع المصرفى العربى يعانى من تضخم سببه البنوك الصغيرة والهامشية التى لن تستطيع بامكانياتها المتواضعة ورؤوس اموالها المحددة خاصة بعد تحرير السلع والخدمات وفى مقدمتها الخدمات المصرفية وكذا اتجاه العالم كله نحو اقامة الكيانات الاقتصادية الاقوى القادرة على اختراق الاسواق الدولية في ظل العولمة.

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	داليا رضا
الموضوع الفرعي :	قطاع الخدمات المالية :البنوك	رقم العـــــدد :	٢٨١٨
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٣

مع اقتراب العمل بـ«الجات» الجدل يتجدد بين المؤيدين والمعارضين

المطالبة بدمج الكيانات الصغيرة قبل التحول الى البنوك الشاملة

– داليا رضا:

العمل باتفاقية «الجات» الخاصة بتحرير الخـ... الجدل مـرة أخرى بين مـؤيدين ومعارضين لسر... نوك التجارية الى بنوك شاملة.

فى الوقت الذى طالب فيـه الخـبراء بـضرورة تحـول البنوك التـجارية الى شـاملة للقيـام بالوظائف والخـدمات المصرفـية والمالية التـعدده في ظل المنافـسة الاجنبيـة اكد اخرون على ان تحـول هذه البنو ، الى شاملة عـملية صعبة ولابد ان تسبقهـا اجراءات فى مقدمتهـا عمليات الدمج بين البنوك الصغيرة او زيادة رؤوس اموالها.

وقال عـبد الرحمن بركـة رئيس بنك مصر رومـانيا انه من الضرورى مع اقتراب موعـد تطبيق الاتفـاقية العـامة لتحـرير التجـارة فى الخـدمـات «الجاتس» ان تبـدأ البنوك المصـرية فى الاسـتـعـداد لمواجهـة التـحديات التى سـوف تفرضـها المنافسة القادمة من البنوك الاجنبية، وخاصة فيما يتـعلق بقـدرة البنـوك المصـرية على الارتقـاع بمسـتـوى الخدمات التى تقـدمها لعملائهـا. فمن المنطقى انه مع تعدد فرص الاخـتيار بين البنوك المختلفـة امام العملاء ان يتـجه هؤلاء العمـلاء الى البنوك التى توفـر لهم افضل الخـدمات والتى تساعدهم فى توفيـر الوقت والجهد من خلال تقديم العـديد من الخـدمـات والقـيام بـالعديـد من الانشطة التى يحـتـاجون اليـهـا. واضـاف ان البنك الذى لن يتـمكن من تطوير قدرته على المنافسة لن يجد مكانا له خلال السنوات القادمـة ويؤكد ان البـنوك المصرية تتـمتع بوجـود كوادر بشرية عـلى درجات عاليـة من الكفاءة تسـمح لها بالقـيام بمهام البنك الشامل، وان العقبـة الاساسيـة التى تواجه هذه البنوك تتمثل فى انخفاض حجم رؤوس اموالها، وهذا الامر يمكن للبنوك التغلب عليـه من خلال السعى بجمـيع السبل الممكنة الى زيادةرؤوس اموالها.

الكيانات الكبيرة

يتفق عـبد الله طايل رئيس الـلجنة الاقتصـادية بمجلس الشـعب ورئيس بنك مصـر اكسـتريور مع الرأى السـابق فـيؤكـد ان البـقاء خـلال السنوات القـادمة سـوف يكون للكيانات الكبيـرة، وان الاستعداد لمواجهة الكيـانات الكبيرة القادمة من الخـارج يتطلب دراسة جميع الامكـانات المتاحة امـام البنوك المصـرية لتطوير اعـمـالهـا. واكـد ان البنوك المصرية تسـتطيع القيام بمهام الـبنوك الشاملة فيمـا يتعلق بقدرة الكوادر الـبشرية على مـواجهة اعـباء هذا التـحول، ويبقى الاندماج بين الكيـانات المصرفية القائمـة كاحد ابرز الحلول المطروحـة لعـلاج مشكلة ضـآلة رأس مـال بعض البنوك، ويشير طايل الى ارتباط فكرة البنوك الشاملة بمزايا كثـيرة مـثل انخفـاض حجم المخاطر من خـلال التنوع فى ممارسة مهـام وانشطة مختلفة، خـاصة مع وجود الادارة القادرة على دراسة السوق واستيعابه بصورة جيدة.

واشار سـانجاى كاو مـدير احد القطاعات بسـيتى بنك الى ان فكرة البنوك الشاملـة قد جاءت نتيـجة تطور طويل مـرت به البنوك التـجـارية منذ نشـأتهـا وذلك من خـلال التـعرف على احـتـياجـات العـملاء والتـنافس بين البنوك لاشباع تلك الاحـتياجات بموجب تقـديم خدمات مصـرفية ومالية وائتمانية متنوعة يستطيع العميل الحصول عليها فى اى وقت وفى أى مكان وبسهولة يظل هو المعيار الرئيسى فى نجاح البنوك فى الحـصول على ثقة العـملاء، ومن هنا جاءت جـانبية فكرة البنوك الشـاملة والتى تتمـتع بقدرات كـبيرة على اشبـاع احتـيـاجات عـملائهـا على اختـلاف مـسـتـوياتهم وانتمـاءاتهم الاقـتصادية والـثقافـية وعـادة ماتتـمتع البنوك التى تقوم بمـهام البنوك الشاملة بخـبرات واسعـة تقوم علـى استخـدام الاساليب الـعلمية المتقـدمة بالاضافة الى تراكم الخبرة العملية التى تكتسبها من خلال تجاربهـا فى التعـامل مع الشرائح المخـتلفة للعملاء داخل الاسواق التى يمتد اليها نشاطها.

واشار سـانجاى الى ان امـتداد نشاط البنوك الـشاملة ليشمل تقـديم خدمات متعـددة للشركات يسهل لهـا القيام باعمالها بسرعة ودقة ويساهم فى تنشيط حركة الاسواق، وحول مايثار بالنسبة لاحتمال زيادة الارتباط بين ممارسة البنوك التجـارية لاعمال البنوك الشـاملة وبين زيادة درجة المخاطر التى تتـحملها تلك البنوك نتـيجة تشعب نشـاطها، اوضح ان التـحليـل العلمى المتطور والدراســة السليمـة للمـجالات التى يقدم الـبنك على الدخول فـيها تسـاهم فى التـقليل من تلك المخاطر الى ادنى درجـة ممكنة خـاصة ان هناك طرقا مخـتلفة لقياس المخـاطر، ويدعم ذلك بالخبرات التى تتـوافـر لدى البنك مع مـرور الوقت وهذه الخـبرات لاترتبط باشخاص بعينهم وانما توجد اساليب علمية كثيرة تؤدى الى ضمان استمرارية تراكم الخبرات لدى البنك عبر الوقت بغض النظر عن استمرارية الافـراد ومؤكدا صعوبة ان يسيطر بنك واحد من البنوك الشـاملة على اقتصاد دولة بكاملها، خـاصة فى الحالة المـصرية والتى تتمـتع بوجود مجال واسع يستوعب ممارسة العديد من البنوك لانشطتها دون نشوء اية حالات احتكار.

تحفظات

وعلى الجانب الاخر تحفظ عدد من الخبراء على الدعوة الى قـيام البنـوك المصرية باعـمـال البنوك الشـاملة فقـال الدكتور نبيل حشاد الخبير المصرفى ان الاتجاه الى التفكير فى قيـام المصارف العربيـة باعمال البنوك الشـاملة قد بدأ يتنامى خـلال سنوات النصف الثـانى من تعـينيات القـرن الماضى، ويرجع ذلك الى الثـورة الهـائلة التى بدأ يشهـدها القطاع المالى على المستوى العالمى منذ بداية هذه الفترة، وما ارتبط بتلك الثـورة من تنامى ظاهرة العـولة الماليـة والتى صـاحبـهـا اتجاه الدول الى تحـرير حسابـاتها الجـارية

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	داليا رضا
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية :البنوك	رقم العـــــدد :	٢٨١٨
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٥/٣

وحسابات رأسمالها وانفتاح الاسواق العالمية على مستوى العالم مع بعضها. كما لم تعد مصادر تمويل الشركات مقصورة على المصادر المحلية، وانما امتدت لتشمل ايضا مصادر تمويل خارجية مثل شهادات الايداع الدولية. مشيرا الى ان اقتراب موعد تطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية «الجاتس» وماصاحبه من تزايد مخاوف المصارف العربية من اشتداد حدة المنافسة المتوقعة من جانب البنوك الاجنبية التي يتوقع ان يزيد اقبالها على الدخول الى الاسواق العربية، خاصة ان تلك البنوك تتمتع بقدرات كبيرة على تقديم العديد من الخدمات المصرفية والمالية المتطورة كما تتمتع بقدرات تكنولوجية هائلة. كل تلك العوامل مجتمعه ادت الى وجود اتجاه لدى عدد من البنوك الشاملة.

واضاف الدكتور نبيل حشاد انه بالرغم من المزايا التى تترتب على هذا الاتجاه مثل تمتع تلك البنوك بالوفورات المرتبطة باقتصاديات الحجم الكبير ومايرتبط بذلك من انخفاض تكلفة الخدمات المقدمة من جانب تلك البنوك الا ان هذا الاتجاه نفسه – اى ممارسة البنوك التجارية لاعمال البنوك الشاملة – يشوبه العديد من التحفظات، ويتطلب كذلك توافر العديد من الشروط الصارمة فى البنك الذى يتجه لممارسة مهام البنك الشامل فمن الناحية التاريخية فان فكرة البنوك الشاملة نفسها ليست فكرة جديدة، فعلى سبيل المثال فانه قبل حدوث ازمة الكساد الكبير فى بداية ثلاثينات القرن الماضى كان فى الولايات المتحدة الامريكية وحدها خمس وعشرون الف بنك عدد منها يقوم باعمال البنوك الشاملة، وقد اسفرت الازمة عن تعثر وافلاس احد عشر الف بنك منها وقد اعتبر وقتها ان ممارسة البنوك التجارية لاعمال البنوك الشاملة احد الاسباب الرئيسية فى الازمة التى تعرضت لها البنوك وقتئذ، ومن ثم فقد اصدر الكونجرس الامريكى قرارا فى سنة 1933 يحظر على البنوك التجارية ممارسة اعمال البنوك الشاملة فيما عدا حالات معينة مثل الحالات التى تمارس فيها البنوك الامريكية اعمالا خارج الولايات المتحدة اى عبر البحار Over Seas وكذلك الحالات التى تمارس فيها البنوك الشاملة اعمالها من خلال مؤسسات مستقلة تابعة لها، ويعتبر بنك تشيز مانهاتن منذ نشاته عام 1877 وحتى اندماجه فى بنك كيميكال فى عام 1995 من اشهر البنوك الامريكية التى كانت تقوم باعمال البنوك الشاملة.

وقال حشاد ان منظومة التمويل فى كل دولة تتحكم الى حد كبير فى مدى ملاءمة نموذج البنك الشامل للبيئة الاقتصادية فى الدولة، فعلى سبيل المثال تحتل البنوك التمويل للشركات فى دول الاتحاد الاوروبى فتبلغ نسبة مساهمتها حوالى 37٪ من اجمالى التمويل المقدم للشركات بينما يلعب سوق رأس المال فى الولايات المتحدة الامريكية الدور الرئيس فى تقديم التمويل للشركات هناك، ومن هنا فان البيئة الاقتصادية فى دول الاتحاد الاوروبى اكثر ملاءمة لقيام البنوك التجارية باعمال البنوك الشاملة.

واشار الى ان المنافسة القادمة من الخارج ومحاولة البنوك المصرية والعربية تطوير اعمالها بما يمكنها من الاحتفاظ بعملائها لاتستلزم تحول تلك البنوك الى بنوك شاملة فمن ناحية ترتبط اعمال البنوك الشاملة بدرجات عالية من المخاطر تستلزم توافر معلومات كثيرة ودقيقة وبصورة دائمة لادارات البنوك حول مختلف الانشطة التى يمتد اليها نشاط البنك الشامل وقد اظهرت الدراسات ان سوء الادارة سواء بسبب تأخر وصول المعلومات او نقصها يمثل احد الاسباب الرئيسية لازمات البنوك فى مائة دولة على مستوى العالم ومن ناحية اخرى فانه باستثناء عدد قليل للغاية من البنوك المصرية والعربية فان حجم رأسمال الغالبية العظمى من تلك البنوك ضئيل بصورة لاتسمح لها بممارسة اعمال البنوك الشاملة -- عدد من تلك البنوك يتراوح رأسمالها مابين خمسة الى عشرة ملايين دولار فقط ومن ناحية ثالثة فان قيام البنوك التجارية باعمال البنوك الشاملة لايضمن بالضرورة نجاحها فى اجتذاب العملاء اليها نظرا لان قرارات العملاء فى الدول العربية عامة بالتعامل مع بنك معين دون الاخر ترتبط بعوامل كثيرة بعضها يرجع الى اعتبارات نفسية لايمكن ارجاعها الى اسباب عملية قابلة للتحليل.

واكد ان البنوك المصرية والعربية تستطيع الصمود امام المنافسة الاجنبية المتوقعة من خلال العمل على عدة محاور اهمها تطوير نظم الرقابة والاشراف من جانب البنوك المركزية على اعمال البنوك فى تلك الدول ومن خلال الاهتمام برفع مستوى الكوادر البشرية وبتطوير وتحديث نظم الادارة فيها، وكذلك ملاحقة التطورات التكنولوجية التى تطرأ على القطاع المصرفى فى العالم، ومحاولة الارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية التى تقدمها وتخفيض تكلفتها. وقال الدكتور فريد النجار رئيس قسم ادارة الاعمال بكلية التجارة جامعة الزقازيق وعضو اتحاد المصارف العربية ان تحول البنوك التجارية الى القيام بمهام البنوك الشاملة يجب الا يكون هدفا فى حد ذاته، فاجتذاب العملاء الى التعامل مع بنك معين دون الاخر لايرتبط بكون البنك شاملا ام تجاريا، وانما يرتبط اساسا بقيام ذلك البنك بدراسة حاجات العملاء والتعرف عليها بهدف توفير وابتكار الوسائل المختلفة لاشباع تلك الحاجات من خلال الخدمات المختلفة والمتنوعة التى يقدمها خاصة ان احتياجات العملاء تختلف من منطقة الى اخرى داخل الدولة الواحدة.

واضاف ان دراسة الاسواق دراسة جيدة والتعرف على احتياجات العملاء يجب ان تكون هى المعيار الفاصل فى اقدام البنك التجارى على الدخول فى مجالات تعتبرخارجة عن مهامه الاساسية التقليدية ويشير الدكتور النجار الى اهمية التخصص فى القطاع المصرفى فيؤكد ان تخصص البنك فى القيام بمهام معينة يساعد على الارتقاء بمستوى الخدمات التى يقدمها فى مجال تخصصه من خلال الخبرات التى تتراكم لديه عبر الوقت.

الموضوع الرئيسي : الاندماج — اسم كاتب المقال : نجلاء الرفاعي
الموضوع الفرعي : قطاع الشئون المالية:البنوك — رقم العـــــدد : ٢٨٣١
المصـــــدر : العالم اليوم — تاريخ الصـدور : ٢٠٠٠/٥/١٨

فى دراسة اقتصادية

الدعوة لإنشاء إدارات متخصصة لمواجهة الأزمات المصرفية

◆ اندماج البنوك المصرية فى السوق العالمى الوسيلة المناسبة لمواجهة العولمة المصرفية

كتبت ـ نجلاء الرفاعي:

اكد الدكتور محسن الخضيري الخبير الاقتصادى انه قد حان الآوان لكى تقوم البنوك المصرية بانشاء إدارات متخصصة فى إدارة الازمات سواء ما هو متصل بازمات انتاج الخدمات المصرفية واكسابها مزايا تنافسية غير مسبوقة أو ازمات تسويق الخدمات المصرفية والتواجد الانتشارى على مستوى العالم او ازمات التمويل وإدارة وتدوير الأموال وما تعطيه من كفاءة عالية فى تخليق السيولة اللازمة لإدارة النشاط المصرفى أو ازمات الكوادر البشرية والخبرات فائقة التخصص عالية المهارة

وأشار إلى أهمية الرصد المبكر لما يجرى ويحدث فى السوق المصرفى الدولى من عمليات إعادة هيكلة ودمج بين الكيانات المصرفية الدولية واتساع نطاق السوقى المصرفى ليشمل جميع ارجاء العالم بدلا من الاقتصار على الأسواق المحلية المتجزئة صغيرة الحجم مؤكداً على ان العولمة المصرفية اصبحت هى السبيل لاندماج المصارف المصرية فى السوق العالمى ولكنه كما يقول انه امر يحتاج من البنوك المصرية إلى فهم عميق متسع لماهية العولمة فهى كما تلحق للبنوك مزيداً من الفرص فانها تطرح عليها مزيداً من التحديات والتهديدات لابد من مواجهتها.

اضاف د. محسن الخضيرى فى دراسته التى طرحها فى كتاب صدر حديثا حول العولمة مقدمة فى فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة.

ان العولمة ترتبط اساسا بالقدرة على اشباع احتياجات العملاء فى أى مكان من العالم وهو ما يعنى فهم واسعا لاحتياجات ورغبات هؤلاء العملاء ليس فقط فى الوقت الراهن ولكن أيضا فى المستقبل وهو ما يعنى ضرورة توافر نظام بيانات ومعلومات فعال ونظام للدراسات والبحوث التسويقية اكثر فعالية.

واشار إلى أن العولمة المصرفية لا تعنى ابدا التخلى عما هو قائم وموجه إلى السوق المحلية الوطنية ولكنها تعنى اكتساب قوة دفع جديدة والانتقال من محيط المنشأ إلى ارجاء الكون الفسيح مع الاحتفاظ بالمركز الوطنى اكثر فاعلية وقدرة ونشاطا لضمان الامتداد المصرفى والاتساق الحيوى للانشطة المصرفية التى يمارسها البنك بما يدعم الثقة والسمعة فى البنك.

وتطرقت الدراسة إلى اسباب ازمة العولمة المصرفية فاشارت إلى مجموعة من الاسباب يأتى على رأسها ضخامة حركة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها وسرعة تدفقها من مكان إلى اخر بشكل يستحيل التغاضى عن فرص الاستفادة منها وتحويلها من مجرد أموال وافدة إلى اموال مستقرة مستثمرة وقد دعم هذا الأمر تنامى الكتل النقدية ذات التأثير الواسع على حركة رؤوس الاموال وقابليتها للاستثمار متوسط وطويل الاجل وعلى قرارات المضاربين وانتقالهم من مركز نقدى معين إلى مركز نقدى اخر خاصة ان هذه الأموال تتصف بأنها ساخنة سريعة الحركة والانتقال من نشاط إلى اخر بحثا عن الربح بل انها تعتمد على التوظيف شبه السائل وتستعمل عمليات التدوير السريع مما يسبب ازمات للبنوك منها ازمة الدخول المتمثلة فى ارتفاع حجم الأموال السائلة الفائضة عن قدرة البنك على التوظيف وتدنى ربحية البنك تبعا لذلك، ازمة الخروج المتمثلة فى نقص السيولة كما تتسم هذه الأموال كما تشير الدراسة بانها هائمة ومتزايدة فى الحجم والقيمة تحتاج إلى كفاءات عالية التخصص للتعامل معها بسرعة وفاعلية كما انها لا تخضع لجنسية معينة.

أما السبب الثانى فهو التطور الذى حدث فى اقتصاديات تشغيل البـ[illegible] والذى ادى إلى جعل الأسواق المصر[illegible] المحلية اضيق من ان تستوعب كل ما تسمح به القدرات الانتاجية للمصارف [illegible]حلية كما انه فى الوقت ذاته اصبحت لا توفر مجالا للحماية والتحوط لتركز المخاطر وارتباطها بمجموعة معقدة ومتشابكة من القياسات حتى لا تلتهم خسائرها ربحية البنك أو احتياطياته والتى استطاع تكوينها خلال سنوات عمره

البنوك العالمية

إلى العولمة لتوزيع المخاطر وتنويع قدرتها والذى يرجع فى بعض اسبابه الى مزاحمة البنوك العالمية الكبرى للبنوك المحلية واستحواذها على نصيب متنام من الأسواق المحلية بشكل فقدت معه البنوك المحلية عددا كبيرا من عملائها لصالح البنوك الدولية العالمية ومن هنا وتعانى البنوك المحلية من ازمة ذات طرفين ضاغطين هما انكماش فى حجم نصيبها السوقى من السوق المحلية وفقدانها القدرة على التأثير فى السوق المحلية واضطرارها إلى الانصياع لضغوط البنوك العالمية، أما السبب الثانى فهو خاص بتتبنى البنوك المحلية سياسات متحفظة أمام ازدياد حجم المخاطر المنتظمة وغير المنتظمة ليس فقط فى الأسواق العالمية بل فى سوقها المحلى وهو ما يجعلها فى موقف دفاعى انكماشى أكثر منه هجومى توسعى ومن ثم فانها قد تحجم عن تمويل انشطة معينة أو عملاء معينين مما يجعل البنوك المحلية غير مستقرة امام عملائها بل قد تضطر مرغمة إلى التخلى عن خططها التوسعية للمستقبل وتغير استراتيجياتها الدائمة إلى تكتيكات ظرفية وقتية فهو ما يؤدى إلى تآكل الربحية الحقيقية واللجوء إلى اساليب التغطية بالربحية الورقية والتى تؤجل ظهور الازمة اما لمعالجتها او حتى ينهار البنك.

أما السبب الثالث خاص بانصياع البنوك المحلية إلى قواعد وضوابط الرقابة والاشراف والجودة المصرفية التى تضعها مؤسسات الرقابة والاشراف العالمية وما تطلبه من البنوك المحلية من إجراءات هيكلية وبنيانية للتوافق معها وهو ما يتطلب وقتا واستعدادا خاصا له فى الوقت الذى تكون فيه البنوك العالمية مستعدة ومتوافقة بالفعل معه.

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعي
الموضوع الفرعي :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٨٣١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/١٨

واشارت الدراسة إلى ان السبب الثالث من اسباب ازمة العولمة المصرفية فهو تضخم وتنامى الشركات عابرة القوميات مما جعل منها امبراطوريات من حيث القيمة المضافة ومن حيث حجم الاصول ومن حيث حجم الأموال المتدفقة منها واليها والتى اصبحت معها تحتاج الى وجود بنك عالمى يتيح لها خدماتها المصرفية حيث ترغب وحيث تود ان تكون خاصة وان العلاقات ما بين هذه الشركات وبنوكها تستلزم منها أن يكون نشاطها ومعاملاتها المصرفية محصورا فى بنك ضخم يتولى مسئولية وأمانة مستقبل هذه الشركات. ويتمثل السبب الرابع فى التطور الهائل فى نظم الاتصال ونظم الدفع ونظم التعامل والتداول على المستوى الدولى وبالشكل الذى انخفضت منه تكاليف العمليات عبر الحدود فى جميع جوانب النشاط الاقتصادى بشكل عام والنشاط المصرفى بشكل خاص وهو ما ادى إلى اتجاه الأسواق الدولية إلى التوحد والاندماج فى سوق عالمى واحد وفى نطاق يحتاج العمل فيه الى كيانات مصرفية ضخمة مترابطة متكاملة لتؤدى وتقدم الخدمات المصرفية بالسرعة الفائقة والدقة الكاملة والفاعلية غير المحدودة.

الحداثة المصرفية

اما السبب الخامس لازمة العولمة المصرفية فهو ممارسة الحداثة المصرفية بما تتطلبه من نظم ابتكار كثيفة الغنى وقيام المصارف بعمليات الابداع والابتكار والايجاد والامتداد الافقى والرأسى لنشاط البنك وخدماته بمستوياتها الثلاثة المستوى الاول خدمات التجزئة المصرفية الجماهيرية التى يقدمها البنك للجمهور والمستوى الثانى خدمات الجملة التى يقدمها البنك للشركات والمنظمات الاقتصادية التى عادة ماتتصف بضخامة الحجم وبالتركيز فى المخاطر والمستوى الثالث خدمات الكوكبة الكونية التى من خلالها يوجد البنك ويقدم كيانات اقتصادية جديدة فعالة ومتفاعلة.

ولذلك كان من الضرورى على المصارف والبنوك كما تشير الدراسة ان تتطور وان تتجه الى العولمة مجالا ونشاطا وفكرا فالاشكال العالمية للخدمات المصرفية اكثر ربحية واكثر استقرار واكثر فاعلية وقدرة على تحقيق الاهداف وهى فى ذلك ليست خيارا واختيارا يمكن رفضه او العدول بقدر ما هو التزام واع.

اما بالنسبة لاهداف أدارة ازمة العولمة المصرفية فتحددها الدراسة فى اولا زيادة القوة المالية وتدعيم المركز المالى للبنك بالشكل الذى يجعله قادرا على تمويل عملية العولمة المصرفية بجوانبها الانتشارية الجغرافية وجوانبها الخاصة بالمزايا التنافسية الحيوية وفى هذا المجال تلجا البنوك الى عدة اساليب رئيسية اهمها توريق الديون بهدف تنمية الموارد وزيادة الايرادات وتوسيع وتطوير السوق الثانوية للاقراض والقروض الجماعية المشتركة التى يتم من خلالها توزيع المخاطر وتنسيق العمل واقامة تحالفات مصرية، استخدام عقود الخيارات والمشتقات ومشتقات المشتقات من اجل التغطية والحماية والوقاية مع التحوط من ان تتحول هذه الادوات نتيجه سوء الادارة وسوء الاستخدام الى كوارث او مسببات للازمة ذاتها.اما الهدف الثانى فهو احداث تقدم ملموس وحيوى فى انشطة البحث والتطوير فى البنوك لتحسين الاداء والدخول الى مجالات جديدة افضل وارقى مع عدم تجاهل نظرية التخصص وتقسيم العمل.

اما الهدف الثالث فهو تحقيق فعالية غير محدودة فى اعادة هيكلة البنك من الداخل لتصبح انشطته جماعية ارتقائية فعالة نشطة توفر جميع الامكانيات والطاقات وتقضى على جميع نواحى الفاقد والمهدر وغير المستغل.

ويتمثل الهدف الرابع فى تحقيق اكبر قدر ممكن من الحماية والتحوط والصيانة والامن والسرية بجوانبها الثلاثة أمن المعلومات وأمن المنشآت وأمن الافراد ومن ثم يستطيع البنك ان يحمى نفسه ضد أى عمليات تستهدف اختراقه.

ويتمثل الهدف الخامس فى التوافق السريع مع الاطر التنظيمية والاجرائية الدولية وحتمية الانصياع لها والتكيف معها كفرضية بديهية للتواجد المصرفى فى عصر الكوكبة المصرفية ويتمثل الهدف السادس فى توسيع نطاق التعامل ونمو أسواق البنك واتاحة الفرصة امام البنك لانشاء انظمة انتاجية مصرفية كونية متكاملة قائمة على امتلاك البنك لمجموعة حزم تنافسية من المزايا النسبية المختلفة قائمة على رفع انتاجية الموارد المالية والبشرية.

ويتمثل الهدف السابع فى احداث توازن تشغيلى وتوظيفى مابين الفرص والمخاطر التى يواجهها البنك وهو ما لايمكن تحقيقه بدون العولمة بل ان احداث مزيد من التكامل المصرفى امر تفرضه العولمة المصرفية.

الخبراء اختلفوا على تفاصيلها واتفقوا على مقوماتها

دمج البنوك .. فى إنتظار التقييم الحقيقى للأصول والخصوم

كتبت – تيسير على:

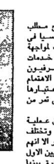
فى الوقت الذى اصبح مطلب اندماج البنوك اتجاها اساسيا فى التوجهات الاقتصادية وذلك لمواجهة المنافسة الاجنبية وتقديم خدمات جيدة ومتنوعة اكد مصرفيون وخبراء اقتصاد على اهمية الاهتمام بعمليات تقييم البنوك باعتبارها البوابة الرئيسية التى تمر من خلالها عمليات الدمج.

كشف الخبراء من ان عملية التقييم معقدة ومسالة فنية وتختلف عناصرها من خبير الى آخر الا انهم اتفقوا على محورين اساسيين الاول عمليات تقييم الاصول والفرق بينها وبين الخصوم والثانى يتعلق بالموارد البشرية وكفاءة الموظفين واسم البنك وشهرته فى السوق ونوعية المتعاملين والادوات والاساليب المتنوعة .

وفى نفس الوقت اكد مصرفيون ان البنك المركزى يشجع على الاندماج حيث ان تعليماته تدخل فى هذا الاتجاه بتحديده الحد الادنى لراسمال البنك المدفوع لايقل عن 100 مليون جنيه وترك حرية الاندماج للبنوك.

اكد احمد قورة عضو مجلس ادارة اتحاد البنوك ومدير عام بنك الشركة المصرفية ان تقييم البنوك يتم من خلال حالتين أولاهما تحديد القيمة العادلة للسهم ويتم باكثر من وسيلة بقسمة حقوق الملكية على عدد الاسهم او القيمة الحالية للعائد المحقق لنشاط البنك خلال الخمس سنوات القادمة وتقييم اصول وخصوم البنك للوصول الى القيمة الحقيقية او القيمة العادلة.

اضاف وهذه الحالة عادة ما تستخدم عند طرح زيادة فى رأس المال للبنك وعادة ايضا ما يكون الاكتتاب فى زيادة رأس المال بقيمة أعلى من القيمة الاسمية وللوصول



احمد قورة

لهذه القيمة التقييم بقصد القيمة العادلة للسهم.

اما الحالة الثانية فيتم فيها اندماج بنك فى آخر او شراء بنك لبنك آخر وقد لقى شعار الاندماج رواجا خاصة ان هناك اصواتا تنادى باهمية تكوين كيانات كبيرة لتقف فى المنافسة امام البنوك الاجنبية ولتوفير جزء كبير من التكاليف وفى نفس الوقت تقديم خدمات اكبر وافضل فينادى البعض بدمج الكيانات المصرفية الصغيرة مع بعض.

واشار قورة الى ان كثيراً من البنوك العالمية اندمجت مع بعضها وكونت كيانات مصرفية عملاقة مؤكدا ان البنك المركزى بدأ يشجع هذا التيار منذ عدة سنوات حينما حدد الحد الادنى لرأس مال البنك المدفوع بما لايقل عن 100 مليون جنيه عملاً على وجود كيانات كبيرة وترك حرية الاندماج للبنوك مع بعضها البعض.

واوضح انه لم يقدم اى بنك على ذلك طواعية واختيار الاسباب يتعلق بمالكى ومديرى هذه البنوك.

مشيرا الى ان الحالة الفريدة التى حدث فيها الاندماج هى البنك العقارى العربى مع البنك العقارى المصرى.. فكثير من البنوك ضعف مركزها المالى واصبح دون المستوى. وطالب البنك المركزى بالقيام بدور فعال لصالح الاقتصاد القومى فى دمج هذه الكيانات.

اسم البنك وكفاءة الموظفين ونوعية المتعاملين أدوات مهمة تدخل التقييم

واشار اسعد سمعان الخبير المصرفى ورئيس بنك ابو ظبى الدولى سابقا الى ان تقييم البنوك يتم على اساس الاصول والفرق بينها وبين خصوم البنك فاذا كانت الاصول جيدة انعكس ذلك على ارتفاع سعره موضحا انه كلما انخفضت جودة الاصول واهمها القروض والتسهيلات انخفضت قيمة البنك – السعر الذى يقوم به – بالاضافة الى المحيط العام للبنك واسم البنك.

وقال انه يدخل ايضا فى عملية التقييم كفاءة الموظفين حيث ان اغلب الموظفين يحتاجون الى اعادة تدريب وتثقيف المهنة المصرفية مشيرا الى انه لابد ان نضع فى الاعتبار مدى تقدم الاساليب والموظفين والآلات واسم البنك فى السوق ونوعية المتعاملين معه وقيمة القطاع التى تنعكس على قيمة البنك موضوع التقييم.



يحيى المصرى

واضاف انه يجب ان تصنف الاصول الى مجموعات وكل مجموعة تدرس وتحلل على اساس قيمتها فى السوق ومدى جودتها وكل صنف يقيم على اساس الوحدات التى يمثلها والقطاع الذى يعمل فيه والادارة العليا والادارة الوسطى ومدى كفاءتها والتزاماتها والودائع هل هى قصيرة الاجل ام متوسطة او طويلة الاجل او حسابات جارية واذا كان عليه قروض للمؤسسات الخارجية ونسبتها وكلها لابد ان تضع فى الحسبان.

وطالب يحيى المصرى مستشار وزير الاقتصاد ومدير ادارة الرقابة على البنوك بدمج البنوك الصغيرة مشيرا الى اننا فى عهد البنوك الكبيرة ودمج البنوك ضرورة حتمية لتخفيض التكاليف والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير والقدرة على المنافسة.. وتقديم خدمات جيدة ومتنوعة مشيرا الى ان دمج البنوك يحتاج الى مجموعة عمل ينظمها اتحاد

مصرفيون: البنك المركزي يشجع البنوك الصغيرة على الاندماج

البنوك للبحث عن خطوات الاندماج موضحا ان تقييم البنوك يؤدى الى اندماجها وخاصة المتشابهة فى الحجم والعمالة لحدوث التوازن.

واوضح محمود نجم نائب المدير العام للادارة العامة للتوظيف والاستثمار ان عمل البنك يبدأ بالحصول على الموارد النقدية متمثلة فى ودائع العملاء او قروض متوسطة وطويلة الاجل من البنوك او المؤسسات المحلية او العالمية منها ماهو قروض تجارية او قروض ميسرة او رأس المال من مشاركة المساهمين بالبنك.

واضاف انه ينتهى بادارة استخدامات هذه الاموال عن طريق قروض قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل او اى استثمارات اخرى محققة بذلك هامش الربح فضلا عن عمولات العمليات المصرفية المعروفة.

واشار الى ان كفاءة البنك تظهر فى ادارة هذه الاموال للحصول على اعلى العوائد مع العمل على تقليل مخاطر الاستثمارات الى اقل درجة ممكنة وحيث ان معدلات الربحية تظهر بوضوح فى قائمة دخل اى بنك الا ان درجة مخاطر محفظة استثماراته لاتظهر بهذا الوضوح فى قائمة المركز المالى.

وطالب نجم بدراسة تفاصيل هذه المحفظة ودراستها بعمق شديد ومن جميع زواياها المختلفة للوقوف على مدى تنوع الانشطة التى يقوم بها البنك بالاستثمار فيها وذلك لتنويع المخاطر والوقوف على الاهمية الاستراتيجية للنشاط المختار بنظرة حالية ومستقبلية له ومدى احتياج البلد له على المستوى المحلى وكذلك علاقته بالعالم الخارجى من حيث المنافسة تصديريا او استيراديا ايا كانت ومدى مسايرته للخطة العامة للدولة.

بالاضافة الى معرفة قدرة البنك على متابعة محفظة استثماراته اولا بأول وسرعة رد فعله فى حالة حدوث اى انحرافات وكيفية التصدى لها قبل ان يستفحل الامر والموضوعية فى تكوين المخصصات التى تتناسب مع حجم الخطر الحقيقى المتوقع بمحفظة الاستثمار.

واضاف محمود نجم ان تقييم البنك ينبع ايضا من قدرة البنك على تطبيق احدث الاساليب العلمية فى التشغيل والادارة ومدى قدرة البنك على استحداث المنتجات الجديدة لخدمة عملائه وكذلك نجاح البنك فى توظيف احسن الكوادر المصرفية حيث ان موظفى البنك هم اولا واخيرا ماكينة الانتاج الوحيدة التى يتوقف عليها نجاح اى مصنع.

واشار الدكتور محمد يوسف استاذ اقتصاد بكلية التجارة جامعة القاهرة الى انه عند تقييم البنوك يجب مراعاة العلاقة بين محفظة القروض والاستثمارات فى جانب الاصول بميزانية البنك مع محفظة الودائع فى جانب الخصوم ورأس المال.

تتضمن دراسات الجدوى الاقتصادية والقانونية

5 شروط أساسية لضمان نجاح دمج البنوك

مزايا الدمج تتمثل في انخفاض التكاليف وزيادة الإيرادات



د. محسن الخضيري

الاحتكار وتسريح العاملين أبرز المخاوف

كتبت-نجلاء الرفاعي:

أكدت دراسة مصرفية ان هناك ٩ شروط اساسية لضمان نجاح الدمج المصرفي في مقدمتها دراسات الجدوى الاقتصادية والتسويقية والقانونية موضحة ان هناك مزايا عديدة تنتج من عمليات الدمج منها انخفاض التكاليف الكلية وزيادة الايرادات والارباح وحذرت الدراسة من ان عمليات دمج البنوك قد توجد أوضاعا احتكارية في السوق المصرفي بالاضافة الى انها قد تؤدي الى تسريح عدد من العاملين في البنوك اذا لم تقم عمليات الدمج وتتم من خلال الطرق والاساليب العلمية والادارية الصحيحة.

جاء هذا في دراسة حديثة أعدها د. محسن الخضيري الخبير الاقتصادي عن «الاندماج المصرفي» مدخل متكامل لفن ومهارات اجراء التحالفات الاستراتيجية وحيازة المزايا التنافسية في عصر العولمة والذي أكد فيه على ان افق عمليات الاندماج المصرفي تظل دائما محكومة بالمزايا والمكاسب المتحققة من عمليات الدمج مشيرا الى ان هناك العديد من المزايا التي تعود على البنوك المندمجة ومنها الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم الكبير المترتبة على كبر اعمال وانشطة البنك وعملياته المختلفة وبالتالي تناقص نصيب الوحدة من العمليات التي تقوم بها من عناصر التكاليف الثابتة وبالتالي انخفاض جانب من التكاليف الكلية بشكل ملموس مع زيادة الايرادات تبعا لذلك مما يؤدي الى تحقيق حزمة من الوفورات الداخلية والخارجية والادارية التي تنعكس ايجابيا على معدلات ربحية البنك. وزيادة قدرة البنك بعد عملية الاندماج على الانفاق على البحوث والدراسات واجراء عمليات التطوير والتحديث والتحسين سواء من خلال الانفاق على ادخال التكنولوجيا المصرفية المتطورة وتطبيق النظم المصرفية المتكاملة واكتساب الخبرة والمعرفة.

والارتقاء بالمهارات والقدرات البشرية مما يؤدي الى تحقيق مستويات مرتفعة من الجدارة المصرفية والسلامة المهنية والصحة التشغيلية وزيادة قدرة البنك على فتح فروع جديدة داخلية وخارجية وعلى توسيع حجم الفروع الحالية وزيادة قدرتها على خدمة انشطة اكبر وعدد عملاء اكبر ومن ثم امتلاك قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافي وعلى خدمة انشطة متنوعة بما يساعده على توزيع المخاطر ومعالجة تركز الخطر وزيادة اعتبارات الامان. وتعزيز القدرة التنافسية ليس فقط لامتلاك مزايا تنافسية افضل قائمة على مجموعة الوفورات الداخلية أو الخارجية أو الادارية الناجمة عن الاندماج وانما لاكتساب مزيد من الدقة الفائقة في عملياته، ومزيد من السرعة الفائقة في معاملاته ومزيد من الفاعلية الاشباعية للمتعاملين معه

وأشارت الدراسة الى انه اذا كانت عملية الاندماج في حد ذاتها لا تمكن الكيان المصرفي المندمج من فرض ارادته على الاخرين الا انها ستمكنه على الاقل من عدم فرض ارادة الاخرين عليه

الارتقاء بمستوى الخدمة

أما الميزة الخامسة والتي تؤكد عليها الدراسة فهي خاصة بالارتقاء بمناخ العمل وأساليبه ونظمه ولوائحه الادارية مما يؤدي الى استقرار معدل دوران العمالة ومن زيادة العائد والمردود من الاستثمار البشري وزيادة انتاجه وانتاجيته فضلا عن تنامي الارباح وازدياد معدلات العائد على الاصول وارتفاع ربحية الاسهم مما يزيد من حرص المساهمين على الاحتفاظ بالسهم الخاص بالبنك المندمج ويزيد من الاقبال عليه كما تشير الدراسة الى ان من شأن الاندماج زيادة قدرة البنك على تكوين احتياطيات علنية وسرية تدعم المركز المالي للبنك وترفع من قدراته على مواجهة الازمات والمواقف المفاجئة الطارئة وتزيد من قدرته على الدخول في عمليات مخاطرها المحسوبة مرتفعة لكنها لازمة وضرورة من اجل زيادة قدرة البنك على التفعيل الاستثماري.

كما تتمثل في زيادة قدرة البنك على تحقيق التشابك القطاعي ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وما تضعه هذه القطاعات من مشروعات بما يساعد كل منها على تحقيق اهدافه وفي الوقت ذاته ايجاد العلاقات الارتباطية والتفاعلية ما بين القطاعات المختلفة بعضها البعض، وزيادة قدرة البنك على جذب رؤوس الاموال الاجنبية وتوفير عناصر كفاءة فنية وادارية سليمة قادرة على التعامل مع متطلبات الدورة الاقتصادية سواء كانت في مرحلة رواج انكماش أو ركود وكذلك زيادة قدرة البنك على تصدير الخدمات المصرفية الى الخارج.

وأضافت الدراسة انه حتى يتحقق النجاح الكيان المندمج الجديد وفي الوقت ذاته حماية هذا الكيان من الاثار الجانبية المترتبة على الاندماج فإن هناك 5 شروط اساسية لابد من الالتزام بها الشرط الاول وهو توافر الرغبة الحقيقية والدافع الذاتي أو الحافز على القيام بعملية الاندماج وعدم وجود معارضة أو مقاومة له وفي الوقت ذاته توفير اطار من السلطات والصلاحيات الكفيلة بنجاح عملية الاندماج المصرفي بين مجموعة البنوك الداخلية فيه.

أما الشرط الثاني فهو خضوع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية وتسويقية وقانونية واجتماعية وتعاونية وغيرها لمعالجة أوجه الاختلالات القائمة بالفعل داخل البنوك الراغبة في الاندماج وفي الوقت ذاته لاقامة توازنات حركية دافعة لنجاح عملية الاندماج وضمان عدم تعرضه لمتاعب أو قلاقل غير محسوبة.

أما الشرط الثالث فهو ان يتم رسم تصور واقعي عملي لمراحل عمليات الاندماج يتضمن حسن الاعداد له وتهيئة البيئة الداخلية والخارجية لتقبله وان يتم وضع خطوط زمنية سليمة مرتبطة بتوقيتات معيارية لتنفيذ عمليات الاندماج.

والشرط الرابع يتضمن اختيار مجموعة الرموز المصرفية الجيدة ذات التأثير المضموني والجماهيري الجاذب وهي رموز متصلة باسم الكيان المندمج والعلامة التجارية له ومجلس ادارته ورئيسه وسمعته ومدى جماهيريته واسماء الخدمات المصرفية التي سيتم التوجه بها مع استمرار الخدمات القائمة لفترة انتقالية بذات الاسم القديم.

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	نجلاء الرفاعى
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــــدد :	٢٩٩٤
المصـــــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١١/٩

ويركز الشرط الخامس على ان يتم تنفيذ ما سبق بدقة متناهية وبحرص شديد وعدم اغفال اى ما من شانه ان يوجد اى متاعب للكيان المندمج حاليا أو مستقبلا وبصفة خاصة توفير وسائل التنسيق المسبق ما بين وحدات البنوك المندمجة وتنسيق اللوائح والقوانين والقرارات ووضع شبكة داخلية للاتصالات وزيادة عنصر الثقة بالمستقبل والاطمئنان الوظيفى ولما كانت عملية الاندماج عملية ذات طابع مصيرى فإنه يلزم ايضا توفير الموارد المالية والبشرية والتجهيزات المناسبة للانفاق على عملية الاندماج وعدم السماح لاى قصور او نقص يؤثر على جودة العمل أو على مسيرة النشاط المصرفى للبنك.

آليات الاندم ج

أما بالنسبة لآليات الاندماج المصرفى فتشير الدراسة الى نوعين منه النوع الاول آليات عامة تستخدم فى جميع عمليات الاندماج وهى اليات سبق استخدامها وتطبيقها وتعتمد على الكفاءة المالية والقدرة التمويلية والتفاوضية والمركز التسويقى للبنوك المندمجة وقدرة وعناصر الجذب وحجم المكاسب المتوقعة من عملية الاندماج.

أما النوع الثانى فهو اليات خاصة تستخدم فى بعض عمليات الاندماج المصرفى ذات الطبيعة الخاصة وهى اليات قائمة على نظم الاستخبارات الاقتصادية بجمع البيانات والمعلومات واختراق البنوك الاخرى ومعرفة ما يتم داخلها وحقيقة اوضاعها الداخلية وما يحدث فيها بالفعل وعناصر القوة الحقيقية التى تحوزها ومجالات الضعف التى تعانى منها والنواحى الشخصية لمتخذى القرار فيها.

كما اشارت الدراسة الى مراحل الاندماج المصرفى وهى ثلاث المرحلة الاولى وهى خاصة بالتجهيز للاندماج من حيث ترتيب البنك من الداخل والاعداد الجيد له وايجاد المفاهيم الواحدة والضوابط والمحددات القياسية الموحدة الموجهة والضابطة للعمل المصرفى. اما المرحلة الثانية فهى خاصة باعلان الاندماج ومواجهة التاثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة على هذا الاعلان سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء أو من جانب السوق المصرفى ككل وتركز المرحلة الثالثة على تطوير حيوية البنك المندمج وزيادة فاعليته والارتقاء به ككيان فاعل فى السوق المصرفى من حيث الاثر المتولد عن عملية الاندماج أو من حيث التاثير الناجم عن عمل وتشغيل وارتقاء مهارة البنك المندمج أداء وعملا وعائدا وربحية.

كيفية الاندماج

أما بالنسبة لطرق وكيفية تحقيق الاندماج فقسمتها الدراسة الى مجموعتين المجموعة الاولى مجموعة الطرق العشوائية الارتجالية العفوية اللحظية وغالبا ما تحدث هذه العمليات فى اطار عدم دراسة بل كسلوك طائش لانتهاز فرصة سيطرة أو لانتهاز عوامل ظرفية ادارية سلطوية لن تتكرر مستقبلا أو لاخفاء فساد او للتنصل من المسئولية سواء القانونية التنفيذية أو الادبية المعنوية.

أما المجموعة الثانية فهى مجموعة الطرق العملية الرشيدة واهم الطرق المستخدمة فيها هى الطريقة التفاوضية الاختيارية التى تقوم على التقاء ارادة بنكين أو أكثر نحو الاندماج أما الطريقة الثانية فهى الطريقة العشرية الجبرية والتى تقوم على شراء النسبة الغالبة من اسهم بنك اخر ومن خلال الجمعية العمومية له يتم اتخاذ قرار الاندماج وفقا للاغلبية وبعد موافقة السلطات النقدية والتمويلية بالدولة كما تقوم هذه الطريقة على انتهاز فرصة مرور بنك لاخر بازمة عنيفة وشرائه بمبلغ رمزى مقابل الوفاء بالتزاماته.

وعن اهم انواع الاندماج المصرفى اشارت الدراسة الى 7 انواع النوع الاول وهو الاندماج بالابتلاع التدريجى وهو اندماج قائم على الغزو المتالى الاسواق مصرفية خارجية أو داخلية ويتم الاندماج بابتلاع بنك اخر وذلك من خلال شراء فرع او فروع معينة لبنك معين ثم بعد فترة يتم شراء فرع اخر وهكذا الى ان يتم شراء جميع الفروع والوحدات الخاصة بهذا البنك وتم ابتلاع مركزه الرئيسى ويتم استخدام هذا النوع عندما يكون البنك الاخر يعانى من متاعب غير معروفة أو يحتوى على بؤر فساد غير واضحة المعالم وعمليات ائتمان وقروض كبيرة الحجم مشكوك فيها أما النوع الثانى فهو الاندماج بالحيازة والنقل للملكية من خلال شراء اسهم البنك المراد ادماجه والسيطرة عليه ويتم ذلك بشكل تدريجى او فجائى وفقا للقدرة المالية المتوافرة ومدى امكانية ورغبة حاملى سهم البنك الاخر فى عرضها للبيع والتخلص منها اما النوع الثالث فهو الاندماج بالامتصاص الاستيعابى من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل عمليات محافظ الاوراق المالية وعمليات الائتمان وعمليات توريق الديون وعمليات المشتقات ومشتقات المشتقات ويتم من خلالها امتصاص أعمال البنك باستيعابها وبشكل متتابع حتى يتم اتخاذ القرار بالاندماج أما النوع الرابع فهو الاندماج بالضم ويقوم هذا البنك على ضم بنكين او اكثر إلى بعضهما البعض ويحمل الكيان الجديد اسمهما معا ويقوم النوع الخامس الاندماج بالمزج على أحداث مزيج متفاعل من بنكين او اكثر يمتزجا ليخرج إلى الوجود كيان مصرفى جديد خليط من البنكين او البنوك المندمجة وبمعنى أخر يحمل البنك الجديد اسم جديد وشعار ورمز جديد وعلامة تجارية جديدة.

أما النوع السادس فهو الاندماج القهرى الفورى وهو اندماج قائم على قرار سلطوى حكومى او من جانب قوة قهرية تنظيمية تملك من القوة ما تفرضه على الكيانات المصرفية المندمج من حيث انصياعها وخضوعها لقرار الاندماج وعدم معارضتها له، بل احيانا يمثل الاندماج القهرى خلاصا او حلا لمشكلة خطيرة يعانى منها البنك الذى تم ادماجه قهرا ويأتى الاندماج الاختيارى القائم على حرية اصحاب رأسمال الكيانات المصرفية المندمجة فى اتخاذ قرار الاندماج والذى عادة ما يتم فى ضوء دراسات مستفيضة متعمقة قائمة على حسابات دقيقة لجميع جوانب العملية الاندماجية.

وأكدت الدراسة على مجموعة من الاعتبارات يتعين مراعاتها فى عمليات الاندماج المصرفى مثل الجانب الاقتصادى المرتبط باقتصاديات الحجم والنطاق والسعة والعائد والمردود والدخل المتولد عنها وطرق إدارته واعادة تدويره وكفاءة التشغيل وانتاجية هذا التشغيل والجانب التشريعى القانونى والمرتبط ليس فقط بمراعاة القوانين والتشريعات ولكن ايضا بالنواحى والنظم واللوائح الداخلية والقواعد المنظمة للعمل فى الكيان المندمج فضلا عن الجانب التسويقى وما يتعلق به من توليد وصيانة وحماية الانطباع الجماهيرى الايجابى عن الكيان المندمج وما يقدمه من خدمات مصرفية وحملات الترويج المتصلة بها ونظم التوزيع ونظم تيسير الخدمات التى يقدمها.

واشارت إلى ضرورة مراعاة الجانب الإدارى وما يتصل به من عمليات تخطيط وتنظيم وتنسيق الاندماج فضلا عن تحفيز وتوفير مقومات الدفع والحث لاستمرار الجهد الاندماجى وعملية المتابعة والرقابة الوقائية لما بعد الاندماج فضلا عن مراعاة الجانب الامنى وما يتصل به من أمن المعلومات وأمن المنشآت وأمن الافراد العاملين والمتعاملين وما يحيط به من اعتبارات السرية والحصانة والحفاظ على اسرار العملاء والارتقاء بالسر المصرفى وصيانة مصالح ومكاسب وتنمية الاحساس بالأمن المصرفى وعناصر الثقة فى الكيان المندمج بما فيه عوامل الدقة والسرعة والفاعلية الاشباعية.

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	داليا رضا
الموضوع الفرعى :	قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد :	٢٩٩١
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١١/٢١

أبرزها بنك الاعتماد والبنك العقارى المصرى العربى

دراسة حديثة: 5 عمليات دمج مصرفية خلال 20 عاما

▢ كتبت - داليا رضا:

اشارت دراسة حديثة اعدتها ادارة البحوث بالبنك الاهلى المصرى حول الدمج المصرفى الى انه مع بداية التسعينيات فان عمليات الدمج بين البنوك اصبحت تفرضها التطورات المحلية والدولية السريعة، خصوصا تلك المتعلقة بتحرير تجارة الخدمات المالية فى اطار تطبيق اتفاقية الجات والاتجاه نحو اقامة كيانات اقتصادية ومصرفية كبيرة، وموضحة ان القانون المصرى لا يعارض القيام بعمليات الدمج بين البنوك حيث نصت مواد القانون رقم 63 لسنة 1957 فى شأن البنوك والائتمان وتعديلاته المختلفة على السماح بالقيام بعمليات الاندماج بين البنوك المصرية سواء كان ذلك قسراً او بصورة اختيارية، وذلك بعد موافقة البنك المركزى.

وأوضحت الدراسة ان اهم عمليات الدمج والاستحواذ التى شهدها السوق المصرفى المصرى خلال سنوات التسعينيات وحتى عام 2000 تمثلت فى عملية دمج بنك الاعتماد والتجارة - مصر فى بنك مصر، وتعد هذه العملية احدى صور الدمج القسرى التى لجأ اليها البنك المركزى المصرى لتنقية القطاع المصرفى من وحدة مصرفية متعثرة وتجنيبها مخاطر التصفية، وكان ذلك فى ديسمبر 1992، وتلتها فى عام 1993 عملية دمج بنوك التنمية الوطنية فى المحافظات مع البنك الوطنى بالقاهرة، وهى من عمليات الدمج الطوعى واستهدفت تدعيم رأس مال البنك الوطنى، وتلا ذلك عملية استحواذ البنك الاهلى المصرى مع البنك العربى الامريكى فى عام 1998 فى صفقة بلغت قيمتها نحو 22 مليون دولار امريكى تحت رقابة مزدوجة من السلطات المصرفية فى كل من مصر والولايات المتحدة الامريكية، وكان ذلك عقب انخفاض رأس مال البنك العربى الامريكى من 100 مليون دولار الى 20 مليون دولار فقط فى أعقاب الازمة المالية التى تعرضت لها البنوك الامريكية فى دول امريكا اللاتينية فى منتصف الثمانينات، وكانت رابعة عمليات الدمج التى شهدها السوق المصرفى هى عملية دمج البنك العقارى المصرى فى البنك العقارى العربى وذلك فى شهر اغسطس 1999 وكانت من عمليات الدمج الطوعى بهدف ايجاد كيان مصرفى قوى متخصص فى التمويل والخدمات العقارية، حيث ارتفع حجم اصول البنك العقارى المصرى العربى بعد عملية الدمج الى 10.2 مليار جنيه مصرى، وكانت خامسة العمليات هى قيام المؤسسة العربية المصرفية فى عام 1999 بشراء الحصة الرئيسية التى تم طرحها من اسهم بنك مصر العربى الافريقى والبالغة نحو 93٪ من اسهم البنك لتتم بذلك عملية استحواذ يعقبها دمج طوعى لأول مرة فى مصر خلال المرحلة الاخيرة، وآخر تلك العمليات كان الاعلان عن الموافقة المبدئية للبنك المركزى فى منتصف عام 2000 الجارى على بيع حصة المال العام فى بنك مصر امريكا الدولى 32.8٪ لكل من بنك الكويت الوطنى والشركة القابضة المصرية الكويتية فى صفقة تقدر بنحو 398 مليون جنيه.

ومن ناحية اخرى اوضحت الدراسة ان التجربة الدولية فى الدمج المصرفى تشير الى وجود استراتيجيتين رئيسيتين للدمج هما الاستراتيجية الالمانية والاستراتيجية الفرنسية، فبالنسبة للاستراتيجية الالمانية نجد ان المصارف الالمانية الكبيرة

الموضوع الرئيسى : الاندماج	اسم كاتب المقال : داليا رضا
الموضوع الفرعى : قطاع الشئون المالية:البنوك	رقم العـــــدد : ٢٩٩١
المصـــــــدر : العالم اليوم	تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/١١/٢١

تتبع استراتيجية مرنة فى دمج المصارف الصغيرة اليها تقوم هذه الاستراتيجية على شراء المصارف الكبيرة لحصة فى أسهم تلك المصارف الصغيرة - بصورة ودية - تمكنها من التأثير فى الجمعية العمومية والوصول الى مجلس الادارة، مع ابقاء المؤسسة الصغيرة على ما هى عليه ومساعدتها وتطوير خدماتها وتوفير السيولة المالية لها فى اوقات الازمات، وتفضل البنوك الالمانية هذه الاستراتيجية فى حالة عدم وجود اختلافات جوهرية فى اسلوب العمل او الفكر الادارى السائد. اما الاستراتيجية الثانية فتتبعها المصارف الفرنسية حيث يعتمد هذا الاسلوب على قيام المصارف الكبيرة بمحاربة المصارف الصغيرة وتقليص حصتها فى السوق الى ادنى حد ممكن، وبصورة أدق بتهميشها، وذلك بتقديم خدمات افضل لعملاء تلك المصارف، واغرائهم بفوائد دائنة اعلى واسعار خصم مشجعة، وفى الواقع فانه لم تتمكن كثير من المصارف الفرنسية الصغيرة من الصمود امام تلك الاساليب مما ترتب عليه استسلامها لعمليات الدمج .

واما فى حالة عدم القدرة على اجبار البنوك الصغيرة على الدمج بهذا الاسلوب تقوم البنوك الدامجة بعمليات التملك لحصص مؤثرة فى قدرات البنوك المنافسة وذلك بصورة عدائية غير ودية من خلال البورصة، ومن امثلة ذلك سيطرة بنك ناسيونال دو باريس على نحو 60٪ من اسهم ملكية بنك بارى با، ومحاولة السيطرة على حصة مؤثرة من بنك سوسيتيه جنرال فى عام 1999.

وأكدت الدراسة ان هناك عوامل مهمة تساهم فى رسم استراتيجيات الدمج واساليب تنفيذها ونطاقها منها الضوابط التى تضعها السلطات النقدية فى كل دولة داخل اقليمها لعملية الدمج فى الداخل او الخارج، واختلاف أهداف ومبررات كل طرف من اطراف العملية، وصعوبة مزج الثقافات واساليب العمل لنوعيات مختلفة من المصارف والمؤسسات المالية.

وأشارت الدراسة الى ان الاقتصاد الامريكى يعكس اكثر اساليب الدمج انتشارا فى العالم وتتلخص فى اربعة اساليب، الأول يسمى الاندماج طبقا لنص القانون، والثانى يتمثل فى الدمج عن طريق تبادل الاسهم، والثالث يتم الدمج فيه عن طريق استبدال أموال البنك «ب» مثلا بأسهم فى البنك «أ» أى ان البنك «ب» سوف يسلم أصوله للبنك «أ» مقابل حصوله على اسهم فى البنك «أ». وعادة ما يتبع هذه الخطوة تصفية البنك «ب»، ورابع هذه الاساليب هو ما يسمى بالدمج الثلاثى حيث يقوم البنك «أ» بانشاء شركة تابعة خصيصا بغرض استيعاب البنك «ب». واشارت الدراسة الى ان مشكلات الدمج المصرفى التى تجعل بعض المصرفيين يرفضونها تتمثل فى صعوبة مزج الثقافات واساليب العمل لنوعيات مختلفة من المصارف والمؤسسات المالية، واحتكار عدد محدود من البنوك للسوق المصرفى وما يترتب على ذلك من غياب دوافع التجديد والتطوير فى الخدمات المصرفية، وتحديد اسعار الخدمات بصورة مبالغ فيها. وكذلك مشكلة التخلص من اعداد كبيرة من العمالة المصرفية. وارتفاع معدل الضرائب على الارباح المصرفية كنتيجة للدمج الذى يحقق زيادة فى الارباح

الإندماج
فى مصر -
قطاع السياحة

الاندماج
فى مصر
قطاع السياحة

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاندماج ضرورة فى قطاع السياحة	اسامة سليمان	العالم اليوم	٢٩٣٨	٢٠٠٠/١٠/٢٥	٨٤

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	اسامة سليمان
الموضوع الفرعى :	قطاع السياحة	رقم العـــــــدد :	٣٦٤٣
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٥

لا يقتصر على البنوك وشركات التأمين فقط

الاندماج.. ضرورة فى قطاع السياحة

■ أسامة سليمان ■

دمج المؤسسات الاقتصادية اصبح من القضايا الساخنة التى تشغل بشكل كبير عقل وفكر الاقتصاديين سواء صناع القرار أو الهيئات الخاصة.. الفكرة اصبحت مطروحة بشكل كبير مؤخراً ربما بفعل المتغيرات الدولية والتحولات الاقتصادية فى العالم ولكن السؤال إلى أى مدى يمكن ان نحاكى تلك التحولات دون ان نقع فريسة لأزمات اقتصادية وهل عملية الدمج غاية أم وسيلة؟.

كان الحديث منصباً فى الفترة الاخيرة على دمج البنوك وشركات التامين وانضم إليها مؤخراً شركات السياحة التى تواجه تحديات جسيمة بفعل المنافسة الدولية والتغيرات المتلاحقة فى هذا المجال.. ويسود اقتناع عام باهمية دمج الكيانات الاقتصادية إلا ان التحرك مازال بطيئاً نحو هذا الهدف فكل كيان لايعرف الكيان الانسب ليندمج معه كما ان شائعات الاندماج تثير قلاقل حول المراكز المالية لهذه الكيانات.

وفى المجال السياحى نبه عدد من الخبراء إلى اهمية العمل على زيادة إستثمارات شركات السياحة وسرعة اندماج الكيانات الصغيرة معا لتشكل كيانات كبرى قادرة على الصمود امام المنافسة الدولية وايضاً لها القدرة على جلب التكنولوجيا رفيعة المستوى.

وأكد الخبراء ان العالم يشهد تطوراً متلاحقاً فى أساليب عمل شركات السياحة مما يعنى ان الكيانات الصغيرة يصعب ان تواكب هذا التطور وانه لا مجال لاستيعاب هذا التطور إلا من خلال تحالفات كبيرة وقوية. ودلل الخبراء على ذلك بالطفرة التى حدثت فى الاعتماد على شبكة المعلومات الدولية «الانترنت» فى اجراء حجوزات الفنادق والطيران والامداد بالمعلومات المطلوبة عن جميع المواقع السياحية فى العالم وقد ادى ذلك إلى تطور مذهل فى نوعية الخدمة السياحية.

تطوير الأداء

يؤكد حسام السادات المدير الاقليمى للعلاقات العامة بفنادق ميريديان ان الكيانات الكبيرة ستثرى العمل السياحى وتجعلنا على مستوى مقارب مع الشركات العالمية التى تتنافس بضراوة للاستحواذ على سوق السياحة فى العالم واوضح ان شركات السياحة مطالبة بالتعاون والتحالف وليس التنافس الضار مشيراً إلى اهمية تطوير الاداء واستيعاب التقنيات الحديثة ومن جانب آخر وقف التنافس غير الشريف الذى يضر بالحركة السياحية خاصة فيما يتعلق بما حدث مؤخراً من حرق للاسعار نتيجة الركود السياحى.

ويوضح محمد مدبولى رئيس بنك سوسيتيه جنرال ان الاندماجات فى جميع القطاعات الاقتصادية ضرورة ولايجب ان تقتصر على البنوك وشركات التامين وشركات السياحة.. وقال نحن نحتاج إلى مواكبة ثورة المعلومات العالمية واستيعاب الاساليب الحديثة فى الإدارة والانتاج لمواجهة المنافسة الدولية وهو ما تعجز عن تحقيقه الكيانات الصغيرة.. وأكد ان الاندماجات فى جميع القطاعات ليست غاية وانما وسيلة للتطوير والتنمية والوصول لمعدلات افضل فى الاداء وارتفاع الربحية وتعظيم عوائد الاستثمارات سواء العامة او الخاصة.

ويضيف محمد لهيطة رئيس لجنة السياحة بجمعية رجال الاعمال ان الاندماجات قضية دولية اصبحت ملحة وتفرض ذاتها على واقع العمل الاقتصادى فى جميع مجالاته موضحاً ان الاستثمارات الضخمة من الصعب ان يقوم بها فرد واحد وان اغلب المشروعات الجيدة تشهد تعاوناً بين اكثر من مستثمر وانه من الافضل تحالف وتعاون المشروعات القائمة بالفعل والمعروفة فى السوق وسيساهم ذلك بتاثيرات ايجابية على العمل السياحى.

واوضح ان شركات السياحة فى مصر تواجه اعباء ومشكلات متنوعة فى ادائها اهمها انها مازالت فى اغلبها عبارة عن كيانات صغيرة وهو ما يضعها فى اشكالية كبيرة فى المرحلة القادمة حيث من الصعب ان تصمد امام المنافسة الضارية فى العالم الذى اصبح يتقدم بشكل شديد التسارع وهو ما يعنى مردوداً سلبيا على استخدام السائحين.

وطالب بسرعة تحرك الشركات نحو التطوير مشيراً إلى انه لابديل عن سرعة تأهيل هذه الشركات حتى إنه لا تخرج نهائياً من المنافسة مقترحاً ان يتم ذلك من خلال تجمع الشركات الصغيرة معاً لتشكل كياناً كبيراً يكون قادرا على تطوير الاداء والخدمة السياحية كما يستوعب ويطبق التكنولوجيات الحديثة وفقاً لاحدث الاساليب الدولية وبالتالى يمكن ان تساهم بدور مسهم فى التنافس على جذب الا سائحين من مختلف دول العالم.

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	اسامة سليمان
الموضوع الفرعي :	قطاع السياحة	رقم العـــــدد :	٢٦٤٣
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/١٠/٢٥

الدراسة الجيدة

وأكد منير دوس نائب المدير الاقليمي لفنادق سفير ان الدراسة الجيدة للكيانات المندمجة قبل التفكير في قرار الاندماج ضرورة حيوية خاصة في القطاع السياحي بحيث إن الاندماج سيؤدى إلى نوع من التكامل في الجهود والامكانيات مشيراً إلى ان الكيانات الكبيرة والاستثمارات الواسعة في القطاع السياحي مطلوبة لانها قادرة على تقديم خدمات افضل وأكثر تطوراً بتكلفة أقل.

وأكد ان صناعة السياحة في مصر تواجه تحديات مهمة أهمها زيادة عناصر الجذب السياحي وفتح اسواق جديدة ومواجهة فترات الركود.. إلى آخره وذلك لن يتحقق في ضوء وجود شركات صغيرة تدار باساليب تقليدية بدائية وانما من خلال استثمارات ضخمة وربما تكون الاندماجات خطوة مهمة في هذا الشأن.

ويشير الخبير السياحي مدحت فوزى إلى ضرورة الاحتراس من التسرع في عمليات الاندماج غير المدروسة كنوع من المحاكاة للاتجاهات العالمية وذلك قبل دراسة ظروف كل شركة بشكل جيد واعداد الدراسات المستفيضة عن جدوى الاندماج هذا الرأى طرحه خبير السياحة مدحت فوزى مؤكداً وجهة النظر السابقة.

وأكد ان الاندماجات تجربة مازالت حديثة في مصر ولا نكاد نرى بالفعل تجارب ناجحة بشكل ملموس في مصر حتى ما يتردد عن اندماج بعض البنوك لم يخرج إلى النور بعد مشيراً إلى وجود تخوف عام من المشكلات الادارية والفنية العديدة التي قد تنجم عن ذلك موضحاً ضرورة ان يكون الاندماج على اسس موضوعية وليس تقليداً لبعض نماذج في الخارج لان لكل تجربة خصوصيتها.

الاندماج
فى العالم العربى

الاندماج
فى العالم العربى

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	تجربة الدمج المصرفى فى المملكة العربية السعودية	سعيد عبد الله	الحياة	١٣٣٩	١٩٩٩/١١/٥	٨٦
٢	الاندماج هو الحل	احمد صفى الدين	العالم اليوم	٢٧٨٢	٢٠٠٠/٣/٢٢	٩٠
٣	اندماج الشركات العملاقة وآثارها على العالم العربى	احمد سيد مصطفى	(مجلة السياسة الدولية	١٤٠	ابريل ٢٠٠٠	٩٤
٤	امام المصارف العربية خيارات الاندماج التام	محسن السيد	السياسة الكويتية	١١٣٠٤	٢٠٠٠/٥/٢٠	٩٦
٥	الاندماجات المصرفية والسوق العربية	بشير الزهيرى	الحياة	١٣٦٥٩	٢٠٠٠/٨/٤	٩٨

القطاع المصرفي في مواجهة عصر الاندماج: تجربة الدمج المصرفي في المملكة العربية السعودية

سُعيد عبدالله الشيخ *

■ نتيجة النمو الاقصادي وارتفاع اسعار النفط تمكنت المصارف في المملكة العربية السعودية في الاعوام الماضية من تحقيق ارباح عالية تزيد عن متوسط معدلاتها في القطاعات المصرفية على نطاق العالم، وتستند هذه الارباح بصفة اساسية على الحسابات التي لا تحمل فوائد مستفيدة من عدم وجود منافسة اجنبية في الاسواق المحلية. بيد ان توجه الودائع في الاعوام القليلة الماضية الى المنتجات المالية مثل الصناديق الاستثمارية المشتركة وفتح الاسواق المحلية امام المنافسة الاجنبية في حالة انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية قد يشكلان بعض الضغوط التراجعية على هذه الارباح المرتفعة التي كانت السمة المميزة للمصارف المحلية في الماضي. ولمواجهة هذه المستجدات، شعر عدد من هذه المصارف بالحاجة الى تثبيت مواقعه والتوسع الى اسواق اخرى بالمنطقة. ومع بدء عمليات التحرير الاقتصادي وتخصيص بعض المؤسسات العامة اخذت المصارف المحلية تفكر بجدية في زيادة حجم اسواقها من خلال عمليات الدمج والحيازة من خلال عمليات الدمج والحيازة وافتتاح فروع جديدة والدخول الى اسواق جديدة.

ونعتقد ان على ادارات المصارف في المملكة، وهي تتطلع الى آفاق المستقبل، ان تتخذ المزيد من الخيارات ازاء نوعية منتجاتها وخدماتها على حد سواء لتحدد ما اذا كان بمقدورها ان تحتل مركزاً طليعياً في الاسواق في السنوات القبلة، وذلك لأن الحجم الجغرافي المحدود للاقليم والتنافس الحاد المتوقع من المصارف الدولية ذات الرسملة العالية قد يفرضان ضغوطاً تراجعية على دخول المصارف المحلية، مما قد يؤدي في المدى ليس بالبعيد الى اقصاء المنافسين الاقل قدرة على مواكبة التغيرات.

التوجهات العالمية

دخلت الصناعة المصرفية تحولات جذرية منذ عقد الثمانينات، ففي وقت ازدادت وسائط الخدمات المالية غير المصرفية، بدأت المصارف التجارية تفقد اهميتها. وفي الولايات المتحدة، تراجع التمويل المقدم الى المقترضين من خارج القطاع المالي بشكل كبير، وفي حين ان حصة المصارف التجارية من السوق انخفضت، فان حجم موازناتها بالمقارنة مع مؤسسات الوساطة المالية ايضاً تراجعت. ودفع تراجع حصتها وهامش الربح بهذه المصارف الى البحث عن وسائل لزيادة كفاءتها وربحيتها، وانت عملية الدمج التي استحدثت كاحد الحلول الى خفض عدد المصارف ما ساهم في الحد من افلاس بعضها وتقليص حجم القطاع المصرفي. ومع ارتفاع اهمية النشاط المصرفي الدولي، ازدادت الفوائد التي تجنيها المصارف من عمليات الدمج مما قلل من عددها. ومن المتوقع ان تستمر عمليات الدمج والحيازة في السنوات المقبلة في القطاع المصرفي، اذ تبرز مصارف عملاقة من المحتمل ان تسيطر على هذا النشاط. وفيما انخفض عدد المصارف في الولايات المتحدة من ١٣٧٠٥ مصارف عام ١٩٨٧ الى ٩٥٧٥ مصرفاً عام ١٩٩٦، وحدث الامر نفسه في كندا وبريطانيا. اما في المانيا فانخفض عدد المصارف من ٣٤٣٠ عام ١٩٨٧ الى ٣٣٩٢ عام ١٩٩٦. ولتحقيق الكفاءة عمدت المصارف كذلك الى تقليص العمالة، خصوصاً مع الابتكارات التقنية في مجال الصيرفة الالكترونية. ومما لا شك فيه ان التطور السريع في مجال الصيرفة عبر انترنت سيدفع الى الاستغناء من المزيد من العمالة في المستقبل.

القطاع المصرفي في السعودية

المصارف السعودية هي الاكبر حجماً في منطقة الخليج والعالم العربي. ففي عام ١٩٩٧ بلغت حصتها من مجموع اصول المصارف الخليجية ٤٣ في المئة متخطية وبفارق شاسع عن المصارف الكويتية التي احتلت الموقع الثاني. ونما القطاع المصرفي السعودي بنسبة ٥,٤ في المئة سنوياً منذ عام ١٩٩٤ حتى بلغ حجم اصوله ٤٠٤,٣ بليون ريال نهاية عام ١٩٩٨ ووصلت نسبة اصول المصارف السعودية الى اجمالي الناتج المحلي ٨٣ في المئة. ويدل هذا المؤشر على مدى تطور ونضج القطاع المصرفي ومدى استخدامه من قبل الوحدات الاقتصادية. وعند مقارنة هذ النسبة بتلك الموجودة في دول اخرى، نجد انها اقل من مثيلتها في اليابان والتي بلغت ١٦٧ في المئة او في المملكة المتحدة (٣٩٠ في المئة) بل وقريبة من تلك الموجودة في الولايات المتحدة (٩٠ في المئة)، وعادة ما تكون اصول المصارف في الدول النامية اقل بكثير من الناتج المحلي، مما يشير الى وجود اقتصاد غير رسمي كبير الحجم لا تتوفر لديه وسيلة للوصول والاستفادة من التمويل الرسمي. كما نمت حقوق المساهمين في المصارف السعودية على نحو مطرد خلال الاعوام الخمسة الماضية حتى بلغت ٤٧,٦ بليون ريال عام ١٩٩٨ مرتفعة بنسبة ٦,١ في المئة عن العام الذي يسبقه.

انماط الربحية في المصارف السعودية

بلغت ارباح المصارف السعودية بنهاية عام ١٩٩٨ نحو ٧,٣٤ بليون ريال، محققة بذلك ضعف ما كانت عليه عام ١٩٩٤. وعلى هذا الاساس نمت ارباح المصارف المحلية بنسبة ١٩ في المئة خلال الفترة المذكورة. وهي نسبة نمو قد يحسدها عليها الكثير من المصارف العالمية. الا انه من الملاحظ ان نمو الارباح اخذ في التباطؤ خلال الاعوام الثلاثة الاخيرة، اذ انخفض من ٢٤,٨ في المئة عام ١٩٩٦ الى ١٢,٦ في المئة عام ١٩٩٨. وعلى الرغم من انخفاض نمو الارباح الا ان المصارف السعودية حسنت من ربحيتها، فبلغ العائد على حقوق المساهمين ١٥,٤ في المئة عند نهاية ١٩٩٨ مقارنة بمعدل ١٣,٣ في المئة نهاية ١٩٩٦. كما ارتفع العائد على اصول المصارف السعودية خلال الفترة المذكورة من ١,٦ في المئة عند نهاية ١٩٩٦ الى ١,٨ في المئة عند نهاية العام الماضي. ويعزى جزء من هذا التحسن في ربحية البنوك السعودية خلال الفترة المذكورة الى تحسن ادارة اصول هذه المصارف من قبل اداراتها المعنية.

الموضوع الرئيسى : الاندماج
اسم كاتب المقال : سعيد عبد الله
الموضوع الفرعى : فى العالم العربى
رقم العـــدد : ١٣٣٩٠
المصـــدر : الحياة
تاريخ الصـدور : ١٩٩٩/١١/٥

نمو القروض والاستثمارات والودائع

بلغ اجمالي القروض المقدمة من قبل المصارف السعودية الى عملائها عام ١٩٩٨ نحو ١٧٨,٨ بليون ريال مرتفعة بنسبة ١٩,٨ في المئة عما كانت عليه قبل عام. وشكلت القروض ما نسبته ٤٤ في المئة من اجمالي الاصول في ١٩٩٨ مرتفعة وبشكل ملحوظ عــ كانت تشكله في مجموع الاصول عند نهاية ١٩٩٤ عندما بلغت ٤٠ في المئة وشكلت احتياجات القطاع الخاص ٨٧ في المئة من اجمالي القروض المقدمة في نهاية ١٩٩٨، بينما شكلت احتياجات الحكومة من القروض النسبة المتبقية (١٣ في المئة).

ولجهة الاهمية، فان حجم الاستثمارات يلي القروض مباشرة في الموازنة الموحدة للمصارف السعودية، فقد بلغ مقدار استثمارات المصارف المحلية ١٩٩,٢ بليون ريال عام ١٩٩٨ مقارنة مع ٩٨,٨ بليون ريال عام ١٩٩٤، ولم تتغير نسبة هذه الاستثمارات من مجموع موجودات المصارف عما كانت عليه خلال هذه الفترة (٢٩ في المئة). وتشكل استثمارات المصارف السعودية في اوراق الدين العام للسندات والانونات الحكومية ما نسبته ٧٥ في المئة متجاوزة وبفارق شاسع الاستثمارات الاجنبية، والتي شكلت فقط ٣٠,٥ في المئة والاستثماراتفي الاوراق المالية للقطاع الخاص السعودي ٤,٥ في المئة. وقامت المصارف السعودية بزيادة ما في حوزتها من اوراق الدين العام من خلال تسييل الموجودات الاجنبية خلال هذه الفترة وذلك لتمويل جزء من عجز الموازنة الحكومية.

تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لتمويل العمليات المصرفية وتتنافس المصارف السعودية في ما بينها بشراسة لاجتذاب المودعين، وسوق الودائع في السعودية كبير، اذ بلغ حجم الودائع ٢٣٧ بليون ريال في نهاية ١٩٩٨ مقارنة مع ١٨٨,٣ بليون ريال عام ١٩٩٤، وبهذا تكون الودائع نمت بمعدل سنوي مقداره ٦ في المئة خلال الفترة المذكورة. وتشكل الودائع الجارية والتي لا يتم دفع تكاليف فوائد عليها ما نسبته ٤٣ في المئة من مجموع الودائع لتكون بذلك مصدراً للربح شبه المضمون. وخلال الفترة المذكورة تراوحت نسبة القروض للودائع ما بين ٧٥ في المئة و٦٢ في المئة، بالغة الحد الاعلى المذكور في نهاية عام ١٩٩٨. وعلى رغم ان الحد الاعلى المسموح به من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي هو ٦٠ في المئة الا ان المؤسسة قد تسمح بتجاوز هذه النسبة عندما يكون نمو السيولة او عرض النقود بطيئاً بهدف الاسراع بعجلة النشاط الاقتصادي. ولا خوف على سيولة المصارف المحلية عند بلوغ هذه النسب المذكورة؛ فقد وصلت النسب المقارنة لبلدان اخرى اعلى من ذلك. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة القروض للودائع في اليابان ٨٨ في المئة في نهاية ١٩٩٧، وفي المصارف الالمانية الكبرى تجاوزت النسبة ٨٣ في المئة. وعلى اية حال، فان نسبة القروض للودائع في المصارف السعودية اقل من المتوسط للقطاعات المصرفية في دول الخليج والبالغ ٨٠ في المئة في نهاية ١٩٩٧.

آثار تحرير الخدمات المالية

على رغم ان تحرير الخدمات المالية قد يكون له في بداية الامر بعض الآثار السلبية على القطاع المالي، الا ان له مردوداته الايجابية على المدى البعيد، ويمكن تحديد ثلاثة على الاقل من هذه الميزات، اولها، ستكون هناك منافع عائدة من تحسن السياسات الاقتصادية العامة، وتضم هذه المنافع اعادة توزيع الموارد الاقتصادية مع اعطاء اولوية للقطاعات المنتجة، وتوفر الحافز لزيادة معدلات الادخ و الاستثمار وما لذلك من تاثير ايجابي على الدخل والنمو الاقتصادي. ثانياً، هناك العديد من المؤشرات التي تدعو الى الاعتقاد بان تحرير الخدمات المالية سيؤدي الى تحسين اداء الوساطة المالية ويعزز التوزيع القطاعي الفعال للموارد ويتيح للمؤسسات المالية في المملكة ان تستفيد من مزايا اقتصاديات زيادة حجم الانتاج وان تتخصص وفقاً لمزاياها التنافسية. وترتبط الميزة الثالثة بمستهلكي الخدمات المالية، اذ ان المنافسة القادمة من المؤسسات الدولية الى الاسواق المصرفية المحلية لمتطلبات عملائها موفرة لهم المزيد من النصح والمشورة حول محافظهم الاستثمارية وكذلك الى خفض كلفة التمويل.

وعلى رغم هذه الفوائد ينبغي ادراك انها تنطوي على تكاليف تتعلق بمتطلبات التكيف مع الاوضاع المستجدة، ويتوقع للمصارف الاقل كفاءة والتي تدير عملياتها بتكلفة مرتفعة ان تعاني من تزايد المنافسة العالمية. كما قد تتعرض الشركات والقطاعات التي كانت سابقاً تستفيد من افضلية الحصول على الائتمان المصرفي نتيجة الدعم او اجراءات الحماية الجمركية الى خسائر، وقد ينطوي انخفاض مردودات هذه الشركات والقطاعات على تكاليف اقتصادية في المرحلة الانتقالة.

الاندماج في المملكة العربية السعودية

شهدت الساحة المصرفية في العامين الماضيين عمليتي دمج بداتا بدمج البنك التجاري المتحد مع بنك القاهرة الذي تحول الى البنك السعودي المتحد، وفي ايلول (سبتمبر) من العام الماضي بدات خطوات دمج البنك السعودي المتحد مع البنك السعودي الاميركي ليصبح مسمى البنك الجديد البنك السعودي الاميركي. والسؤال المطروح الآن: هل هناك حاجة لعمليات دمج اخرى، وما هي الدوافع ان كانت الحاجة موجودة وما هي المعوقات التي يمكن ان تعترض عمليات الدمج؟ اما السؤال الآخر فهو حول الآثار الايجابية والسلبية لعمليات الدمج على النشاط الاقتصادي الكلي وعلى النشاط المصرفي بوجه الخصوص.

خلال الفترة من عام ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٧ ارتفع معدل غطاء تكاليف غير الفوائد (تشمل ا خدمات المصرفية والاستثمار) من الدخل لغير الفوائد من ١٧,٣ في ،لمئة وحتى ١٢٦ في المئة مما يشير الى زيادة كبيرة في كفاءة التشغيل والحد من التكاليف، وعلى رغم ارتفاع تكاليف الغير فوائد بالقيم المطلقة خلال هذه الفترة، الا ان معدل نمو دخل الغير فوائد كان بوتيرة اسرع من نمو تكاليف الغير فوائد، بيد ان تكاليف الغير فوائد ودخلها خلال الفترة المذكورة يشير الى تباين كبير بين المصارف المختلفة. فبينما ارتفعت نسبة التكاليف للغير فوائد الى الاصول من ٢,٢٢ في المئة عام ١٩٩٣ الى ٢,٦٦ في المئة عام ١٩٩٧ للبنك العربي، انخفضت هذه النسبة للبنك السعودي المتحد من ١,٠٦ في المئة الى ٠,٧١ في المئة خلال الفترة نفسها. وفي حين ان مستويات الكفاءة تشير بشكل عام الى التحسن الى ان هيكلة القطاع المصرفي السعودي تبرر مجالاً للاندماج بين بعض المصارف على الاقل الاصغر حجماً منها، اذ ان اصغر ثلاثة مصارف من اصل عشرة لا يتجاوز حجم اصولها ٩ في المئة من اجمالي الاصول. لذا لا شك في ان المصارف الصغيرة الحجم ستواجه منافسة شديدة للحفاظ على حصتها من هذه السوق. واذا ما استطاعت هذه المصارف الصغيرة ان تندمج فانها تكون قد هيات نفسها لزيادة قدرتها على المنافسة.

وتعتبر مصارف المملكة غنية بالودائع وبالخصوص التي لا تحمل فوائد اذ تشكل حوالى ٢ في المئة من مجموع الودائع، وهذا الحجم هو ما دفع المصارف الى وضع قدر كبير منها في ارصدة خارج المنطقة. ولما كانت القدرة الاستيعابة للاقراض التجاري محدودة الى حد ما، اتجهت هذه المصادر الى تمويل الافراد والعقار وهما من الشرائح ذات المخاطر العالية نسبياً. وعليه فان التحدي الذي يواجه هذه المصارف هو في تقوية ادارة مخاطر الائتمان في هذه المجالات. وعلى هذه المصارف ان تحد من الاقراض المبني على السمعة او المعارف والعلاقات العائلية التي كانت سمة مميزة في المصارف السعودية. اما التحدي الآخر فهو

الموضوع الرئيسي : الاندماج — اسم كاتب المقال : سعيد عبد الله
الموضوع الفرعي : في العالم العربي — رقم العدد : ١٣٣٩٠
المصدر : الحياة — تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١١/٥

مي تحديث منتجاتها وتطوير انظمة التوزيع حتى تتمكن من المنافسة القادمة مع انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية. وفي مجال الخدمات المصرفية الخاصة وكذلك ادارة صناديق الاستثمار سيصعب على المصارف المحلية الحفاظ على حصتها ان لم تعمل على مجاراة التطور العالمي في مستوى المنتجات والخدمات. لذلك ستجد المصارف الصغيرة نفسها مضطرة الى الاندماج حتى تتمكن من تحمل تبعات نفقات التقنية وتطوير الانظمة من خلال زيادة حجم وتنويع منتجاتها.

لن تنعم المصارف السعودية بالمستوى نفسه من الحماية التي نعمت بها طويلاً، فهي ستمارس دورها تحت نظام جديد مع منافسة جديدة من قبل مصارف ومؤسسات غير مصرفية عالمية تجذبهم الى هذه السوق مستويات الارباح العالية وكذلك مشاريع التخصيص المتوقعة خلال السنوات المقبلة. ولا شك ان على المصارف القيام اولاً بتقوية موقعها من خلال زيادة المرونة والكفاءة والتركيز وثانياً من خلال رفع العائد على حقوق الملكية. ان النتيجة الواضحة لكل هذه العوامل التي تم شرحها هي ما اعتبر اكبر تغيير ستواجهه الصناعة المصرفية المتمثل في ما يسمى بالتركيز اذ يعتقد انه سيتم على مرحلتين، الاولى، وهو ما يبدو جاري حدوثه من خلال الدمج في داخل البلد الواحد، اذ

ان القطاع المصرفي في المملكة لا يزال خلال هذه المرحلة حيث تمت عمليتا دمج خلال العامين الماضيين من اجل الوصول الى فورات الحجم. كما نجد ان المصارف السعودية خلال هذه المرحلة تعيد ترتيب اولوياتها واستراتيجيتها واهدافها.

وقد اعتمدت ربحية المصارف السعودية خلال العقود الماضية في مجمل عوائدها على الايداعات من دون فوائد. ورغم الزيادة المستمرة خلال التسعينات للودائع، الا ان نسبة ودائع الطلب الى اجمالي الودائع شهدت تراجعاً في الاعوام الماضية. اما في ما يخص الودائع الادخارية فشهدت ارتفاعاً في قيمتها المطلقة، ولكن معدل النمو تراجعت من حوالى ٢٠ في المئة عام ١٩٩٥ الى ٨ في المئة عام ١٩٩٨. وازاء هذه التغيرات فان معدلات الربحية للمصارف من العمولات الخاصة ستواجه ضغوطاً تراجعية. وبالقيمة الاجمالية ارتفعت ارباح المصارف السعودية من ٤,٢ بليون ريال في عام ١٩٩٣ الى ٧,٣ بليون ريال عام ١٩٩٨، ويتوقع ان تبلغ ٧,٩ بليون ريال بنهاية العام الجاري، ولكن تجدر الاشارة هنا الى تراجع معدلات النمو لصافي الارباح خلال هذه الفترة من ٢٢ في المئة عام ١٩٩٥ الى ١٢ في المئة عام ١٩٩٨، كما يقدر ان تتدنى هذه النسبة الى ٦,٥ في المئة خلال العام الجاري.

في ضوء ما تقدم من تراجع في معدلات النمو للاصول وللارباح، بدات المصارف بجدية في البحث عن مصادر اخرى لايراداتها من خلال زيادة وفرات الحجم، كاحد اهم الاهداف. اما الهدف الثاني فهو التوسع الجغرافي الذي يعتبر من العوامل المهمة للنجاح في السوق العالمية. لذا يكون من الاهمية بمكان ان تقوم المؤسسات المالية بتطوير وابتكار المنتجات الجديدة والحلول المالية مع ابقاء الادارة المحلية. والهدف الثالث يتعلق بايجاد بنية ملائمة لتطوير الاستخدامات التقنية، تساهم في الاستخدام الامثل، ومنهاج تقدير الحجم والحلول الادارية الجديدة. وتعتبر هذه المعايير الحد الادنى لتبرير الاستثمارات الكبيرة في التقنية اذ لا تكون هذه العوائد دائماً مضمونة. وعلى المصارف المحلية في المملكة ان تاخذ في اعتبارها الفرص الجديدة وكذلك التحديات الجديدة ومؤثرات اخرى من منظور عالمي.

اما المرحلة الثانية والتي هناك ما يشير الى حدوثها على رغم عدم اكتمال المرحلة الاولى وذلك في ما يتعلق بالدمج خارج الدولة الواحدة كما حدث بين بنك الخليج الدولي والبنك السعودي الدولي، والتحالفات الاستراتيجية القطرية مثل ما تم بين البنك الاهلي التجاري وبنك الكويت الوطني. ايضاً ما يميز هذه المرحلة هو التوجه الى التحالفات خارج الصناعة المصرفية مثل ما حدث بين المصارف وشركات التامين، واحتمال قيام تحالفات بين المصارف وشركات التقنية. ولكن سواء في المرحلة الاولى او الثانية، يتعين على هذه المصارف وهي تتوسع حجماً وجغرافياً ان لا تفقد تركيزها التجاري للمحافظة على ما يميز كل منها في نظر العميل. لذا ستتجه استراتيجيات المصارف الى تنويع المنتجات والخدمات المقدمة الى مختلف الشرائح. ولكن هذا يتطلب ايضاً الابقاء على التركيز والتحول من تشغيل الخدمة الى تقديم المشورة الى العميل وتقوية العلاقة بين العميل والبنك. وهناك قناعة ان طلبات العميل من المنتجات والخدمات تزداد تعقيداً، لذلك لا بد ان تقوم المصارف بتطوير عروضها حتى تستطيع كسب رضا العميل. كما ان الاستشارة الفردية والاتصال المبرمج من وجهة حاجة العميل بدات تصبح من المهمات الرئيسية لتقديم الحلول للعميل. ومن وجهة نظر السوق فان تنوع المنتجات والخدمات يعمل على اعطاء خيارات اكثر لاجتذاب شرائح مختلفة من السوق.

الدمج والتحديات

تعتبر عملية الدمج بين البنك السعودي المتحد والبنك السعودي الاميركي الاكبر في منطقتنا العربية. ومما لا شك فيه انها ستزيد مقدرة هذا المصرف الجديد في مواجهة تحديات العولمة التي تفرضها التزامات المملكة بعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية. ان هذه العملية تعكس التطور في الاجراءات التنظيمية التي ساهمت في هذا الدمج وبنجاحه مما يمهد الطريق امام عمليات اخرى. وسيساعد هذا الدمج المؤسسة الجديدة في حماية مكاسبها من السوق نتيجة انخفاض التكاليف التشغيلية والتقنية التي توفرها اقتصاديات زيادة حجم السوق. اما في ما يخص جوانب التقييم فقد تمت مساواة كل سهم من اسهم البنك السعودي الاميركي والبالغ عددها ٤٨ مليون سهم مقابل ٣,٢٥ سهم من اسهم البنك السعودي المتحد والبالغ عددها ٤٩ مليون سهم. ونتيجة لهذا التقييم فان مساهمي المصرف السعودي المتحد تملكوا ١٥,٠٨ مليون سهم ليصبح عدد الاسهم للمصرف الجديد ٦٣٠٧٧ مليون سهم. كما انخفضت حقوق الملكية لمساهمي البنك السعودي المتحد بمقدار ٢,٤ بليون ريال سعودي من ٣,٤٨ بليون ريال سعودي الى ١,٠٧ بليون ريال سعودي، ويمثل هذا انخفاض القيمة الدفترية لسهم البنك السعودي المتحد بمقدار ٤٩,٢ ريال وبدون اي تغيير في حقوق الملكية لمساهمي البنك السعودي الاميركي. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الحاد بنسبة ٧١ في المئة على اساس القيمة الدفترية الا انه من المؤكد ان يعوض مساهمو البنك السعودي المتحد خسائرهم في المدى المتوسط.

واذا ما اخذنا في الاعتبار فترة اطول في مقارنة القيم الراسمالية للبنك السعودي المتحد وبالتحديد خلال الفترة بين عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٧ وذلك قبل عملية الدمج مع بنك القاهرة فان قيمة سهم المتحد كانت تراوح ما بين ٣,٥ و٤,٥ من اسهم المتحد لسهم واحد من اسهم البنك الاميركي. ولكن بعد ان تمت عملية دمج البنك التجاري المتحد مع بنك القاهرة في نهاية ١٩٩٧؛ راى المستثمرون ان هذا الدمج سيؤدي الى تحسين مستوى الكفاءة وازدياد الربحية حيث تم تداول سهم البنك السعودي المتحد بين ٢,٠ و٢,٥ من اسهم المتحد لسهم واحد من اسهم البنك الاميركي خلال العام ١٩٩٨ في حين لم يتم بعد نشر النتائج المالية ولم ياخذ السوق في الاعتبار المعايير المالية في التقييم. ولكن بعد الاعلان عن الدمج وقبل الاعلان عن معادلة الدمج بدات السوق في التكيف واستمر سهم المتحد في التراجع حتى وصل الى ثلاثة اسهم للمتحد مقابل سهم واحد

الموضوع الرئيسي : الاندماج
اسم كاتب المقال : سعيد عبد الله
الموضوع الفرعي : في العالم العربي
رقم العـــــدد : ١٣٣٩٠
المصـــــدر : الحياة
تاريخ الصـــدور : ١٩٩٩/١١/٥

للسعودي الاميركي عند الاعلان عن المعادلة التي نصت على ٣,٢٥ من اسهم السعودي المتحد مقابل سهم واحد للسعودي الاميركي.

تأثيرات الدمج على الاقتصاد...

ان عملية الاندماج التي تقوم على تعظيم القيمة المضافة للخدمة وتنويع مصادر الدخل، او على امور تخفض التكلفة المتعلقة بالتقنية او وسائل التوزيع، اي الاندماج المبني على استراتيجية تهدف الى رفع انتاجية وربح المؤسسة المالية اعلى مما كانت عليه، يكون لها ايجابياتها، ليس فقط على المؤسسات المندمجة، بل على القطاع المصرفي وحتى الاقتصاد الوطني بشكل عام. وفي ما يتعلق بالاقتصاد الكلي، يمكن تحديد ثلاث فوائد. اولاها وبعد ان يتجاوز المصرفان المندمجان المراحل الاولية، يمكن توقع ان ينجح البنك السعودي الاميركي في اعادة هيكلة المؤسسة الجديدة وصياغة استراتيجيتها بناء على ما يفرزه الوضع بعد الاندماج من مستجدات، وبالتالي الارتفاع بمستوى الدخل الذي سيؤدي الى زيادة القيمة المضافة للاقتصاد الكلي.

وترتبط الميزة الايجابية الثانية من الدمج بتعزيز المنافسة على شريحة الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة التي يتصدرها حالياً البنك الاهلي التجاري وبنك الرياض، مما قد يؤدي الى خفض كلفة التمويل وبالتالي تمكين تلك الشركات من تنفيذ مشاريعها التي تساهم في زيادة القيمة المضافة للاقتصاد عموماً. وقد يتسنى للبنك الجديد، من خلال عملية الدمج وارتفاع حجم حقوق المساهمين، ان يساهم في تمويل بعض المشاريع الكبيرة التي يتم تمويل معظمها حالياً من قبل مؤسسات مالية اجنبية وبالتالي سيسهم في تقليل تسرب العوائد بما يخدم الاقتصاد العام. اما الميزة الثالثة، فان عملية الاندماج تشكل قوة للقطاع المصرفي في مواجهة العولمة والاندماجات العالمية وتحرير الخدمات المالية بعد انضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية.

رغم الفوائد العائدة من عملية الدمج على الاقتصاد السعودي الا انه ينبغي ادراك ان هذا الامر ينطوي على سلبيات في المدى القريب، ويتوقع للبنك الجديد ان يعمل على ترشيد النفقات باغلاق الفروع الزائدة عن الحاجة، مما قد يؤدي بدوره الى الاستغناء عن مجموعة من الموظفين السعوديين. اما الامر السلبي الآخر فهو يعتمد على تبني البنك الجديد، كما هو متوقع، استراتيجية البنك السعودي الاميركي القائمة على التركيز على الخدمات المصرفية للشركات المتوسطة التي كان البنك السعودي المتحد يقدمها. الا ان هذا الامر سيفسح المجال للمصارف من الفئة المتوسطة الحجم مثل البنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الفرنسي والبنك السعودي الهولندي لتعزيز قدراتها التنافسية لتقديم خدماتها المصرفية الى هذه الشريحة من الشركات. اما التحفظ الاخير فهو احتمال ان تؤدي قلة عدد المصارف العاملة، واغلاق الابواب امام المؤسسات الجديدة، الى الاحتكار وبالتالي تدني مستوى الخدمة وزيادة سعرها، الا ان هذا الامر يمكن تجاوزه باجراءات الرقابة المصرفية الملائمة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

... وعلى القطاع المصرفي

ان عملية الدمج التي بلغ حجمها ٥,٠٦ بليون ريال سعودي، ورغم ما تعرضت له من تباين في الآراء تعكس في نهاية المطاف نجاح مؤسسة النقد العربي السعودي، ليس فقط في تقريب موقفي الطرفين، ولكن ايضاً في تطوير الاجراءات والانظمة لمتابعة المستجدات في القطاع المصرفي. ونتيجة لهذه العملية يكون حجم الاصول للمصرفين وصل في ٣١ آذار (مارس) ١٩٩٩ الى ٧٧,٣ بليون ريال سعودية مقارنة مع ٧٦,٤٧ بليون ريال سعودي خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وبالنسبة للودائع، يكون مجموع ودائع البنك السعودي الاميركي والبنك السعودي المتحد بلغ ٥٢,٧٥ بليون ريال سعودي، ممثلاً نحو ٢٢ في المئة من حجم سوق الودائع البالغ ٢٣٩,٥٤٥ بليون ريال سعودي بنهاية آذار ١٩٩٩. وعلى اعتبار مجموع راس المال للمصرفين والبالغ ٤,٨٥ بليون ريال سعودي ومجموع حقوق المساهمين والبالغ ٨,٥٢ بليون ريال، يكون المصرف الجديد قد استحوذ على حصة تساوي ٢٠ في المئة من القطاع المصرفي بنهاية آذار ١٩٩٩.

وبعد عملية الدمج، يكون حجم العمالة في المصرف الجديد بلغ ٢٤٨٠ موظفاً، ويتوقع ان تعرض فئة صغيرة من هذا العدد للاستغناء عن خدماتهم، وقد يكون من بينهم سعوديون، وسيصل عدد الفروع بعد الدمج الى ١٢٦ فرعاً ممثلة ما نسبته ١٠,٣ في المئة من مجموع فروع المصارف في المملكة، وستستفيد كافة هذه الفروع من دعم سيتي بنك في مجال تطوير المنتجات والخدمات المصرفية للافراد والشركات، وكذلك في مجال التوزع والادارة. وسيحتل المصرف الجديد المرتبة الثانية، بعد البنك الاهلي التجاري، لجهة حجم الاصول ومجموع القروض وحقوق المساهمين، وكذلك مجمل ودائع العملاء، الا انه سيكون في المرتبة الاولى من بين البنوك السعودية من حيث مستوى الارباح.

وعلى رغم ان الاندماج بين مصرفين سيتيح فرصاً في مجالات اقتصاديات الحجم وخفض التكاليف والارتقاء بمستوى المنافسة بين المصارف خاصة من شريحة المصارف الكبيرة، مما قد يؤدي الى رفع كفاءة وفعالية القطاع المصرفي، الا ان تحقيق هذه المنافع سواء على مستوى المصرف الجديد او على مستوى القطاع المصرفي ككل، سيخضع لثلاثة عوامل: ربما يأتي في المرتبة الاولى عامل ترشيد التكاليف الذي سيؤدي، كما هو متوقع، الى اغلاق بعض الفروع بعد الدمج، وبالتالي الاستغناء عن مجموعة من الموظفين السعوديين في الوقت الذي تطالب فيه الدولة القطاع الخاص بالتوسع في مجال توظيف السعوديين، والامر الثاني يتعلق بمحدودية تحقيق منافع من خفض كلفة الخدمات المصرفية وبالتالي محدودية ازدياد المنافسة، خصوصاً في ما يتعلق بالخدمات المصرفية للافراد.

في المستقبل القريب ستواجه المصارف السعودية تحديات كبيرة اذ ان انضمام المملكة المتوقع الى منظمة التجارة العالمية يتطلب انشاء انظمة جديدة واجراءات حديثة، وبرامج متطورة، الى جانب اعادة هيكلة العمل المصرفي. واثبتت ظاهرة العام ٢٠٠٠ لنا كم تطلبت من جهود كبيرة سواء على مستوى الكفاءات او الموارد الاخرى لاصلاح الانظمة القائمة في مواجهة مشكلة العصر التقنية. وادت العوامل التي تحكم توزيع القوى في العالم الى زيادة المنافسة في الاقتصاد العالمي اذ انها قادمة الى منطقتنا العربية، وفي محاولتها لتلبية طلبات العملاء المتغيرة في ظل هذه المتغيرات، بدأت المصارف السعودية تدرك ان دورها بدأ يتغير في النظام الاقتصادي من مقدم التمويل الى موفر الحلول للعميل، والذي يتضح من تصميم المنتجات حسب متطلبات فئات العملاء.

ومما لا شك فيه ستساهم هذه العوامل المختلفة في تغيير تركيبة الصناعة المصرفية. ومع ان تيار العولمة وتحرير سوق الخدمات المالية المرتقب في اسواقنا المحلية سيتيح فرصاً لمستهلكي الخدمات المالية، الا انها ستخضع القطاع المصرفي السعودي امام المنافسة العالمية من قبل المصارف الدولية التي ستأتي لتقديم خدماتها لعملائها السابقين من ذوي الثروات العالمية وكذلك الى استقطاب فئات جديدة من العملاء بمختلف طلباتهم. وفي جانب من هذا فان وسائل الاعلام الحالية من فضائيات وشبكات مهدت الطريق للاندماج مع الثقافة العالمية التي تجعل مهمة هذه المؤسسات المالية من اختراق الاسواق امراً ليس صعباً. لذا يصبح من الضروري من اجل البقاء والحفاظ على مواقعها ان تقوم المصارف بوضع الاستراتيجيات المناسبة التي يكون من اهمها زيادة حجمها في السوق من خلال الاندماج والتوسع الجغرافي.

---

* مدير الدائرة الاقتصادية في البنك الاهلي التجاري

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي :	فى العالم العربى	رقم العـــــدد :	٢٧٨٢
المصـــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٣/٢٢



الاندماج هو الحل!

الأرقام التى حققتها ربحية البنوك العربية تفوق تلك التى حققتها المصارف الاوروبية والأمريكية خلال النصف الأول من العام الحالى .. ورغم ذلك نجد أن هناك اخطارا تهدد هذا النمو فى البنوك العربية منها تلك المنافسة الشرسة التى تفرضها البنوك الاجنبية الداخلة إلى السوق العربية.

ومن المخاطر ايضا تلك المنافسة العربية – العربية، إضافة إلى الديون العقارية بالإضافة إلى عدم وضوح القوانين. ومن هنا فإن مسالة الاندماج تطرح نفسها بقوة فى عالم المصارف العربية وبالفعل بدأت البنوك فى عدد من الدول العربية تستعد لمواجهة الالفية الجديدة سواء بالاندماجات او بتحديث اساليب وطرق العمل وبالتوسع فى ميكنة الصيرفة وباقى الدول تسعى جاهدة لتطوير اساليبها البنكية للاستفادة من المناخ الذى توفره العولمة.

وفى تطور سريع اصبحت البنوك الاسلامية التى بدأت فى الظهور مع بداية السبعينات ماردا ينتظر الانطلاق فهناك توقعات بان تستحوذ هذه البنوك خلال السنوات الخمس المقبلة على 50٪ من اجمالى ودائع البنوك الأمر الذى يجعل هذه البنوك مطالبة الآن بوضع حلول سريعة لجميع المشاكل التى تعتريها.

تشير الارقام إلى انه خلال النصف الأول من العام الجارى حققت المصارف العربية مستويات ربحية تتجاوز بصورة لافتة مستويات الربحية التى حققتها المصارف العالمية وتحديدا المصارف الأوروبية والأمريكية حيث بلغ متوسط الارباح التى حققتها البنوك العربية السبعة الكبرى «البنك السعودى – الامريكى، بنك الكويت الوطنى، البنك السعودى البريطانى، بنك الرياض السعودى، البنك الاهلى التجارى، البنك العربى – الأردنى، بنك الخليج الدولى» نحو 16,2٪ العام الماضى فى حين لم يتجاوز هذا المتوسط 13,6٪، لدى المصارف العالمية العشرة الأوائل وكان من المقرر أن يزيد متوسط الارباح الذى حققته المصارف العربية السبعة الأولى عما بلغته فعليا لولا أن بعض هذه المصارف تعرض لتطورات اقتصادية غير ملائمة أجبرتها على إعادة هيكلة موجوداتها وزيادة الاموال المخصصة لتغطية بعض الديون المتعثرة.

وعلى الرغم مما تشير إليه الارقام من أن القطاع المصرفى العربى ينمو ويربح إلا أن هذا النمو وهذه الارباح مهددة خاصة فى ظل مجموعة من التحديات يواجهها هذا القطاع أولها خاص بأن هذا النمو مهدد بوجود مصارف اجنبية ضخمة ستاتى إلى عقر دارها وتنافسها بحجم اكبر وخدمات افضل ووسائل مالية وائتمانية اكثر تنوعا وتعددا ولذلك فإن المصارف العربية كما يؤكد المراقبون مدعوة إلى استحداث منتجات وخدمات متكاملة ووحدات مصرفية ومزيد من التعاون مع بعضها ومشكلة البنوك العربية ليست فى رؤوس اموالها وإنما فى وجود عدد كبير من البنوك تتنافس مع بعضها البعض دون أن يخدم ذلك

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي :	فى العالم العربى	رقم العـــــدد :	٢٧٨٢
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٣/٢٢

اقتصادياتها ولذلك فإنه لابد من تخفيض عدد المصارف بأى وسيلة من الوسائل سواء بزيادة رؤوس الاموال أو الدمج.

وإذا كانت المصارف العربية قد عملت فى السابق فى ظل مناخ عمل ضعيف المخاطرة ولم تبرز مشاكل مديونية كبيرة إلا فى مناسبات قليلة مثل أزمة بنك انترا اللبنانى فى الستينات وأزمة المديونية الناجمة عن أزمة سوق المناخ الكويتية فى الثمانينات وأزمات خليجية متفرقة فى التسعينات ناجمة عن حرب الكويت أما اليوم فمعظم المصارف العربية لا تتوقع مشاكل ديون متعثرة كبيرة ولا تتجاوز مخصصات الحالات الطارئة فى معظمها نسبة 1٪ أما المخاطر الرئيسية للمصارف العربية فتكمن حاليا فى الديون العقارية التى تتأثر عادة بدورات النمو والانكماش التى تصاحب فورات اسعار البترول أو هبوطها كما أن عدم الوضوح فى القوانين المتعلقة بالتمويل الاسلامى جعل المحاكم غير قادرة على حجز الرهونات لمصلحة المصارف الاسلامية عندما أخفق المدينون فى السداد.

ولا شك أن من شأن تسارع خطى اندماج المؤسسات المالية والمصارف العالمية يشكل تحديا كبيرا للقطاع المصرفى بصفة خاصة وللاقتصاد العربى بصفة عامة ومواجهة متطلبات القرن القادم تستلزم وجود قطاع مصرفى حديث ووسائل مالية وائتمانية متطورة ورؤوس أموال كافية.

وبنظرة على القطاع المصرفى العربى نجد أنه لا يمتلك تلك المؤسسات القادرة مواجهة المنافسة القادمة فجميع البلدان العربية لديها قطاع مصرفى وعدد كبير من المصارف يفوق حاجتها الفعلية إلا أن معظم تلك المصارف صغيرة الحجم ولا تتوافر بها الفوائض الرأسمالية المناسبة مما يؤثر على تعامل المدخرين العرب ولذلك لابد من ايجاد الوحدات المصرفية التى تستحوذ على ثقة المودعين كما أن معظم المصارف العربية تجارية بينما تستلزم تحديات العولمة التوجه لفكر المصارف الشاملة التى تقوم بوظائف الاستثمار بجانب الوظائف التقليدية. وفى مواجهة هذه التحديات تتخذ الدول العربية العديد من الترتيبات الهادفة لزيادة تنافسية مصارفها وبنوكها مع مشارف الالفية الثالثة وقد ترسخت القناعة لدى دول كثيرة بأن تخصيص المصارف الحكومية وتجميع المصارف الصغيرة أو المبعثرة وزيادة ملاءتها المالية من شانه أن يعزز الثقة فيها ومن جهة أخري يطرح موضوع الاندماج نفسه وبقوة على المسرح المصرفى العربى حيث يؤكد الخبراء على ضرورة اتخاذ خطوات عملية نحو اندماج البنوك وتخصيصها وزيادة رؤوس اموالها لمواجهة تحديات تحرير الخدمات المالية والقدرة على منافسة الكيانات المصرفية العملاقة التى يتم تكوينها على مستوى العالم ويشير هؤلاء إلى أن الاندماج بين المصارف العربية من الدول المختلفة اكثر جدوى من الاندماج داخل البلد العربي الواحد وذلك لأنه توجد كيانات اكبر واقدر على المنافسة وقد شهدت المنطقة العربية حتى الآن نحو 16 عملية اندماج مصرفى خلال ثلاث سنوات من مصر والمملكة العربية السعودية ولبنان وتونس والأردن إلا أنه لايزال الحجم النسبى لهذه العمليات ضئيلا حيث لم تتجاوز حصة المؤسسات المالية العربية نحو 5٪ عام 1997 نظرا لضعف الهيكل النسبى لاغلب المصارف العربية.

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي :	فى العالم العربى	رقم العـــــدد :	٢٧٨٢
المصـــــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٣/٢٢

الالفية الثالثة .. بوابة العبور

استعدت مختلف المصارف العربية فى مختلف البلاد العربية لمواجهة الالفية الثالثة بآليات مختلفة وعلى سبيل المثال تجرى فى المملكة العربية السعودية حاليا مفاوضات سرية ما بين عدد من المصارف السعودية للاندماج يتوقع الاعلان عنه خلال سنة من الآن بحيث يحتل القطاع المصرفى المرتبة الأولى من بين القطاعات الجاذبة للاجانب وذلك بسبب الربحية العالية وهو ما يشكل منافسة قوية للمصارف السعودية.

ويتوقع المراقبون أن تطول احتمالات الاندماج كلا من البنك الوطنى العربى والبنك السعودى البريطانى والبنك السعودى الفرنسى والتى يمكن اعتبارها من المصارف المتوسطة فى البلاد.

وفى الجزائر يقع العبء الاكبر لتطوير الجهاز المصرفى على القطاع الخاص فالأهمية المتزايدة التى يحظى بها القطاع الخاص فى الاعوام الأخيرة فتحت الطريق أمام انشاء مصارف خاصة، ويعتقد المحللون أن هذه النقلة ستساعد على تكريس التخصص على نحو يتبلور مع الفوارق بين بنوك التنمية وبنوك التوفير إلا أنهم ينتقدون بطء الاصلاحات فى القطاع المصرفى مشيرين إلى أنها لا تتواكب والتغيرات السريعة فى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كما استعدت المصارف القطرية لدخول القرن الجديد من خلال وضع خطة طوارىء لمواجهة أى مشاكل قد تظهر فى أجهزة الحاسب الآلى فى المصارف عام 2000 كما صدرت التعليمات من السلطات النقدية بإجازة عمل شركات الاستثمار والتمويل تحت رقابة مصرف قطر المصرفى وفى تونس وبعد أن كان القطاع العام يحتكر الحصة الرئيسية من المعاملات المصرفية فى العقود الماضية تطورت حصة المصارف الخاصة فى وتيرة سريعة وفى اطار تشجيع المصارف التونسية على التخصص انشا التونسيون العام الماضى مصرفا متخصصا بتمويل الحرفيين الذين يعتزمون انشاء ورش حرفية خاصة.

وتتدرج خطوة تحرير سوق الصرف فى اطار تهيئة الجهاز المصرفى التونسى لمجابهة المنافسة الخارجية بعد انطلاق العمل باتفاق الشراكة الذى توصلت إليه تونس والاتحاد الاوروبى عام 1995 وفى خطوة استهدفت تحديث الجهاز المصرفى اتخذ مجلس الوزراء التونسى اجراء يقضى بإنشاء شركات متخصصة لتخليص الديون المصرفية وتخفيف الاعباء عن البنوك ويرمى هذا الاجراء إلى تطوير عمل الجهاز المصرفى وتعزيزه من خلال انشاء شركات تتولى شراء الديون التجارية والمالية من المصارف ومتابعة استخلاصها حتى تتفرغ المصارف لمهمتها الاساسية بعدما تؤمن استعادة القروض التى منحتها.

وفى مصر تجرى حاليا عملية اعادة هيكلة للنظام المصرفى ليصبح متوافقا مع متطلبات عصر العولمة من خلال تطوير شبكة الربط الفورى المباشر فائق الكثافة الاليكترونية بين المصارف المصرية وبعضها البعض لتصبح جميعها مرتبطة خطيا مباشرة وتصبح قابلية السحب والإضافة من أى فرع لأى بنك فى أى مكان متاحة لأى عميل يمتلك حسابا فى أى من المصارف وبذلك ستزداد الصيرفة الاليكترونية استخداما فى المصارف المصرية، وفى الوقت نفسه يتم حاليا بشكل سريع نقل الخبرات الدولية والعالمية إلى قاعدة عريضة من رجال المصارف الواعدين فضلا عن أنه يتم حاليا تهيئة القطاع المصرفى المصرى للتعامل مع بعض المشاكل التى طفت على السطح واستخدام مناهج الخبرة المكثفة لتحليل ودراسة اسباب هذه المشاكل ووضع النظم الحديثة والوقائية التى تحول دون تكرارها خاصة أن الجهاز المصرفى يتطور بمعدلات سريعة وملموسة من جانب الاجهزة العلمية والمصرفية المتخصصة.

وفى سوريا تقوم وزارة الاقتصاد بالتعاون مع الوزارات المعنية بوضع دراسة تتضمن استخدام مصارف ومؤسسات مالية حكومية جديدة وادخال آلية ومنهجية جديدة للعمل المصرفى وتعد إقامة مصارف خاصة فى سوريا متطلبا رئيسيا للقطاع الخاص وللمستثمرين وللدول الأوروبية التى تتفاوض على الشراكة مع سوريا حيث يأخذ المستثمرون على النظام المصرفى السورى افتقاره إلى الحيوية فى الاداء والقدرة على جذب المدخرات إلى الخبرة فى التمويل على أساس المخاطر التجارية، وكذلك الافتقار إلى الخبرة فى تمويل الاستيراد والتصدير وكذلك افتقاره أدوات الادخار والاستثمار المتنوعة والخدمات الاليكترونية الحديثة والقدرة على القيام بعمل الوساطة بين المستثمر والمنتج السورى من جهة وأسواق التمويل الدولية من جهة أخرى مما أكسبه طابع الخدمة العامة فقط.

ولهذا كما يرى المراقبون فإن اقامة مصارف خاصة تعد احد المتطلبات الاساسية لانها تساعد على زيادة التدفقات النقدية وتنمية العلاقات مع المصارف العربية وغير العربية واستقطاب جزء من الودائع وتنفيذ عمليات التجارة الخارجية إضافة إلى أن تأسيس هذه المصارف سيحقق جوا من المنافسة فى تقديم الخدمات والعمليات المصرفية.

وفى الأردن فإن المشكلة الرئيسية التى تواج[...] الجهاز المصرفى هى التبعثر حيث إن السو[...] مقسمة إلى وحدات صغيرة تعمل كل منها بصور[...] فردية ومستقلة عن بقية مؤسسات القطاع كما أ[...] بعضها تحميه قوانين وامتيازات خاصة ولا شك أ[...] هذا التبعثر قد اثر سلبا على كفاءة ونمط السو[...] كما حد من امكانات النمو للمؤسسات المالية.

وبسبب ضعف ومحدودية سوق رأس الما[...] ومؤسساته وعدم قدرته على توفير مصادر تموي[...] للمستثمرين بقى القطاع المصرفى المصدر الرئيس[...] للائتمان مما جعل منه احد اهم القطاعا[...] الاقتصادية فى الأردن واكثرها تقدما لجهة معدلا[...] النمو والنشاط ومستوى التطور والاستخد[...] التكنولوجى والمعلوماتى.

وعلى الرغم من الحاجة الملحة إلى وجو[...] وحدات مصرفية اقل عددا واكبر حجما إلا أ[...] ضرورات الاندماج لم تلق رد الفعل المناسب عل[...] الرغم من أنه سيكون من الصعب على وحدا[...] الجهاز المصرفى الاردنى خصوصا الصغيرة من[...] الاستمرار فى مثل هذا الوضع أو الاستفادة م[...] المزايا التى تتيحها عملية الانفتاح والتحر[...] التدريجى للقطاعات المالية الدولية.

وقد اتخذت الأردن مؤخرا عدة اجراء[...] استهدفت اعادة التوازن إلى القطاع من خل[...] تعزيز رؤوس اموال مؤسساته وتدريب كواد[...] وتحرير اسعار الفائدة وخفض القيود المفروض[...] على المصارف التجارية ليتمكن من نالقيام بد[...] واسع فى الوساطة كما تركز الاصلاحات المتوق[...] خلال المستقبل القريب على تعزيز البيئة القانو[...] ودور الجهات الرقابية فى الجهاز المصر[...] وسوق رأس المال والتأمين رفعا لكفاية الس[...] وتعزيز المنافسة ضمن أطر عمل موحدة فضلا [...] انه يتوقع قريبا صدور قانون جديد للمصار[...] يستمد روحه من اتفاقية بازل ويعزز د[...] السلطة الرقابية ويتناول المستجدات فى الع[...] المصرفى.

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	احمد صفى الدين
الموضوع الفرعي :	فى العالم العربي	رقم العــــدد :	٢٧٨٢
المصــــدر :	العالم اليوم	تاريخ الصــدور :	٢٠٠٠/٣/٢٢

« الإسلامية » سوف تسيطر

على الرغم من حداثة البنوك الاسلامية فى المنطقة العربية الا انها استطاعت انتزاع موقع متميز على خريطة العمل المصرفى وان تتجاوز مرحلة اثبات الذات إلى طور الانطلاق والطموح.

ويعود تاريخ البنوك والمؤسسات المالية الاسلامية إلى منتصف السبعينات حينما انشارت بعض البنوك فى المنطقة العربية شبابيك خاصة بالمعاملات الاسلامية فى بادىء الامر ثم تطورت الشبابيك إلى ادارات ثم فروع مستقلة وذلك على اثر حدوث تعقيدات قانونية ناجمة عن تداخل ميزانية المعاملات الاسلامية مع الميزانيات العامة لتلك البنوك، الامر الذى ادى إلى ظهور بنوك جديدة بعضها فروع لمؤسسات مالية قائمة وذات سمعة عالية وبعضها الآخر كيانات ذات وجود مستقل حتى وصل عدد هذه البنوك إلى 200 مؤسسة حول العالم تركز معظمها فى الشرق الاوسط ووصلت اصولها إلى 175 مليار دولار وتدير سنويا ما تتراوح قيمته ما بين 80 إلى 100 مليار دولار وتحقق نسبة نمو سنوية تعادل 15٪.

هذه المعدلات الكبيرة فى التعامل دفعت المصارف العادية والبنوك العالمية إلى محاولة انشاء فروع متخصصة للمعاملات الاسلامية حيث تسود الثقة بأن البنوك الاسلامية تتهيأ للقيام بادوار اكبر فى الانشطة المالية لمنطقة الشرق والخليج العربى.

ويؤكد الخبراء على ان الاتجاه إلى الصرافة الاسلامية امام البنوك التقليدية سوف يتزايد فى الاشهر القادمة وان كثيراً من هذه البنوك التقليدية قد اسست او فى سبيلها لان تؤسس فروعها او بنوكها الاسلامية المستقلة خصوصا مع نقص السيولة فى منطقة الخليج بسبب تذبذب الاسعار والثروات البترولية ولذلك فإن البنوك التقليدية ستجد نفسها مضطرة للدخول إلى عالم البحث عن الاموال الاسلامية، ونقص السيولة لا يقتصر على الخليج وحده ولكنه يمتد إلى كل منطقة الشرق الاوسط ولذلك فإن الجميع سواء فى مصر او الخليج يتجهون للبحث عن الاموال الاسلامية دون توقف ولا تتوقف الزيادة فى عدد البنوك الاسلامية على البحرين وحدها والتى تعد بحق المركز الاقليمى للبنوك الاسلامية حيث يوجد فيها نحو 16 مؤسسة مالية اسلامية مرخصة من جانب وكالة النقد البحرينية ولتما تشهد جميع البلدان العربية زيادة فى عدد هذه البنوك وخاصة فى الكويت والضفة الغربية وابوظبى وغيرها من المناطق العربية.

ولقوة هذه المصارف وتناميها اعلنت شركة داوجونز اند كومبانى العالمية عن اطلاق اول مؤشر قياس عالمى للاسواق الاسلامية من البحرين حيث سيقوم المؤشر بمتابعة اداء 600 سهم من اسهم الشركات التى تتعامل وفق مبادىء الشريعة الاسلامية فى 30 دولة ويبلغ حجم رأس مال هذه الشركات فى السوق 7,5 تريليون دولار ومن المفترض انه لن تندرج ضمن مؤشر داوجونز للاسواق الاسلامية الشركات التى تعمل فى انشطة لا تتناسب مع اغراض الاستثمار الاسلامى ومن بينها الشركات التى تقوم بانتاج الكحوليات والمنتجات التى يدخل فيها لحم الخنزير والخدمات المالية التقليدية للاعمال المصرفية والتأمين ووسائل الترفيه كالفنادق.

وفى محاولة للاستفادة القصوى من هذا التنامى بدأت بعض الدول فى وضع القواعد والبنى التشريعية اللازمة لازالة العوائق من سبل هذه المؤسسات الاسلامية مثل البحرين والتى تعد حالياً قاعدة رئيسية لعمل المصارف الاسلامية فى الشرق الاوسط بحيث يجتذب سوقها العديدمن المصارف والمؤسسات للعمل فيها واعلنت عن سعيها إلى تاسيس سوق مال اسلامية متطورة تلبى متطلبات السيولة والاستثمارات للمؤسسات المالية الاسلامية بحيث لا تتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية.

وعلى الرغم مما يتوقعه المراقبون من ان تستحوذ المصارف الاسلامية على ما يقرب من 50٪ من مدخرات العالم الاسلامى فى غضون السنوات الخمس القادمة بعد ان رسخت هذه المصارف اقدامها فى اسواق المال العالمية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، فإن المصارف الاسلامية تحتاج إلى مواجهة مشاكلها ليتسع دورها وتصبح عملاق القرن القادم حيث يشير المراقبون إلى عدد من المشكلات تواجهها المصارف الاسلامية ياتى على راسها تمركز انشطتها الاستثمارية من صيغ المرابحة وذلك على حساب الصيغ الاخرى كالمشاركة والمضاربة والمصانعة والاجارة حيث تمثل الودائع ما يزيد على 70٪ من موجوداتها.

ومن جهة اخرى توصف المصارف الاسلامية بانها يتيمة لان كل اعمالها قامت بها بجهود فردية ولم يحدث حتى اليوم ان استكملت اى من الدول هذه الجهود الفردية لتاسيس نظام وتشريع للمصارف الاسلامية.

الموضوع الرئيسي : الاندماج
الموضوع الفرعي : فى العالم العربى
المصـــــدر : (مجلة) السياسة الدولية
اسم كاتب المقال : احمد سيد مصطفى
رقم العـــدد : ١٤٠
تاريخ الصدور : ابريل ٢٠٠٠

 إندماجات الشركات العملاقة وآثارها على الوطن العربى

د. احمد سيد مصطفى

يقبل القرن الحادى والعشرون وقد تكاملت خيوط اتجاه عالمى نحو تحالف الشركات الكبرى، وإزاء استشعار شركات أصغر لمخاطر اندماج الكبار، تتجه هى الأخرى للتحالف فى صوره المختلفة.

وكلما تحالف بعض المتنافسون زاد حجمهم النسبى إزاء باقى المنافسين، بمعنى أخر تزيد مواردهم وإمكانياتهم المالية والفنية والانتاجية والتسويقية والبشرية، ومن ثم تتزايد أنصبتهم السوقية وإيراداتهم وأرباحهم. ولا يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل تزيد وتنفتح شهية هؤلاء الكبار لشراء أو دمج بعض منافسيهم الأصغر. فإذا استعصى بعض هؤلاء المنافسين المستهدفين على ذلك، فقد تشن عليهم حربا تنافسية، وتتعدد صور هذه الحرب بين إعلانية وتوزيعية وابتكارية بتقديم منتجات أحدث سواء كانت جديدة تماما، أو مطورة، ولعل أخطر صور هذه الحرب هى الحرب السعرية التى لا ينجو منها إلا صاحب النفس الأطول.

ووسط بيئة الأعمال التنافسية هذه، تقف شركاتنا العربية موقفا لا تحسد عليه، ذلك أنها لازالت بعيدة فكريا واستراتيجيا عن هذا التوجه التحالفى الذى أصبح عالميا عندما شمل شركات تعددت جنسياتها ومواقع أعمالها، وتشابكت رؤوس أموالها وتكاملت مواردها وتعاظمت أحجامها وتهديداتها التنافسية.

الاندماجات كظاهرة عالمية :

شكلت عمليات الشراء والدمج بين الشركات فى بيئة الأعمال العالمية اتجاها ملحوظا منذ السبعينيات من القرن العشرين. ففى عام ١٩٧١ اشترت جنرال موتورز ٣٩٪ من أسهم شركة إيسوزو اليابانية، زادتها عام ١٩٩٨ إلى ٤٩٪. كما اشترت فى عام ١٩٨١ ٦,٥٪ من أسهم سوزوكى اليابانية وزادتها إلى ١٠٪ عام ١٩٩٨، وفى عام ١٩٧٩ اشترت شركة فورد ٢٥٪ من أسهم شركة مازدا وزادتها إلى ٣٣,٤٪ فى عام ١٩٩٦، وفى عام ١٩٨٢ اشترت فورد ١٥٪ من أسهم كيا موتورز الكورية، والتى تملكت مازدا ١٥٪ أيضاً من أسهمها. وهكذا أصبحنا إزاء السيارة العالمية أو السيارة متعددة الجنسيات.

ويعد الدمج أو الاندماج واحدا من صور أو صيغ التحالف الاستراتيجى التى تأخذ اتجاها متعاظما فى بيئة الأعمال العالمية المعاصرة.

صيغ التحالف الاستراتيجى :

تتعدد الصيغ التى يمكن أن تختار الإدارة بينها عندما تتجه لتبنى التحالف الاستراتيجى، وفيما يلى أقدم عرضا موجزا لهذه الصيغ :

١- المشروع المشترك :

يتمثل المشروع المشترك فى مشاركة بين طرفين أو أكثر - غالباً ما يكون أحدهم محلياً والآخر أجنبياً - فى تكوين شركة مستقلة لتنفيذ نشاط محدد فى فترة محددة.

يتحمل الطرفان بنسب معينة - تكلفة الموارد اللازمة وإنشاء مصنع جديد أو أكثر، وكذا تطوير منتجات جديدة، ويهيىء ذلك - بلاشك - فرصة سريعة وأقل تكلفة للتنافس العالمى.

٢- التعاقد من الباطن :

وهنا تتعاقد الشركة (أ) مع الشركة (ب)، بحيث تورد الشركة (ب) للشركة (أ) مكونات سلعية تحتاجها، وقد تزايدت نسبة التجارة العالمية فى المكونات السلعية مقارنة بالتجارة فى السلع تامة الصنع. وغالباً ما تباع السلعة النهائية ليس باسم صانع أو صناع المكونات بل باسم وعلامة الشركة المستخدمة التى اشترت المكونات من المورد المتعاقد من الباطن.

٣- التحالف المالى (الشراء والدمج) :

وهذا يتمثل فى اتجاه شركة للمساهمة فى رأسمال شركة أخرى، ويمكن التمثيل لذلك بما فعلته - على سبيل المثال - شركة "فورد" عندما تملكت حصة بنسبة ٢٥٪ فى شركة "مازدا".

تتيح هذه الصيغة للشركة المستثمرة صاحبة الحصة فى

الموضوع الرئيسى : الاندماج	اسم كاتب المقال : احمد سيد مصطفى
الموضوع الفرعى : فى العالم العربى	رقم العـــــدد : ١٤٠
المصـــــدر : (مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور : ابريل ٢٠٠٠

رأسمال الشركة الأخرى - لاسيما إن كانت حصتها مؤثرة - أن تؤمن قطع غيار أو مكونات تحتاجها، أو أن تسهم فى توجيه إدارة وسياسات الشركة الأخرى (الموردة) بما يعزز تطوير كل من المنتج أو التكنولوجيا أو الجهد التسويقى فى الشركة المستثمرة.

٤- التحالف التسويقى:

فى هذه الصيغة تتفق الشركة (أ) مع الشركة (ب) على أن تعتمد (أ) على شبكة توزيع الشركة (ب). فمثلاً تحالفت "فورد" مع "مازدا" ليتضمن اتفاقهما تسويق سيارات "فورد" فى اليابان بواسطة "مازدا"، وسيارات "مازدا" فى أوروبا بواسطة فورد.

٥- التحالف التكنولوجى:

يتضمن التحالف التكنولوجى تطويراً مشتركاً بين شركتين أو أكثر لتكنولوجيا العمليات أو لتصميم المنتج. إذ يتيح التحالف تبادلاً للخبرات فضلاً عن تكوين فرق مشتركة من مهندسى التصميم والتطوير. وحيث ترى الشركات الواعية أن التحالف الفنى يجب أن يهيىء نافذة واسعة على قدرات فنية لدى الشريك، يجب تعلمها منه والبناء عليها. وتجدر الإشارة إلى أن التحالف التكنولوجى يمثل أحد أهم صيغ التحالف الاستراتيجى وأكثرها تبنياً.

آثار الاندماجات العالمية على الشركات العربية :

تشكل الشركات المندمجة بشكل عام تحديات تنافسية هائلة للشركات العربية، وذلك لأسباب الرئيسة التالية :

١- يتكون ويتزايد لهذه الكيانات الأكبر قدرات مالية وفنية وبشرية وتسويقية أكبر بكثير مما يتوافر لشركات المحلية باحجامها المختلفة.

٢- تستطيع هذه الكيانات الأكبر أن تشكل تهديدات لها شأنها فى الأسواق المحلية والعالمية على السواء. أى أينما استهدف أى منها أية سوق على المستوى العالمى.

٣- قد يتأتى لبعض هذه الشركات أن تمارس ضغوطاً سياسية سواء على حكومات دولها أو على حكومات دولها أو على حكومات فى الأسواق التى تستهدفها، بهدف توسيع أسواقها أو زيادة حصصها السوقية.

٤- يعمد بعض الكيانات الكبيرة المتحالفة إلى إنشاء وتوجيه وتطوير أنماط استهلاكية جديدة لصالح ترويج منتجاتها فى الأسواق التى تستهدفها.

٥- يؤدى التوجه التنافسى لهذه الشركات - شأنه شأن توجه الشركات العالمية متعددة الجنسيات - فى أسواقنا المحلية وكذا الأجنبية، إلى الحد من حجم أعمال شركاتنا، ومن ثم تحجيم فرص التوظف بها. بينما تعانى الاقتصاديات العربية بشكل عام من البطالة بدرجات متفاوتة.

٦- وحتى عندما تنشىء هذه الشركات الكبيرة فروعا لها فى الدول النامية أو الوطن العربى، فإن اعتمادها على درجة عالية من تكنولوجية الأداء الآلى التلقائى (Automation) لا يؤدى لزيادة ملموسة فى فرص التوظف.

سبل المواجهة :

إزاء هذه التهديدات والمخاطر التنافسية للشركات المندمجة، يمكن صياغة اقتراحات رئيسية مركزه على مستويين رئيسيين كما يلى:

أولاً: على مستوى الحكومات العربية :

١- تكثيف الجهود الفاعلة لإحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة، فهذا كفيل بأن يوسع أسواق شركاتنا فى الأسواق العربية بدلا من الانحسار فى أسواق محلية ضيقة. ليس هذا فقط بل إن هذه السوق العربية المشتركة يمكن أن تحرر التجارة البينية العربية من قيود الجمارك والحصص والإجراءات، وتتيح لشركاتنا المزايا التى تتمتع بها الشركات التى تنتمى دولها إلى تكتلات اقتصادية اقليمية مثل السوق الأوروبية المشتركة والنافتا.

٢- إذا تعذر التوصل السريع لسوق عربية مشتركة مكتملة الأركان، يتعين التأكيد على إنشاء وتفعيل مناطق عربية - عربية للتجارة الحرة فى إطار اتفاقيات تحظى بقدر كاف ومتحمس من التخطيط والمتابعة.

ثانياً: على مستوى الشركات العربية :

١- تبنى فكرة ومفهوم التحالف الاستراتيجى، والسعى لإدراك مزاياه المؤثرة والمساعدة على مواجهة التحديات التنافسية المتعاظمة.

٢- السعى المشترك لاستكشاف الحلفاء والشركاء المرتقبين المناسبين، والتخطيط للاقتراب والاتفاق على صيغ مناسبة للتحالف مثل الشراء أو الاندماج أو المشروع المشترك وما إلى ذلك.

٣- نشر وتعميق ثقافة الجودة الشاملة، كمنهج عمل إدارى أثبت فعاليته عالميا فى تعزيز القدرات التنافسية والتحصن بقدر الإمكان إزاء المنافسة فى السوق المحلية والعالمية.

موجوداتها مجتمعة اقل من نصف موجودات بنك اجنبي منفرد

الهندي لـ «السياسة»: امام المصارف العربية خياران الاندماج التام.. او الموت الزؤام!

■ الشبكة المصرفية العربية الموحدة جاهزة للانطلاق خلال اشهر قليلة

اجرى الحوار - محسن السيد:

■ اجمالي موجودات المصارف العربية مجتمعة في نهاية عام 99 بلغت 500 بليون دولار وهذا الرقم اقل من موجودات بنك اجنبي واحد ، بهذه العبارة رسم الامين العام لاتحاد المصارف العربية الدكتور عدنان الهندي ملامح المنافسة بين المصارف العربية والاجنبية مع فتح الاسواق وتحرير الخدمات المصرفية.

ومضى د.الهندي في حوار خاص لـ «السياسة» قائلا ، ازاء ذلك فالاندماج بين المصارف العربية ليس خيارا بل ضرورة تفرضها التحديات الراهنة والمستقبلية في ظل اوضاع المصارف العربية الحالية مطالبا السلطات النقدية العربية باعطاء الحوافز للبنوك المندمجة.

وكشف د. الهندي عن انتهاء اتحاد المصارف من انجاز الشبكة المصرفية العربية الموحدة مشيرا الى العمل بهاخلال اشهر قليلة .بالاضافة للانتهاء من وضع القانون المصرفي العربي الموحد الذي يتم تدارسه الان من قبل محافظي البنوك المركزية العربية.

واعرب عن اسفه الشديد لفشل فكرة اقامة المصرف الاستثماري العربي الموحد الذي كان سيقدم الكثير للاقتصادات العزبية ،مؤكدا في هذا الصدد على الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه البنوك العربية ضمن برامج الاصلاح الاقتصادي العربية.

وشدد امين علم اتحاد المصارف العربية على ضرورة تحول البنوك العربية الى مصارف شاملة بدلا من التقوقع في دائرة الخدمات الائتمانية التقليدية مشيدا بنمو وتطور المصارف الاسلامية خلال فترة وجيزة وفي ما يلي نص الحوار:

● كيف تقيم اوضاع المصارف العربية . وهل ترى ان هذه المصارف باحجامها المالية قادرة على مواجهة استحقاقات التحديات الراهنة والمستقبلية والتأقلم معها؟

■ اذا نظرنا الى نتائج المصارف العربية في نهاية عام 99 نجد ان هذه المصارف حققت نموا نسبيا لكنه اقل مما تحقق في العام 98 وهناك اسباب كثيرة تقف وراء هذا الانخفاض من اهمها التباطؤ الاقتصادي الذي شهدته المنطقة خلال العام المنصرم واشتداد حمى المنافسة بين المصارف العربية والمصارف الاجنبية ونحن كاتحاد مصارف اوصينا بضرورة استعداد القطاع المصرفي العربي للتحديات الراهنة والمقبلة وعلى راسها تحديات العولمة.

وتحديات التكنولوجيا الحديثة والتكتلات المصرفية العالمية ويكفي ان نقول ان اجمالي موجودات هذا القطاع في نهاية عام 99 لم تتعد 500 بليون دولار وهذا اقل من نصف موجودات بنك اجنبي واحد، وازاء ذلك يتعين على المصارف العربية الاسراع في عمليات الدمج والتملك لان القطاع المصرفي العربي من القطاعات الصغيرة الحجم نسبياً قياساً بالقطاعات المصرفية العالمية، وثانياً على السلطات النقدية العربية الساعدة في هذا الاتجاه من خلال اعطاء المزيد من الحوافز للبنوك المندمجة بعضها مع البعض الاخر، وثالثاً يتعين توسيع قاعدة رؤوس اموال المصارف العربية، اذ ان القاعدة الرأسمالية لمعظم مصارفنا ضعيفة نسبياً اذا ما قارناها بالمصارف الاجنبية.. ومن جهة اخرى وبما اننا نعيش في عصر تكنولوجيا المعلومات والانترنت والتجارة الالكترونية فانه لا يمكن للمصارف العربية الاستمرار ما لم تقم بادخال هذه الاساليب المصرفية المدنية لان البنوك التقليدية لا حاجة لها الان وتهتم بتدريب كوادرها المصرفية تدريباً جيداً لتأهلهم للتعامل مع هذه الاساليب التكنولوجية الحديثة حيث مازالت هذه المصارف تشكو من نقص الكوادر المصرفية العربية المدربة، وبالتالي على المصارف العربية ان تعي هذه التحديات والاستعداد لها بالتوجه نحو الاندماج والتملك والا ستذوب في كيانات اكبر.

● وما الدور الذي يمكن ان يقوم به اتحاد المصارف العربية في خضم هذه التحديات؟

■ نحن كاتحاد مصارف ننبه باستمرار الى هذه التحديات، واذا ما تتبعنا برنامج المؤتمرات والندوات الذي يضعه اتحاد المصارف العربية لعام 2000 نجد ان 80 في المئة من هذه المؤتمرات والندوات تركز على الناحية التقنية في المصارف لشعورنا بضرورة الانتقال من العمل التقليدي الى العمل الاستثماري، ومن ناحية اخرى ننبه الى اهمية ان تضطلع المصارف العربية بدور اكبر في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، ولهذا دعونا منذ سنوات للتوجه نحو العمل المصرفي الشامل وخصوصا الاستثمار وعدم التركيز على العمل المصرفي التقليدي من خلال الاقراض والايداع، وهذه الاهداف لا يمكن انجازها عبر القطاع المصرفي العربي الصغير نسبياً حاليا خصوصاً وان انجاز هذه الامور وخصوصا تمويل عملية التنمية الاقتصادية العربية تحتاج الى اموال طائلة وبالتالي بنوك كبيرة.

الشبكة المصرفية

● كان هناك توجه من اتحاد المصارف العربية لربط شبكات الصرف بين البنوك العربية، ووضع قانون موحد للمصارف العربية كخطوات في طريق تقارب المصارف العربية.. الى اين وصلت هذه الخطوات؟

■ موضوع الشبكة المصرفية العربية الموحدة موضوع قائم وتم انجازه وجاهز للانطلاق خلال اشهر قليلة، والاتحاد الان بصدد شراء الاجهزة وتوفير المكان المناسب.. وهذه الشبكة المصرفية على جانب كبير من الاهمية حيث ستتيح لاي مصرف عربي معرفة اي معلومات يريدها عن اي بنك عربي اخر يريد التعاون معه، وتهدف الشبكة في مرحلة لاحقة الى خدمة التجارة العربية ومواطن الاستثمار في المنطقة.

الموضوع الرئيسي : الاندماج
الموضوع الفرعي : فى العالم العربى
المصـــــــــدر : السياسة الكويتية
اسم كاتب المقال : محسن السيد
رقم العـــــدد : ١١٣٠٤
تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠.٥.٢٠

● لكن الا تعتقد ان القدرة تختلف من بلد لاخر الامر الذي قد يؤخر العمل بهذه الشبكة؟

■ لا شك ان القدرات المالية والتكنولوجية تختلف من بلد عربي الى اخر، ففي الوقت الذي قطعت فيه بعض دول الخليج خطوات كبيرة في تطبيق التكنولوجيا الحديثة واستطاعت مسايرة القرن الحادي والعشرين من حيث تطبيق كل اساليب المصارف الحديثة، نجد ان هناك خطوات جيدة في بعض الدول العربية الاخرى، لكنها ليست بالمستوى المطلوب، وبصفة عامة لا يزال امام البنوك العربية مشوار طويل لتطبيق ما هو معمول به في الساحة المصرفية العالمية، ويجب ان نلفت هنا الى ان الاهم من نقل التكنولوجيا هو ايجاد من يستطيع التعامل مع هذه التكنولوجيا وهذا هو بيت القصيد، وعلى المصارف العربية ان تولي عنصر التدريب الاهتمام الكافي، بالاضافة لعنصر الادارة وهو الاساس في تطوير المصارف العربية وكم من مصرف عربي قد اضمحل بسبب عنصر الادارة وليس بسبب ضعف قاعدة رؤوس الاموال.

● وماذا عن القانون الموحد للمصارف العربية؟

■ اتحاد المصارف انجز القانون الموحد العام الماضي وارسله لمحافظي البنوك المركزية وصندوق النقد العربي تمهيدا لبحثه في اجتماعات مجلس محافظي البنوك المركزية العربية وتاتي اهمية هذا القانون الموحد الوقت الذي تحاول فيه البنوك المركزية العربية تعديل قانون المصارف لديها وبالتالي وضع اتحاد المصارف هذا القانون بين ايدي البنوك المركزية العربية كافة للاسترشاد به عند اعادة النظر في قوانينها التي وضعت في الستينات والسبعينات بحيث يكون هناك حد ادنى من التنسيق والتناغم بين القوانين التي تسير العمل المصرفي في الدول العربية ولم يضع اتحاد المصارف هذا القانون من قبيل املاء القوانين على البنوك العربية وانما ليكون مرشدا لها و يتيح لها الاطلاع على ماهو معمول به لدى المصارف العربية الاخرى.

لن تسمع عنها ثانية

● تبنى اتحاد المصارف العربية فكرة اقامة المصرف الاستثماري العربي الموحد ولكن منذ فترة طويلة لم نعد نسمع اي شيء عن هذا المصرف وتواري كما تتواري الافكار العربية كافة التي تهدف الى المزيد من التقارب .. لماذا؟

■ باعتقادي انك لن تسمع عن هذه الفكرة ثانية دعنا اولا ننظر الى هذه الفكرة كتنظير وليس كتنفيذ نحن اقترحنا اقامة مصرف استثماري عربي وليس تجاريا تشترك فيه كبرى البنوك العربية براسمال كبير وفي نفي الوقت لا ينافس البنوك التجارية العربية وانما يخدم العملية التنموية العربية المشتركة على اسس تجارية بحتة وهذا البنك يستطيع ان يفتح له فروعا في الدول العربية كافة المشاركة في راسماله . هذه الفكرة انطلقت من اتحاد المصارف العربية تماشيا مع دعواته بوجود مؤسسات مصرفية عملاقة بالمعنى الاجنبي وليس بالمعنى العربي لكن للاسف فهمت هذه الفكرة خطا على اساس أن هذا البنك سيكون منافسا للبنوك الموجودة في الدول العربية.

وهذه الفكرة اثارها الاتحاد في الثمانينات واطلق عليها في ذلك الوقت البنك العربي للانشاء والتعمير على غرار البنك الاوروبي للانشاء والتعمير بغرض اعادة اعمار ما خلفته حرب الخليج من دمار واثيرت مرة اخرى في التسعينات.

● المصارف العربية المستقلة والفروع الموجودة في الخارج واجهتها ظروف صعبة خرج على اثرها البعض من الساحة والاخر لايزال يصارع هذه الظروف ونوقش هذا الموضوع في اطار الاتحاد .. ماهي الالية التي خرج بها الاتحاد لمعالجة هذا الوضع؟

■ حينما ناقشنا اوضاع المصارف العربية المتواجدة في الخارج كان ذلك في عقد الثمانينات واذا نظرنا الي تواجد المصارف العربية على الساحة المصرفية في الخارج في العقد الحالي لانجد جوابا لهذه المصارف فمعظم المصارف العربية المشتركة مع مصارف اوروبية اما تعثرت او صفت اعمالها واصبح العمل المصرفي العربي في اسواق المال العالمية مقتصرا على فروع لمصارف محلية موجودة في الداخل وليست مصارف مستقلة وبالتالي هذا الموضوع قد اقفل.

● بماذا تبرر غياب المصارف العربية عن الساحة المالية العالمية رغم ان هذه المصارف مضت عليها عقود طويلة في اسواقها المحلية؟

■ اتحاد المصارف شخص هذه الاسباب واهمها ان المصارف العربية حينما خرجت للاسواق الخارجية كانت تعتمد بشكل رئيسي على ودائع العرب الموجودين في الخارج وودائع العرب في الداخل وتحويلها لهذه المصارف الموجودة في الخارج بالاضافة للخدمات الائتمانية التي تمنح للعرب الموجودين في الخارج ولكن للاسف هذا الهدف لم يتحقق فالودائع العربية الموجودة في الداخل والخارج لم تذهب الي المصارف العربية الموجودة في الخارج وانما ذهبت للمصارف الاجنبية واصبحت المصارف العربية في الخارج تعيش على الودائع التي تمنحها لها المصارف الاجنبية كايداع فيما بينها وظلت معتمدة على هذه الوسيلة الى

■ د.عدنان الهندي ■

ان امتنعت البنوك الاجنبية عن امداد بنوكنا العربية بالودائع بعد انحسار الموارد العربية نتيجة تقلص ايراداتها من النفط ولم تجد المصارف العربية في هذه الاسواق عملاً لها ولم تجدمصيرا افضل من الاضمحلال والتعثر واقتصر التواجد المصرفي العربي على افرع لخدمة البنوك في الداخل تعيش على هذا المركز.

● بعض الدول العربية بدأت تتحول نحو آليات السوق متبنية برامج اصلاح اقتصادية.. كيف تقيم دور البنوك في خدمة هذه البرامج؟

■ الكثير من الدول العربية بدأت في التحول نحو الية السوق والاعتماد على القطاع الخاص وهنا سؤال يتردد كثيرا في هذا الصدد وما الدور الذي يمكن ان تلعبه المصارف ضمن عملية الاصلاح الاقتصادي واؤكد هنا على ان المصارف لها الدور الاساسي في انجاح او افشال عمليات الاصلاح الاقتصادي فالمصارف تضطلع بدور استثماري كبير في خدمة عمليات الاصلاح وبالتالي يجب على مصارفنا الا تتقوقع داخل عمليات الاقتراض والايداع بل يجب ان تشارك في المشاريع القائمة وتستحدث مشاريع جديدة وتشتري اسهما وتعد دراسات جدوى للمشاريع وان تبحث عن المستثمرين المحليين والخارجيين والترويج للمشاريع داخليا وخارجيا.. كل هذه الاعمال الاستثمارية يجب على المصارف العربية القيام بها واذا اخذنا المصارف في جمهورية مصر العربية على سبيل المثال نجد أنها لعبت دورا كبيرا ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادي.. وبشكل عام يجب ان تضطلع المصارف بدور اكبر من الاقراض والايداع آخذة في اعتبارها ان الموارد المالية العربية لم تكن كما كانت في السابق في ظل تقلص الموارد الخارجية وعليها ان تعتمد على الموارد الداخلية التي يجب ان تستغل بكفاءة وكفاية خاصة في ظل شح عمليات الاستثمار الاجنبية في الدول العربية وبالتالي على المصارف ان تعتمد على مواردها اولا واخيرا.

المصارف الشاملة

● كيف تنظر الى التوسع في العمل المصرفي الاسلامي وزيادة الاقبال على الخدمات المصرفية الاسلامية في الفترة الاخيرة؟

■ عندما كنا نتحدث عن المصارف الاسلامية في الثمانينات واوائل التسعينات كان الكثيرون يشككون في عمل هذه المصارف لكن مع دخولنا للقرن الواحد والعشرين استطاعت هذه المصارف ان تاخذ دورها وتثبت وجودها وتستحوذ على حصة كبيرة من السوق المصرفية العربية وهناك توسع مستمر في قاعدة هذه المصارف وزيادة في عملائها خصوصا وان هذه المصارف يمكن ان يطلق عليها المصارف الشاملة، لكن في الوقت نفسه فان تركيز هذه المصارف وادواتها ظلت محدودة منذ بدايتها وعلى المصارف الاسلامية استحداث ادوات مصرفية تتواءم مع الشريعة الاسلامية حتى تستطيع مواجهة تحديات الصناعة المصرفية.

● حجم الاموال العربية المستثمرة في الخارج كبير جدا .. ما الدور الذي يمكن ان تقوم به المصارف العربية من اجل اعادة توطين هذه الاموال او جزء منها؟

■ المصارف ليس في وسعها القيام بدور كبير في هذا الشأن والدور الأكبر يقع على عاتق الحكومات التي يجب ان تخلق المناخ الاستثماري الملائم لهذه الاموال ولا يمكن جذبها بقرارات حكومية لان هذه الاموال دائما تبحث عن المشاريع المناسبة والعائد الجيد والبيئة المصرفية الملائمة واذا ما توفرت هذه الاجواء نستطيع جذب هذه الاموال او جزء منها على الاقل.

الاندماجات المصرفية والسوق العربية وترويج المشاريع تساعد في استرداد الاموال العربية المستثمرة في الخارج

بشير الزهيري *

كان لارتفاع اسعار النفط في السبعينات من ثلاثة دولارات الى ٣٠ دولاراً للبرميل الواحد اثره الكبير في تكوين احتياطات نقدية بالعملة الاجنبية لدى الدول المنتجة للنفط ومنها الدول العربية في «اوابك». وبلغت هذه الاحتياطات في نهاية الثمانينات نحو ٨٥٠ بليون دولار كان معظمها مودعاً في مصارف اجنبية في الولايات المتحدة وخارجها.

وتاثرت هذه الكتلة النقدية خلال الثمانينات بحرب الخليج الاولى (العراق - ايران) التي استنفدت جزءاً كبيراً من الاحتياط العراقي لتمويل هذه الحرب (نحو ٨٠ بليون دولار) ثم تلتها في التسعينات ازمة الخليج الثانية نتيجة غزو العراق لدولة الكويت ما سبب استنزاف جزء آخر من الكتلة النقدية العربية يقدر بنحو ١٢٠ بليون دولار نفقات تمويل التدخل والنفقات العسكرية وغيرها من النفقات التي استوجبها الغزو العراقي.

هذان العاملان اثرا في انخفاض الكتلة النقدية والاستثمارات الخارجية الى ٦٥٠ بليون دولار موزعة بين استثمارات نقدية في المصارف بودائع لاجل واستثمارات مالية في محافظ مختلفة في السوق المالية العالمية (استثمارات عقارية واستثمار في شركات صناعية وغيرها) تقدر بنحو ٥٠ بليون دولار.

كما كان لتراجع سعر النفط في التسعينات اثره المباشر في الارصدة النقدية للدول العربية النفطية وذلك بتمويل نفقاتها العادية وغير العادية واضطر بعضها الى الاقتراض الداخلي والخارجي او من الدول العربية الاخرى لتامين التوازن بين الايرادات والاعباء المالية. وتحسن وضع هذه الاستثمارات النقدية في نهاية التسعينات عندما عاود سعر برميل النفط ارتفاعه من ١٢ دولارا الى ٢٥ دولاراً. وتقدر الارصدة حالياً بنحو ٦٧٥ بليون دولار وتشكل ودائع لاجل واوراقا مالية عدا الاستثمارات العقارية والصناعية المقدرة بـ ٥٥ بليون دولار.

سبق ان تحدثنا منذ السبعينات عن الاسلوب العملي حول تدوير وانسياب الارصدة العربية في الخارج (Recycling) ووضعها في خدمة الاقتصاد العربي، غير ان هذه النداءات لم تجد نفعاً بسبب مخاوف المستثمر العربي وقتئذ من التوجه نحو السوق العربية على رغم قناعته باهمية هذا التوجه وكذلك عدم وجود فرص استثمارية جاهزة لامتصاص جزء من الاموال العربية.

وقبل الدخول في تفصيل هذا الموضوع يجب ان نطرح الاسئلة التالية: هل ضمانة الاموال المستثمرة خارجياً اكثر منها في الدول العربية؟ وهل عائد راس المال المستثمر خارجياً اعلى منه في الدول العربية، وهل اسعار الصرف في الدول الاجنبية اكثر استقراراً منه في الدول العربية؟ وهل الاستقرار السياسي والاقتصادي في الخارج اكثر ضمانة للمستثمرين منه في البلدان العربية؟

ان الاجابة البسيطة تؤكد ان الازمات التي مرت فيها البلدان الاجنبية كانت ولا تزال محفوفة بالمخاطر خصوصاً تبدلات اسعار الصرف في عالم تسوده المضاربات وعدم الاستقرار النقدي، ما كان له اثر مباشر سلبي على الاموال العربية في الخارج التي تعرضت لخسائر تقدر بنحو ٣٠ بليون دولار خلال الاعوام الاخيرة.

ويشكل استرداد جزء من الاموال المهاجرة لاستثمارها في الوطن العربي متقاسية واقتصادية لها ويوفر للمستثمر العربي مناخاً استثمارياً تصونه تشريعات وقوانين ثابتة لا تتغير اضافة الى توافر شروط ايجابية ومزايا وتسهيلات مشجعة للاستثمار في الوطن العربي ضمانة في مجالات انتاجية مختلفة تساعد في تحقيق ازمة الركود التجاري والكساد عن طريق اقامة مشاريع اساسية (كالاسمنت والكيماويات والاسمدة والحديد والصلب والزجاج والمنشآت السياحية وغيرها) وباستخدام الخامات الرئيسة في الوطن العربي في مجالات صناعية رئيسة تفتح اسواقا للتصدير في الاسواق الخارجية.

ولا تخفى على المستثمر العربي الامكانات الكبيرة المتوافرة في البلدان العربية (المواد الاولية، اليد العاملة الماهرة، الطاقة الكهربائية الرخيصة وغيرها) التي تهيئ السبيل امام الاستثمارات الخاصة العربية والمشتركة لاقامة المشاريع الاستثمارية الانتاجية والخدمية والتي شهدت باهميتها المؤسسات المالية الدولية.

يجابه العالم حالياً وضعاً خطيراً سببه البؤر والنزاعات السياسية والعسكرية في مختلف اشكالها واساليبها من جانب القطب الواحد، هدفها اعاقة تنمية البلدان النامية ومنها الوطن العربي، ما تسبب في توجيه اكبر قدر من احتياطاته الجاهزة بالقطع الاجنبي لتامين شراء السلاح ومستلزماته بدل ضخ هذه الاموال في مختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق اقامة مشاريع استثمارية وطنية ومشتركة، بما يسمح لبلدان العالم الثالث بمجابهة التحديات المقبلة وذلك بحشد الجهود والامكانات للحد من المواقف السلبية الناجمة عن السياسات المشار اليها.

ولا يمكن ان تثمر الجهود العربية لمجابهة التحديات المشار اليها الا بالتضامن بين القوى الشعبية والرسمية والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، في الدفاع عن مصالحها وتطوير وزيادة اجمالي الناتج المحلي العربي، ورفع مستوى المواطن العربي في الابداع والتجديد، وتفعيل دور منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى، وليكن لنا اسوة في المجموعة الاوروبية التي تضم حاليا اكثر من ١٥ دولة مختلفة الاتجاهات السياسية والنقدية والاقتصادية وكان رائدها الوحيد وضع استراتيجية شاملة لتحريك النمو الاقتصادي ومجابهة تحديات القرن الـ٢١ وآثارها الاجتماعية والمالية والاقتصادية في دول هذه المجموعة. فهل حان الوقت للافادة من تجربة المجموعة الاوروبية بغية النهوض بالوطن العربي وتطويره؟

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : الاندماج — اسم كاتب المقال : بشير الزهيري

الموضوع الفرعي : في العالم العربي — رقم العدد : ١٣٦٥٩

المصدر : الحياة — تاريخ الصدور : ٢٠٠٠/٨/٤

يبلغ عدد سكان الوطن العربي نحو ٢٦٠ مليون نسمة، ولا تقل الزيادة السنوية عن ٢,٥ في المئة. ويتطلب هذا الوضع حشد الجهود من الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية العربية كافة لمجابهة الزيادة المشار اليها وذلك باقامة مشاريع استثمارية لتامين الحاجات الاساسية من الامن الغذائي والمواد الاساسية للبناء والتعمير والتقنيات الحديثة لمختلف الصناعات، واخيراً مجابهة تحديات الالفية الثالثة، وخصوصا العولمة وما تجره من آثار تصيب كل جزء في الوطن العربي ولا سيما تحديات سياسة الاغراق التي تهدف الى منافسة المنتجات الاساسية (الحديد الصلب والمنسوجات والاغذية وغيرها) ما يؤدي الى نتائج سلبية اقتصاديا واجتماعيا ومعاشيا على مسيرة التنمية العربية ولا بد من مواجهتها بتوسيع قاعدة الاستثمارات العربية في مختلف قطاعاته.

ويجابه العالم خطرا اجتماعياً مهماً بزيادة عدد الفقراء في العالم الى نحو ١٢٥٠ مليون نسمة. اذ لا يتجاوز دخل الفرد في بعض البلدان ٢٠٠ دولار اميركي سنوياً. وهذه الظاهرة الخطيرة شملت بلدان الوطن العربي حيث يقدر عدد الفقراء بنحو ١٢ في المئة من سكان الدول العربية.

ولا يمكن مجابهة هذه الظاهرة الاجتماعية الا باقامة مشاريع استثمارية استراتيجية تسمح باستيعاب قسم كبير من العاطلين عن العمل وخصوصاً حملة الشهادات التخصصية العليا، بما يحقق للفرد دخلاً مناسباً لتوفير حياة مستقرة له في وطنه والحد من الهجرة الى البلدان الصناعية التي اوصدت ابوابها في وجه الهجرة الاقتصادية.

ويشكل التضامن العربي الطريق الوحيد لصياغة سياسة عربية شاملة. ولا يزال هذا التضامن يمشي الهوينى بسبب ظروف بعض البلدان العربية.

وفي ضوء هذه المعطيات، كيف يمكن للدول العربية النفطية مجابهة الضغوط المتعلقة بتحديد اسعار النفط وتحديد كميات انتاجه. وكيف يمكننا تفادي مخاطر تبدلات اسعار القطع الاجنبي واثارها السلبية على الاستثمارات الخارجية العربية وانخفاض قيمها الحقيقية واثارها المعيشية في الوطن العربي. وكيف يمكن تخفيف اعباء مديونية الدول العربية التي تبلغ نحو ٣٠٠ بليون دولار في نهاية سنة ٢٠٠٠، وكيف يمكن للدول المدينة تسديد اقساطها السنوية وخدمة هذه الديون المقدرة بنحو ٣٥ بليون دولار سنويا، والتي تستنزف جزءاً كبيرا من صادرات الدول المدينة ولحجم مشاريعها التنموية. وكيف يمكننا مجابهة تحديات المياه التي تسيطر على منابعها دول غير عربية.

كل هذه الامور المهمة وغيرها والتي ترتبط بمصير المواطن العربي ومستقبله تستلزم سياسة جادة ومواقف مشجعة لتحقيق التضامن العربي في مختلف ابعاده بما يحقق للامة العربية مركزها كمنطقة سياسية مهمة لها دورها في المجتمع الدولي وبعيدة عن المنافسة التجارية بين شاطئي الاطلسي. وكذلك عن الظواهر والاحداث الاقتصادية المختلفة التي تجتاح العالم باسره.

شهد العالم في التسعينات حركة اندماج مالية وصناعية وخدمية وذلك بتوحيد مؤسسات عدة تمارس نشاطاً متشابهاً في مؤسسة جديدة كبيرة، تسمح لها بالمنافسة في الاسواق العالمية ومواكبة التطورات المنتظرة في القرن الحادي والعشرين.

لذلك نرى من الضروري بان يتم اندماج بين المصارف في البلدان العربية قطرياً وعربياً لزيادة قدرتها المالية وتسهيل تقديم القروض والتسهيلات المصرفية التي تتطلبها عمليات التوسع الاقتصادي، سيما ان لجنة «بازل» في سويسرا حددت شروطاً اساسية من اجل مجابهة الاخطار المصرفية ينبغي التقيد بها.

ونرى ان لا تتوقف عملية الاندماج على القطاع المصرفي بل تتعداه الى مختلف النشاطات الاقتصادية، لمجابهة سياسة الاغراق والمنافسة غير المشروعة.

وينبغي تاسيس مصرف عربي مشترك براس مال لا يقل عن ٥٠٠ مليون دولار يكون دعماً ومرجعاً للمؤسسات المصرفية العربية من جهة ولاستقطاب جزء من الاموال العربية المودعة في الخارج لدى مصارف غير عربية، تساعد في تمويل المشاريع الاستثمارية العربية.

كما نرى تاسيس مصارف للتنمية والاستثمار قطريا براس مال لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار ليقوم بدوره بتمويل المشاريع الاقتصادية وتقديم الخدمات كافة التي تتطلبها عملية الاستثمار في الوطن العربي.

ان ترويج المشاريع الاستثمارية في البلدان العربية والوصول الى المستثمر العربي عمل مهم وذلك بان يتم عن طريق الاتصال المباشر مع المستثمر في مكان اقامته وعرض المشاريع الاستثمارية القابلة للتنفيذ عن طريق مكاتب استشارية متخصصة تضم نخبة من الاقتصاديين والماليين والفنيين. تقوم بالاتصالات والزيارات لمختلف الدول العربية وغير العربية لتقديم المعلومات الكافية عن المشاريع المرتقبة وتكاليف كل منها وطريقة تنفيذها وتمويلها واعداد دراسة الجدوى الاقتصادية وغيرها من الامور التي تساعد المستثمر في اتخاذ قراره بالاستثمار، على ان تقدم السلطات الرسمية في الدول العربية لهذه المكاتب الفنية كافة التسهيلات والمعلومات والبيانات التي تسمح لها بالقيام بمهمتها على احسن وجه بما يخدم الاقتصاد العربي والتعاون العربي الأمثل.

واخيراً نتمنى بان تدرس حكومات الدول العربية والمنظمات العلمية هذه الاقتراحات والاستفادة من الطاقات العلمية والعملية والخبرات المتوافرة في كل بلد عربي من اجل خدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق الخطة العربية الاستثمارية التي تتطلع اليها بكل اهتمام وتجرد لمواكبة التطورات العالمية.

* خبير في الشؤون المصرفية مسجل لدى البنك الدولي

الاندماج
فى العالم

الاندماج
فى العالم

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الاندماجات تغزو شركات العالم العملاقة	محمد عيسى	(مجلة الاهرام الاقتصادى	١٤٩	٢٠٠٠/١/١٩	١٠٠
٢	اندماج الشركات العالمية	مجدى صبحى	ملف الاهرام الاستراتيجى	٦٢	فبراير ٢٠٠٠	١٠٢
٣	الفية الاندماج تفرض نفسها	سامى ذبيان	(مجلة الحوادث	٢٢٥٣	٢٠٠٠/٢/١٣	١٠٥
٤	الاندماج بين الظاهرة والهوس	خالد عبد العزيز	(مجلة السياسة الدولية	١٤٠	ابريل ٢٠٠٠	١٠٨
٥	اندماج لندن وفرانكفورت	عبد الناصر محمد	(ملحق البورصة المصرية	١٥٧	٢٠٠٠/٥/٨	١١٣

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	محمد عيسى
الموضوع الفرعى :	فى العالم	رقم العـــــدد :	١٤٩
المصـــــــدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/١/١٩

الأرباح والاحتكار هدفان أساسيان

الاندماجات تغزو شركات العالم العملاقة

يصحو العالم كل يوم على أنباء الاندماجات بين شركات عالمية كبرى.. انطلقت من عالم البنوك وشملت قطاع صناعة السيارات، وامتدت إلى شركات الإعلام ووصلت إلى قطاع الأدوية.. الاندماجات الجديدة تزيد أرقام الصفقات فيها عن مئات المليارات. وكان آخر اندماج بين شركتى أمريكا أون لاين وتايم وارنر قيمته ٣٥٠ مليار دولار.. ولعل هذا ما دفع الخبراء للتأكيد على أنه من المنتظر أن تعاد صياغة المجتمع الدولى خلال الفترة القليلة القادمة من خلال عدد محدود من الشركات العابرة للقوميات والتى بدأت منذ نهاية القرن الماضى فى التكتل إما عن طريق الاندماجات أو التحالفات للتحول إلى كيانات عملاقة تطالب بالمزيد من الانفتاح على الأسواق الدولية.

■ تقرير- محمد عيسى - مايسة جابر

وقد أثار اندماج شركتى أمريكا أون لاين وتايم وارنر - والذى يطلق عليه اندماج الثورة المقبلة للإعلام - كثيرا من الشكوك والمخاوف، لأنه يعد من أخطر الاندماجات التى شهدها العالم فى القرن الجديد، وهو ما دفع الاتحاد الدولى للصحفيين إلى أن يعلن عن قلقه وعدم ارتياحه لهذا الاندماج خوفا من أن يحمل فى طياته احتكاراً معلوماتيا وفرض ثقافة وسياسة معينة تأتى تبعا لرؤيته الخاصة للأحداث.

كما أن هذا الاندماج - الذى يبلغ رأس ماله ٣٥٠ مليار دولار - سوف يضيف للولايات المتحدة الأمريكية سياسة انفراد أخرى فى قيادتها للعالم. فمن خلال هذه الشركة الجديدة تستطيع أمريكا أن تشكل مفهوما إعلاميا جديدا حول القضايا السياسية وغيرها وتبثها إلى العالم، وستمهد هذه الرؤية الإعلامية الطريق أمام أمريكا للتدخل فى أى قضية سياسية على مستوى العالم، وفى هذه اللحظة سيكون التدخل مقبولا لأنه مسبوق بهيمنة إعلامية أمريكية تسهل تفعيل الدور الأمريكى فى القضايا الشائكة.

ولكن ما أثر هذا الاندماج الإعلامى على الدول الأخرى؟ يرى كثير من المحللين أن شعوب الدول وخاصة التى تفتقر إلى التطور التكنولوجى فى مجال الاتصالات ستكون ضحية مفاهيم الإعلام الأمريكى وسياسته التى تسعى من خلالها إلى فرض الثقافة الأمريكية على الشعوب الأخرى نظرا لعجزها عن إفراز رؤية إعلامية خاصة بها لتغذية أفكار شعوبها من منطلق ثقافتها ونظرتها الخاصة إلى الأحداث الجارية على مستوى العالم.

وتكمن خطورة اندماج أمريكا أون لاين وتايم وارنر فى الخوف من أن يؤدى اندماجهما إلى ازدواجية المعايير فى التعامل مع القضايا الدولية من الناحية الإعلامية، فقد تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاندماج الجديد لتعزيز مفاهيمها الدولية وفرضها على العالم من خلال عملاق الإعلام الجديد، خاصة أن وسائل الإعلام بصفة عامة تؤثر بشكل إيجابى فى عملية التفاعل بين الحكومات والشعوب، حيث تلعب وسائل الإعلام دورا مهما فى تطوير سياسة الحكومات، وأن تنحصر وسائل الإعلام وينتج عنها اندماج مثل الذى حدث فقد يكون من السهل التأثير عليه من قبل الحكومة لبث ما تراه من خلالها حسب رؤيتها، فالمعروف أن وسائل الإعلام هى الوسيلة الأساسية للحكومات تستطيع من خلالها تشكيل الوعى لدى شعوبها، كما أن مؤسساته ليس لها دور محدد فى التفاعل مع الحكومة، بل تطرح القضايا بشكل حيادى، إلا أن هذه الميزات لوسائل الإعلام قد تتغير فى ظل الاتجاه السائد للاندماج بين مؤسسات الإعلام وملكيته لأفراد معينين من شأنها أن تطرح القضايا الدولية من منظور رؤيتها الخاصة ورؤية حكومتها لأنه من منطق الحياد والإيجابية فى تشكيل وعى سليم لدى الشعوب، وهو ما يمثل خطورة كبيرة على المستويين الفكرى والسياسى.

كما كان الاندماج العابر للحدود بين أيرو سبيس البريطانية ودايملر كريسلر الألمانية وإلينيا أيرو سبيزيو الإيطالية وCASA الاسبانية من اجل تحقيق حلم إنتاج مقاتلة أوروبية حديثة تشترك فيها كل هذه الشركات من الدول المختلفة، محط تساؤلات كثيرة فهل هو اندماج من اجل تخفيض النفقات وتحديث الأسلحة أم هو تكتل عسكرى جديد بشكل آخر يواكب النظام الدولى الجديد؟ هذه التساؤلات لا تجد إجابات شافية حتى الآن.

لكن من غير المتوقع أن يكون اندماج «أمريكا أون لاين» و«تايم وارنر» آخر الاندماجات فى مجال الإعلام وإنما ستتبعه اندماجات أخرى مثله فى ذلك مثل الاندماجات فى قطاعات أخرى مثل قطاع الدواء على سبيل المثال فمنذ أيام قليلة أعلن عن قيام أكبر شركة للأدوية فى العالم باندماج «جلاكسو ويلكام» و«سميث كلاين بيشام» البريطانيتين حيث بلغ إجمالى قيمتهما السوقية ١٨٧ مليار دولار، وستصل بذلك حصتهما من سوق الدواء فى العالم إلى ٧,٣٪.

وكانت الأنباء قد ترددت قبلها عن مباحثات اندماج بين «فايزر» و«وارنر لامبرت» اللتين كانتا تأملان فى التحول إلى أكبر شركة للصناعات الدوائية فى العالم حيث ستبلغ قيمتهما السوقية فى حالة اندماجهما ٢٣٢ مليار دولار بزيادة حوالى ٥ مليارات دولار عن «جلاكسو سميث كلاين» وحصتهما من السوق ٦,٥٪.

ويلاحظ ارتفاع حجم عمليات الاندماج فى القطاع الدوائى عاما بعد آخر.. ففى العام الماضى وصل إجمالى عمليات الاندماج إلى ٨٧ مليار دولار بزيادة ثمانية أمثال على العام السابق.

اتفاقية الاستثمار متعدد الأطراف تفتح الطريق أمام الاحتكارات

موجة الاندماجات تهدد سيادة الدول الفقيرة

وكانت هذه التطورات وراء المزيد من الاندماجات بين شركات في دول وأوطان أخرى مثل اندماج نيسان اليابانية ورينو الفرنسية واتفاق فورد الأمريكية مع «فولفو» السويدية على شراء الأولى بعض فروع الثانية مقابل ٦,٥ مليار دولار.

ويتوقع الخبراء أن يتقلص عدد شركات السيارات من ٤٠ شركة حاليا إلى مجرد ٦ شركات فقط لأن جميعها تسعى وراء المزيد من الأرباح وخفض النفقات، ومع تحول العالم إلى تكتلات أصبحت المنافسة غاية في الصعوبة

وباستقراء الأحداث، يمكن التأكيد على أن هذه الشركات العملاقة - وحكوماتها الأم - وهي حكومات غربية في الغالب تعمل على محورين الأول هو التحول إلى كيانات عملاقة مهيمنة من خلال الذوبان في كيانات أخرى لكسب مزيد من الانتشار الجغرافي وتقليل التكاليف مع تعظيم الأرباح.

في حين تتعاون مع الحكومات على المحور الثاني في اتفاقيات دولية تدعو إلى تحرير الاقتصاد العالمي لتحقيق الرخاء الاقتصادي الذي يتبعه بالضرورة - من وجهة نظرها - رخاء اجتماعي وسياسي.

وتعد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف والمعروفة اختصارا بـ MIA من أخطر هذه الاتفاقيات على الإطلاق إذ تنص على منح المستثمر الأجنبي حرية مطلقة من خلال مجموعة من القوانين الاستثمارية التي تمنح الشركات الأجنبية حق البيع والشراء وتحريك أصولها إلى أي جهة في العالم دون تدخل من حكومات الدول ودون التزام بقوانين الدول المضيفة كما تنص على إلغاء جميع القيود بما في ذلك رفض تملك الأجانب للشركات الوطنية في إطار عمليات الخصخصة وفي أي قطاع بخلاف القطاع العسكري.

كما تحمل الاتفاقية بنداً يمنع الدول الموقعة من الانسحاب منها قبل مرور خمس سنوات من التوقيع مع التزام بنفس بنود الاتفاق بالنسبة للاستثمارات الموجودة بالفعل لمدة خمسة عشر عاما أخرى.

وأي دولة تخالف هذه الشروط تتعرض لفرض عقوبات عليها.. وتتبنى هذه الاتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويبلغ عدد أعضائها تسعا وعشرين دولة توجد فيها ٤٧٧ شركة من إجمالي ٥٠٠ شركة عابرة للقوميات كما أن ٨٥٪ من استثماراتها المباشرة موجهة إلى دول العالم النامي وبالتالي فهي الجهة ذات المصلحة في فرض الاتفاقية التي بدأت مناقشاتها في عام ١٩٩٥ سرا حتى كشفت عنها التقارير الصحفية وبعد رفض منظمة التجارة العالمية لها كنتيجة لاعتراض العديد من الدول الأعضاء عليها.

وتلقى الاتفاقية ببنودها الحالية اعتراضا سواء من حكومات الدول النامية أم المنظمات غير الحكومية إذ تعارضها أكثر من ٦٠٠ منظمة من ٦٧ دولة لأنها تضع أيدي الشركات على رقاب الحكومات كما تعرضها للتنازل عن سيادتها وحقها في فرض قوانين لحماية مواطنيها مثل القوانين البيئية. إذ يمكن لهذه الشركات الاعتراض مثلا على بنود اتفاقية «كيوتو» للتغيرات المناخية والتي تلزم الدول الصناعية بتوفير تكنولوجيا صديقة للبيئة للدول النامية. وهو ما يعتبر من وجهة نظر الشركات الدولية نوعا من القيود والتمييز ضد أنشطتها.

وتحاول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من جانبها التأكيد على أهمية الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي من خلال مواصلة نشر تقارير تؤكد أن هذه الشركات توفر فرص عمل أكبر مما توفره الشركات المحلية علاوة على أن أجورها أعلى وهي تنفق أكثر على بند الأبحاث والتطوير وتضرب المنظمة في آخر تقرير لها مثلا بتركيا وهي واحدة من الدول الفقيرة في قائمة دولها الأعضاء إذ تزيد أجور الشركات الأجنبية على المحلية حوالي ١٢٤٪ بينما ارتفعت القوى العاملة فيها بنسبة ١١,٥٪ مقابل ٠,٦٪ في الشركات المحلية كما أن إنفاقها على الأبحاث والتطوير يمثل الضعف.

ومازالت هذه الاتفاقية قيد المناقشة حتى الآن بالرغم من أنه كان مقررا التوقيع عليها منذ عام ١٩٩٧ وذلك لأسباب تتعلق بالخلافات بين الدول الأعضاء أكثر منها خضوعا للمعارضة الدولية مثلها في ذلك مثل اجتماعات منظمة التجارة العالمية التي شهدت فشلا ذريعا في مدينة سياتل الأمريكية في شهر ديسمبر الماضي.

ومن غير المنتظر أن تحقق منظمة التجارة العالمية نتائج أفضل خلال اجتماعاتها في السابع من فبراير القادم لاستئناف مباحثاتها الفاشلة بسبب استمرار نقاط الخلاف بين أوروبا والولايات المتحدة من جهة وبينها وبين الدول النامية من جهة أخرى ■

الموضوع الرئيسي : الاندماج — اسم كاتب المقال : مجدى صبحى
الموضوع الفرعى : فى العالم — رقم العـــــدد : ٦٢
المصـــــدر : ملف الاهرام الاستراتيجى — تاريخ الصـــدور : فبراير ٢٠٠٠

اندماج الشركات العالمية : تعددت الدوافع والهدف واحد

مجـــدي صبحـــي

من الظواهر الاقتصادية التي نمت كالفطر خلال الأعوام القليلة الماضية والتي كانت تعبر عن اتجاه يبدو أنه في طريقه ليحكم حلبة الاقتصاد الدولي ككل، تلك الظاهرة الواضحة لزيادة الاندماج بين الشركات العالمية الكبرى لتشكيل شركات جديدة لم ير العالم مثيلا لضخامتها من قبل سوى لفترات محدودة جدا سواء من حيث رأسمال هذه الشركات أو حجم المبيعات أو عدد العاملين أو مستوى الأرباح أو نطاق عملياتها التي تشمل كافة أرجاء المعمورة دون أي استثناء. وأصبحت بعض الكتابات الغربية تتحدث الآن عن أن "الكبير جميل" "Big is beautiful"، وذلك ردا على كتابات سابقة، وخاصة خلال السبعينيات كانت ترى أن الشركات الصغيرة تعد أفضل مقارنة بالشركات ذات الحجم الأكبر "Small is beautiful". ورغم أن العديد من الكتابات قد أشارت إلى الخطورة التي تشكلها هذه الشركات على الاقتصاد العالمي و على آليات المنافسة الاقتصادية سواء داخل القطر الواحد أو بين الأقطار المختلفة، حيث كانت هذه المنافسة تعد بمثابة الشعار الرسمي المرفوع من قبل الدوائر الغربية لتحبيذ الاتجاه نحو سياسات بعينها مثل الخصخصة وتحرير التجارة الدولية على نطاق الكون بأسره، إلا أن هذه الشركات الكبرى في واقع الأمر لم يكن يحكمها منطق واحد من حيث دوافع الاتجاه نحو الاندماج. فبينما ما زال صحيحا أن كافة هذه الشركات ترغب في تعزيز مكانتها سواء داخل أسواقها المحلية المتسعة في مواجهة شركات أخرى منافسة أو على الصعيد العالمي ككل في مواجهة بقية الشركات، فيبدو أن الأسباب وراء هذه الاندماجات تحكمه أسباب مختلفة وفقا لحالة القطاع الذي تمارس فيه هذه الشركات أعمالها، في داخل بلادها وخارجه على السواء.

ويمكن تصنيف أكبر الاندماجات التي حدثت خلال السنوات الثلاث الأخيرة من حيث الدوافع إلى ثلاثة دوافع رئيسية، على النحو الذي نعرضه فيما يلي.

الاندماجات والتطور التكنولوجي

فهناك أولا دافع استغلال تطور تكنولوجي جديد ومحاولة السيطرة على السوق المحلي واختراق الأسواق الخارجية في مواجهة المنافسين. وتتعدد هنا الأمثلة الواضحة على ذلك، إذ يأتي في هذا الإطار أحدث الموجات الاندماجية التي تمت وآخرها بين شركة أمريكا أون لاين وهي أكبر الشركات الأمريكية التي تقدم خدماتها على شبكة الإنترنت وشركة تايم وارنر وهي من أكبر الشركات العاملة في مجال وسائل الإعلام التقليدية (التليفزيون والسينما والصحف الخ).

وقد تم هذا الاندماج بحيث أصبح رأسمال الشركة الجديدة نحو ٣٦٠ مليار دولار وتعد بذلك من أكبر الشركات في هذا المجال. أما السبب الحقيقي لهذا الاندماج فهو استغلال كل شركة للمزايا المتوافرة لدى الطرف الآخر وتحقيق أقصى استغلال ممكن لمجال تكنولوجي جديد هو العمل على شبكة الإنترنت. ويأتي هذا في الوقت الذي استطاعت فيه شركة تايم منذ فترة

تطوير قنوات التليفزيون التابعة لها التي تعمل بنظام الكابل، بحيث يمكنها استقبال خدمة الإنترنت، وهو ما يمكن أن يعزز من مبيعاتها من برامج الموسيقى وأفلام الفيديو.. وغيرها عن طريق تصفح المشتركين لقنواتها لمواقع شركة أمريكا أون لاين، دون الحاجة لأن يكون لديهم جهاز كمبيوتر. وفي الوقت ذاته، فإن شركة أمريكا أون لاين ستستغل ذلك في تعزيز مكانتها في مجال الشركات العاملة في الإنترنت، علاوة على الإمكانية المتوافرة للإعلان عنها في كافة وسائل الإعلام التابعة لتايم، حيث أن بند الإعلان وحده يستولي على أغلب رأس المال العامل لشركات الإنترنت. ولذا، لم يكن غريبا أن يوافق أغلب المساهمين في أمريكا أون لاين على بيع سهم شركتهم بأقل من قيمته المحققة في السوق بنحو ٢٥٪ وقت الاندماج لاستغلال هذه المزايا، وهم لم يخسروا في الواقع كثيرا، لأنه بمجرد الإعلان عن الاندماج ارتفع سهم تايم بنحو ٤٤٪، وهو ما يعني ارتفاع قيمة الأسهم للمساهمين في أمريكا أون لاين القدامى الذين أصبحوا مساهمين في الشركة الجديدة بعد الاندماج. وقد تقدمت تايم خطوة أبعد في تعزيز هذا الاندماج، حيث أعلنت بعد نحو أسبوع من اندماجها السابق عن دمج شركة الموسيقى البريطانية "آي أم آي" في صفقة قيمتها نحو ٨ مليار دولار. لتشكل بذلك ثاني أكبر مجموعة موسيقية في العالم. علاوة على هذا، فإن تايم سوف يكون لها امتدادها في أوروبا عبر شركة "أمريكا أون لاين- أوروبا"، والتي تمتلكها شركة أمريكا أون لاين مع مجموعة برتلزمان الألمانية التي تعمل في مجال الإعلام في أوروبا. ويعني كل ما سبق، أن هذه الاندماجات ستؤدي إلى تعزيز هذه الشركات، سواء في السوق المحلي الأمريكي أو في السوق العالمي، وخاصة في السوق الأوروبي الضخم.

واستجابة لنفس الدافع نجد الاندماجات المتزايدة بين شركات الأدوية العالمية وكان آخرها بعد اندماج تايم- أمريكا أون لاين بأيام قليلة وهو الاندماج الذي تم بين مجموعة "جلاكسو ويلكام" و"سميث كلاين" البريطانيتين لتصبح بعد

الموضوع الرئيسي : الاندماج — اسم كاتب المقال : مجدى صبحى

الموضوع الفرعى : فى العالم — رقم العـــــدد : ٦٢

المصـــــدر : ملف الاهرام الاستراتيجى — تاريخ الصـدور : فبراير ٢٠٠٠

موجودات شركتي الأدوية قبل وبعد الاندماج

النتائج المالية في النصف الأول من ٩٩	جلاكسو ويلكوم	سميث كلاين	المجموعة الجديدة
أجمالى العائدات	٥,٧٥	٦,٩٨	١٣,٧٣
حجم الأصول	٩.٩٥	٦,٠٨	١٦,٠٣
صافي الأرباح/الخسائر	٢,١٨	١,٤١	٣,٥٩
القيمة السوقيه	١٠٤,١٨	٧٣,٠٣	١٧٧,٢١
العاملون	٥٤,٣٥٠	٥٨,٣٠٠	١١٢,٦٥٠

موجودات شركتي اميركان آون لاين وتايم قبل الاندماج

الأوضاع المالية	اميركا آون لاين	تايم ووزنر
القيمة السوقية (بالبليون دولار)	١٦٣,٢	٨٣.٥
حجم المبيعات (بالبليون دولار)	٥,٢	٢٦,٦
صافي الدخل (بالبليون دولار)	٠,٥٣	١,١٩
العاملون	١٢,١٠٠	٦٧,٥٠٠

الاندماج الشركة الأولى عالميا في مجال صناعة الدواء حيث تبلغ قيمة الشركة الجديدة في البورصة نحو ١٨٩ مليار دولار وتسيطر على نحو ٧,٣٪ من مبيعات الدواء العالمية. إذ يأتي الاندماج هنا لضخامة ميزانيات الأبحاث المتطلبة من الشركات العاملة في هذا المجال لكي تستطيع تعزيز ميزانية الأبحاث لديها. فقد ذكرت مصادر الشركة البريطانية الجديدة أنها سيكون بمقدورها بعد ثلاث سنوات توفير نحو ١,٦٣ مليار دولار سنويا لتعيد استثمار ما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار منها سنويا في ميزانية الأبحاث والتطوير للشركة. ومن المنطقي أن يحدث ذلك من وجهة نظر هذه الشركات حيث ما زال القطاع يعج بالشركات الصغيرة علاوة على محاولة تعزيز مكانة الشركات الجديدة عالميا عبر اتفاقات حماية الملكية الفكرية في إطار الجات وتعزيز عملية تحرير التجارة في مجال الأدوية على نطاق العالم بأسره وهو ما يقتضي كيانات كبيرة لديها القدرة المالية والتصنيعية والفنية على ابتلاع الشركات الصغيرة المنتشرة هنا وهناك والسيطرة على صناعة وتجارة الدواء من قبل الكيانات العملاقة الجديدة.

الاندماجات وتحولات السوق

أما الدافع الثاني فهو الذي يمكن فهمه في إطار نظرية دورة حياة المنتج، والذي يتحول بمقتضاه السوق والقطاع الذي تعمل فيه الشركات إلى سوق وقطاع ناضجين من حيث تعيين التخوم بين المتنافسين وعدم وجود اكتشافات تكنولوجية كبيرة، ومن ثم فإن الدافع الحقيقي هنا يكون استجابة لأوضاع لحظية يمر بها السوق. وهنا نجد مجموعة من الاندماجات التي تمت بين شركات النفط العالمية مثل شركتي "بريتيش بتروليم" و"أمكو" البريطانيتين لتكوين شركة جديدة بلغت قيمتها السوقية هذا الشهر ما يزيد على ١٧٦ مليار دولار، وكذلك الاندماج بين شركتي "موبيل" و"إكسون" وغيرها من الاندماجات التي حدثت بين الشركات العاملة في مجال البترول، حيث كان الهدف الرئيسي هنا هو مواجهة أزمة التدهور الحاد في أسعار البترول خلال العام الماضي والتدهور الذي حدث في قيمة أسهم هذه الشركات، فكان الاندماج بالتالي وسيلة رئيسية لخفض التكلفة الكلية حيث يمكن اختصار هذه التكاليف على الأقل في البلد الواحد الذي كانت تعمل فيه كل من الشركتين سويا قبل اندماجهما. فالصراع في قطاع البترول يبدو محدودا مع تعيين التخوم بدقة وضآلة الإمكانيات المتاحة لاكتشاف مصادر بترولية كبيرة توازي ما تحقق في السابق وبالتالي فإن تعزيز المكانة والتواجد على الساحة العالمية سيكون أكفأ من وجهة نظر هذه الشركات بخفض التكلفة التي تتوفر نتيجة للاندماج، ولذا فربما كان العام الماضي هو العام الذي شهد أكبر موجة لاندماج الشركات العاملة في هذا القطاع منذ تم فك الاحتكارات العاملة في هذا المجال منذ عدة عقود.

الاندماجات وهيكل السوق العالمي

أما الدافع الثالث فهو الذي يأتي نتيجة لجهود الدول الكبرى في إحداث تغييرات هيكلية عميقة في السوق الدولي. فقد أعلن في سويسرا العام قبل الماضي عن اندماج أكبر مصرفين هناك في مؤسسة واحدة لتصبح المؤسسة الوليدة وقتها ثاني أكبر مجموعة مصرفية في العالم بعد مجموعة "بنك أوف طوكيو ميتسوبيشي". وبلغ رأسمال هذه المؤسسة السويسرية في ذلك العام ما يزيد على ٥٧ مليار دولار، وتسيطر على حجم استثمارات تبلغ حوالي ٩٢٠ مليار دولار.

وأعلن في أمريكا خلال العام الماضي عن اندماج "بنك أوف أمريكا" و"تشيز بنك"، ثم أعلن في نفس العام في طوكيو عن تحالف ثلاثة من البنوك الكبرى لتشكل أكبر مجموعة مالية في العالم. وصرح رئيس البنك الصناعي الياباني وهو واحد من البنوك التي ستشكل المجموعة أنه حتى مع إبرام إندماجات نشطة في أنحاء العالم وعبر الحدود فقد ظلت المصارف اليابانية بعيدة عن هذا الاتجاه. حيث كانت تحاول خلال الفترة الماضية حل مشكلات ديونها المعدومة. وأضاف أن المصارف الثلاثة اتفقت على أن تكون رأس الحربة في إعادة إحياء النظام المالي الياباني.

والواقع أن رئيس البنك الصناعي الياباني كان يشير إلى موجة الاندماجات التي أطلقها الإعلان عن الاندماجات السويسرية والأمريكية. وقد استمرت موجة الإندماجات لتدهور مكانة المؤسسة السويسرية السابق الإشارة إليها بحيث أضحت تحتل المرتبة الرابعة في العالم العام الماضي. بل وهبط بنك أوف طوكيو ميتسوبيشي الياباني من المرتبة الأولى منذ ثلاثة أعوام فقط إلى المرتبة السادسة في العام الماضي. وقد أعلن مؤخرا عن النية لدمج بنك "بانكرز ترست" الأمريكي مع "دويتش بنك" وهو أكبر بنك ألماني ربما ليدشن الاتجاه بقوة نحو الاندماجات بين المؤسسات الكبرى العاملة في الدول الكبرى في هذا المجال.

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	مجدى صبحى
الموضوع الفرعى :	فى العالم	رقم العـــــدد :	٦٢
المصـــــــدر :	ملف الاهرام الاستراتيجى	تاريخ الصـــدور :	فبراير ٢٠٠٠

والواقع أن الإندماجات في المجال المصرفي تأتي على وجه أخص بعد مجموعة التعديلات الهيكلية التي تتناول هذا المجال منذ فترة من الوقت. فقد كانت هناك أولاً مقررات بازل لبنك التسويات الدولية والتي طورت مجموعة من الشروط التي ينبغي أن تخضع لها المصارف في كافة أنحاء العالم من حيث زيادة درجة جدارتها الائتمانية وزيادة الاحتياطات المجنبة في مقابل المخاطر، وهو ما دعا لضرورة زيادة رؤوس أموال المصارف. ثم أتت الخطوة التالية من قبل المقررات الأخيرة للجات أو ما يعرف بجولة أورجواي والتي أصرت فيها الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة على تحرير التجارة في الخدمات المالية شاملة في ذلك المصارف وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية. وقد تم اكتمال الإطار اللازم لتحرير التعامل في قطاع الخدمات المالية في العام قبل الماضي بتصديق ٧٠ دولة على الاتفاق الذي تم في إطار منظمة التجارة العالمية. ويعني هذا التحرير أن القيود قد أصبحت أقل أمام حرية عمل هذه المصارف والشركات في أي مكان في العالم. ومن هنا تأتي الخطورة الحقيقية التي تتعرض لها المؤسسات المماثلة في الدول النامية. إذ يعني هذا التحرير أنه ليست هناك من قيود على عمل هذه المصارف والشركات في أربعة أرجاء المعمورة دون أن يكون هناك قيود حمائية ضد عمل هذه المؤسسات في أي بلد من البلدان.

هكذا إذا رغم تعدد الدوافع والأسباب لدى الشركات المندمجة يظل الهدف الرئيسي لها هو تعزيز مكانتها سواء في سوقها المحلي أو العالمي. حيث أن المنافسة القادمة في هذا السوق ستكون منافسة بين الديناصورات من شركات الدول الكبرى أو من الشركات عابرة القومية وهو ما يمكن أن يدرج تحت ما يسمى في النظرية الاقتصادية ب" المنافسة الاحتكارية" وهي منافسة في الغالب ليست في صالح المنتجين المحليين في كافة أرجاء العالم النامي أو المستهلكين في العالم أجمع كما سبق وبشر مروجي ما يسمى بالعولمة.

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	سامي ذيان
الموضوع الفرعي :	في العالم	رقم العـــــدد :	٢٢٥٣
المصـــــــدر :	(مجلة الحوادث)	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٢/١٣

البداية مع المصارف التي تحوّلت الى دول بدون جيوش

الفيّة الاندماج تفرض نفسها على اقتصادات العرب والعالم

تتصف الالفيّة الثالثة، بالنسبة للبنوك والمصارف العربية والعالمية وللاقتصاد ككل، بانها الفيّة الاندماج بحيث تمهد لقيام بنوك وشركات ومؤسسات عملاقة تفوق دولاً في ميزانياتها وفي استثماراتها ومشاريعها. وكان ابرز الاندماجات بين البنوك ما قامت به ثلاثة بنوك يابانية باقرار اندماج في ما بينها جعل الاصول المالية للمجموعة البنكية الجديدة تصل الى تريليون وثلاثمائة مليار دولار.

البنوك اليابانية الثلاثة هي «انستريال بنك اوف جابان» و«داي ايتشي كانجيو بنك» و«فوجي بنك» التي اعلنت قيام تحالف في ما بينها شكل المجموعة المصرفية الاولى في العالم اذ تفوق موجوداتها ما يزيد على حجم موجودات «دويتشه بنك» اكبر بنوك العالم حالياً والذي تقدر اصوله بحوالي ٧٣٥ مليار دولار. وكان «دويتشه بنك» اشترى بنك «بانكرز ترست» بصفقة كانت الاكبر في تاريخ الاندماجات المصرفية في العالم. وقدرت الاوساط المصرفية المختصة أن تصل عائدات المصرف الياباني الجديد، بعد الاندماج، الى ٥٤ مليار دولار سنوياً، في حين تقدر الارباح الصافية المجمعة بحوالي مليار و٧٠٠ مليون دولار، ويبلغ عدد موظفيه ٤١ الف موظف، وتصل فروعه الى ٧٧٢ فرعاً. ويستعد بنكان يابانيان آخران للاندماج هما «توكاي» و«اساهي» بحيث تصل احولهما المالية الى ٥٢٧ مليار دولار.

وقال وزير المال الياباني كيتشي ميازاوا ان التحالفات البنكية اليابانية تساعد في ظهور البنوك اليابانية من جديد على المسرح العالمي. واضاف: كانت البنوك العالمية في نهاية الثمانينات، تعني البنوك اليابانية، ولكنها ركدت بعد ذلك، بل واصبحت محل سخرية العالم. لكن هذا التحالف سيعيد البنوك اليابانية الى المسرح العالمي الاقتصادي.

وتقع اندماجات البنوك بالذات، واندماجات شركات الاتصالات والسيارات، في اطار النظام العالمي الجديد القائم على فتح الابواب على مصاريعها للمنافسة ثم المنافسة. والمنافسة تقتضي القدرة المالية على التمويل واجراء جميع العمليات المالية التي تتصدى البنوك حاليا لها.

فالبنوك تعدّت مرحلة المعاملات العادية اليومية مع الافراد، الى مهمة كبرى هي تمويل المشاريع الكبرى والضخمة والعملاقة. ولكي تستطيع ذلك لابد لها من ميزانيات ضخمة، لا يمكن تحقيقها الا بتجميع البنوك بعضها الى بعض. وهذا سيكون على حساب البنوك الصغيرة وحتى المتوسطة التي لن تستطيع الصمود امام قوة البنوك الكبيرة والعملاقة التي تفوق قدرات معظم دول عديدة في العالم. حتى ان الاوساط الاقتصادية المختصة ترى ان البنوك هي دول بدون جيوش، ان في حجم موظفيها، او في رقعة اتساع مشاريعها وعددها.

والاندماجات العالمية بين البنوك مهمة يومية ان في اوروبا او في اميركا، لكنها ستكون ضرورية اكثر في الدول النامية حيث عشرات البنوك، بل والمئات لكنها كلها صغيرة وغير قادرة على ان تصمد في اطار العولمة الاقتصادية. وتقول مجلة «بانكرز» البريطانية ان هناك قائمة للبنوك الاوروبية تضم خمسة بنوك فرنسية واربعة المانية وثلاثة هولندية وبنكين سويسريين وواحداً اسبانيا، وكلها تعتبر بنوكا كبيرة. وترى المجلة انه مع الانفتاح الاوروبي وقيام الاتحاد الاوروبي ودخول العملة الموحدة «يورو» حلبة المنافسة للدولار، فان عمليات اندماج ستتم، خصوصا وان هناك قائمة بخمسين بنكا اوروبيا ايضا سيعاد ترتيب اوضاعها خلال العام ٢٠٠٠. في حين ان البنوك البريطانية الكبرى لم تقم بعد باي خطوات اندماج، رغم الانباء التي تحدثت عن قيام «بنك اوف سكوتلاند» بتقديم عرض لشراء «بنك ناتوست» (ناشيونال ويستمنستر بنك) مقابل ٣٤ مليار دولار، وهو ما نفاه «ناتوست».

ولا تقف البنوك الاميركية بعيدة عن الاندماجات، بل تتطلع لاثبات وجودها، مثل «سيتي روب» وغيره. لكن مجلة «بانكرز» تتوقف عند قائمة ٥٠٠ بنك في اوروبا وتتساءل ماذا سيحدث لها خصوصا وان بينها بنوكاً صغيرة مثل بنك «الاند» في فنلندا الذي لا تزيد الشريحة الاولى من رأسماله عن ٥٤ مليون دولار، ويبلغ اجمالي اصوله مليار و٣٠٠ مليون دولار.

الموضوع الرئيسي : الاندماج | اسم كاتب المقال : سامي ذبيان
الموضوع الفرعي : في العالم | رقم العـــدد : ٢٢٥٣
المصـــدر : (مجلة الحوادث) | تاريخ الصـــدور : ٢٠٠٠/٢/١٣

ماذا عن البنوك العربية والاقتصادات العربية؟

المؤتمر الدولي للاستراتيجيات المصرفية للقرن الحادي والعشرين الذي انعقد في ابوظبي اكد على ضرورة تشجيع الاندماجات بين البنوك وتنظيم العمل في الاسواق المالية العربية. ودعا المؤتمر، حسب قول الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان رئيس ديوان ولي عهد ابوظبي، الى رفع المقدرة التنافسية للبنوك لمواجهة عصر العولمة واندماج المؤسسات والمصارف. كذلك قال اوسكار لافونتين وزير المال الالماني السابق، وكان المتحدث الرئيسي في المؤتمر، ان هناك اهمية قصوى لاندماج المصارف في اطار خطة اقتصادية عامة. وفي المعلومات التي انبعث في ابوظبي دعا الدكتور عدنان الهندي الامين العام لاتحاد المصارف العربية لانشاء وحدات مصرفية كبيرة لمواجهة المنافسة التي تمثلها المصارف الاوروبية والاميركية التي تستعد لتحديات القرن المقبل باندماجات بين المصارف الكبرى. وقال الدكتور الهندي ان القطاع المصرفي العربي سوف يواجه تحديات لم يالفها من قبل تتمثل في ازدياد حدة المنافسة الاجنبية داخل الاسواق العربية نفسها.

من جانبه قال الدكتور عبد اللطيف بن غيث المدير العام لمؤسسة النقد السعودي ان الدول العربية بحاجة الى شركات كبرى جيدة التمويل تمتلك طاقات بشرية عالية التدريب. ولقد لمس العرب اهمية التوحد ولو متاخرين، فقرروا اكثر من مرة صيغ توحيد اقتصادي كانت ابرزها المنطقة التجارية الحرة الكبرى العربية، لكنها ما زالت تحبو، رغم ان تنفيذها يشكل ابرز اندماج في السوق العربية.

وكان اتحاد المصارف العربية اصدر وثيقة مهمة عن اعمال مؤتمره المصرفي العربي - الدولي للعام ١٩٩٩ الذي عقد في لندن جاء فيها نوع من التصور المتكامل لخطوط عامة لاوضاع الاقتصادات العربية والعالمية، وتوقفت عند البنوك واهميتها ودورها وما ستواجهه العام الـ٢٠٠٠ المقبل. وجاء في تلك الوثيقة كما انبعث في لندن ان اسواق المال العربية يجب ان تتحول الى اداة جاذبة للاستثمار الاجنبي غير المباشر اي المالي، وضمن قواعد تكفل الانضباط والامان للاقتصادات العربية لتساهم في عملية التنمية المالية والاقتصادية الجارية على مستوى الوطن العربي. وهنا لابد من سعي الحكومات العربية لتقوية مصادر الطلب والعرض في الاسواق المالية المحلية، وذلك من خلال توسيع نطاق المؤسسات المالية المتخصصة في صناعة الاوراق المالية لا سيما شركات الوساطة والشركات صانعة الاسواق وصناديق الاستثمار، واطلاق المصارف سلسلة متكاملة من الادوات المالية التي تضم اصدارات الملكية والدين سواء لتوسيع مصادر تمويلها او لتمويل عمليات التوسع في قطاع الشركات والمؤسسات.

وافردت الوثيقة فقرة مهمة للبنوك العالمية فاشارت الى ان اصلاح البنية المصرفية العالمية ودعم الاستقرار في النظام المالي الدولي بات يتطلب رفع درجات الشفافية في المعاملات المصرفية والمالية الدولية، ووضع آلية للتنبؤ المبكر بالازمات وتطوير مفهوم الرقابة ليشمل تحليل مصادر الدخل والربحية، وتقييم قدرة الادارة المصرفية قياسا بما تقوم به من وظائف، والتنسيق بين الاجهزة المصرفية واسواق راس المال، وتدعيم الحوار المصرفي والمالي بين جميع الناشطين في السوق المالية الدولية.

وذكرت الوثيقة الصادرة عن مؤتمر اتحاد المصارف العربية في لندن ان القطاع المصرفي العربي حقق عدداً من الانجازات والنجاحات خلال السنوات الماضية، وهناك ضرورة للحفاظ عليها، والبناء عليها للمستقبل. فالمطلوب للقرن الحادي والعشرين متابعة الجهود لتكوين مصارف عربية مجهزة بمعايير العمل العصري في الحجم والخدمات وراس المال والتكنولوجيا وآليات التمويل والموارد البشرية والضبط الداخلي. وهذه الامور تعتبر ضرورية واساسية لمواجهة المنافسة الاجنبية داخليا وخارجيا، وتنشيط اسواق راس المال الوطنية، واستقطاب التدفقات المالية الخارجية، والمساهمة بكل فعالية وكفاءة في خدمة التنمية الاقتصادية العربية.

لذا، قالت الوثيقة المصرفية العربية، فان البنوك العربية مدعوة لزيادة استثمارها في قنوات الخدمة البديلة، بعدما اصبحت الخدمة الذاتية هي الطريقة المفضلة لدى العملاء لادارة انشطتهم المالية. فالتركيز يجب ان ينصب على الخدمة المصرفية الهاتفية ونقاط البيع والتعامل المصرفي من خلال الكومبيوتر الشخصي والانترنيت، وليس فقط على تقديم الخدمة من خلال الفروع او اجهزة الصرف الآلي.

وبعد ان اكدت الوثيقة على ضرورة قيام الحكومات العربية بتوفير البيئة الاساسية اللازمة لدعم التكنولوجيا في المصارف، طرحت بوضوح قضية الاندماج فقالت ان المصارف العربية مدعوة لمسايرة الاتجاه العالمي المتزايد نحو الاندماج وتكوين وحدات مصرفية كبيرة وعملاقة، قادرة على مواجهة المنافسة القوية في الاسواق المالية المحلية والدولية، وتوفير التمويل والخدمات المالية اللازمة للمشروعات الكبيرة والضخمة التي تقام على المستويين المحلي والاقليمي. واكدت ان التحالف الستراتيجي بين المصارف العربية لتكوين مؤسسات مصرفية ومالية اكبر حجما بات

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	سامى ذبيان
الموضوع الفرعى :	فى العالم	رقم العـــــدد :	٢٢٥٣
المصـــــــدر :	(مجلة) الحوادث	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٢/١٣

مطلبا اساسيا لاعادة هيكلة القطاع المصرفي على اسس تكفل تماشيه مع متطلبات العصر والمهنة المصرفية الحديثة.

من جانبهم دعا محافظو وحكام المصارف المركزية العربية لوضع سياسات اقتصادية مصرفية متماسكة ومرنة تتماشى مع مرحلة الدخول للالفية الثالثة وعصر العولمة. هذا ما اكد عليه هؤلاء في اجتماع الدورة العادية الثالثة والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي الذي عقد في العاصمة العمانية مسقط، واكدوا في مقرراتهم ايضاً على ان تقوم البنوك التجارية العربية بتقوية قواعدها الراسمالية ورفع مستوى خدمات وكفاءة العاملين فيها وتنويع مجال انشطتها لتعزيز قدرتها على المنافسة. واشاروا في ختام اجتماعهم الى ان العقد المنصرم شهد تطورات مصرفية حديثة اهمها الزيادة غير المعتادة للانشطة خارج ميزانيات البنوك، وكذلك القفزة الهائلة التي احدثتها تكنولوجيا المعلومات باستخدام الاجهزة الالكترونية وظهور الشركات المالية العملاقة والاتجاه المتزايد نحو الدمج بين البنوك والارتباط بتحالفات ستراتيجية.

وفي القاهرة دعا محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية الدول العربية لاتخاذ خطوات عملية نحو اندماج النبوك وتخصيصها وزيادة رؤوس اموالها لمواجهة تحديات تحرير الخدمات المالية والقدرة على المنافسة الحادة مع الكيانات المصرفية العملاقة التي تم تكوينها على المستوى العالمي.

من جانبه اعلن عبد الهادي شايف مدير عام البنك الاهلي التجاري، اكبر البنوك السعودية والعربية، ان منطقة الخليج ستشهد اندماجات مصرفية وتحالفات بعد قرار قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدورة التي انعقدت في ابوظبي بالسماح للبنوك الخليجية بفتح فروع لها في دول المجلس. هذا الى جانب القرارات التي اتخذتها قمة الرياض الخليجية الاخيرة.

هذا وشكل الاندماج بين البنك السعودي الاميركي وبين البنك السعودي المتحد خطوة بارزة في القطاع المصرفي السعودي والعربي عامة. وافادت الارقام ان عملية الاندماج، حسب اول ميزانية بعد الاندماج، جعلت اجمالي الايرادات يرتفع بنسبة اربعة بالمائة ليصل الى ما يزيد عن اربعة مليارات ريال. واكد البنك «السعودي الاميركي» انه تم الانتهاء من ٨٥ بالمائة من عملية الاندماج. وتوقع البنك تحقيق ارباح صافية تصل الى ٩٠٠ مليون ريال (حوالي ٣٠٠ مليون دولار)، مع نهاية العام الحالي. وبدا البنك يخطط لدخول اسواق عربية منها السوق المصرية وسوق دولة الامارات العربية المتحدة.

هدا هو التوجه العام للبنوك العربية مع الاقتراب من العام الـ٢٠٠٠ الذي سيشهد تطورات اقتصادية مهمة بعد المؤتمر الذي عقدته منظمة التجارة العالمية في سياتل باميركا مطلع كانون الاول (ديسمبر)، لما اسفر عنه من مقررات، رغم فشله، تؤكد على اقتصاد السوق الحرة واطلاق المنافسة الاقتصادية على جميع المستويات وهذا بالطبع سيكون تحديا للاقتصادات العربية وللبنوك العربية.

ولا تجد البنوك العربية نفسها امام تحد وحيد، فهي مدعوة للقيام بالكثير، ليس فقط الاندماج في ما بينها لتزيد قدرتها المالية، بل لاصلاح اوضاعها، وتحسين ادائها الالي والبشري، ثم القيام بالمهمات الجديدة التي تتصدى لها البنوك وهي تمويل الاستثمارات والمشاركة في عمليات التنمية في الدول، اضافة الى حل مشكلة الصفرين مع دخول العام الـ٢٠٠٠.

وفي هذا المجال قال عبد الكريم المدرّس الامين العام والرئيس التنفيذي لغرفة التجارة العربية - البريطانية في لندن ان الغرفة عقدت عدة اجتماعات ووضعت اوراق عمل عديدة للمساعدة في تقديم نماذج عن الدور المستقبلي للبنوك، واشكال الاندماجات في ما بينها، اضافة الى وضع بحوث في اهمية الاندماجات على المستوى الاقتصادي ككل بحيث تقوم شركات تصدير واستيراد عملاقة. واكد المدرّس ان مشكلة الصفرين وضعت لها حلول في عدد من الدول الاوروبية وفي اميركا، وتقوم الغرفة بتقديم مختصرات عن تلك الحلول للمساعدة في الاستفادة منها عربياً.

وبشان مشكلة الصفرين شهدت جدة بالسعودية مؤتمراً، دعت اليه مؤسسة النقد العربي السعودي لمعالجة هذه المشكلة، شاركت فيه عشرات البنوك من عدة دول عربية وعالمية. واكد حمد السياري، محافظ المؤسسة، ان السعودية مستعدة لمواجهة الالفية ومشكلتها وان اموال المودعين في امان.

وحسب مصادر اقتصادية مختصة فان تطوير اوضاع البنوك اكان باتجاه الاندماج ام باتجاه تعميم التكنولوجيا ورفع مستوى القدرة البشرية وزيادة راس المال والقيام بمهمة التنمية، ذلك كله رهن باقتصادات الدول العربية نفسها وتطورها. وهذا بالطبع يشكل مهمة ملحة تتشارك في انجازها الدول والبنوك، ما دامت العولمة تتعاظم، وتتسع رقعة تاثيراتها.■

لندن: سامي ذبيان

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	خالد عبد العزيز
الموضوع الفرعي :	في العالم	رقم العـــــدد :	١٤٠
المصــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	ابريل ٢٠٠٠

٢ الاندماج ما بين الظاهرة والهوس

خالد عبد العزيز الجوهري

استشرى الاندماج في الشركات والبنوك الكبرى في العالم مؤذنا بحلول عصر الشركات فوق العملاقة أو بتعبير آخر - عصر الديناصورات الجديدة.

واندماج الشركات اصطلاح قانوني يدل على قيام شركة بضم شركة أو عدة شركات أخرى إليها أو مزج شركتين أو أكثر وتكوين شركة جديدة، فإذا وقع الاندماج بطريق الضم فإن هذا يعني انقضاء الشركة المندمجة وانتقال ذمتها المالية إلى الشركة الدامجة أو الجديدة وتنتقل المشروعات الخاصة بالشركة المندمجة إلى الشركة الجديدة أو الدامجة كما يستمر الشركاء في الشركة المندمجة في الاحتفاظ بصفتهم كشركاء في الشركات الدامجة ويوزع عدد من الأسهم الجديدة بدلا من الأسهم القديمة، أما إذا حدث الاندماج بطريقة المزج أي تكوين شركة جديدة فإن هذا يقتضي اتخاذ الإجراءات اللازمة لحل كل الشركات الداخلة وانقضاءها وتأسيس شركة جديدة يتكون رأسمالها من الحصص العينية التي تتمثل في الشركات الداخلة في الاندماج.

ولم تقتصر الاندماجات بين الشركات في مجال معين أو قطاع بعينه أو حتى نطاق جغرافي محدد بل إن الأمر شمل كل المجالات والقطاعات وكذا كل أنحاء الكرة الأرضية بصورة مذهلة وسريعة بحيث أصبحت الظاهرة ضربا من الهوس الذي أصاب كافة الشركات بحثا عن صفقات جديدة للاندماج أو شراء شركات أصغر تقوي من مركزها العالمي ويهدف هذا التقرير إلى استعراض بعض أهم أشكال الاندماج والتي حدثت في الفترة الأخيرة أشكال هذه الظاهرة والتي تعد من أهم وأخطر الظواهر العالمية في عصرنا الحالي.

نظرة عامة حول الشركات متعددة الجنسية :

لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا مهما في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ فترات تاريخية طويلة خاصة منذ سيادة الفكر التجاري وانتشار الغزو الاستعماري في القرن الماضي.

من الواضح أن آليات الارتباط تتنوع بتنوع الأهداف، فعلى سبيل المثال نجد أن هناك تعاونا من أجل التطور المشترك والإنتاج المشترك مثل إندماج "نيسان - الفارميو" كما أن المشاريع المشتركة لا تقتصر بطبيعة الحال على صناعة السيارات فهناك تعاون بين "وستنجهاوس" و"سانيو" مثلا لتجميع الموارد حتى يتم توحيد القياس للتليفزيون الكابلي وسوني بلير وهويل للكاميرات وسوني وفيليبس للأقراص السمعية الرقمية.

وتذهب بعض الآراء إلى عدم قصر هذا التعاون على تحقيق أهداف اقتصادية بل تطرح الأهداف السياسية كغاية وسبيل وذلك من خلال تكوين شبكة من المصالح في أماكن تختار بعناية لموازنة التأثير السياسي لقوى إضافية مؤيدة لفكرة التجارة الحرة وفي هذا السياق تبدي عدد من الدول الصناعية المتقدمة أو الصاعدة اهتماما متزايدا للعب دور مسئول في المحافظة على نظام التجارة العالمية الحرة ومنها اليابان.

وفي هذا السياق نتعرض لبعض من أشكال الاندماج على الساحة العالمية لتبرز لنا المحددات العامة لشكل وحجم هذه الظاهرة.

اندماج الشركات البترولية :

شهد أواخر القرن الماضي أكبر اندماجين لأربع شركات بترولية عملاقة الاندماج الأول تم في شهر أغسطس ١٩٩٩ بين شركتي بريتش بتروليم البريطانية وأموكو الأمريكية بصفقة قيمتها خمسون مليار دولار أعقبها انفجار أكبر حيث أعلنت شركتي اكسون وموبيل الأمريكيتان عن أعظم عملية اندماج في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية في صفقة قيمتها ثمانون مليار دولار.

الاندماج الأول :

الشركة العملاقة الأولى "البريطانية الأمريكية" أطلق عليها "بريتش بتروليم أموكو" ومقرها الرئيسي لندن هذا التحالف بين عملاقين يتمتعان بقوة استراتيجية وجغرافية أدى إلى ظهور قوة صناعية بترولية كبيرة تملك إمكانيات مالية وأصولا وخبرات تساعدها على المنافسة بقوة في القرن الحادي والعشرين ويستهدف الاندماج الكبير الذي أطلق عليه أسم مختصر هو "بي. بي. أموكو" إلى زيادة أرباح الشركات بنحو ملياري دولار سنويا وتحقيق معدلات نمو متعاظمة وتركيز

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	خالد عبد العزيز
الموضوع الفرعى :	فى العالم	رقم العـــــدد :	١٤٠
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	ابريل ٢٠٠٠

أعمالها فى مناطق رئيسية حول العالم ولتصبح قوة مسيطرة على أسواق التوزيع والمنتجات البتروكيماوية خاصة فى الأسواق الجديدة "الدول النامية".

ويبلغ الإنتاج البترولى لهذا الاندماج ثلاثة ملايين برميل يوميا متخطيا إنتاج بريطانيا ودول كثيرة فى منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" واحتياطيها يبلغ ١٤,٨ مليار برميل من البترول والغاز. ويسمى هذا التحالف ليكون له وجود قوى فى دول منتجة للبترول مثل مصر والجزائر وأنجولا والأرجنتين واستراليا والكويت وكازاخستان وروسيا والإمارات وفنزويلا وكان هذا التحالف القوى بقدرته التنافسية مؤشرا قويا على ضرورة قيام الاندماج الثانى.

الاندماج الثانى:

بعد أقل من ثلاثة أشهر من قيام التحالف الأول أعلنت شركة اكسون وموبيل عن اندماجهما فى صفقة قيمتها ثمانون مليار دولار وهى أكبر عملية اندماج بترولى فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية كما أنها تعد أكبر شركة بترول عملاقة فى العالم ويبلغ رأسمالها ٢٤١ مليار و٩٤ مليون دولار.

وعلى صعيد التنقيب والإنتاج يبلغ صافى إنتاج شركة اكسون على إنتاجها من الغاز الطبيعى ١,٦ مليون برميل بترول وغاز طبيعى يوميا كما يبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعى المسال ٦,٣ مليار قدم مكعب. ويبلغ إجمالى احتياطياتها النفطية المؤكدة "وليست المرجحة أو المحتملة" ٦,٨ مليار برميل إضافة إلى ٤٢,١ تريليون قدم مكعب من احتياطى الغاز الطبيعى ويشمل نشاطها ٣٠ دولة حول العالم ولديها ٣٣ ألف محطة لبيع الوقود فى أنحاء العالم كما أنها تساهم فى ٣١ مصفاة فى ١٧ دولة وتبيع ١٧,٣ مليون طن من المنتجات الكيماوية سنويا وإجمالى إيجاراتها ١٤ مليار دولار.

أما شركة موبيل فيبلغ إجمالى مبيعاتها فى مجالى التكرير والتسويق البترولى ٣,٣ مليون برميل يوميا ولديها ١٥٥٠٠ محطة لبيع الوقود فى العالم وتساهم فى رأسمال ١٩ مصفاة بترولية فى ١٧ دولة ولها حصص فى ١٩ مصنعا بتروليا فى عشر دول وتبلغ عائدتها ٦٥,٩ مليار دولار وإنتاجها البترولى اليومى مليون برميل و٤,٦ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعى كما يبلغ إحتياطياتها من الغاز المسال المؤكدة ٤,١ مليار برميل إضافة إلى ١٧ تريليون قدم مكعب من إحتياطيات الغاز الطبيعى وتشمل أنشطتها فى التنقيب والإنتاج ٢٥ دولة حول العالم وعلى صعيد التكرير والتسويق يبلغ إجمالى مبيعاتها من المنتجات البترولية ٣,٣ مليون برميل يوميا.

الصفقتان والاقتصاد العالمى:

الصفقتان العملاقتان تعيدان للأذهان مفهوم نظام "التكتل البترولى العالمى" الذى كان يضم سبع دول كبرى كانت تسيطر سيطرة كاملة على صناعة البترول فى العالم حتى آخر الخمسينات من القرن الماضى.

فهل الاندماج الذى يخطو متسارعا نحو القرن الجديد هو عودة حقيقية لهذا التكتل، إلا أن هذه النظرة هى أحد وجهى الحقيقة. أما الوجه الآخر أن هذا الاندماج يستهدف تأكيد الخطط الطموحة لزيادة نمو إحتياطياتها البترولية وخفض ميزانيات الاستكشاف والتنقيب والمسح الجيولوجى والسيزمى، بهدف زيادة العائدات، مما أغرى التكتل الجديد إلى الاندماج حيث أعلنت مجموعة شركات توتال الفرنسية عن الاندماج مع شركة بتروفينا البلجيكية ليقيما معا خامس أكبر مجموعة بترولية فى العالم حتى فى عمليات التكرير، ثم دمج شركتى شل وتكساكو لدعم هذه الصناعة فى الولايات المتحدة الأمريكية مما شجع شركة أرامكو السعودية على شراكتهما فى مشروع "ستار انتربرايزز" لتكرير وتسويق البترول فى الغرب الأمريكى.

والحقيقة أن هذه الاندماجات بين الشركات العملاقة تستهدف استنزاف بترول العالم المركز فى العالم العربى وبعض الدول النامية عن طريق تكتل بترولى عالمى جديد للقرن الـ ٢١ يضم ١٠ شركات بترولية هى حسب ترتيب قوتها – ويقاس برأسمالها – .. أكسون وموبيل (٢٤٢ مليار دولار)، رويال داتش وشل (١٦٣ مليار دولار)، بريتش بتروليم اموكو (١٥٠ مليار دولار)، شيفرون (٥٨,٥ مليار دولار)، توتال وبتروفينا (٤٤ مليار دولار)، إينى (٥٠ مليار دولار)، ألف أكيتان (٢٤,٥ مليار دولار)، تكساكو (٣٢,٥ مليار دولار)، أركو (٢٢,٥ مليار دولار)، بريسول (١٧ مليار دولار).

اندماج الشركات فى مجال تكنولوجيا المعلومات والإعلام :

الواقع أن الاندماجات فى مجال الإعلام ليس شيئا جديدا وإنما بدأت فى منتصف الثمانينات بامتلاك شبكات تلفزيون عملاقة من بينها "إيه بى سى" و"إن بى سى" إلا أن الخطى فى هذا الاتجاه تسارعت منذ عام ١٩٩٦ بعد أن أصدر الكونجرس الأمريكى قانون الاتصالات فى محاولة لدعم المنافسة إلا أن "دين الجر" مؤلف كتاب "ميجا ميديا" فى عام ١٩٩٨ أكد أن العكس هو الذى حدث حيث أدى القانون إلى ظهور الاندماجات وانخفاض عدد الشركات المالكة للوسائل العالمية بدلا من تسهيل القدرة على المنافسة كما كان يهدف القانون عند صدوره.

ومن خلال هذا السياق تم إعلان اندماج شركة "تايم وارنر" مع شركة "أمريكا أون لاين" لخدمات الكمبيوتر لتشكلا إمبراطورية يمتد نشاطها من المجلات وأفلام السينما إلى الإنترنت ولتظهر إلى الوجود شركة عملاقة جديدة قيمتها ٣٥٠ مليار دولار ويتجاوز دخلها السنوى ٣٠ مليار دولار. وقد جنى الملياردير الأمريكى المعروف تيد تيرنر مؤسس شبكة الأخبار الأمريكية "سى. إن. إن" أرباحا قدرها ٣,٣ مليار دولار فى ليلة واحدة نتيجة ارتفاع أسعار أسهم شركة "تايم وارنر" التى يعد تيرنر من كبار المساهمين فيها وتبلغ قيمة أسهم تيرنر – بعد ارتفاع أسعار أسهم الشركة – ١٠,٨

الموضوع الرئيسي : الاندماج	اسم كاتب المقال : خالد عبد العزيز
الموضوع الفرعي : فى العالم	رقم العـــــدد : ١٤٠
المصـــــــدر : (مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور : ابريل ٢٠٠٠

مليار دولار حيث أرتفع سعر سهم الشركة بنسبة ٤٣,٨٪ فى بورصة "وول ستريت". حيث قفز سهم وارنر من ٣٠ دولارا إلى ٩٥ فيما زاد سهم أمريكا أون لاين ١٣ دولارا إلى ٨٥,٨٧٥ دولار. ودفع التحمس لأنباء الاندماج أسهم قطاع الإعلام إلى الصعود فى جميع أنحاء أوروبا. ويقضى الاتفاق النهائى الذى وافق عليه بالإجماع مجلسا إدارة الشركتين بتحويل أسهم الشركتين إلى أسهم فى الشركة الجديدة أمريكا اون لاين تايم وارنر بمعدلات تحويل ثابتة. وسيحصل المساهمون فى تايم وارنر على ١,٥ سهم من أسهم الشركة الجديدة لكل سهم من أسهمهم بينما يحصل المساهمون فى أمريكا أون لاين على سهم واحد لكل سهم.

وتكون الشركة المدمجة عملاقا إعلاميا يجمع بين وسائل الإعلام التقليدية والجديدة بشكل غير مسبوق ويسمح بعرض البرامج من إنتاج تايم وارنر على شبكة الإنترنت ويتيح لأمريكا اون لاين استخدام شبكة كابلات التليفزيون المدفوع الخاصة بتايم وارنر لتحقيق الاتصال السريع بالإنترنت. هذا بالإضافة إلى إنشاء المجموعة الأولى للاتصالات من خلال دمج الإنترنت بوسائل الإعلام التقليدية.

وبعد ساعات من الإعلان عن أكبر اندماج فى العالم بين شركتى "أمريكا أون لاين" (إيه. أو. إل) و"تايم وارنر" اجتاح الولايات المتحدة وأسواق المال العالمية ما يمكن وصفه بـ "هوس" الاندماج بين الشركات العالمية الكبرى العاملة فى مجالات الإعلام وتكنولوجيا المعلومات وصناعة الترفيه وذلك لمواجهة العملاق الجديد الذى استقبله العالم تحت اسم (إيه. أو. إل - تايم وارنر). وفى مقدمة الأسماء العملاقة التى تم طرحها للدخول فى هذه الاندماجات شركة ياهو لخدمات الإنترنت وسونى وديزنى ونيوزكورب إضافة إلى شركات أخرى فى مجالات الكمبيوتر وصناعة الترفيه والاتصالات مثل ليكوس وإيه تى آند تى وميكروسفت وفياكوم وشبكة تليفزيون إن بى سى ومترو جولدين ماير.

وصرح رئيس مجلس إدار (إيه. أو. إل) ورئيس مجلس إدارة الشركة الجديدة إن الاندماج سوف يؤسس أول شركة إعلام واتصالات كونية فى قرن الإنترنت، وقال إن هذه هى المرة الأولى التى تقوم فيها شركة كبرى عاملة فى مجال خدمات الإنترنت (أمريكا أون لاين) بشراء شركة أخرى عاملة فى مجال الإعلام (تايم وارنر). وتتوقع المصادر الاقتصادية الأمريكية أن تدر الشركة الجديدة دخلا سنويا يتجاوز ٣٠ مليار دولار، وقال إن الشركة الجديدة - التى سيعمل فى إطارها شركات "إيه. أو. إل" و"تايم وونر" و"سى. إن. إن" و"وارنر برس" و"نيتنسكيب" - سوف تستغل حالة طغيان الإنترنت لتقدم إبداعات جديدة وتطلق ثورة الإنترنت المقبلة

والواقع أن السوق مازالت تحاول استيعاب مغزى الاندماج العملاق بين الشركتين الامريكتين إلا إنه من الواضح أن هناك أكثر من مغزى بعيد المدى للعديد من الأسواق، أما الأثر الرئيسى الواضح والمتوقع فهو تدعيم القيم المرتفعة للأسهم الأمريكية ودعم الدولار على حساب اليورو.

الصفقة والمخاوف العالمية:

لم يكد يتم الإعلان عن الاندماج بين شركتى "تايم وارنر" و"أمريكا أون لاين" حتى توالت المخاوف العالمية فى الظهور ليس فقط على مستوى الدول الصغيرة بل أيضا على مستوى العالم المتقدم وبالرغم أن الأخير يملك مفاتيح التقدم والمنافسة إلا أن انزعاجه بدا أكثرا وربما التفسير الوحيد لهذا التناقض يمكن إرجاعه إلى غياب الوعى فى عالم الدول الصغيرة بما يمكن أن تشكله هذه الظاهرة من خطورة شديدة على اقتصادياتها الهشة ... ففى الولايات المتحدة ذاتها أكد الاتحاد الدولى للصحفيين أن الاندماج الأخير بين شركتى "أمريكا أون لاين" الأولى فى العالم لخدمات الأنترنت و"تايم وارنر - العملاق الأمريكى فى مجال الأعلام - يشكل تهديدا للديموقراطية وحرية التعبير. وأكد أنه فى حالة عدم اتخاذ تدابير لضمان استقلالية الصحافة فإنها سوف تواجه خطرا يهدد تنوع وسائل الإعلام. وذكر الاتحاد - الذى يتخذ من بروكسل مقرا له - أنه فى حالة عدم فرض قوانين فإن شركات معدودة ستقوم بتحديد مضمون الأنباء ليتلق فقط مع استراتيجيتها التجارية. من جهة أخرى نجد فى تقرير لوكالة اسيوشيتد برس عن هذه القضية أن شعوب العالم قد تحصل على الأخبار من مصادر متعددة ومتنوعة يفوق عددها المصادر التى كانت موجودة فى الماضى إلا أن الاندماج الأخير بين "أمريكا أون لاين" و"تايم وارنر" والاندماجات الأخرى المتوقعة فى المستقبل بين الشركات الإعلامية العملاقة تزيد الإحساس بالقلق إزاء توجيه الأخبار وتحريفها. وأن هذا الاندماج يطرح إمكانية ظهور حقبة جديدة فى مجال الاتصالات والإعلام الأمريكى قد تشهد نهاية الصحافة المستقلة.

وعلى صعيد آخر وفى روما نجد رئيس مجموعة ميديا سيت التى تعد أضخم مجموعة إعلامية خاصة فى إيطاليا - والتى ارتفعت أسهما بشدة بعد الإعلان عن الاندماج الأمريكى - يصرح بأن الوقت قد حان لشركات تكنولوجيا المعلومات الأوروبية للإسراع بمعدلات الاندماج لمواجهة "غول" الاندماجات فى الولايات المتحدة فى الوقت الراهن حيث أنه حتى هذه الفترة فإن الأمريكيين وحدهم الذين يتحركون وذلك أمر جيد إلا أن الأوروبيين أيضا يجب أن ينتبهوا ويتحركوا، ولم يستبعد رئيس المجموعة دخول شركته في إندماجات أوروبية وقال أنها إذا وجدت شريكا فى بريطانيا وفرنسا فإنها تستطيع أن تؤسس شركة عملاقة على المستوى العالمى.

اندماجات متتالية:

ولم تكد تمر عدة أيام على حدوث الاندماج الأول حتى أعلنت مجموعة "سى. أم. أى". ومجموعة تايم وارنر الأمريكية عن اندماجهما فى لندن لتشكيل أكبر شركة للتسجيلات الموسيقية فى العالم بقيمة ٢٠ مليار دولار حيث حصلت تايم

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	خالد عبد العزيز
الموضوع الفرعى :	فى العالم	رقم العـــــدد :	١٤٠
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصـــدور :	ابريل ٢٠٠٠

وارنر بمقتضى الاتفاق على حق إدارة المشروع بينما حصل المساهمون فى سى. أم. أى. على تعويض بقيمة مائة بنس لكل سهم احتلت تايم وارنر ستة مقاعد بينما احتلت المجموعة البريطانية خمسة مقاعد فى مجلس إدارة الشركة الجديدة المكون من ١١ عضواً. وتأتى هذه الصفقة التى ينبغى أن تقرها الجهات الرقابية والمساهمون عقب خطة تايم وارنر للاندماج مع شركة أمريكا أون لاين لتجعل منها أكبر شركة انترنت فى العالم. ويعطى هذا الاندماج الجديد لأمريكا أون لاين مكانة متميزة فى توزيع الموسيقى عبر الانترنت وقال محللون أن الاندماج يشكل قوة هائلة فى سوق الموسيقى فضلا عن تقييد فرص نشر واسعة عبر الانترنت وتحمل الشركة الجديدة اسم "وارنر سى. أم. أى .ميوزك" ومن المتوقع أن تصل أرباحها السنوية إلى حوالى مليار دولار.

اندماج الشركات فى مجال تكنولوجيا الاتصالات :

تم دمج شركة الاتصالات الألمانية "مانزمان" وشركة الاتصالات البريطانية "فودافون" لتكوين أكبر شركة أوروبية وأكبر شركة اتصالات فى العالم تقدر قيمتها السوقية بنحو ٢٢٨ بليون جنيه إسترلينى (٣٦٠ بليون دولار). وجاء الاتفاق بعد محادثات مطولة قبل أربعة أيام فحسب من إقفال باب عرض عدائى. واتفقت الشركتان الأوروبيتان على إنهاء مظاهر العداء بينهما مع صدور توصية إجماعية من مجلس إدارة "مانزمان" بتقديم طلب جديد لشراء جميع الأسهم بواقع ٨٥,٩٦ سهم من أسهم "فودافون" لكل سهم من أسهم "مانزمان". ويحصل المساهمون فى "فودافون" بمقتضى الاتفاق على ٥٠,٥٪ من الكيان الجديد ومساهمى "مانزمان" على ٤٩,٥٪ ما يجعل عملية الدمج هذه عبارة عن عملية تملك فى حقيقة الأمر إذ ستمتلك "فودافون" حصة الغالبية.

وبدأت عملية الاندماج عندما تقدمت فودافون بعرض قيمته ١٢٤ مليار يورو لشراء مانسمان بطريقة تخصيص الأسهم. وقد وصف العرض بأنه رقم قياسى لصفقة من هذا النوع فى العالم .ورفضت المجموعة الألمانية العرض على الفور وسادت أسواق المال مشاعر التشاؤم فتراجعت قيمة أسهم الشركتين. وانتقد الرئيس التنفيذى للشركة البريطانية نظيره فى المجموعة الألمانية قائلا أنه يقاوم العرض فحسب لأنه يريد الاحتفاظ بمنصبه. وتدخل المستشار الألمانى جيرهارد شرودر بمهاجمة عروض الشراء التى تأتى على هذا النمط العدوانى وصرح بأن هذه العروض تمثل إهانة لفكر أوساط الأعمال وأوضح أنها تؤدى إلى الإضرار بالهدف "والصياد" فى نهاية المطاف أيضا. وأدى هذا إلى انخفاض أسعار أسهم فودافون بواقع سبعة بنسات ونصف إلى ٢٧٦ بنسا فى بورصة لندن فى حين انخفضت أسهم مانسمان بنسبة ٦,٦٪ ليصل سعر السهم إلى ١٩٥ يورو. وتخطى هذا العرض الرقم القياسى السابق وقدره ١١٥ مليار دولار الذى قدمته مجموعة إم. سى. أى ور لدكوم الأمريكية للتليفونات لشراء منافستها سبرينت. إلا أن الشركة البريطانية تمكنت من إقناع المجموعة الألمانية بفوائد الدمج بعد أن أعلنت فى عطلة نهاية الأسبوع الماضى تحالفها مع الشركة الفرنسية "فيفاندى" المتخصصة فى الإنترنت.

وشركة مانزيمان الألمانية نشاطها الأساسى هو عدد من الصناعات التقليدية لمواسير الصلب ومستلزمات صناعة السيارات وغيرت نشاطها لتتحول إلى اكبر شركة فى أوروبا لتشغيل شبكات التليفون المحمول والتوسع الكبير لشركاتها العاملة فى مجال الاتصالات ساهم فى دفع معدلات النمو للشركة ككل بدرجات كبيرة. أما "فودافون" فهى أكبر شركة هاتف نقال فى العالم بالفعل وبهذا الاندماج فإنها تضيف إلى زبائنها ١٨,٥ مليون زبون من "مانزمان" لتكوين إمبراطورية اتصالات عالمية يصل عدد زبائنها إلى ٥٤ مليونا فى ٢٥ بلدا وخمس قارات.

الصفقة والمخاوف العالمية :

وككل صفقات الاندماج أثارت هذه الصفقة أيضا مخاوف عديدة حيث تقوم لجنة مكافحة الاحتكار التابعة للاتحاد الأوروبى بدراسة موقف صفقة شراء شركة "فودافون" البريطانية المتخصصة فى الاتصالات والتليفون المحمول لشركة "مانزيمان" الألمانية والتى وصفتها بأنها أكبر صفقة من نوعها فى أوروبا حيث أن قيمتها أعلى بكثير من القيمة السوقية لشركة "نوكيا" السويدية التى ظلت لفترة طويلة تتمتع بوضع الشركة الأوروبية الأولى فى مجال تصنيع أجهزة التليفون المحمول حيث تصل القيمة السوقية لأسهمها نحو ٢٢٠ مليار دولار.

وبالرغم من تأكيدات "فودافون" على أنها سوف تتخلص من شركة "اورانج" ثالث أكبر شركات الهاتف النقال فى بريطانيا لترضية المسئولين عن تنظيم قطاع الاتصالات فى أوروبا وهى الشركة المنافسة لها والتى اشترتها "مانزمان" على نحو مفاجىء فى عام ١٩٩٨، وكذا ما تردد عن أن شركة الاتصالات الفرنسية "فرانس تليكوم" أبدت اهتماما بشراء "اورانج". غير أن المفوضية الأوروبية قالت أنها تدرس باهتمام هذه الصفقة مؤكدة انه لا يكفى بالضرورة القول بأنك ستتخلص من اورانج فى المملكة المتحدة ولكن المهم هو الكيفية التى سيتم بها ذلك. وبدت فودافون واثقة من أنها لم تجعل صفقة مانزمان مشروطة بموافقة أوروبية فى نفس الوقت الذى أعلنت فيه شركة فودافون البريطانية عن ثقتها فى أن تحوز الصفقة على موافقة أجهزة مكافحة الاحتكار الأوروبية وأشارت إلى استمراريتها فى سياستها الرامية للحصول على المزيد من صفقات شراء شركات المحمول الأوروبية وتم كشف النقاب عن سعى فودافون حاليا لشراء شركة إيرتيل الأسبانية ويؤكد خبراء الاتصالات والمعلومات أن الاندماج بين الشركتين البريطانية والألمانية يمهد الطريق لإنشاء اكبر شركة فى أوروبا لتشغيل خدمة التليفون المحمول وذلك للرد على الاندماج الأكبر لشركتى تايم وارنر وأمريكا اون لاين الأمريكيتين وليدشن عهدا جديدا من المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	خالد عبد العزيز
الموضوع الفرعي :	فى العالم	رقم العـــــدد :	١٤٠
المصـــــــدر :	(مجلة) السياسة الدولية	تاريخ الصــدور :	ابريل ٢٠٠٠

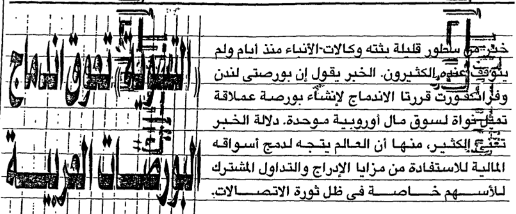
٣,٥ مليار دولار وشراء شيفا كورب مقابل ١٨٠ مليون دولار.

* الإعلان عن دمج المجموعتين الفرنسية "ماترا" والألمانية "داسا" للصناعات الجوية فى عملية تعزز الصناعات الجوية الأوروبية ويمكن أن تحرك تحويل "ايرباص" إلى شركة متكاملة وعرضت عملية الدمج فى "مجموعة أوروبية للصناعات الجوية والدفاعية والفضائية" بين الشركاء الرئيسيين فى "ايرباص" على أنها "مرحلة" على طريق إنشاء مجموعة أوروبية كبرى فريدة للصناعات الجوية والدفاعية وجاءت بعد مفاوضات حول عملية دمج أعلن عنها فى يونيو الماضى بين "داسا" والمجموعة الأسبانية "كازا" العضو الثالث فى الكونسورتيوم -وتندرج هاتان العمليتان فى إطار عملية تقارب ثنائية بين الشركاء الأربعة فى "ايرباص" - أى "ماترا" و"داسا" و"كازا" والبريطانية "بريتيش ايروسبيس" - بدأت فى ربيع ١٩٩٩ بعد فشل مفاوضات استمرت ١٥ شهرا حول مشروع هائل يقضى بدمج الشركات الصناعية الأوروبية دفعة واحدة. وفكرة تجميع الصناعات الجوية والدفاعية الأوروبية فى مجموعة واحدة أطلقت فى ديسمبر ١٩٩٧ بمبادرة من الحكومات الفرنسية والألمانية والبريطانية لمواجهة عمليات الدمج فى الولايات المتحدة التى نجم عنها ولادة المجموعتين العملاقتين "بوينج ماك دونى دوغلاس" و"لوكهيد مارتن". وفى حال إتمام عملية الدمج بين "ماترا" و"داسا" و"كازا" بنجاح فإنها ستشكل أول عملية دمج واسعة النطاق بين شركات وطنية فى القارة الأوروبية فى قطاع بالغ الحساسية والأهمية لأنه مرتبط إلى حد كبير بالدفاع وسيادة الدول.

وفى مرحلة أخيرة يفكر فيها الصناعيون من الآن قد تسعى هاتان المجموعتان إلى تقارب يسمح فى نهاية الأمر بولادة مجموعة أوروبية فريدة.

الواقع يرصد الظاهرة ويعبر عن مستقبل تقف فيه الدول الصغرى أقزاما أمام شركات وليس دولا ومعبرة عن خطر حقيقى أمام سوق يرفع فيه شعار البقاء للديناصور الأكبر والأقوى والفناء لأى صغير. إن أسواق العالم وشركاته الكبرى ونظمه السياسية سوف تعيد ضبط اتجاهاتها مع دخولنا القرن الحادى والعشرين على مؤثرات جنون اندماج الشركات الدولية والذى تصاعد إلى حد الهوس والهدف هو السيطرة على مقدرات العالم.

الموضوع الرئيسى :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	فى العالم	رقم العـــدد :	١٥٧
المصـــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـدور :	٢٠٠٠/٥/٨



بعد اندماج لندن وفرانكفورت:

التنسيق يفوق اندماج البورصات العربية

خبر من سطور قليلة بثته وكالات الأنباء منذ أيام ولم يتوقف عنده الكثيرون. الخبر يقول إن بورصتى لندن وفرانكفورت قررتا الاندماج لإنشاء بورصة عملاقة تمثل نواة لسوق مال أوروبية موحدة. دلالة الخبر تعنى الكثير، منها أن العالم يتجه لدمج أسواقه المالية للاستفادة من مزايا الإدراج والتداول المشترك للأسـهم خـاصـة فى ظل ثورة الاتصـالات.

من هنا يرى البعض ضرورة بعث فكرة البورصة العربية من جديد خاصة ان هناك اتحادا عربيا للبورصات يقوم حاليا بجهود دءوبة فى هذا الاتجاه.

● مقاصة مشتركة

يقول سيد عيسى الخبير الاقتصادى وعضو المجالس القومية المتخصصة: إن عملية التسوية مهمة جدا عند تنفيذ عمليات البيع والشراء فى البورصات. وقال: لابد أن تكون هناك شركات مشتركة للمقاصة عربية يكون لها مقر فى كل الدول الأعضاء وأى دولة تنضم يكون لها فرع للشركة وليس مهما أين المركز الرئيسى للشركة، وبذلك يمكن ان تتم عملية التسويات بسهولة، وخلاف ذلك تواجه عملية التكامل بين البورصات العربية صعوبة حيث إن كل بورصة لها شخصيتها الاعتبارية ولها مجلس إدارتها، ولها قاعات التداول الخاصة بها.

وقال إن عملية التكامل بين البورصات تتم عن طريق تبادل إدراج الأسهم فى البورصات المتعاملة مع بعضها البعض وهذه تعد أشياء أولية.

وهناك أولويات أخرى لا تقل أهمية عن ذلك، وهو وجود معلومات عن الأسهم والشركات المصدرة لهذه الأسهم وخصائصها الغنية ونسبة السعر إلى العائد لكل سهم، وسيولة السهم وعدد الأسهم ومدى انتظام صرف الكوبون سنويا والبيانات الأساسية عن حقوق المساهمين لكل شركة، هذا يتم عن طريق شبكة اتصالات معلومات موحدة، بحيث يستطيع كل سمسار فى أى بلد من هذه البلاد أن يجد جميع المعلومات الضرورية عن كل سهم وكل شركة مصدرة للأسهم تكون فى متناول يده فى مكتبه، وهذا متاح فى ظل وجود الشركات المتخصصة فى هذا الشأن مثل رويترز والديليريت والإنترنت، كما أنه يجب أن يتاح للمتعاملين فى بورصة القاهرة - مثلا - مشاهدة وقائع عملية التداول فى البورصات الأخرى، وذلك لإتاحة الفرصة أمام المتعاملين لاتخاذ قرار بالبيع أو الشراء، وهذا ما سيحدث مع بورصتى لندن وفرانكفورت ويحدث على المستوى المحلى فى القاهرة والإسكندرية، بالإضافة إلى إجراءات التعامل بحيث يكون نظام التعامل موحدا وهذا يتم عن طريق شركات متخصصة فى هذا المجال، مؤكدا أنها ليست عملية مستحيلة.

● إندماج عالمى

أما الدكتور حمدى عبدالعظيم مدير معهد البحوث بأكاديمية السادات، فيقول: لاشك أن هناك اتجاها عالميا إلى الاندماج بصفة عامة سواء على مستوى البنوك أو الشركات أو على مستوى البورصات. وفيما يتعلق باندماج البورصات فيعتبر نوعا من التكامل المالى الذى يحقق زيادة فى كفاءة عمل البورصات المندمجة بحيث تصبح بورصة واحدة لها أماكن جغرافية فى عدة دول، وبالتالى يحدث نوع من التوسع فى قدرة البورصة على جذب المدخرات وزيادة دورها فى تمويل الاستثمار المباشر وتوفير رءوس الأموال اللازمة للتوسعات الاستثمارية فى الدول الأعضاء.

وتسهم البورصة بعد الاندماج فى زيادة معدل التداول وتنشيط الطلب على الأوراق المالية المتداولة، مما يؤدى إلى منع حدوث أى ركود أو كساد يهدد سوق الأوراق المالية فى المستقبل، كما تتجه أسعار الأوراق المالية إلى الارتفاع مما يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على زيادة التعامل مع البورصات المندمجة، بالإضافة إلى التغلب على عائق بعد المسافة الجغرافى، وبالتالى زيادة التعامل على الأوراق المالية التى تصدرها الشركات فى أكثر من سوق مال وهو ما يعتبر نوعا من التيسير على المتعاملين وزيادة قدرة البورصة على التأثير بشكل إيجابى على التنمية الاقتصادية بصفة عامة.

وقال عبدالعظيم إنه لاشك أن هذا الاندماج

الموضوع الرئيسي :	الاندماج	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعي :	فى العالم	رقم العـــــدد :	١٥٧
المصـــــــدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصـــدور :	٢٠٠٠/٥/٨

يؤدى إلى كفاءة عمل صناديق الاستثمار التى يمكنها ان تحقق اندماجات هى الاخرى على مستوى عدة دول عربية فى وقت مما يؤدى إلى زيادة قدرتها على تكوين المحافظ المالية بكفاءة عالية، وبالتالى اتجاه أسعار الوثائق التى تصدرها هذه الصناديق إلى الزيادة، وزيادة كفاءة عملها فى القيام بدور صانع السوق وتحقيق التوازن فى سوق المال فى ظل زيادة كفاءة وحجم اعمالها وتوسع انشطتها وتنويع المكونات ما بين الاسهم والسندات والأصول الاخرى.

واضاف عبدالعظيم ان الاندماجات تؤثر بشكل إيجابى على كفاءة الجهاز المصرفى فى الوطن العربى نظرا لان البنوك تستطيع تكوين صناديق استثمار مشتركة مع بعضها البعض على مستوى عدة دول عربية مع زيادة حجم الأوراق المالية التى تتجه البنوك إلى الاستثمار فيها بحيث تغطى اكبر عدد من الانشطة الاقتصادية فى مختلف الدول، ويسهم فى تحقيق ذلك الاتجاه إلى استخدام شبكة الإنترنت العالمية فى القيام بالاعمال المصرفية وأعمال البنوك الشاملة فى ذلك الوقت والربط بين البورصات بعضها البعض مهما تباينت مواقعها الجغرافية.

وقال إنه لاشك ان اندماج البورصات يعتبر نواة مهمة على طريق إنشاء بورصة عربية واحدة قادرة على تمويل الاستثمار على مستوى الوطن العربى كله وعلى توفير السيولة اللازمة لإنشاء المشروعات المشتركة العربية وقيد الأوراق المالية فى اكثر من بورصة عربية، مما يؤدى إلى زيادة كفاءة البورصة الموحدة فى تنمية الادخار سواء بالعملات العربية أو الأجنبية وتوجيهها إلى قنوات الاستثمار التى تتفق مع أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والإسهام فى تمويل عمليات نقل التكنولوجيا المتقدمة وتنمية اسواق رأس العربية وتنمية التجارة الدولية البينية الدول العربية، وهو ما يعتبر تدعيما للعمل العربى المشترك وخطوة مهمة على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة، وإمكانية تطويرها فيما بعد لتكون دولة واحدة اقتصاديا ذات بنك مركزى موحد وعملة عربية موحدة تدعم المعاملات فى بورصة موحدة ايضا.

وهو ما يعنى أن اندماجات البورصات الثنائية بين مصر وبعض الدول العربية خاصة الخليجية يعتبر نواة مهمة لإنشاء بورصة عربية موحدة تتعاون مع صناديق استثمار عربية موحدة وبنك مركزى موحد وتحقيق نوع من التنسيق بين سوق المال والبنك المركزى الموحد.

ولاشك ان كل ذلك ينعكس بشكل إيجابى على كفاءة مؤسسات التكامل على مستوى الوطن العربى وذلك بالإضافة إلى ان تحقيق الاندماجات بين البورصات العربية يؤدى إلى القضاء على شبح المضاربة العنيفة على أسعار الأوراق المالية التى يترتب عليها تحقيق اضرار اقتصادية لبعض البورصات العربية مقابل مكاسب اقتصادية لبورصات عربية أخرى، وهو ما يتوقع أن يختفى فى ظل توسيع قاعدة الاندماجات بين البورصات العربية فى المستقبل.

نمو القيمة السوقية

ويقول محمد سعد العضو المنتدب لشركة الأقصر للسمسرة فى الأوراق المالية ان الاندماج شىء مهم جدا لنا، حيث سيزيد من القيمة السوقية للأسهم، وبالتالى فإن السيولة ستكون أكثر مما هى عليه حاليا وهذا نوع من جذب رءوس الأموال والمستثمرين. وهذا ما نسعى إليه، حيث انه لا يوجد فى السوق اكثر من ٣ شركات تعمل فى البورصة حاليا وماعداها شركات لا تمثل اكثر من ٢٥٪ من حجم السوق فى الفترة السابقة، فبالاندماج ستدخل السوق شركات قوية، وبالتالى حجم التداول اليومى سيزيد حيث كان يوم الأحد الماضى ٦٠ مليون جنيه فقط.

واضاف محمد سعد قائلا: إن هذا الاندماج يعطى فرصة اكثر للمستثمرين. وقال إنه يمكن تخصيص بورصة للتعامل على أسهم التكنولوجيا لتجنب الشركات العاملة فى هذا المجال فى الدول التى تدخل معنا فى هذا التحالف.

واشار إلى التحالف الموجود حاليا بين البورصات العربية تحت مسمى اتحاد البورصات العربية، موضحا أن المطلب الأساسى هو تفعيل عمل هذا الاتحاد وإعطاء فرصة اكبر للمستثمرين فى مختلف الدول الاعضاء للتعامل فى أسواق الدول العربية وزيادة فعالية الربط بين شركات المقاصة العربية لتتولى تنفيذ عمليات البيع والشراء.

وقال محمد دربالة عضو مجلس إدارة شركة النسور لتداول الأوراق المالية إن العالم كله يتجه إلى سياسة الاندماجات لأن المستقبل كما هو واضح للكيانات الكبيرة سواء على مستوى الشركات أو المؤسسات أو البورصات.

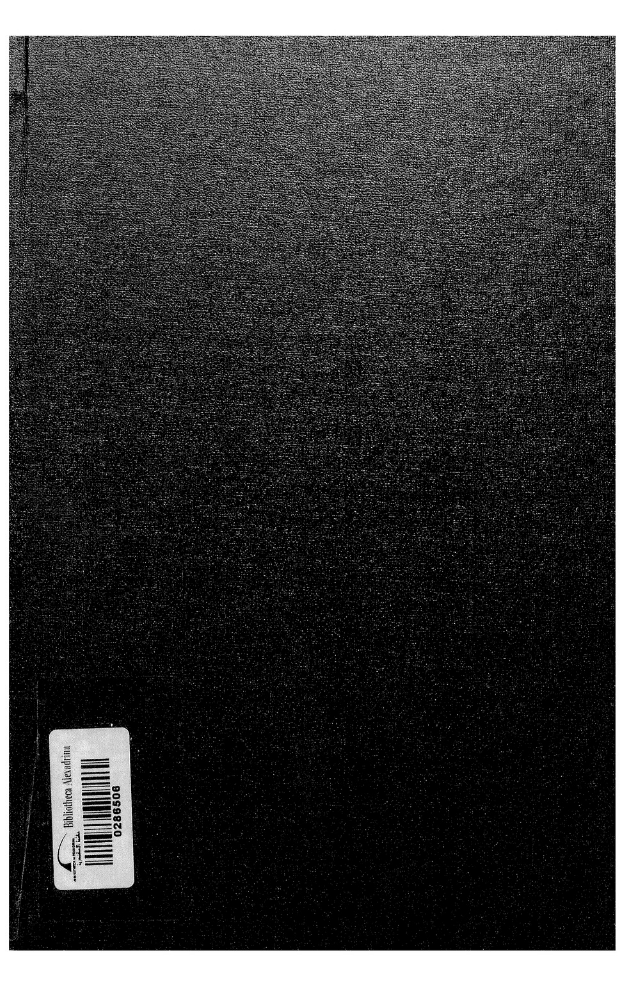
وأشار إلى اندماج بورصتى لندن وفرانكفورت بالرغم من أن كلاهما يمثل ثقلا كبيرا فى الأسواق المالية العالمية، ولكنهما مع التطور العالمى الموجود لجا إلى سياسة الاندماج معا حتى يفرزا بورصة أكثر قوة تستطيع ان تنافس بورصة نيويورك وبورصات آسيا.

وقال دربالة: نحن هنا نطالب المسئولين فى مصر بمحاولة البحث فى إدماج البورصة المصرية مع بعض البورصات العربية خاصة الخليجية منها حتى نستفيد من الاستثمارات الخليجية فى أسهم الشركات المصرية، وأيضا تسويق أسهم الشركات الخليجية فى البورصة المصرية، حيث إن هناك مليارات الدولارات يستثمرها المستثمرون العرب والخليجيون فى البورصة. ونستطيع أن ننافس بالبورصة المصرية بعد الاندماج مع البورصات الأخرى تمهيدا لإدراج أسهم الشركات العالمية فى البورصة المصرية.

وقال دربالة إن ميزة مثل هذا الاندماج انه يواكب التطور الحادث فى أسواق المال العالمية، حيث إننا نجد أن الكيانات المالية العملاقة مثل البنوك والبورصات فى الخارج تم اندماج بعضها، والبعض الآخر يبحث عن الاندماج.

ويتميز الاندماج بالقدرة على المنافسة مع الكيانات الكبيرة، حيث لا مكان للكيانات الصغيرة فى الأسواق المالية العالمية.. بالإضافة إلى اجتذاب الاستثمارات ورءوس الأموال العربية والعالمية بالسوق المصرية.

تحقيق: عبدالناصر محمد


Bibliotheca Alexandrina
0286506